
مجلة
مركز صالح كامل

للاقتصاد الإسلامي
جامعة الأزهر

السنة الرابعة - العدد الثاني عشر ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

The background of the page features a large, faint watermark of the Al-Azhar University logo. The logo is circular with a yellow border. Inside the circle, the Arabic text "جامعة الأزهر" (Al-Azhar University) is written in green at the top, and "AL-AZHAR UNIVERSITY" is written in green at the bottom. In the center of the logo is a stylized illustration of a mosque with a dome and minarets.

العدد الثاني عشر الفترة من

سبتمبر – ديسمبر ٢٠٠٠م

مَجَلَّة

مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

بجامعة الأزهر

مجلة دورية علمية محكمة

يصدرها

مركز صالح عبد الله كامل

للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة

فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد عمر هاشم رئيس جامعة الأزهر

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر مدير المركز



تصدير

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله
بحمد الله وتوفيقه ينتظم إصدار المجلة وتستقر سياساتها فهي هو
العدد الثاني عشر الذي يكمل السنة الرابعة للمجلة في ثوبها الجديد وأصبحت
ملامح المجلة متميزة عن غيرها ومن أهم هذه الملامح مايلي:

- التغطية الكاملة لكل فروع المعرفة في الاقتصاد: من اقتصاد
ومحاسبة وإدارة وتأمين وفقه، ولكل الأنشطة الاقتصادية من زراعة وتجارة
وصناعة.

- استقطاب عدد كبير من الباحثين من مصر وبعض الدول العربية
والإسلامية.

- تنوع أبوابها ما بين بحوث علمية محكمة ومقالات وعرض لكتب
وأخبار الأنشطة العلمية للمركز.

- اتساع نطاق توزيعها لتشمل مصر وبعض البلاد العربية
والإسلامية.

هذا إلى جانب الشكل المميز والإخراج الرصين باعتبارها مجلة
علمية تصدر عن أكبر وأقدم مؤسسة علمية في العالم وهي جامعة الأزهر
الشريف.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

وفي هذا العدد الذى يكمل السنة الرابعة تستمر المجلة بملامحها المميزة المذكورة، وأضفنا في هذا العدد قائمة بجميع البحوث التى نشرت فيها منذ إصدارها في الثمانينيات.

ومع حرص إدارة المجلة على أن تظل ذات ملامح متميزة وأصالة معبرة .. فإننا نسعى إلى التحسين والإجادة .. ومن أجل ذلك ننشر في هذا العدد استمارة تقديم مقترحات للتطوير من أجل التعرف على رأى القراء والباحثين في المجلة بحالتها الراهنة، وتقديم المقترحات لتطويرها، لذلك نرجو التكرم بملء هذه الاستمارة وإرسالها إلى إدارة المجلة خدمة للدين والعلم والوطن.

والله ولى التوفيق

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

مدير المركز

ورئيس تحرير المجلة

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

الفجوة الغذائية في الوطن العربي

مفهومها، حجمها أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري (*)

١ - المقدمة

* التعريف بموضوع البحث وأهدافه:

تتنصب هذه الدراسة على موضوع الفجوة الغذائية الفعلية، التي يعاني منها العالم العربي، سواء على المستوى القطري، أو على المستوى الكلي. والمقصود بالفجوة الغذائية الفعلية «الفرق بين الإنتاج والاستهلاك من الغذاء»^(١). وهذه الفجوة تزداد إتساعاً باتساع هذا الفرق، والعكس صحيح. ولهذا الموضوع أهميته في أن توفير الغذاء لأفراد المجتمع ((وخاصة المجتمع العربي))، قضية محورية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الغذاء في عصرنا الحالي أصبح من إحدى وسائل الضغط السياسي التي تنتهجها الدول المصدرة له، على الدول المستوردة له.

والهدف من هذا البحث هو دراسة أسباب هذه الفجوة، وأبعادها، وكيفية سدّها، أو التخفيف من حدتها في العالم العربي، في ضوء تعاليم الإسلام الخالده.

وتتمثل خطة البحث في:

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

أ - عرض للدراسات السابقة.

ب - الدراسة التطبيقية.

وأخيراً خاتمة البحث، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها.

(أ) الدراسات السابقة :

لم يسلم موضوع الغذاء والفجوة الغذائية من البحث، وإنما تعددت الدراسات في هذا المجال، والتي أعزت سبب هذه الفجوة إلى نوعين من العوامل:

أولهما: يتعلق بالعوامل المؤثرة في عرض الغذاء، أما ثانيهما فيتعلق بالعوامل المؤثرة في الطلب عليه. وهذا سيتضح من العرض التالي:

العوامل المؤثرة في عرض الغذاء

أشار د. محمد الفراء في دراسته (١٩٨٥ م، ص ٤٥) عن مشكلة الغذاء في الوطن العربي، إلى أن العوامل المؤثرة في عرض الغذاء يمكن تقسيمها إلى قسمين هما :

(أ) العوامل الطبيعية، وتشمل الموارد المائية، والتربة، والمناخ، وغيرها من مدخلات الإنتاج. والقصور في هذه العوامل كلها أو بعضها، يؤثر سلباً على الزراعة في الوطن العربي، الذي يشكو من قلة المياه والتصحر وملوحة التربة ونحو ذلك.

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

(ب) العوامل البشرية. والمتمثلة في تدني مستوى التعليم، والهجرة المتزايدة من الأرياف للمدن، ومانجم عن ذلك من تناقص عدد العاملين في الزراعة.

فضلاً عن إزدواجية السياسات الاقتصادية، حيث اتجهت المعونات والمساعدات للصناعة، ودعم الطعام لسكان المدن، أما الريف فلم ينله منها إلا قدرًا محدوداً.

وأشار الخطاب في دراسته (١٩٩٠م، ص ١٢٦) عن أسباب مشكلة الغذاء في العالم الإسلامي، إلى وجود مجموعة من العوامل المؤثرة في عرض الغذاء، لكنه فرق بين نوعين من العوامل هما:

- ١ - العوامل الداخلية (الطبيعية). وقد اتفق فيها مع الدراسة السابقة.
- ٢ - العوامل الخارجية. وتتمثل في أن الدول المستعمرة فرضت أنماطاً أدت إلى انخفاض عرض المواد الغذائية في كثير من البلدان العربية، مثل فرض زراعة القطن في مصر، مما قلل المساحة المزروعة قمحاً، وفرض زراعة محاصيل نقدية تصديرية على كثير من دول أفريقيا، لأن تلك المحاصيل لا تزرع في المناطق الأوروبية الباردة. وكذلك قيام الدول المتقدمة باتباع سياسة تكوين مخزون وقائي ضخيم بغرض تحديد العرض من المواد الغذائية في السوق العالمية، ونحو ذلك.

كما أكد د. منصور الراوي في دراسته (١٤١٤هـ، ص ٣٤) على وجود فجوة غذائية في العالم العربي، يمكن تفسيرها بمجموعة من العوامل المؤثرة في عرض الغذاء، ذكر منها:

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

- ١- نقص استغلال الموارد الزراعية لنقص عرض المياه المتاحة، أو لانخفاض نسبة مساحة الأراضي المزروعة فعلاً.
 - ٢- ارتفاع نسبة الأراضي المطرية، مقارنة بالمروية، حيث بلغت الأولى نسبتها ٨٠% من جملة الأراضي المزروعة، أما الثانية فنسبتها ٢٠%.
 - ٣- اعتماد نظام الزراعة على المناوبة، إما لشح المياه، أو لنقص الاستثمارات الزراعية ونحو ذلك.
 - ٤- تباين توزيع الأراضي الزراعية، فالسودان والمغرب والجزائر والعراق وتونس تمتلك ٧٧% من مجموع مساحة الأراضي المزروعة في الوطن العربي، في حين تفتقر أقطار أخرى إلى الأراضي الزراعية إلى حد كبير. أما نسبة الأراضي المزروعة فعلاً إلى الأراضي الصالحة للزراعة فإنها مختلفة من قطر لآخر.
 - ٥ - انخفاض الإنتاجية، وذلك لانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدم في الإنتاج، أو لانخفاض مهارة العاملين في القطاع الزراعي، أو لغير ذلك من العوامل الطبيعية المختلفة.
 - ٦ - تباين وتعدد نظم الحيازة لعدم وضوح نظام الملكية، وما ينجم عنه من تجاوزات ووضع اليد والنزاعات القبلية.
- وأوضح د. السيد محمد عبدالسلام في دراسته (١٤١٨هـ، ص ٤١) إلى أن هذه العوامل تتمثل في الآتي:

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

أ - الندرة النسبية الكبيرة للموارد الطبيعية. فالمياه على سبيل المثال في الوطن العربي لم تعد قادرة على الوفاء باحتياجات سكانه الحالية، فضلاً عن تدني نوعيتها، وعدم صلاحيتها للاستخدامات المختلفة.

ب - انخفاض الإنتاجية. حيث بلغت إنتاجية الهكتار في الوطن العربي عام ١٩٩٣م سواء من الحبوب ككل ١٤١٠ كجم، أو من القمح ١٧٥٩ كجم، بينما بلغت المتوسطات العالمية ٢٧٤١ كجم، ٢٥٤٦ كجم، وذلك بنسبة ٤٩%، ٣١% على التوالي.

وهناك الدراسة التي قدمها السيد محمد السريتي (١٩٩٧م، ص ١٠٣) عن الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في مصر. والتي وضّح فيها أن حجم الإنتاج من أي سلعة (عرضها) يتحدد بمجموعة من العوامل هي:

١- المساحة المنزرعة، وتعني إجمالي مساحة الأراضي الزراعية المخصصة لإنتاج الغذاء، والتي تؤثر في حجمه، حيث توجد علاقة طردية بينهما مع ثبات العوامل الأخرى.

٢- العمالة الزراعية، والتي ترتبط طردياً مع حجم الناتج الغذائي، وذلك حتى الوصول إلى الحجم الأمثل للتشغيل، والذي تبدأ بعده، ظاهرة البطالة المقنعة في الظهور، والتي ترتبط بحالة تناقص الغلة مع زيادة أعداد العمال الزراعيين.

٣- رأس المال، والذي يُعدّ من عوامل الإنتاج التي تفسر التغيرات في حجم الإنتاج، وذلك لوجود علاقة طردية بين حجم الناتج الغذائي وكمية رأس المال المستخدم في القطاع الزراعي، مع ثبات العوامل الأخرى.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

٤- التقدم الفني والتقني، يسهم التقدم الفني والتقني في زيادة حجم الإنتاج الغذائي، سواء عن طريق التوسع الأفقي أو الرأسي، الذي يؤدي إلى الحصول على كمية أكبر من الناتج بنفس المدخلات أو الحصول على نفس الكمية باستخدام كمية أقل من المدخلات. وتشير الدراسات التطبيقية أن للتقدم التكنولوجي تأثير واضح على حجم الإنتاج الزراعي في العديد من الدول النامية، حيث ساهمت التطورات التكنولوجية بحوالي ٦٧% من الزيادة في إنتاج المحاصيل الزراعية خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٨٠م.

٥- السياسة الزراعية. وتتمثل في مجموعة البرامج الإنشائية والإصلاحية التي تهدف إلى تطوير قطاع الزراعة، وزيادة دخول المزارعين، وتحسين مستوياتهم المعيشية خلال فترة من الزمن. وهي تشمل السياسة السعرية، والتي لها الأثر الملموس في تعبئة أكبر قدر ممكن من الفائض الزراعي للاستثمار في القطاعات غير الزراعية بغرض المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية. هذا إلى جانب توفير السلع الغذائية للمستهلك بأسعار مناسبة.

كما تشمل أيضاً السياسة التشريعية، والمتمثلة في اللوائح والقوانين وما يرتبط بها بطريقة مباشرة وغير مباشرة من قرارات تسنها الجهة المسؤولة بقصد تنظيم التعامل مع الموارد، كالماء، والأرض، والعمالة، ومستلزمات الإنتاج، ومقاومة الآفات ونحو ذلك.

هذا إلى جانب السياسة التسويقية، والتي تهدف إلى تحقيق عائد مجز للمنتج. وتوفير السلع التي تتناسب مع مستويات دخول الأفراد، وذلك في

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

إطار عملية تسويقية كفاء، تعمل على الحد من الوسطاء، وتنظم الأسواق وتطورها.

وهناك الدراسة التي قدمها السيد عيسى الريموني عن قضايا التنمية والأمن الغذائي في العالم الإسلامي (١٤١١هـ، ص ٥٠٠) والتي عزا فيها الفجوة الغذائية في العالم الإسلامي، إلى وجود مجموعة من العوامل المؤثرة في عرض الغذاء أبرزها:

١- العوامل والظروف المناخية السيئة، التي حلت بالعالم الإسلامي خلال فترات متعددة، كالظروف الجوية السيئة والجفاف الذي عانت منه أغلب مناطق.

٢- الحروب والاضطرابات الداخلية، مما جعل المزارعون يهجرون أراضيهم التي أصبحت مسرحاً للعمليات الحربية، وأصبحوا في عداد اللاجئين كما هو حال السودان والصومال.

٣- تزايد ظاهرة التصحر نتيجة لشيوع الجفاف وتقلبات المناخ، مما أدى إلى إزدياد زحف الصحراء عاماً تلو الآخر، على حساب الأراضي الزراعية.

٤- تخلف طرق الإنتاج الزراعي، لقلة الموارد المالية الكافية لتطوير طرق الإنتاج الزراعي في هذا العالم واستخدام الميكنة الزراعية.

٥- اهتمام الكثير من دوله بالتصنيع على حساب الزراعة، نتيجة لعوامل نفسية للتخلص من التبعية الاقتصادية للدول المستعمرة، ففشلت في الأسلوبين.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

- ٦- تزايد هجرة السكان من الأرياف للمدن، تاركين الزراعة، من أجل الحصول على خدمات غير متوفرة في الأرياف.
- ٧- النظرة السلبية إلى العاملين في الزراعة، مما دفع بهم إلى تغيير نمط حياتهم وعزوفهم عن العمل الزراعي.
- ٨- غياب الدعم الفعال والمباشر للقطاع الزراعي، مما دفع بالمزارعين إلى ترك الأرياف والهجرة للمدن من أجل فوائدها المتعددة.

العوامل المؤثرة في الطلب على الغذاء

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في زيادة الطلب على الغذاء. وهذه العوامل كما أشارت إليها دراسة د. محمد الفراء السابقة، تتمثل في النمو السكاني، وارتفاع مستويات الدخل الحقيقية لدى أفراد المجتمع، وخصوصاً إبان ارتفاع أسعار النفط، وأسعار السلع الأولية التي تنتجها الدول العربية الأخرى غير البترولية.

وأما دراسة الخطاب (١٩٩٠م، ص ١٦٢ ومابعد) فقد أشارت إلى أن هذه العوامل ثلاثة هي:

- ١- النمو السكاني. حيث يتزايد السكان في الدول النامية بنسبة ٢ - ٣% سنوياً، وتعزى هذه الزيادة في السكان في هذه الدول إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والدينية والصحية وغيرها.
- ٢- زيادة الدخل.

- ٣- أثر التقليد والمحاكاة، حيث يقوم الأفراد في الدول النامية بمحاكاة أنماط الاستهلاك الغذائية في الدول المتقدمة .

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

أما د. منصور الراوي فقد حدد في دراسته (١٩٩٣م، ص ٣١) هذه العوامل بالآتي:

١- ارتفاع معدل نمو السكان والذي بلغ ٣% سنوياً، وهو معدل يفوق معدل نمو سكان العالم بنحو ١%، ومعدل نمو سكان الدول المتقدمة بنحو ٢%.

٢- انخفاض متوسط دخل الفرد، وتباين توزيعه على الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة، فالتقارير تشير إلى أن متوسط دخل الفرد الواحد في الأقطار العربية يبلغ نحو (١٨٦٠ دولاراً) لعام ١٩٩٠م، وأن نحو ١٧% من سكانه يحصلون على ٧٢% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالنظر إلى الانخفاض الشديد في متوسط دخل الفرد، فإن أي زيادة في الدخل في ظل نمط التوزيع الراهن (قطرياً وقومياً) ستقود إلى زيادة الطلب على الغذاء بمعدل يفوق معدل الزيادة في الطلب على السلع الأخرى، بالرغم من أن مرونة الطلب على السلع الغذائية شديدة الانخفاض.

٣ - نمط الاستهلاك، حيث لا تزال بعض السلع تستحوذ على جزء كبير من دخول بعض الأفراد، ففي عام ١٩٨١ م، بلغ استهلاك القمح نسبة ٥٠% من دخول الأفراد في كل من الجزائر وتونس، و ٤٠% في كل من الأردن والعراق وسوريا والمغرب، و ٣٠% في كل من مصر ولبنان وليبيا واليمن.

وأما دراسة د. محمد السيد عبدالسلام السابقة الذكر أيضاً (١٤١٨هـ، ص ٣٧ وما بعدها) فقد وصلت إلى أن العوامل المؤثرة في الطلب على الغذاء تتمثل في الآتي :-

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

أ - التزايد السكاني، فالوطن العربي تزايد سكانه من ١٢٢ مليون نسمة عام ١٩٧٠م، إلى ٢٤٠ مليون نسمة عام ١٩٩٣م، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٤٨٠ مليون نسمة عام ٢٠٣٠م.

ب - زيادة الاستهلاك. كان للتزايد السكاني الأثر الملموس في زيادة الاستهلاك من الغذاء، فعلى سبيل المثال فيما بين عامي ١٩٦٩ - ١٩٩٣م زاد استهلاك الفرد من الحبوب من ٢٢٥ كجم /سنة، إلى ٣٠٤ كجم /سنة، وبالنسبة للقمح زاد متوسط استهلاك الفرد من ١٠٥ إلى ٢٦٣ كجم /سنة.

وأما دراسة السيد محمد السريتي (١٩٩٧م، ص ٦٧ ومابعد) فقد أشارت إلى وجود مجموعة من العوامل المؤثرة في زيادة الطلب على الغذاء، بعضها اقتصادي، والبعض الآخر غير اقتصادي، كالعوامل الاجتماعية والنفسية، وهذا مايمكن بيانه على النحو التالي :

أولاً : العوامل الاقتصادية. وهذه العوامل يمكن بيانها بإيجاز فيما يلي:

أ - عدد السكان ومعدل نموه.

يعتبر عدد السكان ومعدل نموه من العوامل المحددة للطلب على الغذاء في الدول النامية، في الأجل الطويل، نظراً للزيادة البطيئة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي، واتجاه مرونة الطلب الدخلية على الغذاء إلى التناقص، كلما زاد الدخل الفردي ومعدل نموه، وذلك لوجود علاقة طردية بين الطلب على الغذاء ومعدل النمو السكاني مع ثبات العوامل الأخرى.

وتعزى هذه الزيادة في الطلب على الغذاء مع تزايد السكان ومعدل نموهم إلى ثلاثة جوانب هي :

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

- الجانب الكمي ويتمثل في أنه من المتوقع، أنه كلما زاد عدد السكان أن يزيد الطلب على الغذاء بنفس المعدل مع ثبات العوامل الأخرى.

- الجانب النوعي، ويتمثل في أثر نوعية السكان، وذلك من حيث مستواهم التعليمي والصحي ونحو ذلك. إذ كلما ارتفع مستوى ثقافة المجتمع وتعليمهم كلما اتسم استهلاكهم بالرشد الاقتصادي، والبعد عن المحاكاه والتقليد.

- جانب التوزيع الجغرافي للسكان، والمتمثل في نسبة سكان الأرياف مقارنة بالمدن، ومعدل الهجرة، إذ كلما زاد عدد المهاجرين من الأرياف إلى المدن للاستفادة من عوامل الجذب فيها، كلما نقص العرض الكلي من الغذاء، والعكس صحيح.

ب - الدخل الحقيقي ومعدل نموه.

يتأثر الطلب على الغذاء (وخصوصاً في الدول النامية) بالدخل الحقيقي ومعدل نموه، وذلك لوجود علاقة طردية بين الطلب على الغذاء، والدخل الحقيقي ومعدل نموه، مع ثبات العوامل الأخرى. ويظهر ذلك من جانبين :

أولهما : الجانب الكمي، والمتمثل في أن زيادة الدخل القومي الحقيقي، تؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء مع ثبات العوامل الأخرى، وهذا ما أشارت إليه الدراسات الاقتصادية.

ففي دراسة عن شمال أفريقيا والشرق الأوسط، تبين أن زيادة الدخل القومي في هذه الدول، أدت إلى زيادة الطلب على الغذاء وخاصة منتجات

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

اللحوم. كما أشارت نفس الدراسة إلى أن المبالغ المكتسبة من تحويلات المصريين بالخارج، أدت إلى خلق طلب مرتفع على الغذاء.

ثانيهما: الجانب التوزيعي. ويتمثل في أثر توزيع الدخل القومي الحقيقي في طلب الغذاء، كما يتأثر الطلب على الغذاء أيضاً بالدخل الفردي الحقيقي ومعدل نموه، عن طريق زيادة متوسط دخل الفرد، ومن ثم زيادة طلبه على الغذاء، حيث تؤدي زيادة الدخل الفردي الحقيقي إلى زيادة القوة الشرائية للأفراد مما يمكنهم من زيادة الطلب على جميع السلع الاستهلاكية بما فيها الغذاء.

كما تؤثر مرونة الطلب الداخلية على معدل نمو الطلب على الغذاء، إذ يتميز الطلب على الغذاء بارتفاع مرونة الطلب الداخلية، ذلك أن نسبة كبيرة من الزيادة في الدخل تخصص للحصول على نوعية أفضل من الغذاء مثل اللحوم والفواكه، وغيرها. وبالتالي كلما ارتفعت مرونة الطلب الداخلية، زاد الطلب على الغذاء، والعكس صحيح.

ج - أسعار الغذاء.

من العوامل المحددة للطلب على الغذاء أسعاره، حيث هناك علاقة عكسية بين الطلب على الغذاء وأسعاره. وفي هذا الصدد أشار Mellor إلى أن التغير في الأسعار النسبية للغذاء في الأجل القصير، هو واحد من محددات تغير كلاً من الدخل الحقيقي المطلق والنسبي في الدولة منخفضة الدخل، حيث يتغير الدخل المطلق بدرجة أكبر بالنسبة للمستهلكين مرتفعي الدخل ؟ بينما يتغير الدخل النسبي بدرجة أكبر لأصحاب الدخل المنخفضة. أما في الأجل الطويل، فإن أسعار الغذاء تؤثر على انتقال دالة عرض السلع

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

الأجرية، مما يؤدي إلى ارتفاع دخول الطبقة العاملة، ومن ثم زيادة طلبها على الغذاء.

ويتوقف أثر التغير في أسعار الغذاء على الطلب عليه على مرونة الطلب السعرية حيث يتميز الطلب على السلع الغذائية بانخفاض هذه المرونة، حيث تقل عن الواحد الصحيح، لأنها سلعاً ضرورية، ومن ثم، فإن التغير في أسعارها لن يترتب عليه إلا تغير محدود في الكميات المطلوبة منها.

د - السياسات الاقتصادية.

تؤدي السياسات الاقتصادية في زيادة الطلب على الغذاء في الدول النامية ومن أهمها سياسات إعادة توزيع الدخل القومي، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. أما السياسة المباشرة فكسياسة توظيف الخريجين التي تنتهجها بعض الدول والتي من شأنها زيادة عدد المشتغلين، وبالتالي زيادة دخل هذه الفئات محدودة الدخل، مما يعني زيادة طلبها على الغذاء. ومن هذه السياسات المباشرة أيضاً سياسة التوسع في الخدمات المجانية (التعليم، الصحة وغيرها)، مما يؤدي إلى تحرير جزء من دخول الفئات الفقيرة، التي كانت تخصص للإنفاق على هذه الخدمات، يتم توجيهها نحو زيادة الطلب على الغذاء.

وهناك السياسات الاقتصادية غير المباشرة، التي تؤثر في الطلب على الغذاء، كسياسة الدعم الغذائي، التي انتهجتها بعض الدول، مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع المدعّمة، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما شاعت بسببها بعض الاستهلاكات غير الرشيدة لهذه السلع، بحيث أصبح بعضها

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

يستخدم كلياً أو جزئياً في غير الأغراض المخصصة لها، وذلك نتيجة لعدم شعور المستهلك بالقيمة الحقيقية للغذاء المدعوم من قبل الدولة.

كما أن للسياسات الاقتصادية الخارجية الأثر الملموس في زيادة الطلب على الغذاء، كسياسة الانفتاح الاقتصادي، وما واکبها من استهلاكات غير رشيدة، أدت إلى زيادة الطلب الاستهلاكي بصفة عامة، وعلى الغذاء بصفة خاصة، وذلك إما نتيجة للتوسع المتزايد في الاستيراد من السلع الغذائية الذي صاحب هذه السياسة، من جهة. أو نتيجة لدور وسائل الإعلام بشتى صورها في الترويج لزيادة الاستهلاك من سلع الانفتاح - كهدف للمعلنين من التجار - دون مراعاة لقواعد حماية المستهلك من جهة أخرى.

فضلاً عما صاحب سياسة الانفتاح من زيادة كمية وسائل الدفع لدى البعض من أفراد المجتمع، مما أدى إلى زيادة القوة الشرائية، ومن ثم الاستهلاك الكلي، دون حدوث تحسن في نصيب الفرد العادي ذي الدخل المنخفض.

ومن السياسات الخارجية أيضاً سياسة تحرير التجارة العالمية (الجات) والتي تقوم على تخفيض التعريفات الجمركية والدعم الحكومي، وما يتبعها من تأثير متبادل على الأسعار العالمية للسلع الزراعية، فتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات سيكون له أثر مباشر على خفض الأسعار العالمية للسلع الزراعية، أما تخفيض الدعم فسيترتب عليه ارتفاع أسعار هذه السلع، لذا فإن الأثر النهائي على سعر كل سلعة، يتوقف على مدى قوة تأثير كل من الإجراءين، فيمكن أن تكون النتيجة ارتفاع السعر العالمي للسلعة أو انخفاضه.

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

ثانياً - العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في زيادة الطلب على الغذاء.

وهذه العوامل يمكن توضيحها في الآتي :

أ - العادات الاستهلاكية. وهي تعني تعود أفراد المجتمع على نمط استهلاكي معين، يسعون دائماً إلى المحافظة عليه، وهذا مقررته النظرية الاقتصادية من وجود علاقة طردية بين الطلب على الغذاء والعادات الاستهلاكية وعليه فإن العادات الاستهلاكية في البلدان النامية، تسهم في زيادة الطلب على الغذاء.

ب - العوامل النفسية. وتتمثل في شعور بعض المستهلكين بالخوف من عدم حصوله على ما يحتاج من سلع غذائية في أي وقت يشاء، مما يدعوهم إلى شراء كميات كبيرة تزيد عن حاجته الغذائية الحالية وتخزينها، مما قد يعرض بعضها للتلف بمرور الوقت، وهذا يؤدي على المستوى القومي إلى حدوث زيادة مصطنعة في الطلب الكمي على الغذاء.

ب - العوامل الثقافية، وتتمثل في مستوى تعليم وثقافة أفراد المجتمع، إذ كلما انخفضت ثقافة وتعليم أفراد المجتمع في أي بلد ما كلما أدى ذلك إلى زيادة طلبه على الغذاء بفضل أثر التقليد والمحاكاة، وهذا مانقرره النظرية الاقتصادية.

وأما دراسة السيد عيسى الريموني (١٤١١هـ، ص ٤٩١) فقد أشارت إلى أن العوامل المؤثرة في زيادة الطلب على الغذاء يمكن إدراجها في عاملين هما:

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

١ - النمو السكاني، ففي الخمسينات كانت الدول الإسلامية لا تعاني من عجز في إنتاج الحبوب، حيث كان معدل نمو السكان السنوي ٣%، بينما كان معدل إنتاج الغذاء حوالي ٣.١%. أما مع بداية السبعينات الميلادية فقد اختلف الوضع، حيث تخلف معدل نمو الإنتاج الغذائي إلى ٢.٧%، بينما ظلت الزيادة السكانية على حالها. وتعزى هذه الزيادة في عدد السكان إلى تحسن مستوى الخدمات الصحية، وانخفاض معدلات الوفيات أو لغير ذلك من الأسباب.

٢ - الزيادة في الدخل الفردي. وهذه الزيادة بلغت في المتوسط بين ١ - ٣% سنوياً، وهذه الزيادة اتجهت صوب الغذاء، حيث ينفق الفرد في الدول المتقدمة حوالي $\frac{1}{4}$ دخله على الطعام، والباقي ينفقه على متطلبات الحياة الأخرى ؟ بينما الفرد في الدول الفقيرة ينفق حوالي ٧٠% من دخله على الطعام.

وفي النهاية يمكن أن نقرر أن العوامل المؤثرة في عرض الغذاء ترجع إلى عاملين رئيسيين هما :

١ - نقص استغلال الموارد الزراعية المتاحة، إما نتيجة لعوامل طبيعية كنقص المياه، أو تصحر التربة، أو لسوء المناخ ونحو ذلك، أو نتيجة لعوامل اجتماعية كقلة عدد العاملين في النشاط الزراعي بسبب الهجرة أو لازدياد هذا العمل من قبل المجتمع، أو نتيجة لعوامل فنية كانخفاض المستوى التقني والفني المتاح للاستخدام الزراعي، وكانخفاض مهارة العاملين في الزراعة لضعف مستوى التعليم ونحو ذلك.

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

٢- السياسات الاقتصادية غير المناسبة، المنتهجة من قبل الدول المصدرة للغذاء أو المستوردة له.

أما العوامل المؤثرة في الطلب على الغذاء فيمكن إيجازها فيما يلي :

١ - عدد السكان ومعدل نموه، وخاصة عندما يفوق هذا المعدل، معدل نمو الغذاء.

٢ - الدخل الحقيقي ومعدل نموه.

٣ - أسعار الغذاء.

٤ - السياسات الاقتصادية المتبعة، سواء كانت داخلية أو خارجية. وهناك عوامل أخرى غير اقتصادية، كالعادات الاستهلاكية، والعوامل الثقافية والنفسية.

ومما يؤخذ على الدراسات السابقة عموميتها، فضلاً عن خلوها من الإشارة إلى مسألة تخصيص الموارد بين استخداماتها المختلفة، وإلقاء اللوم على سياسات الآخرين، دون أن تأخذ في اعتبارها أوجه القصور في السياسات التي تنتهجها دول العالم العربي. كما أنها تخلو من الدراسات الكمية، إذ تسرد الأسباب ولا تقدم دليلاً تجريبياً عليها. بل إن بعضها قاصراً على المستوى القطري.

وتحاول الدراسة التطبيقية الحالية قدر الإمكان أن تتلشى القصور السابق، وذلك بتقديم دليل تجريبي على وجود الفجوة الغذائية ومايجب على صانع السياسة فعله.

(ب) الدراسة التطبيقية

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

في هذه الدراسة نتناول ما يلي :

أ - المحددات الأساسية لعرض المواد الغذائية في الوطن العربي.

ب - المحددات الأساسية للفجوة الغذائية.

وهذا ما يمكن عرضه بالدراسة والتحليل على النحو الآتي :

أ - المحددات الأساسية لعرض الغذاء في الوطن العربي :

تحاول الدراسة تقديم دليل تجريبي لمحددات عرض الغذاء في ١٩ دولة عربية هي (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن^(*)) في عام ١٩٩٧م.

وتقرر الدراسة مبدئياً أن العرض الغذائي الزراعي في الوطن العربي يتحدد بصفة أساسية بثلاث محددات هي :

١- مساحة الأرض الزراعية القابلة للزراعة في كل دولة.

٢ - القوة العاملة في الزراعة.

٣ - كمية المياه المتاحة للزراعة في المصادر المتجددة.

وتركز الدراسة على عاملين طبيعيين هما الأرض وكمية المياه المتاحة للزراعة، وعامل بشري واحد هو القوة العاملة في الزراعة.

ويوضح الجدول (١) نتائج التقدير

جدول رقم (١)

محددات العرض الغذائي الزراعي في الوطن العربي

(*) تم استبعاد الصومال وفلسطين لعدم توفر بيانات كافية

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

المتغير التابع: لوغاريتم الإنتاج الزراعي الغذائي

المتغير المفسر	المعامل المقدّر	الخطأ المعياري	احصائية t	مستوى معنوية اختبار
الثابت	٣.١٨١١٦	٠.٥٨٨٧٩	٥.٤٠٣	٠.٠٠٠١
الأرض الزراعية	٠.٢٨٩٧٤٣	٠.٠٥٩٧٤٩	٤.٨٤٩٣	٠.٠٠٠٢
القوة العاملة	٠.٢٦٤٠٣	٠.١٢٥٨٤	٢.٠٩٨	٠.٠٥٣٢
المياه	٠.٠٢٥٩٧	٠.٠١٢٥٠٨	٢.٠٧٦١	٠.٠٥٥٥

إحصاءات أخرى:

عدد المشاهدات = ١٩

معامل التحديد = ٧٧.٠٩

معامل التحديد المعدل = ٠.٧٢٥١

اختبار F = ١٦.٨٦٢٩

معنوية F = ٠.٠٠٠٠٠٤٦

وعينة البيانات مقطعية مكونة من ١٩ دولة، ونتائج الدراسة تم الحصول عليها بعد علاج اختلاف تجانس التباين.

ومن النتائج الواردة يتضح الآتي :

١ - أثر التقدم التكنولوجي، حيث أن ثابت الدالة ٣.١٨١١٦ موجب ومعنوي، وهو يشير إلى القيمة المتوسطة للعرض الزراعي الغذائي العربي. والذي يتأثر بالتقدم الفني والتقني. وكونه أكبر من الواحد قد يفسر على أن كل طفرة في التقدم التكنولوجي يصاحبها زيادة في الإنتاج الغذائي العربي بنسبة ٣.١٨%، وهو معدل مرتفع، وربما تكون هذه النسبة المرتفعة في زيادة العرض الغذائي الناجمة عن التقدم التكنولوجي، أكبر من نسبة زيادة

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

السكان في العالم العربي، وهذا يدل على أهمية الاستفادة من التقدم التكنولوجي في زيادة إنتاج المواد الغذائية الزراعية.

ويتجسد التقدم التكنولوجي في المجال الزراعي في عدة صور منها:

أ - استنباط أنواع جديدة من الأسمدة ملائمة لنوع التربة في العالم العربي، والذي يتميز بغلبة البيئة الصحراوية على معظم أقطاره.

ب - التوصل إلى سلالات جديدة من المحاصيل الزراعية، كالخضروات والفواكه، ذات الإنتاجية الأعلى للحد، سواء تم ذلك بالتهجين والتلقيح، للتوصل إلى السلالات التي تتحمل ظروف المناخ المختلفة في أجزاء الوطن العربي، وقد تحقق بعض التقدم في هذا المجال في كل من المملكة العربية السعودية ومصر وليبيا.

ج - تحسين نوعية الحيوانات وسلالاتها، والتوصل إلى توفير أعلاف تقوم على مواد متوفرة في البيئة العربية.

د - تحسين طرق المحافظة على التربة الزراعية، وزيادة خصوبتها من خلال طرق الصرف الحديثة.

هـ - استخدام طرق الري الحديثة التي تستخدم الرش والتقطير، للمحافظة على مصادر المياه النادرة من النضوب.

و - استخدام المكنة والآلات والمعدات في العمليات الزراعية، وذلك للتغلب على ندرة الأيدي العاملة ولا سيما في الدول ذات الندرة النسبية في اليد العاملة، واستصلاح الأراضي الجديدة.

ز - استخدام الكيماويات والطرق الحديثة في مقاومة الآفات ومكافحتها، ولا سيما الطرق التي تقلل تلوث البيئة، وهي الطرق البيولوجية.

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

ح - تحلية المياه المالحة للاستخدام البشري ومن ثم توفير المياه الصالحة للزراعة.

ومن الواضح أن التقدم التكنولوجي المتجسد في النقاط السابقة قد حقق استخدامه بعض التطور في أنحاء مختلفة من العالم العربي.

وبحساب معامل التحديد الجزئي لأثر التقدم التكنولوجي (المتمثل في ثابت الانحدار) وجد أن هذا المعامل = ٦٦%، بمعنى أن التقدم التكنولوجي يفسر حوالي ٦٦% من التغير في العرض الغذائي الزراعي، بعد عزل تأثير الأرض والمياه والعامل البشري عن هذا العرض، ولا شك أن هذه النسبة كبيرة، وتؤيد العرض القائل بأن (التقدم التكنولوجي يعتبر أساس التقدم في العرض الغذائي الزراعي).

وعليه يمكن أن نقرر بأن التقدم التكنولوجي من أحد العوامل المؤثرة في زيادة إنتاج الغذاء في العالم العربي، بل هو من العوامل الحاسمة في تقليص حجم الفجوة الغذائية العربية، وهو مايجب أن توجه إليه جهود معظم الدول العربية، ويركز عليه العمل العربي المشترك، متمثلاً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية.

٢ - أثر الموارد الزراعية :

من الجدول رقم (١) السابق يتضح أيضاً أن المعامل المقدر لأثر الأرض الزراعية على العرض الغذائي الزراعي موجب وقيمه : ٢٨٩٧٤٣، وهو بذلك يتوافق مع التوقعات المسبقة من أن أثر الأرض الزراعية على الإنتاج الزراعي موجب، لأن الإنتاج الزراعي يزيد مع

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

زيادة المساحة المزروعة، سواء مساحة طبيعية أو مساحة محصولية. وحيث أن نموذج الإنتاج الغذائي الزراعي لوغاريتمي بالنسبة لكل من الإنتاج الغذائي والموارد الأرضية الزراعية، فإن المعامل المقدر يكون هو مرونة الإنتاج الغذائي الزراعي بالنسبة للموارد الأرضية الزراعية، وهذه المرونة موجبة ولكنها أقل من الواحد. بمعنى أن الإنتاج الغذائي الزراعي غير مرّن بالنسبة للموارد الأرضية الزراعية في دول العالم العربي. فالمعامل المقدر (٠.٢٨٩ أي حوالي ٣،)، مما يشير إلى أن كل زيادة في الموارد الأرضية الزراعية بحوالي ١% يزيد الإنتاج الزراعي بحوالي ٠.٣%.

ومما لا شك فيه أن هذه المرونة منخفضة، ولكن لها دلالاتها، والمتمثلة في انخفاض جودة الأراضي الزراعية في العالم العربي، فالمساحة الطبيعية قد تزيد بنسبة ١% ولكن الإنتاج الغذائي الزراعي قد يزيد بنسبة $\frac{1}{3}$ %، مما يعني أن الأراضي الجيدة في العالم العربي محدودة، وهذه الأراضي تتركز أساساً حول دلتا الأنهار، ولاسيما نهر النيل في مصر، ودجلة والفرات في العراق، والعاصي في سوريا، وفي السودان وبعض السهول الساحلية في دول المغرب العربي ولاسيما في تونس والجزائر والمغرب وسهول لبنان، وسهول نهر جوبا وشبيلي في الصومال (التي لم تدخل في التقدير لنقص البيانات) وبقية الأراضي المزروعة هي أراضي تقع في النطاق الصحراوي ذي التربة الصفراء الفقيرة، التي تحتاج إلى موارد تمويلية كبيرة لاستصلاحها وزراعتها.

وانخفاض مرونة الإنتاج الغذائي بالنسبة للموارد الأرضية يشير اقتصادياً إلى خضوع إنتاج الأرض الزراعية في العالم العربي لقانون

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

تناقص الغلة. وهذا يشكل تحدياً أمام دول هذا العالم، ويتطلب تركيز الجهد والاهتمام بالبحث للتوصل إلى تكنولوجيا تتغلب على فقر التربة في العالم العربي.

ومرة أخرى يبرز دور العمل العربي الجماعي المشترك والمتمثل في دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية، حيث يجب التركيز على استغلال أراضي الدول ذات التربة الخصبة كأراضي جوبا وشبيلي في الصومال، ودجلة والفرات في العراق، والنيل في مصر وغيرها، وهي مساحة كبيرة إذا تم استخدامها بكفاءة، ستلعب دوراً ملموساً في زيادة الإنتاج الغذائي العبي، ومن ثم تقليص حجم الفجوة الغذائية.

٣ - أثر القوة العاملة:

بالرجوع إلى الجدول رقم (١) نجد أن المعامل المقدرة للإنتاج الغذائي الزراعي بالنسبة للقوة العاملة = ٠.٢٦٤٠٣ وهو معامل موجب كما هو متوقع، ولكنه أقل من واحد، وهذا المعامل أيضاً يشير إلى مرونة الإنتاج الغذائي بالنسبة للقوة العاملة، حيث أن زيادة القوة العاملة بنسبة ١٠٠% يزيد العرض الغذائي بنسبة ٢٦،٤٠%، وكون العرض الغذائي العربي غير مرن بالنسبة للقوة العاملة، فيشير إلى أن القوة العاملة الزراعية في الوطن العربي هي أساساً من القوة العاملة غير الماهرة، وربما يكون هذا طبيعياً، حيث معظم من يعملون في القطاع الزراعي غالباً هم أشخاص لم يحظوا بالتعليم، أو لم يكملوا تعليمهم أو يكون تعليمهم في حدود المدارس الابتدائية أو الذين تسربوا من التعليم، وهكذا.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

وهذا الاستدلال يعكس طبيعة إنتاج وعرض الغذاء في العالم العربي، فمعظم الإنتاج يتم من قبل المزارعين للاكتفاء الذاتي أولاً، ومازاد يبيعونه في الأسواق، بمعنى أن المزارع قد لا ينتج للسوق أصلاً، وقد لا يكون محفوظاً بدافع تعظيم الربح، وعليه فإن معظم الزراعة العربية لا تتصف بطابع الزراعة التجارية.

ولكن مع انتشار المدارس الزراعية، وقيام الحكومات في بعض الدول العربية - مثل مصر - بتوزيع أراضي زراعية على خريجي المدارس والكلية الزراعية.

بالإضافة إلى دخول منظمين جدد للعمل في المجال الزراعي بدافع الربح، بدأ مستوى القوى العاملة العربية الزراعية في الارتفاع، وبدأت بعض حوافز السوق تسيطر على حوافز المزارعين، وبدأ الإنتاج الموجه سوقياً يجعل المزارعين يحاولون رفع مستوى مهاراتهم وقدراتهم الزراعية، وذلك باستخدام الأساليب الفنية والتدريب على طرق الزراعة الحديثة، مما أفضى إلى ظهور المزارع الكبيرة ذات المساحات الشاسعة، بجانب الملكيات الزراعية المفتتة والموزعة على عدد كبير جداً من المزارعين، وربما تكون مهارة المزارع التقليدية مرتفعه، بينما مهارته الفنية منخفضة، ولعل هذا الارتفاع في المهارة التقليدية يعود إلى تكرير المزارع مجموعة معينة من المحاصيل خلال فترات زمنية طويلة، ولكن هذه المهارة لا تمتد إلى التطوير والتبديل في طرق الزراعة أو نوعية المزروعات، مما يجعلها غير ملائمة للإنتاج الزراعي السوقي.

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

٤ - وبالنسبة لأثر المياه على عرض الإنتاج الغذائي، فإنه معنوي عند مستوى معنوية ٦%، ورغم صغر هذا المعامل المقدر لأثر المياه على لوغاريتم عرض الإنتاج الزراعي الغذائي، إلا أن المياه تفسر حوالي ٢٢% من لوغاريتم العرض الزراعي الغذائي العربي، أي حوالي $\frac{1}{5}$ تغيرات

عرض الإنتاج الغذائي ترجع إلى التغيير في المياه.

ومن المعلوم أن عرض الإنتاج الغذائي العربي مقيد بقيد الموارد المائية، والموارد المائية في العالم العربي تقدر بحوالي ٢٦٥ مليار م^٣ سنوياً، يستغل منها في الزراعة حوالي ١٥٧ مليار م^٣ (حوالي ٨٨%)^(١).

والزراعة المروية توجد في المناطق التي توجد بها أنهار كمصر والعراق وسوريا وغيرها، حيث تستأثر هذه الدول بحوالي ٨٠% من المساحات المروية في العالم، وتستهلك المساحات المروية ٨٨% من مجموع الموارد المائية المستغلة، وتساهم بحوالي ٧٠% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، ولهذا فإن للزراعة المروية وبالتالي المياه، الدور الرئيسي في تنمية الزراعة العربية والحد من الفجوة الغذائية في الوطن العربي^(٢).

وربما يمكن تفسير تدني معامل عرض الإنتاج الغذائي العربي بالنسبة للمياه لتدني كفاءة استخدام المياه في الزراعة المروية في الوطن العربي، ففاقد المياه حوالي ٨٠ مليار م^٣، إذ الأسلوب السائد في الزراعة العربية هو الري السطحي التقليدي الذي يغطي ٩٠% من الأراضي المروية في الوطن العربي، والأصل أن تختلف طرق الري حسب :

(١) قوام التربة ونوعها.

(٢) مستوى المياه الجوفية في الأراضي الزراعية.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

(٣) طرق الصرف في المنطقة التي توجد بها الأرض الزراعية.

(٤) طول الترعر والقنوات التي يتم فيها الري.

(٥) منشآت الري ومستوى صيانتها.

وقد أدخلت بعض الدول العربية النظم المحسنة للري كالري بالتنقيط الذي يتميز بكفاءة تصل إلى حوالي ٨٠ - ٩٠%، والري بالتنقيط الذي تتراوح كفاءته بين ٧٥ - ٨٠%، فمثلاً يذكر التقرير الاقتصادي العربي لعام ١٩٨٨ م السابق ذكره أن الأردن يستخدم الري بالتنقيط في ٦٠% من المساحة المروية، والسعودية في حوالي ٦٤%، والإمارات حوالي ٢١%، وتونس ١٧%، ومصر ١٠% ثم المغرب ١٣%. أما بقية الدول العربية فتستخدم الري السطحي مما يؤدي إلى هدر كمية كبيرة من المياه، ويحد من التوسع في زيادة الإنتاج والعرض من المواد الغذائية.

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد الآنف الذكر إلى أن رفع كفاءة استخدام المياه يمثل البديل الوحيد لإحداث التوسع الأفقي بل والرأسي في بعض الأحيان، مما يتطلب تعديل نظم وأساليب الري الحالية، وتحديث وصيانة المنشآت القائمة للري.

وربما يكون البديل الذي طُرح بتسعير المياه بديلاً مناسباً لترشيد استخدام المياه، والمسألة حساسة وتحتاج إلى معرفة الأسلوب الذي يتم به التطبيق.

غلة الحجم:

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

من الجدول رقم (١) يمكن استنتاج نوع غلة الحجم الذي تخضع له الزراعة العربية وذلك بالنسبة لكل من الأرض الزراعية والقوة العاملة، ذلك أن مرونة الإنتاج الغذائي العربي للأرض الزراعية = ٠.٢٨٩٧٤٣ أما بالنسبة للقوة العاملة فقد كانت ٠.٢٦٤٠٣ وعليه فإن مجموع المرونتين يساوي (٠.٥٥٣٨) ، وهذا يعني أن زيادة مساحة الأرض الزراعية من خلال التوسع الأفقي، وزيادة القوة العاملة في نفس الوقت كل على حده وبنسبة ١٠٠% يزيد الإنتاج الغذائي العربي بنسبة ٥٥% . وهذا يعني أن الإنتاج الزراعي العربي في مجال إنتاج الغذاء يخضع لقانون تناقص غلة الحجم بالنسبة لمساحة الأرض والقوة العاملة.

وخضوع الإنتاج الغذائي العربي لتناقص غلة الحجم، يشير إلى ما تعاني منه الطاقة الإنتاجية الزراعية العربية من هدر في مجال إنتاج الغذاء. وبالتالي على صانع السياسة الزراعية في العالم العربي أن يبحث في أسباب الضياع والفاقد في استخدام الموارد الأرضية والقوة العاملة الزراعية. فبحث مشاكل العمالة الزراعية هام جداً، فالزراعة العربية تعاني من تدهور حاد في نوعية العمالة الزراعية ومرد ذلك أسباب هي :

١ - زيادة الهجرة من الريف إلى المدن، بسبب تركيز أغلب الحكومات جهودها على المدن، دون الأرياف، مما أدى إلى انخفاض الخدمات الرئيسية في الريف من صحة وتعليم، مما جعل الكثير من الأفراد يفضل الإقامة في المدن عن الريف، وترك الأرض الزراعية لآخرين (أقل كفاءة) يقومون بزراعتها.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

- ٢ - انخفاض معدل العائد على النشاط الزراعي بالمقارنة بمعدل العائد على الأنشطة الاقتصادية الأخرى (سواء في التجارة أو الأنشطة الحرفية).
- ٣ - انخفاض معدل الاستثمار الزراعي في الري والصرف والإرشاد الزراعي.

مستوى جودة النموذج المقدّر:

مما سبق أتضح من جدول (١) أن معامل التحديد $= 0.7709$ ومعامل التحديد المعدل $= 0.7251$ بمعنى أن المتغيرات التفسيرية وهي لوغاريتم الأرض الزراعية والقوة العاملة والمياه تفسر من التغير في الإنتاج الغذائي العربي لعينة ١٩ دولة عربية ما بين 77.09% إلى 72.51% . وإذا أخذ في الاعتبار أن هذه عينة مقطعية، فإن هذا المعدل يعتبر جيداً، لأن العينات المقطعية تتميز دائماً بانخفاض معامل التحديد. وللوقوف على مدى جودة النموذج المقدّر تم تقدير لوغاريتم الإنتاج الغذائي الزراعي العربي ومقارنتها بالقيم الفعلية.

وفي جدول رقم (٢) القيم المقدرة (Fitted) والقيم الفعلية (Actual) للإنتاج الغذائي وتقدير قيم البواقي (Residual) لتسعة عشر دولة وهي بالترتيب الوارد حسب رقم المشاهدات كما يلي:

- ١- الأردن، ٢- الإمارات، ٣- تونس، ٤- الجزائر، ٥- جيبوتي،
- ٦- السعودية، ٧- السودان، ٨- سوريا، ٩- العراق، ١٠- عمان،
- ١١- قطر، ١٢- الكويت، ١٣- لبنان، ١٤- ليبيا، ١٥- مصر،
- ١٦- المغرب، ١٧- موريتانيا، ١٨- اليمن، ١٩- البحرين.

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

وواضح من الجدول أن جودة التقدير كانت منخفضة لثلاث دول عربية من العينة وهي الدولة رقم (٥)، ورقم (٦)، ورقم (٧) وهذه الدول هي بالترييب جيبوتي والسعودية والسودان وباقي الدول كان الرصد البياني للبواقي (Residual Plot) في الحدود المعقولة وهي الخطين المنقطعين الرأسيين حول التقدير الأمثل في الوسط.

جدول رقم (٢)

القيم المقدرة والقيم الفعلية للإنتاج الغذائي للدول العربية



مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

ومن الشكل البياني رقم (١) تم رصد القيم المقدرة والقيم الفعلية للإنتاج الغذائي الزراعي (الخط الأسود للقيم الفعلية والخط المنقط للقيم المقدرة) في الجزء الأعلى من الرسم. ويتضح أن القيم المقدرة تتماشى مع القيم الفعلية بطريقة جيدة، حيث المسافات الرأسية بين المنحنيين صغيرة، وكون القيم الفعلية والمقدرة يسيران سوياً ومتقاربين، يعطي مؤشراً على جودة التقدير بواسطة النموذج.

شكل رقم (١)

القيم الفعلية والمقدرة للإنتاج الغذائي الزراعي للدول العربية



الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

وفي الجزء الأسفل من الرسم تم رصد البواقي المقدرة (الفرق بين القيم الفعلية والمقدرة) ومن هذا الجزء نشير إلى مايلي :

١ - الخط الأفقي أمام (صفر)، يشير إلى الوضع اللأمثل ومن ثم التعادل بين القيم المقدرة والقيم الفعلية.

٢ - الحد الأعلى المقبول للبواقي المقدرة هو الخط المنقط الأعلى، أما الحد الأدنى المقبول للبواقي المقدرة فهو الخط المنقط لأسفل.

ومن الواضح من الشكل أن البواقي المقدرة تقع بين خط الحد الأعلى وخط الحد الأدنى، ماعدا البواقي للدولة رقم (٥) سالبة وتخرج عن خط الحد الأدنى، وكذلك بالنسبة للدولة رقم (٦) فإن البواقي المقدرة لها موجبة وتخرج عن خط الحد الأعلى، وبالنسبة للدولة رقم (٧) فإن البواقي المقدرة سالبة ولكن لا تخرج عن خط الحد الأدنى إلا بقدر غير ملموس.

ونخلص من ذلك كله أن النموذج المقدر يتمتع بجودة جيدة من وجهة النظر القياسية.

تقدير محددات الفجوة الغذائية:

في هذا الجزء يتم تقدير محددات الفجوة الغذائية للدول العربية مجتمعة وللفترة الزمنية من (١٩٩٠-١٩٩٦م) ولا توجد بيانات أكثر من ذلك.

وقد تم استخدام تلك البيانات في تقدير النموذج.

وتقترح الدراسة محددين أساسيين للفجوة الغذائية :

المحدد الأول: الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للدول العربية.

المحدد الثاني: عدد سكان الوطن العربي.

وقد تم تقدير النموذج في صورة لوغاريمية :

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

ويعتبر الناتج القومي الإجمالي للدول العربية مؤشراً عن عرض المواد الغذائية، أما عدد السكان فهو مؤشر للطلب على المواد الغذائية. وعليه فإن من المتوقع مسبقاً أن العلاقة بين الفجوة الغذائية والناتج القومي الحقيقي علاقة عكسية، فزيادة الناتج القومي الحقيقي، ينطوي على زيادة المعروض من المواد الغذائية، ومع بقاء الطلب على ما هو عليه، ينخفض حجم الفجوة الغذائية أما بالنسبة للعلاقة بين الفجوة الغذائية وعدد السكان فهي علاقة طردية، فزيادة عدد السكان، يزيد الطلب على المواد الغذائية، ومع بقاء عرض المواد الغذائية ثابت، تزيد الفجوة الغذائية.

والجدول التالي يوضح تقدير النموذج

جدول رقم (٣)

الفجوة الغذائية للدول العربية

(١٩٩٠ - ١٩٩٦ م)

المتغير التابع: لوغاريتم الفجوة الغذائية

المتغير المفسر	المعامل المقدّر	الخطأ المعياري	احصائية t
الثابت	- ٤.٧٤٠	١٠.٥٨٢٣	- ٠.٤٤٧٩
لوغاريتم الناتج الحقيقي	- ٠.١٠٢٣	٠.٠٢٤٦٤٢	- ٤.١٥٠٨
لوغاريتم عدد السكان	١.٢٤٤٤	٠.٨٣٢٥١٩٥	١.٤٨٧٦٠

احصاءات أخرى:

احصائية F = ٤.٣٤٩

معامل التحديد = ٠.٦٨٤

(معنوية عند ١٠%)

معامل التحديد المعدل = ٠.٥٢٧

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

والنتائج بعد التصحيح لكل من الارتباط الذاتي واختلاف تجانس التباين.

ولنتائج التقدير الموجودة في الجدول رقم (٣) إشارات متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث أن الناتج القومي الحقيقي للدول العربية يؤثر تأثيراً عكسياً معنوياً على الفجوة الغذائية، والمنطق الاقتصادي يتمثل في أن زيادة الناتج الحقيقي يزيد عرض السلع الغذائية، مما يخفض حجم الفجوة الغذائية. أما عدد السكان فيؤثر على الفجوة طردياً، بمعنى أنه كلما زاد عدد السكان زاد الطلب على الغذاء، ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢م أن معدل النمو السكاني في العالم العربي بلغ ٢.٩% وبناءً على هذا المعدل، ومرونة الفجوة الغذائية بالنسبة لعدد السكان ١.٢٤٤٤ فإن متوسط الزيادة في الفجوة الغذائية في عام ١٩٩٢م نتيجة الزيادة السكانية = $١.٢٤٤ \times ٢.٩\% = ٣.٦٠٨$ وإذا كان معدل نمو الناتج القومي ٣% وحيث أن معامل الناتج القومي = ٠.١٠٢٢٨٧ فإن : النقص في متوسط الفجوة الغذائية عام ١٩٩٢م نتيجة زيادة الناتج القومي = $٣ \times ٠.١٠٢٣ = ٠.٣٠٦٩\%$ إذن التغير الصافي في الفجوة الغذائية = $٣.٦٠٨ - ٠.٣٠٦٩ = ٣.٣٠١١\%$

وهذا يعني أن الفجوة الغذائية متزايدة وباستمرار.

ومن الواضح أن هذه الزيادة المقدرة في الفجوة الغذائية تعدّ كبيرة ويتطلب القضاء عليها زيادة كبيرة في معدل نمو الناتج القومي.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

والرسم البياني يوضح التطور الزمني للفجوة الغذائية، ومن الرسم البياني شكل رقم (٢) يتضح أن الاتجاه العام للفجوة الغذائية هو الزيادة، فالفجوة الغذائية انخفضت من ١١٥٠٠ مليون دولار إلى أقل من ٩٠٠٠ مليون دولار ١٩٩١م، ثم قفزت إلى حوالي ١٠٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٢م ثم زادت الفجوة الغذائية حتى وصلت إلى ١٢١٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٦م ومن هذا الوصف يتضح أنها زادت بعد ذلك، والسبب الرئيسي، كما هو واضح من نتائج الإنحدار هو الزيادة السكانية، لأن مرونة الفجوة الغذائية بالنسبة لعدد السكان ١.٢٤٤ أي أكبر من الواحد. فالزيادة في أعداد السكان لا يتبعها فقط في العالم العربي زيادة في الطلب على الغذاء في حدود الزيادة السكانية، ولكن يتبعها زيادة في الطلب على المواد الغذائية الراقية (وهي مرتفعة الثمن كاللحوم والألبان) على حساب المواد الغذائية الأساسية (النشويات) ومن المعلوم أن اللحوم مرتفعة التكاليف مقارنة بالنشويات والكربوهيدرات مما يرفع قيمة الفجوة الغذائية.

شكل رقم (٢)

التطور الزمني للفجوة الغذائية في العالم العربي

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

شكل رقم (٣)

التطور الزمن لعدد السكان في العالم العربي



مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

ومن الواضح أن عدد السكان هو العامل الحاسم في حدوث الفجوة الغذائية بالمقارنة بالنتائج المحلي.

كما يتضح أيضاً أن قيمة الفجوة الغذائية العربية وصلت ١٢.١ بليون عام ١٩٩٦ بزيادة قدرها ٥.٩% عن عام ١٩٩٥م، ويرجع السبب في تذبذب الفجوة الغذائية في الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٦م) إلى مجموعة من العوامل:

أ - تذبذب الإنتاج الزراعي الحيواني.

ب - تغير حجم الاستهلاك.

ج - تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية.

وتتفاوت الأهمية النسبية لمجموعات السلع في الفجوة الغذائية، فنظراً لأن معظم سكان الوطن العربي من الطبقات الفقيرة أو متوسطة الدخل، فإن استهلاك الحبوب بالنسبة لهم يمثل أساس الوجبات الغذائية، ولذلك تمثل قيمة الفجوة الغذائية في مجموعة الحبوب عام ١٩٩٦م نحو نصف قيمة الفجوة الغذائية العربية، وفي مقدمتها بالطبع يأتي القمح، وفي مجموعة الحبوب فإن القمح يمثل ٤٨.٦% من فجوة الحبوب، وحوالي ٢٥% من الفجوة الغذائية.

ثم يأتي أثر التطور في مستوى المعيشة، فنجد أن مجموعة الألبان ومنتجاتها تحتل المرتبة الثانية، فتمثل حوالي $\frac{1}{5}$ الفجوة الغذائية، يليها السكر بنسبة ١١% ثم الزيوت ٩.٤% ثم اللحوم ٧.٥% والرسوم البيانية توضح ذلك.

فجوة الحبوب

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

بالنظر إلى الرسم البياني رقم (٥) نجد أن الفجوة الغذائية في الحبوب للعالم العربي تناقصت عام ١٩٩١م حتى وصلت ٤٤٨ مليون دولار، وهو أدنى مستوى بلغته ثم اتجهت نحو الزيادة بعد ذلك حتى وصلت أكثر من ٦٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٦م. وبمقارنة الشكل (٢) بالشكل رقم (٥) نجد أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تطور الفجوة الغذائية في الحبوب والفجوة الغذائية العامة في العالم العربي مما يقطع بأن فجوة الحبوب هي أهم الفجوات الغذائية للعالم العربي.

شكل رقم (٥)

الفجوة الغذائية في الحبوب في العالم العربي



مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

الفجوة الغذائية في الألبان

من الشكل البياني رقم (٦) يلاحظ تقلب الفجوة الغذائية في الألبان، فقد انخفضت من ٢٠٣٨ مليون دولار عام (١٩٩٠م) إلى ١٧٥٢ مليون دولار (١٩٩٤) ثم ارتفعت ارتفاعاً حاداً إلى ٢٣٩٣ مليون دولار (١٩٩٦م)، ولا شك أن ارتفاع فجوة الألبان يمكن ارجاعه لعدة أسباب:

- ١ - الزيادة السكانية بصفة عامة.
 - ٢ - زيادة معدل المواليد وما يصاحبه من زيادة الطلب على الألبان عموماً.
 - ٣ - ارتفاع مستوى المعيشة في الوطن العربي بصفة عامة نتيجة ارتفاع مستوى الإنتاج القومي في كل بلد عربي، وما يصاحبه من انتقال من استهلاك سلع أرقى مثل الألبان.
- وفي نفس الوقت نجد أن العالم العربي يكاد يخلو من المراعي الطبيعية، ولهذا يقتصر إنتاج الألبان فيه على المزارع الكبيرة، والتي ربما تعتمد على استيراد الأعلاف من الخارج، ولهذا يظهر النقص الكبير في الألبان المتاحة، وبالتالي يصبح حجم الفجوة في الألبان كبيراً.

شكل رقم (٦)

تطور الفجوة الغذائية في الألبان في العالم العربي

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

الفجوة الغذائية في السكر

بالنظر إلى الشكل رقم (٧) تجد أن الفجوة الغذائية انخفضت في الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٣ حيث وصلت أدناها، ويرجع السبب في ذلك إلى توسع العالم في تصنيع السكر من البنجر بجانب إنتاج السكر من القصب والذي يركز بصفة أساسية في مصر والسودان. وقد توسعت كثيراً من الدول العربية كمصر في صناعة السكر من البنجر، وتوجد إمكانية أكبر للتوسع في دول العالم العربي التي تقع شمال مدار السرطان لاعتدال المناخ. لكن الفجوة الغذائية في السكر عاودت في الارتفاع مرة أخرى من ١١٥٨ مليون دولار عام (١٩٩٣م) إلى ١٤٥٧ (١٩٩٤) وصلت ١٦١٠ (١٩٩٥) ثم انخفضت عام ١٩٩٦م. وربما لا يوجد تفسيراً للتقلبات الكبيرة لهذا التذبذب، ولكن الملاحظ أن الفجوة الغذائية في السكر بصفة عامة يمثل إلى الانخفاض، رغم أنها أصلاً فجوة كبيرة، ويرجع كبرها إلى الزيادة في الاستهلاك الراجعة لزيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة.

شكل رقم (٧)

الفجوة الغذائية في السكر الخام للعالم العربي

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

أما عن الفجوة الغذائية في الزيوت النباتية (شكل بياني رقم ٨) فالاتجاه العام نحو الزيادة بسبب الزيادة في عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة، والاتجاه نحو استهلاك الزيوت النباتية واحلالها محل الزيوت والشحوم الحيوانية، لارتفاع مستوى الوعي بأن الزيوت النباتية ربما تتميز بانخفاض نسبة الكولستيرول ولقد انخفضت فجوة الزيوت بنسبة ٢٧%.

ويجب توجيه العناية نحو زراعة نباتات تصلح لاستخراج الزيوت منها، حتى تقلل فجوة الزيوت النباتية التي ارتفعت من ٧٩٦ مليون دولار (١٩٩٠) حتى ١٩٥٠ مليون دولار (١٩٩٦م)، وهو عبء ضخم إذا تم استيراد هذا المقدار من الخارج، ويشكل ضغطاً على موارد النقد الأجنبي في العالم العربي، الذي يجب أن توجه موارده نحو التنمية الاقتصادية بدلاً من الاستهلاك.

شكل رقم (٨)

الفجوة الغذائية في الزيوت النباتية في العالم العربي

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

وأخيراً تأتي للفجوة الغذائية في اللحوم. ومن الشكل رقم (٩) يتضح أن الاتجاه العام لهذه الفجوة نحو الانخفاض، فكانت الفجوة حوالي ١٢٠٠ مليون دولار (١٩٩٠). أما في عام ١٩٩٦م فقد وصلت إلى ٩٠٩ مليون دولار. ومن الواضح أيضاً أن التوسع في إقامة مزارع لتربية الحيوانات لإنتاج اللحوم قد زادت في العالم العربي، وهذا ما يؤكد التقرير الاقتصادي العربي، حيث أفاد أن فجوة اللحوم انخفضت بنسبة ٧.١%.

شكل رقم (٩)
تطور الفجوة الغذائية في اللحوم



مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

العلاج الإسلامي للفجوة الغذائية

وبعد أن عرفنا ماتعاني منه الزراعة العربية من سلبيات متعددة، نجم عنها وجود فجوة غذائية، سواء على المستوى القطري أو الكي ننقل الآن إلى الوسائل التي انتهجها الإسلام في معالجة هذه الفجوة وكيفية سدّها، أو على الأقل التخفيف من حدتها، وهذا مايمكن بحثه من خلال المحاور الآتية :

المحور الأول: أثر العقيدة الإسلامية في وفرة الغذاء والحد من الفجوة الغذائية:

غرس الإسلام في نفوس معتقيه الأسس العقائدية الكافية بعدم الخوف من الجوع، أو شح الغذاء وندرته من خلال ما يلي :

- ١ - الإيمان الراسخ بأنه سبحانه وتعالى هو المتكفل بأرزاق العباد، وأن هذه الأرزاق مضمونة لديه جل شأنه كما قال تعالى {وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ} ^(٤)، ويقول تعالى {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ} ^(٥). كما نهى سبحانه وتعالى في آيات أخرى عن قتل الأولاد مخافة فقر واقع أو متوقع كما قال تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ} ^(٦). وقال تعالى أيضاً {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ} ^(٧).

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

٢ - أن الاستغفار والدعاء من أحد أسباب هطول الأمطار، ومايسببه ذلك من رخاء اقتصادي ووفرة في الغذاء^(٨)، يقول تعالى: {فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١﴾ يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿٢﴾ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا} (٩).

فاستغفار المرء لذنبه، وعزمه على عدم العودة إليه، تعني نقد هذا المرء لذاته، وهي عملية ضرورية لابد أن تسبق أي شكل من أشكال الإصلاح^(١٠).

٣ - أن تقوى الله، وشكره على نعمه الكثيرة من أحد أسباب زيادة الأرزاق، بل ودوامها، والعكس صحيح^(١١). كما قال تعالى: {وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} (١٢)، ويقول تعالى: {وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ} (١٣).

المحور الثاني: دور القيم في ضبط الطلب على الغذاء.

هناك مجموعة من القيم والسلوكيات المؤثرة في ضبط استهلاك المسلم من الغذاء، وهذه القيم يمكن تقسيمها إلى قسمين هما :

أولاً: القيم المؤثرة في سلوك المستهلك الفرد المسلم وعاداته الغذائية.

ثانياً: القيم المؤثرة على المستوى الكلي من خلال تأثيرها في النمو السكاني والتكافل الاجتماعي وهذا ما يتبين من العرض التالي :

أولاً: دور القيم والسلوكيات في ضبط الاستهلاك الغذائي للفرد والأسرة.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

حدد الإسلام مجموعة من القيم للحدّ من الشراهة الاستهلاكية لدى الفرد المسلم لعل أهمها :

* اقتصار استهلاك المسلم على السلع الحلال فقط، وبالتالي فإن السلع المحرمة غير مباح استهلاكها للمسلم، وهذا مما يهذب طلب الفرد من الغذاء، ويجعل ميزانيته قاصرة على ما هو طيب من السلع، مما يحقق مستواً غذائياً مناسباً له، مع توفير فائض منها يمكن من خلاله الإنفاق على سلع أخرى نافعة له^(١٤).

* تجنب الإسراف والتقتير في استهلاك الغذاء، فعباد الرحمن كما وصفهم عز وجل بقوله : {وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْشُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا} (١٥).

* مراعاة الرشد الاقتصادي في الاستهلاك، وذلك بالتوسط فيه ومجانبة الإسراف والتقتير المنهي عنهما شرعاً. وهذا الرشد نابع من عقيدة المسلم، كما قال عليه السلام: «المسلم يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء» (١٦). وهذا الرشد ينعكس في طلبه على السلع بمستوياتها الثلاثة، والمتمثلة في الضروريات والحاجيات والتحسينات^(١٧)، تبعاً لأهميتها النسبية له فلا يفضل سلعة غذائية على أخرى إلا بسبب رشيد مما يعني اعتدالاً في الطلب على الغذاء، مقارنة بالطلب عليه في ظل غياب هذا الرشد^(١٨).

وأما عن دور السلوك الإسلامي في ترشيد استهلاك الفرد والأسرة من الغذاء فنجد التعاليم الإسلامية التالية :

١ - ضرورة التسمية والاجتماع على الطعام، فهما يقللان من استهلاك الفرد منه، ويعطيانه بركة، بحيث يكفي القليل منه الكثير. روي عنه صلى

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

اللَّهُ عليه وسلم أنه كان يأكل طعاماً في ستة نفر من أصحابه فجاء أعرابي فأكله بلقمتين فقال رسول الله ﷺ «أما أنه لو كان قال بسم الله لكفاكم فإذا أكل أحدكم طعاماً فليقل بسم الله...»^(١٩). كما روي عنه أيضاً «طعام الواحد يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي الأربعة وطعام الأربعة يكفي الثمانية»^(٢٠). كما قال عليه السلام: «كلوا جميعاً ولا تفرقوا فإن البركة مع الجماعة»^(٢١).

٢ - المحافظة على كميات الطعام المتاحة وعدم تبديدها.
وهذا الأمر من أحد الأسباب الناجحة في علاج الفجوة الغذائية، يقول عليه السلام: «إن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شيء من شأنه حتى يحضره عند طعامه فإذا سقطت من أحدكم اللقمة فليط ماكان بها من أذى ثم ليأكلها ولايدعها للشيطان فإذا فرغ فليعلق أصابعه فإنه لا يدري في أي طعامه تكون البركة»^(٢٢).

ثانياً: القيم الإسلامية المؤثرة على المستوى الكلي

يظهر من تعاليم الإسلام وجود مجموعة من القيم الإسلامية المؤثرة في زيادة عرض الغذاء، ومن هذه القيم ما يلي:

١ - ترغيب الإسلام في زيادة النسل، وبالتالي زيادة معدلات النمو السكاني، كقوله عليه السلام: «تزوجوا الودود الولود فإنني مباه بكم الأمم»^(٢٣).
ولكن بشرط أن تؤدي هذه الزيادة إلى زيادة الناتج الكلي من الغذاء، فليس السبب في نقص الغذاء في أعداد بشرية متزايدة، في ضوء

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

الشرط السابق، وإنما السبب هو تدهور نوعية هذه الأعداد بسبب عوامل خارجية، متى ما أزيلت زالت المشكلة السكانية^(٢٤).

٢ - تكافل جميع طبقات المجتمع على تحقيق مستوى معيشي مناسب لكل فرد منهم، وخاصة من لم تمكنه ظروفه من تحقيق هذا المستوى، وهذا التعاون نابع من دافع ديني، يحتم كفالة المجتمع لأفراده عن طريق الزكاة، وغيرها من الصدقات الاختيارية والإجبارية^(٢٥).

المحور الثالث: مسئولية الفرد عن توفير الغذاء وسد المفجوة الغذائية.

بنتبع تعاليم الإسلام في هذا الشأن نجد الآتي :

أ - حث الدين الإسلامي على العمل بكافة صورته وأشكاله مادام مشروعاً. ففي مجال الاحتطاب يقول عليه السلام: « لأن يحتطب أحكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحد فيعطيه أو يمنعه »^(٢٦). وفي مجال الرعي يقول أيضاً « ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم فقال أصحابه وأنت فقال نعم كنت أرهاها على قراريط لأهل مكة »^(٢٧)، وفي مجال الزراعة يقول عليه السلام « مامن مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة »^(٢٨). كما حث الإسلام على الإحياء واستصلاح الأراضي الموات، يقول صلى الله عليه وسلم « من أحيا أرضاً مواتاً فهي له »^(٢٩). كما كانت الصناعة حرفة لبعض الأنبياء كنبى الله داود الذي كان حداداً. وفي مجال التجارة نجد أن الرسول ﷺ قد تاجر بأموال خديجة رضي الله عنها قبل البعثة.

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

ومما سبق يتضح جواز امتحان المهن والحرف الشريفة، باعتبارها توفر دخلاً لمحترفيها يمكنهم من الإنفاق على أنفسهم وغيرهم لتوفير حاجاتهم الأساسية من غذاء وغيره.

ب - أقر الإسلام استثمار الأفراد لأموالهم في كل عمل مباح، يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعاتهم، ومن هذه الاستثمارات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- الشركة، وذلك بأن يشترك اثنان فأكثر في شركة ما، متضامنين ربحاً وخسارة، سواء كانت شركة ملك أو عقد.

- المضاربة، وذلك بأن يكون رأس المال من جانب، والعمل من جانب آخر، ويوزع الربح بينهما على حسب الاتفاق، بشرط أن يكون حصة كل منهما محددة بنسبة معينة من الربح، وعندما يخسر المضارب بدون تعد منه أو تفريط، فيتحمل رب المال هذه الخسارة، ويكفي المضارب غرماً ما بذله من عمل دون مقابل^(٣٠).

ج - ضرورة التعاون بين الأقرباء في النفقة يقول عليه السلام « يد المعطي العليا وابدأ بمن تعول أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك فأدناك »^(٣١). ومن ذلك وجوب نفقة الأولاد الصغار على الأب، ونفقة الزوجة على زوجها، ثم الأدنى فالأدنى، مما هو مبسوط في كتب الفقه.

وتمتد هذه المسؤولية لتشمل مسئولية الفرد عن جيرانه، يقول صلى الله عليه وسلم « ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع إلى جنبه »^(٣٢).

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

كما حث الإسلام على كفالة الأيتام، ومن الكفالة توفير الغذاء اللازم لحياتهم، يقول عليه السلام « أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة، وقرن !إلزر بين أصبعيه الوسطى والتي تلي الإبهام »^(٣٣).

د - معالجته صلى الله عليه وسلم للفقير عموماً، وذلك بالترغيب في الصدقة أياً كان مقدارها، روي أنه « خرج في أضحى أو فطر إلى المصلى ثم انصرف فوعظ الناس فأمرهم بالصدقة، فقال أيها الناس تصدقوا، فمرّ على النساء فقال يا معشر النساء تصدقن فإني رأيتكن أكثر أهل النار .. »^(٣٤)، كما روي عنه أيضاً « أيما مؤمن أطعم مؤمن على جوع أطعمه الله من ثمار الجنة يوم القيامة »^(٣٥).

والشاهد هنا هو فضل توفير الغذاء وغيره لكل محتاج إليه، وما يترتب على ذلك من جزيل الأجر. وفي هذا المجال يقول عليه السلام : « لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاه »^(٣٦).

والشاهد هنا حثه صلى الله عليه وسلم الجيران على التصديق فيما بينهم باللحم كأحد مصادر الغذاء الأساسية.

المحور الرابع دور الدولة في توفير الغذاء وسد الفجوة الغذائية.

يمكن التعرف على دور الدولة الإسلامية في توفير الغذاء للمحتاجين إليه من خلال ما يأتي : -

١ - أقوال أهل العلم في هذا الشأن. حيث ذكر ابن حزم ((ويفرض على الأغنياء في كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك إن

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

لم تعم الزكوات بهم ولا في سائر أموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما يأكلوا من القوت الذي لا بد منه ومن اللباس للشتاء والصيف...))^(٣٧).

وأكد الغزالي^(٣٨) ذلك بحديث « لاحق لابن آدم إلا في ثلاث طعام يقيم صلبه وثوب يوارى عورته وبيت يسكنه فما زاد فهو حساب »^(٣٩).

كما ذكر البهوتي^(٤٠) وغيره^(٤١) أن الشخص لو أفلس وبيع ماله ليزرع على الدائنين فإن الحاكم لا يبيع مسكنه الذي هو من الضرورات لحياته ومن يعول، كما لا تباع وسائل حرفته التي بواسطتها يجمع رزقه، وكذلك ثوبه الذي يستر عورته.

وحدد العز بن عبدالسلام الضروريات والحاجيات والتكميليات من الغذاء وغيره بقوله ((فأما مصالح الدنيا فتقسم إلى الضروريات والحاجات والمكملات فالضرورات كالمأكل والمشرب والملابس والمساكن... وأقل المجزي ضروري... وما كان ذلك في أعلى المراتب... فهو من التتمات والتكميلات وما توسط بينهما فهو من الحاجات))^(٤٢).

٢ - ومن التطبيقات الفعلية التي انتهجتها الدولة الإسلامية لتوفير حاجة الفرد الضرورية من الغذاء مايلي :-

أ - ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين خفف على النبط، وهم كفار أهل الشام فيما يأخذه من ضريبة على الزيت والحنطة إلى نصف العشر، بدلاً من العشر الذي كان يأخذه من القطنية، وذلك بهدف أن يكثر الحمل إلى المدينة^(٤٣).

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

ب - إقطاع الدولة الإسلامية الأراضي لمن يحييها ويستغلها استغلالاً
أمثلاً فقد أقطع صلى الله عليه وسلم بلال بن الحارث والزبير وغيرهما،
وأقطع خلفاؤه من بعده^(٤٤).

ج - تطبيق مبدأ أنصاف البطون كما فعل عمرأ أيضاً حين قال
((نطعم ما وجدنا أن نطعم فإن أعوزنا جعلنا مع أهل كل بيت ممن يجد
عدتهم ممن لا يجد إلى أن يأتي الله بالحق - المطر - فإن الناس لن يهلكوا
على أنصاف بطونهم))^(٤٥).

د - جلب الفائض من الغذاء من الأمصار الإسلامية المجاورة للبلد
المحتاج للغذاء لمجاعة أو جذب ونحو ذلك، ففي عام الرمادة أرسل عمر
لأهل الأمصار يستغيثهم لأهل المدينة ومن حولها، فكان أول من قدم عليه
أبو عبيدة بن الجراح في أربعة آلاف راحلة من الطعام. كما أرسل رضي الله
عنه لعمر بن العاص مستغيثاً قائلاً إلى العاص بن العاص سلام عليك أما
بعد: أفتراني هالكاً ومن قبلي وتعيش أنت ومن قبلك فياغوثاه. فأرسل إليه
عمر رسالة قائلاً والله يا أمير المؤمنين لأمدنك بمدد أوله عندك وآخره
عندي وأمده بقافلة برية وأخرى بحرية.

المحور الخامس: دور التعاون العربي في سد الفجوة الغذائية.

يقوم هذا المبدأ على أساس تعاون جميع الأقطار العربية، بل
والإسلامية في توفير الاحتياجات الغذائية لمواطنيها عن طريق التعاون
الدولي، وهذا التعاون نابع من أن أمة الإسلام أمة واحدة، ليس هناك حدود
مصطنعة بينهم كما قال تعالى : {إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ} ^(٤٦). وكما قال تعالى : {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ} ^(٤٧). ومن التعاون على البر مدّ المسلم لأخيه بما يحتاجه من غذاء ضروري لحياته، خاصة مع اختلاف الظروف الطبيعية والاقتصادية لهذه الدول، مما يجعل من السهل تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء على المستوى الدولي، وبالتالي الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة على حدة في هذا المجال ^(٤٨)، وهذا ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين جلب الغذاء من دول الفانض إلى دول العجز.

كما يمكن عن طريق هذا التعاون (فيما بعد) تحقيق التجانس في السياسات الاقتصادية والزراعية على المستويات القطرية، وإقامة المشروعات المشتركة التي تلبي حاجة سكان هذه الدول من الغذاء.

وفي ضوء ماتم عرضه نجد أنه يتحتم على الأفراد والدولة توفير الضروريات من الغذاء عندما تكون الظروف ملائمة، وذلك لما في ترك هذا الأمر للعالم الخارجي من تعريض حياة المسلمين للخطر عند توقف الاستيراد لسبب أو لآخر.

أما عند حدوث اختلال في ظروف العرض والطلب على الغذاء لسبب أو لآخر واحتاجت الدولة الإسلامية أو العربية للاستيراد أو تلقي المعونات الخارجية لسدّ الفجوة الغذائية بها، فإن من الأفضل لهذه الدولة استيراد الغذاء أو تلقي معوناته من الدول العربية أو الإسلامية المجاورة، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه عام الرمادة. وإذا لم يتحقق كلية أو جزئياً فيكون الاستيراد والتلقي للمعونات من الدول غير الإسلامية ذات العلاقات الطيبة مع الدول الإسلامية ^(٤٩).

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

وأما المعونات في صورة حاجيات أو كماليات غذائية فإن تلقيها يكون قاصراً على الدول الإسلامية فقط، أما غير الإسلامية فيجب الحذر من المعونات الغذائية التي تقدمها، لما يترتب عليها من تدخلات سياسية، وآثار سلبية على الإنتاج الزراعي وهذا ما أثبتته التجارب المعاصرة^(٥٠).

كما يمكن استيراد الحاجيات الغذائية من الخارج شريطة أن يكون التمويل بالموارد الذاتية، مع أفضلية الاستيراد من الدول الإسلامية إذا كان ذلك ممكناً. وأما الكماليات الغذائية فيمكن استيرادها من الخارج، بشرط أن لا يتم ذلك إلا بعد التأكد من الوفاء بالحاجات الضرورية من جهة. وبعد العمل على ترشيد استيراد هذا النوع من الحاجات، والتخلي عن ما يدخل منها في دائرة الترف من جهة ثانية. كما يمكن الدفاع عن سياسة الأقل ممكن من واردات الكماليات الغذائية حتى لو توفرت الموارد الذاتية للتمويل، وذلك لأن هناك حاجات أخرى أهم خاصة في ظروف التنمية.

ولا ينبغي استيراد الكماليات الغذائية الممولة بالقروض الحسنة من الدول الإسلامية لأن الاقتراض لا يلجأ إليه المسلم إلا في حالة ظروف الاختلال ولاستيراد الضروري من الغذاء. كما أن الاقتراض من الأجانب لاستيراد الكماليات الغذائية يؤثر قطعاً في مناخ الاستقلال السياسي، كما يوفر الموارد الممكن اقتراضها لأجل التنمية^(٥١).

وخلاصة القول أن لكل فرد من أفراد المجتمع الحق في أن تتوافر لديه الضرورات الغذائية للحياة، وأن ولي الأمر ملزم بتوفير هذه الضروريات للمواطنين سواء من خلال الزكاة أو آلية التكافل الاجتماعي أو الصدقات الاختيارية أو الإجبارية عند عجز الأفراد عن توفيرها لأنفسهم لأسباب

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

معينة، وعند اختلال ظروف عرض الغذاء فإن من الأفضل الاستيراد من الدول الإسلامية أو من الدول ذات العلاقة الطيبة مع المسلمين. كما يمكن استيراد الحاجيات والكماليات الغذائية بشرط أن يكون التمويل ذاتياً، وأن تكون الأفضلية في الاستيراد أيضاً من الدول الإسلامية، مع توخي الحذر في استيرادها من الخارج، أو من الدول الإسلامية، حتى لو توفرت الموارد الذاتية أو القروض الحسنة لتمويلها، حتى لا تقع الدول المستوردة لها من الخارج فريسة للتدخلات السياسية ونحو ذلك.



خاتمة البحث

يعتبر دراسة الفجوة الغذائية نظرياً وتطبيقياً من الموضوعات الهامة في العصر الحاضر في العالم العربي، وهي تعني اتساع الفرق بين المنتج والمستهلك من الغذاء، وهذه الفجوة يتسع حجمها باتساع هذه الفراق. وقد اثبتت الدراسة نظرياً وجود مجموعة من العوامل المؤثرة في عرض الغذاء، أو الطلب عليه، مما يسبب هذه الفجوة ويزيد من حدتها. أما العوامل المؤثرة في العرض فقد تكون طبيعية أو بشرية أو فنية. وأما العوامل المؤثرة في الطلب على الغذاء فقد تكون اقتصادية كالنمو السكاني، وارتفاع مستوى الدخل الحقيقي، فضلاً عن أسعار الغذاء والسياسات الاقتصادية المختلفة التي تنتهجها بعض الدول العربية كسياسة دعم الغذاء ونحو ذلك. وهناك عوامل أخرى غير اقتصادية قد تسبب الفجوة الغذائية كالعادات الاستهلاكية والعوامل النفسية الأخرى.

وأما من الناحية التطبيقية فقد أثبتت الدراسة أهمية التقدم الفني في زيادة إنتاج الغذاء في العالم العربي، وأنه من العوامل الحاسمة في تقليص حجم الفجوة الغذائية. كما اتضح أيضاً انخفاض جودة الأراضي العربية، وخضوعها لقانون تناقص الغلة، مما يستدعي البحث العلمي الجاد للتوصل إلى التكنولوجيا المناسبة التي يمكن من خلالها التغلب على العوامل المؤثرة على تصحر التربة وفقرها، كما ألمحت الدراسة إلى تدني كفاءة استخدام المياه في الزراعة العربية وخصوصاً المروية بسبب استخدام بعض الوسائل البدائية في الري.

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

واقترحت الدراسة محددين أساسيين يمكن من خلالهما قياس حجم الفجوة الغذائية في الوطن العربي هما:

(١) الناتج القومي الإجمالي الحقيقي.

(٢) عدد السكان.

وثبت من خلال ذلك أن الناتج القومي الحقيقي للدول العربية يؤثر تأثيراً عكسياً معنوياً على الفجوة الغذائية، مما يزيد من حجمها، وهذا على خلاف المنطق الاقتصادي كما أثبتت الدراسة تزايد الطلب على الغذاء في العالم العربي نتيجة للتزايد السكاني، مما يعني تزايد الفجوة الغذائية باستمرار، وخاصة لبعض السلع كالحبوب والألبان وغيرها.

وفي الجانب الإسلامي ثبت من الدراسة أثر العقيدة الإسلامية في وفرة الغذاء والحد من الفجوة الغذائية. كما ثبت أيضاً وجود مجموعة من القيم المؤثرة على المستوى الجزئي في الطلب على الغذاء كالقيم المؤثرة في سلوك المستهلك وعاداته. فضلاً عن وجود مجموعة أخرى من هذه القيم تؤثر على المستوى الكلي في زيادة عرض الغذاء كدعوة الإسلام إلى زيادة النسل ونحو ذلك.

كما ظهر من الدراسة أن هناك حداً أدنى من الضروريات الغذائية ينبغي عدم تركها للظروف المتغيرة، وخاصة عندما تكون الظروف ملائمة، وأن توفير هذا الحد من مسئولية الفرد والدولة على حد سواء، أما عند حدوث اختلال في ظروف العرض والطلب فإن الاستيراد ينبغي أن يكون من الدول الإسلامية المجاورة، أو من الدول غير المسلمة التي تتمتع بعلاقات طيبة مع المسلمين.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

كما يمكن استيراد الحاجيات والكماليات الغذائية بشرط أن تمول بـموارد ذاتية وأن تكون الأفضلية في استيرادها من الدول الإسلامية، مع مراعاة الحذر في ذلك، حتى لو توفرت الموارد الذاتية لتمويلها، حتى لا تقع الدول العربية المستوردة لها فريسة للتدخلات السياسية ونحو ذلك.

ومن أهم التوصيات التي توصل إليها هذا البحث مايلي :

١ - تركيز الجهود العربية والعمل العربي المشترك من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية، على البحث العلمي للتوصل إلى التكنولوجيا المناسبة لكل دولة التي يمكن من خلالها التغلب على فقر التربة وعدم خصوبتها في العالم العربي.

٢- ترشيد المياه وذلك باستخدام الأساليب الحديثة في الري الزراعي، مما يقلل من فاقد المياه، الذي يمكن استخدامه للشرب أو لري مساحات زراعية أخرى، مما يزيد من الأراضي الزراعية، وبالتالي زيادة عرض الغذاء.

٣ - وضع السياسات الزراعية المناسبة التي يمكن من خلالها تقليل الفاقد في استخدام الموارد الأرضية والقوة العاملة الزراعية، ومعرفة أسباب الضياع في هذه الموارد ومحاولة حلها.

٤ - العودة السريعة إلى تعاليم الإسلام وأحكامه، ففي ذلك الحد من الفجوة الغذائية.

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

الهوامش والحواشي:

- (١) د. يعقوب سليمان. مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في البلدان النامية. بحث مطبوع ضمن منتدى الفكر العربي حول الأمن الغذائي العربي في الدول العربية والعالم. والذي عقد في عمان بالأردن ٨ - ١٠ فبراير، ١٩٨٦م، ص ٢٩٢.
- (٢) جميع الأرقام الواردة فيما يلي مصدرها التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ١٩٩٨ م، ص ٢٩.
- (٣) المرجع نفسه في نفس الصفحة.
- (٤) الذاريات الآية ٢٢.
- (٥) هود الآية ٦.
- (٦) الأنعام من الآية ١٥١.
- (٧) الإسراء من الآية ٣١.
- (٨) د. عبدالرحمن يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام. الطبعة (بدون) مؤسسة الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨١م، ص ص ١٦ - ١٨.
- (٩) نوح من الآية ١٠ - ١٢.
- (١٠) د. عبد الرحمن يسري. التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام. مرجع سابق، ص ١٧.
- (١١) د. محمد راكان الأعمش. نظرية الأمن الغذائي من منظور إسلامي. الطبعة الأولى. الناشر (بدون)، البلد (بدون)، ١٤٠٨هـ، ص ١٧٠.
- (١٢) الأعراف الآية ٩٦

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

(١٣) إبراهيم من الآية ٧

(١٤) السيد محمد السريتي. الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في مصر مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامي. رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمه لقسم الاقتصاد بكلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٧م، ص ٩٣

- د. عبدالرحمن يسري، علم الاقتصاد الإسلامي. الطبعة (بدون)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٨ م، ص ٤٥

(١٥) الفرقان الآية ٦٧

(١٦) ابن ماجه ((أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني)) سنن ابن ماجه. الطبعة (بدون) البلد (بدون)، دار احياء الكتب العربية، التاريخ (بدون). ج ٢، ص ١٠٨٤.

(١٧) سيأتي بيان ذلك فيما بعد.

(١٨) السيد محمد السريتي. الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في مصر، مرجع سابق، ص ٩٤

(١٩) ابن ماجه. سنن ابن ماجه. مرجع سابق، ج ٢، ص ١٠٨٦

(٢٠) المرجع نفسه في نفس الجزء، ص ١٠٨٤.

(٢١) المرجع نفسه في نفس الجزء، ص ١٠٨٤.

(٢٢) النيسابوري (مسلم بن الحجاج). صحيح مسلم بشرح النووي. الطبعة

الثانية، بيروت لبنان، دار احياء التراث العربي ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ج

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

(٢٣) السيد محمد السريتي. الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في مصر.

مرجع سابق، ص ٩٦

(٢٤) البخاري ((محمد بن إسماعيل)). صحيح البخاري. الطبعة (بدون)،

مطبعة دار احياء الكتب العربية، البلد (بدون)، التاريخ (بدون)، ج ٢

/ ص ٦.

(٢٥) المرجع نفسه، ج ١، ص ٣٣،

(٢٦) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٤٥.

(٢٧) المرجع نفسه، ج ١، ص ٤٨.

(٢٨) د. حلمي عبدالمنعم صابر. المنظور الإسلامي لمشكلة الغذاء وتحديد

النسل. دعوة الحق، العدد ٩٢، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص ١٠٣

(٢٩) ابن الأثير الجزري ((مجد الدين أبوالسعادات المبارك بن محمد)).

جامع الأصول في أحاديث الرسول. الطبعة (بدون)، دار الفكر،

بيروت، لبنان، التاريخ (بدون)، ج ٦، ص ٤٦٢.

(٣٠) السيوطي. ((جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر)) الجامع الصغير،

الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ج ٢، ص

٤٥٢.

(٣١) أبوداود. سنن أبي داود. مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٤٠

(٣٢) ابن الأثير. جامع الأصول. مرجع سابق، ج ٦، ص ٤٧١.

(٣٣) أبوداود. سنن أبي داود. مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٤.

(*) هو الظلف.

(٣٤) مسلم. صحيح مسلم بشرح النووي. مرجع سابق، ج ٧، ص ١١٩.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

(٣٥) ابن حزم ((أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد)) . المحلي . الطبعة
(بدون)، المكتب التجاري، بيروت، البلد (بدون)، التاريخ (بدون)، ج ٦،
ص ١٥٦.

(٣٦) الغزالي ((أبو حامد محمد بن محمد)) . احياء علوم الدين . الطبعة
(بدون)، المكتبة التجارية الكبرى، البلد (بدون)، التاريخ (بدون)، ج ٤،
ص ٢١٤.

(٣٧) أصل هذا الحديث بلفظ ((كل شيء فضل عن ظل بيت وجلف الخبز
وثوب يوارى عورة الرجل والمارة لم يكن لابن آدم فيه حق)) .
- أنظر . السيوطي - الجامع الصغير . مرجع سابق، ج ٢ / ص ٢٨١
(٣٨) البهوتي ((منصور بن يونس)) . كشف القناع عن متن الاقناع .
الطبعة (بدون)، دار الفكر، البلد (بدون)، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ج ٣،
ص ٤٣٤.

(٣٩) أحمد الصاوي . بلغة السالك لأقرب المسالك . الطبعة (بدون) دار الفكر،
البلد (بدون)، التاريخ (بدون)، ج ١، ص ١٢٠

(٤٠) العز بن عبد السلام ((أبو محمد عز الدين بن عبدالعزيز بن
عبد السلام)) قواعد الأحكام في مصالح الأيام . الطبعة (بدون)، دار
الكتب العلمية، بيروت، لبنان، التاريخ (بدون) ج ٢، ص ٦٠.

(٤١) أبو عبيد ((القاسم بن سلام)) . الأموال . الطبعة الأولى، دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ص ٥٣١

(٤٢) المرجع نفسه ص ٢٨٧ وما بعدها.

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

(٤٣) ابن سعد. الطبقات الكبرى. الطبعة (بدون)، دار صادر، بيروت، ج ٣، ص ٢١٣.

(٤٤) الطبري ((محمد بن جرير))، تاريخ الطبري. الطبعة الأولى، دار

الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ج ٢، ص ٥٠٩

(٤٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى. مرجع سابق، ج ٣، ص ٣١.

(٤٦) الأنبياء، الآية ٩٢

(٤٧) المائدة من الآية ٢ .

(٤٨) د. عبدالرحمن يسري. التنمية وتحقيق الأمن الغذائي في الاقتصاد

الإسلامي. بحث مطبوع ضمن وقائع ندوة التنمية من منظور الإسلامي

في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية ٢٧ - ٣٠ ذي الحجة ١٤١١هـ،

ج ٢، ص ١١٩٨

(٤٩) المرجع نفسه في نفس الجزء، ص ١١٩.

(٥٠) السيد محمد السريتي. الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في مصر.

مرجع سابق، ص ١٧٥.

(٥١) المرجع نفسه، ص ص ١٧٣، ١٧٤.

- د. عبدالرحمن يسري. التنمية وتحقيق الأمن الغذائي في الاقتصاد

الإسلامي. مرجع سابق، ص ص ١١٨٧، ١١٩٤.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

مراجع البحث

أولاً - القرآن الكريم

ثانياً: المصادر والكتب.

- ١- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد. جامع الأصول في أحاديث الرسول الطبعة (بدون)، دار الفكر، بيروت، لبنان، التاريخ (بدون).
- ٢ - البخاري، محمد بن اسماعيل، - صحيح البخاري. الطبعة (بدون)، مطبعة دار احياء الكتب العربية، البلد (بدون)، التاريخ (بدون).
- ٣- البهوتي، منصور بن يونس. كشف القناع عن متن الإقناع. الطبعة (بدون)، دار الفكر، البلد (بدون)، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م
- ٤- أحمد، د. عبدالرحمن يسري. التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام. الطبعة (بدون)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨١م.
- التنمية الاقتصادية، نقد الفكر الوضعي وبيان المفهوم الإسلامي، مؤتمر اشكالية التنمية في العالم الإسلامي، فاس، ١٩٩٠م، علم الاقتصاد الإسلامي الطبعة (بدون)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٨م.
- التنمية وتحقيق الأمن الغذائي في الاقتصاد الإسلامي. بحث مطبوع ضمن وقائع ندوة التنمية من منظور إسلامي. والتي انعقدت في عمان، بالمملكة الأردنية الهاشمية في الفترة من ٢٧ - ٣٠ ذي الحجة، ١٤١١.

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

- ٥ - ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد. المحلى الطبعة (بدون)، المكتب التجاري، بيروت، البلد (بدون)، التاريخ (بدون).
- ٦ - الخطاب، كمال توفيق. دراسة اقتصادية لمشكلة الغذاء في البلدان الإسلامية وعلاجها في اقتصاد إسلامي. رسالة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة لقسم الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى، ١٩٩٠م.
- ٧ - أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. سنن أبي داود، الطبعة (بدون) الدار المصرية اللبنانية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٨ - الدغمي، د. محمدرakan. نظرية الغذاء من منظور إسلامي. الطبعة الأولى، الناشر (بدون)، البلد (بدون)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٩ - الراوي، د. منصور. الأمن الغذائي العربي، مفهومه، وواقعه، مجلة شئون عربية، العدد ٧٥، سبتمبر، أيلول ١٩٩٣م، ربيع الثاني ١٤١٤هـ.
- ١٠ - الريموني، عيسى. الأمن الغذائي في العالم. بحث مطبوع ضمن كتاب التنمية من منظور إسلامي. وهو من أعمال الندوة التي عقدت في عمان بالأردن في الفترة ٢٧ - ٣٠ ذي الحجة ١٤١١هـ.
- ١١ - السرتي، السيد محمد أحمد الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في مصر مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية. رسالة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة لقسم الاقتصاد بكلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٧م.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

- ١٢ - سليمان، د. يعقوب. مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في البلدان النامية. بحث مطبوع ضمن كتاب الأمن الغذائي العربي في الدول العربية والعالم.
- منتدى الفكر العربي؛ الذي عقد في عمان بالأردن في الفترة من ٨ - ١٠ فبراير ١٩٨٦م.
- ١٣- ابن سعد ((محمد بن سعد)) الطبقات الكبرى. الطبعة (بدون)، دارصادر، بيروت، ١٩٥٧م.
- ١٤- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. الجامع الصغير. الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ/١٩٨٢م
- ١٥- صابر، د. حلمي عبدالمنعم المنظور الإسلامي لمشكلة الغذاء وتحديد النسل، دعوة الحق، العدد ٩٢، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ١٦- الصاوي، أحمد. بلغة السالك لأقرب المسالك. الطبعة (بدون) دار الفكر، البلد (بدون)، التاريخ (بدون).
- ١٧- الطبري، محمد بن جرير. تاريخ الطبري. الطبعة الأولى، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م
- ١٨- عبد السلام، د. محمد السيد. الأمن الغذائي للوطن العربي. المجلس الوطني للثقافة، الكويت، شوال ١٤١٨هـ، فبراير ١٩٨٨م.
- ١٩- أبو عبيد، القاسم بن سلام. الأموال. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

الفجوة الغذائية في الوطن العربي: مفهومها، حجمها، أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد الله حاسن الجابري

٢٠- العز بن عبدالسلام، أبو محمد عز الدين بن عبدالعزيز بن عبدالسلام. قواعد الأحكام في مصالح الأنعام. الطبعة (بدون)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، التاريخ (بدون).

٢١- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. احياء علوم الدين. المكتبة التجارية الكبرى. البلد (بدون)، التاريخ (بدون).

٢٢ - الفراء، د. محمد علي. مشكلة الغذاء في الوطن العربي، والأزمة الاقتصادية العالمية، المؤسسة الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٣- ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني. سنن ابن ماجه، الطبعة (بدون)، البلد (بدون)، دار احياء الكتب العربية، التاريخ (بدون).

٢٤- مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري. صحيح مسلم بشرح النووي، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، دار احياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

نظرة الإسلام للمال واستثماره د. محمد صغير الوطيان

مفهوم الاستثمار من منظور إسلامي

د. محمد صغير الوطيان (*)

مقدمة:

الإسلام دين شامل ومنهج متكامل ينظر إلى واقع الإنسان وينظم هذا الواقع بما يشبع حاجات الإنسان وغرائزه التي من بينها غريزة التملك وحب المال، كما ينظم علاقته بالخالق وعلاقته بالمخلوق.

وقد أقام الإسلام حدوداً ووضع أصولاً ليقر شئون الإنسان الاقتصادي على قواعد الحق والصدق والعدالة والأمانة، ولا يكفي أن تكون الأهداف المطلوبة تحقيقها سامية ولكن الوسائل أيضاً يجب أن تكون سامية.

ويهدف الإسلام من دفع عجلة الاستثمار والإنتاج إلى إيجاد الطبيعة التي ينتفى منها شبح الجوع والخوف، وترفرف عليها مظلة العدالة والأمن ويسودها روح التكامل والإخاء.

والمال في الإسلام معد للنماء والاستثمار باستخدامه في التجارة والصناعة وسائل الأنشطة الاستثمارية، وهذا ما دعا الباحث إلى البحث في مفهوم الاستثمار من منظور إسلامي.

أهداف الدراسة:

يهدف الباحث من دراسته إلى إظهار عظمه الإسلام في تعامله مع أمور الدنيا ومدى اهتمامه بأمر المال وبيان موقف الإسلام من الوسائل المعاصرة لاستثمار المال.

فروض الدراسة:

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

تقوم الدراسة على الفروض التالية:

- أن الإسلام لم يهمل جانب المال بل جعله عصب الحياة وحث على اكتسابه وانفاقه بالطرق المشروعة التي فيها الخير للجميع.
- أن الإسلام منهج حياة شامل صالح للتطبيق في كل زمان ومكان وله من الآليات ما يمكنه من التعامل مع الأموال وغيرها بنجاح فائق وفي ظل الظروف المعاصرة.

خطة الدراسة:

يتناول الباحث دراسته في ثلاثة أقسام رئيسية خصص الأول منها لدراسة نظرة الإسلام للمال وتحريم الربا، أما في القسم الثاني فقد تناول المفهوم الإسلامي للاستثمار، وأخيراً قد تم التعرض في القسم الثالث دور المصارف الإسلامية في تجميع الأموال وتوظيفها، يلي ذلك خلاصة البحث.



نظرة الإسلام للمال واستثماره
د. محمد صغير الوطيان

القسم الأول

نظرة الإسلام إلى المال

الإسلام دين البشرية، عقيدة ونظام: فالعقيدة جوهرها توحيد الله والعبودية له، والنظام اساس سعادة المجتمع وتكافلة بما يصون حق الفرد ولا يتعارض مع مصلحة الجماعة.

فالإسلام يسمح بالملكية الخاصة وهذه الملكية مقيدة بان تكون من أجل الصالح العام، لذلك نجد أن الإسلام يدعو إلى تحقيق التوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة وأن الملكية المطلقة لكل شيء هي لله تعالى وحده وفى هذا يقول الله تعالى:

{لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} (١).

ولقد عنى الإسلام بالمال عناية فائقة حتى قرنه بالنفس أو بالولد فى خمس وثلاثين آية من كتاب الله تعالى للدلالة على أهمية وحرص الإنسان عليه حرصه على نفسه وولده وأهله وأعز الناس عليه، وذلك لأن به قوام الحياة وبه مباحها وزينتها (٢).

قال تعالى:

{زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ
وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ
وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ

(١) سورة المائدة : الآية ١٢٠

(٢) الشاذلى ، ١٩٧٩ : ٥٣

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

المآب^(١).

ومما هو جدير بالذكر أن المال في الإسلام وسيلة وغاية في ذاته وعلى هذا تكون نظرة الإسلام إلى المال نظرة واقعية، لا تحرم الفرد من الحصول عليه والاستكثار منه، وإنما يطلب من جامع المال أن لا يجعله همه ، وأن يعطى حق الله منه، وأن يجعله في خدمة الآخرين، وأن لا ينسى نصيبه منه^(٢).

فالإسلام ينظر إلى المال نظرة تقدير وتكريم لأن المال مال الله سبحانه وتعالى، وإذا كان المال كله لله فإن الإنسان مستخلف فيه للانتفاع والانفاق والتداول بالطرق المشروعة لخدمة الآخرين والمجتمع كله. فإذا لم يلتزم الإنسان المستخلف بأوامر الله ونهيه في المال الذي تحت يده وخالف أوامر الله في النعم التي وضعها تحت يده، ولم يحسن القيام بهذه الوظيفة الاجتماعية، فإن الجزاء استبداله بمن هو أصلح منه، وهذا ما يبرزه بإعجاز الآيات الأخيرة من سورة محمد.

يقول الله تعالى:

{هَآأَنتُمْ هَؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَن نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ^(٣).

نخلص من ذلك إلى أن حقيقة المال في الإسلام ليست فيما يجمعه

(١) سورة آل عمران : الآية ١٤

(٢) بابللي ، ١٩٨٢ : ٥٢

(٣) سورة محمد : الآية ٣٨

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

المرء ويكنزه لأنه سوف يغادره ويتركه لغيره، وإنما حقيقته فيما يستثمره وينفقه إبتغاء وجه الله وطاعته.

إن الله تعالى عندما أنعم على الإنسان بالمال لم يرضى له سبحانه باكتنازه وادخاره بل أمره بان يسعى بذلك المال، وسهل له السبل ووسع له مجالات الكسب الحلال ونوع له طرق الاستثمار ليتيح للحوافز الفردية فرصا أوسع وأكبر للتصرف فى هذا المال والتوصل إلى الكسب الحلال فبذلك تتسع ميادين العمل وينتج عن ذلك الرضاء للأمة وتقدمها^(١)، والفقهاء كانوا يعدون كل ما ينتفع به على أى وجه من وجوه النفع مالا، كما أنهم يعدون كل ما يقوم بثمن مالا. ومن الضروري أن نفرق بين مصطلح الثروة Wealth ومصطلح رأس المال Capital، إذ يعنى مصطلح الثروة كل ما يملكه الفرد من سلع اقتصادية فى لحظة معينة، وأما رأس المال فهو غير ذلك إذ ينحصر فى الأشياء التى تستخدم فى الإنتاج مستقبلا، ويتبين من مقارنة هذين المصطلحين أن الفقهاء يعنون الثروة عند استخدام مصطلح المال^(٢).

المفهوم الإسلامى للمال:

الإسلام عقيدة ونظام: والعقيدة جوهرها توحيد الله، وعبوديته، والنظام أساسه سعادة المجتمع وتكافله بما يحفظ حق الفرد، ولا يتعارض مع مصلحة الجماعة، ومن المعروف فى الإسلام أن شرع الله يكون دائما حيث مصلحة العامة، فالمادة ليس هدفا كما هو الحال فى الأنظمة الرأسمالية حيث يتسلط الفرد على المجتمع وليست سببا وحيدا لتفسير الرأسمالية، حيث يتسلط الفرد

(١) العبادى ، ١٩٨١ : ١٧٠.

(٢) العوضى ، ١٩٨٠ : ١٦٨.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

على المجتمع، وليست سببا وحيدا لتفسير الحوادث كما هو الحال في الأنظمة الاشتراكية العلمية، حيث يطغى المجتمع أو بعض فئاته على الفرد^(١).

١ - المال وسيلة وليس غاية:

المال في نظر الإسلام وسيلة، وليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة لتحقيق بعض الحاجات والمنافع التي لا غنى للإنسان عنها، وهو في خدمة الفرد إلى المدى التي لا تتعارض معه مصلحة الجماعة دون تفريط أو إفراط، وقد قامت السلع والبضائع مقام المال حين لم يكن النقد معروفا في التعامل الاقتصادي، وكان التبايع يتم بضاعة لقاء بضاعة براد شراؤها، وهو ما عرف بنظام المقايضة.

والمال في الإسلام ليس مذموماً لذاته، بل هو مذموماً فيما إذا اتخذ غاية وسبباً. والزهدي في المال لا يتصور تمام التصور فيمن هو محروم منه، ولكن الزهد فيه يكون واضحاً فيمن أوتي مالا كثيراً فزهد فيه وانفقه في وجوه البر والإحسان.

والمال لا يقتصر فقط على النقد من الذهب أو الفضة أو ما يقوم مقامها من أوراق نقدية، بل هو كل ما يمكن أن يتقوم به مال ويصلح أن ينقلب إلى مال، كما أن الغنى بالمال أو كسب المال ليس له حدود - مادام الكسب حلالاً - وما دام صاحبه يؤدي حق الله فيه.

والمال المذموم في الإسلام هو المال الذي يكون غاية لذاته، وأن يكون صاحبة حريصاً على إكتنازه وادخاره، ومنع الآخرين من الانتفاع به بدورانه

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

من يد إلى أخرى، ويستتبع ذلك ذم البخل والشح والتقتير، كما أن الإسلام يذم الإسراف والتبذير، ويدعو إلى الاعتدال في جميع الأمور.
يقول الله تعالى:

{وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا} (١).

٢- والمال خير إذا جاء من حله ووضع في محله:

روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ :
«الدنيا خضرة حلوة، ومن اكتسب منها مالا من حله وأنفقه في حقه أثابه الله عليه، وأورده جنته. ومن اكتسب مالا من غير حله وأنفقه في غير حقه، أحله الله دار الهوان. ورب متخوض في مال الله ورسوله له النار يوم القيامة». أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، وقال النار أيضاً في شرح هذا الحديث:

فالدنيا لا تنم لذاتها، فهي مزرعة الآخرة، فمن أخذ منها مراعياً القوانين الشرعية أعانه الله على آخرته، ومن ثم قيل لا تركز إلى الدنيا التي لا تبقى على أحد، ولا تتركها فإن الآخرة لا تتال إلى بها.

والله سبحانه لا يذم المال لذاته، وإنما يسمه في بعض الآيات خيراً فيقول سبحانه:

{إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ} (٢).

يقول أيضاً:

(١) سورة الفرقان : الآية ٦٧.

(٢) سورة البقرة : الآية ١٨٠.

{وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلْأَنْفُسِكُمْ} (١)

ويقول أيضاً:

{وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا} (٢).

ويقول أيضاً:

{قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينِ وَالْأَقْرَبِينَ} (٣).

فالمال في نظر الإسلام خير وليس شراً، لذلك فإنه غير مذموم لذاته كما بينا. وقد من الله به على عباده، وبين أن الغنى نعمة من الله حتى إنه سبحانه يعدد نعمه على رسوله ومنها الغنى ، فيقول تعالى:

{وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى} (٤).

فلو كان الغنى من المال مذمة لما جعل الله الغنى من جملة النعم التي أنعم بها على رسوله.

والله سبحانه وتعالى يجعل الاستغفار سبباً من استكثار الرزق فيقول على لسان نبيه نوح عليه السلام:

{قُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١﴾ يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿٢﴾ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا} (٥).

ويمن رب العالمين على بني إسرائيل فيقول لهم معدداً نعمة عليهم:

(١) سورة البقرة : الآية ٢٧٢

(٢) سورة الفجر : الآية ٢٠

(٣) سورة البقرة : الآية ٢١٥

(٤) سورة الضحى : الآية ٨

(٥) سورة نوح : الآيات ١٠-١٢

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

{وَأَمْدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا} ^(١).

ويعصف رسول الله ﷺ المال فيقول:

(وإن هذا المال خضرة حلوة ، فنعم صاحب المسلم ما أعطى منه المسكين وابن السبيل أو كما قال النبي ﷺ وأنه من يأخذه بغير حقه كان كالذئب يأكل ولا يشبع، ويكون عليه شهيداً يوم القيامة) ^(٢). ويقول عليه الصلاة والسلام:

«لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالا فسلطه علىهلكته في الحق، ورجل آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها» ^(٣).

ويلاحظ من هذين الحديثين أنهما يمدحان المال شريطة أن يستعمل في الطرق المشروعة، بأن يؤخذ بحقه، ويوضع في حقه، ويستهلك في الحق. ويقول رب العالمين عن المال إنه زينة الحياة الدنيا لمن يغتر به، ويلهي عن لعمل للآخرة:

{الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا} ^(٤).

ويقول أيضاً:

{زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَاِبِ} ^(٥).

(١) سورة الإسراء : الآية ٦

(٢) رواه البخارى

(٣) رواه البخارى

(٤) سورة الكهف : الآية ٦ ٤

(٥) سورة آل عمران : الآية ١٤

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

وفى القرآن أمثلة على تكالب الإنسان على المال والخروج به عن الغاية التى أبيع من أجلها، وهى أن يكون عواناً على قضاء الحاجة بمقدار هذه الحاجة، لأن اكتناز الأموال خوفاً من الوقوع فى الفقر هو من وسوسة الشيطان، لأن الشيطان يخوف أوليائه بالفقر، ويأمرهم بالبخل، ولأنه لا يريد للإنسان الخير مطلقاً، بل إنه يزين لهم أعمال الشر على أنها خير.

والبخلاء مطايا الشيطان لتحقيق معصية الله بالخروج عن جادة الاعتدال وهو يزين لهم أعمالهم، فيضلهم عن سواء السبيل، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا.

كما أن الادخار لأكثر من الحاجة، أى حبس المال حباً فى المال، يعنى الانسياق مع وسوسة الشيطان والخضوع لتعاليمه، والاعتماد على المال الذى يكتنزه صحبه. وقال تعالى:

{الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ} (١).

وعلى ذلك نجد الإسلام حريصاً على تضيق مسالك الشيطان ومداخله وأن إغلاق هذه المداخل، أو شد تضيقها عليه هو فى مخالفته وعدم الركون إليه وعدم الوثوق بوسواسه، وقد قال تعالى:

{وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا ۖ يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا} (٢).

(١) سورة البقرة : الآية ٢٦٨

(٢) سورة النساء : الآيات ١١٩-١٢٠

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

قصة قارون:

والإنقياد إلى الشيطان يفضي بالإنسان إلى النار، وهذا كان شأن قارون الذي تأمل من المال ما إن مفاتحة لتتوء بالعصبة أولى القوة.

{إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَعَاتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ} وَابْتَغَ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ} قَالَ إِنَّمَا أُوتِيْتُهِ عَلَى عِلْمٍ عِنْدِي أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرَ جَمْعًا وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ} فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ} وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ} فَخَسَفْنَا بِهِ وَبَدَارِهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُوهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُنتَصِرِينَ} وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيَكَانَ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْ لَا أَنْ مِنَ اللَّهِ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَّا وَيَكَانَهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ} تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ} مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} (١).

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

هذه القصة درس كبير لمن ينحرف عن شرع الله في استعمال المال الذي يحصل عليه، ولا ينفقه في سبيل الله، وقد كانت نتيجة قارون أن خسف الله به وبداره التي تحوى كنوزه وأمواله الأرض، فأصبح قصة تروى، ولم تكن له فئة ينصرونه.

فهذه الآيات الأخيرة ليس المقصود منها ذم المال، بل تهدف إلى أن من جعل المال همه في هذه الدنيا وإرتكز إليه وإلى ما عنده من رجال فسوف يكون مصيره كله إلى زوال، وسيعقب ذلك ندامة كبرى يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

قصة المعتز بماله ورجاله:

وهذا يؤكد ما حدث لأحد الرجلين اللذين ضرب الله سبحانه بهما المثل في سورة الكهف عندما اعتز أحدهما بماله ورجاله، فاحاط بثمره فأصبح يقلب كفيه على ما أنفق في جنته، وهى خاوية على عروشها ويقول:

{يَالَيْتَنِي لَمْ أَشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا} (١).

وهكذا انقلب اعتزازه بالمال والرجال واعتماده صكليهما دون الله الى شرك بالله والعياذ بالله من أن تشرك به شيئاً نعلمه ونستغثره لما لا نعلمه. يقول سبحانه وتعالى واصفاً الإنسان بطبعه أنه مناع للخير، مستثنياً المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون.

{إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا إِلَّا الْمَصْلِينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

دائمون والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم^(١).

ويقول عليه الصلاة والسلام موضعاً شدة تعلق الإنسان الذي لم ينشأ التنشئة الإسلامية الصحيحة بالمال:

(لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب)^(٢).

قصة ثعلبة:

وقصة ثعلبة الذي كان يسمى لملازمته المسجد "حمامة المسجد" وما أصبح عليه بعد الغنى، قصة مشهورة في كتب التفسير حيث نزل فيها قوله تعالى:

{ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضلة لنصدقن ولنكونن من الصالحين فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون}^(٣).

وهذه الآيات وإن كان موضوعها قد نزل في رجل من رجال الأنصار، فإن مدلولها عام ينطبق على كل من يؤتيه الله سبحانه من فضله فيبخل بذلك، فإنها تحذير عام من البخل وخلف الوعد والكذب، وهذه من أرذل الصفات التي يتحلّى بها المنافقون، وإن في سرد القصة كما وردت في كتب التفسير لعبرة لمن يقرأها:

روى أن ثعلبة بن حاطب الأنصاري قال للنبي ﷺ : ادع الله أن

(١) سورة المعارج : الآيات ١٩-٢٥

(٢) رواه البخاري.

(٣) سورة التوبة : الآية ٧٥.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

يرزقني مالا. فقال صلى الله عليه وسلم: «ويحك يا ثعلبة قليلاً تؤدي شكره خير من كثير لا تطيقه»، ثم عاود ثانية، فقال النبي ﷺ: «أما ترضى أن تكون مثل نبي الله، لو شئت أن تسير معي الجبال ذهباً لسارت». فقال والذي بعثك بالحق لئن دعوت الله فرزقني مالا لأعطين كل ذي حق حقه. فدعا النبي ﷺ فأتخذ غنماً فنمت كما لتمي الدود، فضاقت عليه المدينة فتحتى عنها ونزل وادياً من أوديتها حتى جعل يصلى الظهر والعصر في جماعة، وترك ما سواهما ثم نمت وكثرت حتى ترك الصلوات إلا الجمعة وهي تنمو حتى ترك الجمعة أيضاً، فقال رسول الله ﷺ: «يا ويح ثعلبة، ثلاثاً، ثم نزل {خذ من أموالهم صدقة}، فبعث صلى الله عليه وسلم رجلين على الصدقة وقال لهما مرا بثعلبة وبفلان، رجل من بنى سليم، فحذا صدقاتهما. فأتيا ثعلبة وأقرأه كتاب رسول الله ﷺ فقال: ما هذا إلا أخت الجزية، أنطلقا حتى تفرغا ثم تعودا. وسمع بها السلمى، فنظر إلى خيار أسنان أبله فعزلها للصدقة ثم استقبلهما بها، فلما رأوها قالوا: ما يجب عليك هذا وما نريد أن نأخذها منك، قال، بل خذوها فإن نفسى بذلك طيبة، وإنما هي له فآخذها منه ومرا على الناس فأخذوا الصدقات، ثم رجعا إلى ثعلبة فقال أرونى كتابكم، فقرأه، فقال ما هذه إلا جزية، ما هذه إلا أخت الجزية، انطلقا حتى أرى رأيي. فإنطلقا حتى أتيا النبي ﷺ فلما رآهما قال: «يا ويح ثعلبة، قبل أن يكلمهما. ودعا للسلمى بالبركة، فاخبراه بالذى صنع ثعلبة والذى صنع السلمى، فانزل الله عز وجل:

{ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن} (١).

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

وكان عند رسول الله ﷺ رجل من أقارب ثعلبة، فسمع بذلك، فخرج حتى أتاه فقال: ويحك يا ثعلبة: أنزل الله فيك كذا وكذا فخرج ثعلبة حتى أتى النبي ﷺ فسأله أن يقبل منه صدقته فقال: «إن الله منعني أقبل منك صدقتك»، فجعل يحثو على رأسه التراب، فقال له رسول الله ﷺ: «هذا عملك. قد أمرتك فلم تطعني» فلما أبى رسول الله ﷺ أن يقبض صدقته رجع إلى منزله فقبض رسول الله ﷺ ولم يقبل منه شيئاً.

ثم أتى أبا بكر رضي الله عنه وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم يقبلوها منه فهلك ثعلبة في خلافة عثمان.

وهناك من لا يقبل أن تكون هذه القصة في ثعلبة بن حاطب الأنصاري، وقد تكون في غيره، إنها قصة مشهورة وما ذكرناها إلا لما فيها من عبر.

قصة أصحاب الجنة:

أما قصة أصحاب الجنة الذين منعوا للناس خيرها، وبخلوا بحق الله فيها، فأهلكها الله بحيث لم يمكنهم دفع ما حل بهم فإنها تتلاقى مع سابقتها من ناحية ذم البخل يقول الله تعالى:

{إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ وَلَا يَسْتَأْذِنُونَ فُطِفَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ فَتَنَادُوا مُصْبِحِينَ أَنْ اعْدُوا عَلَى حَرْتِكُمْ إِنَّ كُنْتُمْ صَارِمِينَ فَانْطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَفَتُونَ أَنْ لَا يَدْخُلْنَهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ} (١).

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

وهذه الجنة كانت لرجل يؤدي حق الله منها، فلما صارت إلى ولده فمنعوا الناس خيرها كما ذكرنا أعلاه، وكانوا بخلاء، فأقسموا ليقطعن ثمر نخيلها إذا أصبحوا بظلمة من الليل لئلا ينتبه المساكين. وهكذا عقدوا العزم على منع الخير عن الفقراء فعوقبوا قبل فعلهم. فلما دخلوها رأوها متحرقة لا شيء فيها قد صارت كالليل الأسود، وكان هذا جزاء عقدهم العزم على حرمان المسكين حقه من نعمة الله التي أنعم بها عليه. كذلك العذاب أي عذاب الدنيا وهلاك الأموال، ولعذاب الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون، وما هي إلا عبرة ودرس كسابقاتها، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

العبرة وموقف الإسلام من فعل الخير:

هذه القصص وأمثالها في القرآن العظيم هي للعبرة والتذكير، لأنها قصص واقعية ومحورها يدور على المال وحب المال والبخل به وحرمان الآخرين منه أو الملك وحب الملك، وقلنا إن من أبرز آثار الملك هو المال، لأن الفقير لا يكون صاحب ملك.

والمال إذا استعمل في غير طريق يؤدي إلى هذه النتائج التي حصلت مع أصحاب القصص المذكورة لأن فتنة المال كبيرة، وقليل من الناس من ينجو منها لذلك رأينا أن الإسلام كان حريصاً جداً على أن يربي في المسلمين حب البذل والإنفاق في سبيل الله.

ويعقب الله سبحانه على هذه القصص بحض الناس على فعل الخير وأن يتخذوا من هذه القصص عبراً، ويجعل لمن يأتى بالحسنة خيراً منها كما سبق وقرر سبحانه ذلك في سورة البقرة في قوله جل وعلا:

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

{مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة
أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن
يشاء والله واسع عليم} (١).

والمال أو الشهوات جميعها، عندما يضعف الإنسان أمامها تستعبد
الإنسان وتتسلط عليه، وقد ذم الرسول ﷺ من يكون اسير هواء وعبداً
لشهوته وأخلصها المال فقال:

«تعس عبد الدينار، وعبد الدرهم، وعبد الخميصة، إن أعطى رضى
وإن لم يعط سخط، تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش» (٢).



(١) سورة البقرة : الآية ٢٦١

(٢) رواه البخارى

القسم الثاني

المصارف الإسلامية

المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية لتجميع وتوظيف الأموال في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يحقق مجتمع التكافل الاجتماعي وهي بذلك تساهم في تعميق الأداء المرتبط بالقيم الروحية^(١).

ومما هو جدير بالإشارة أن هناك هيئة للرقابة الشرعية داخل كل مصرف من المصارف الإسلامية، تقوم بإبداء الرأي في أوجه الاستثمار الحلال والتأكد من أن جميع الأعمال التي يقوم بها المصرف في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، وفي نهاية كل فترة مالية تقدم هيئة الرقابة الشرعية تقريراً عن مدى التزام المصرف في معاملاته بأحكام الشريعة الإسلامية. وتتكون تلك الهيئة من عدد من أعضاء يختارون من علماء الشرع وفقهاء القانون.

وقد انتشرت المصارف الإسلامية في الفترة الأخيرة في العديد من الدول الإسلامية مثل الكويت والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، وقد كان لإنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في عام ١٩٧٧ ومقره الرئيسى في مكة، دوراً هاماً لإنشاء تلك المصارف، ويهدف هذا الاتحاد إلى دعم الروابط بين المصارف الإسلامية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الإسلامية.

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

وفيما يتعلق بتلك المصارف فسوف نتناول ما يلي:

- الطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية.

- المبادئ التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية .

أوجه الاستثمار فى المصارف الإسلامية وذلك على النحو التالى:

أولاً: الطبيعة المميزة للمصارف الإسلامية

تتمثل أهمية المصارف الإسلامية فى دعم قواعد التعامل وفقاً لاحكام الشريعة الإسلامية، وتعبئة واستثمار الموارد المتاحة فى الدول الإسلامية وهى تتميز بما يلى:

١- عدم التعامل بالفائدة اخذ أو إعطاء:

يحرم الإسلام وكافة الأديان السماوية الربا تحريماً قاطعاً، قال صلى الله عليه وسلم : « كل قرض جر نفعاً فهو ربا».

٢ - الاستثمار بالمشاركة :

حيث أن المصرف الإسلامى يقوم بدور رب المال أو بدور المضارب أو كلاهما معاً، ويحقق ذلك المزايا التالية:

- عدم اعتماد المصرف الإسلامى على الفرق بين سر الفائدة الدائنة وسعر الفائدة المدينة لتحقيق الربح، بل يتم استخدام الأموال المتاحة لخدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- عدالة توزيع العائد بين مختلف الاطراف.

- استفادة طالبي التمويل من خبرة المصرف المتعلقة بأفضل مجالات

الاستثمارات.

٣ - الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية:

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

إذ أن التنمية الاقتصادية لا تؤتي ثمارها دون مراعاة التنمية الاجتماعية، وبالتالي فإن المصرف الإسلامي يهتم بالنواحي الاجتماعية من خلال السياسات المالية ونظام الزكاة.

ثانياً: المبادئ التي تعتمد المصارف الإسلامية عليها:

تعتمد المصارف الإسلامية على مبادئ معينة^(١) تتمثل فيما يلي :

- ١- الغرم بالغنم .
- ٢- الشركة لا القرض هي طريق ابتغاء الربح والزيادة في رأس المال.
- ٣- يحكم التمويل مبدأ سلامة رأس المال مع حصول الربح .
- ٤- النفقة مصروفة إلى الربح لا إلى المال بمعنى أن الربح القابل للتوزيع هو صافي الربح.
- ٥- تمويل رأس المال العامل في المشروعات تمويلًا قصيرًا للأجل بالمشاركة.
- ٦- المضاربة الشرعية طريق لابتغاء الربح بمال من جانب رب المال وعمل من جانب المضارب بحصة شائعة معلومة بينهما في الربح، وقد يكون المصرف هو رب المال وقد يكون هو المضارب.

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

- ٧- يتحمل المصرف كرب مال الخسارة وحده لسبب إنه لا يد للمضارب فيه وما لم يكن المضارب متعدياً، وإذا عمل المصرف كمضارب فلا يتحمل شيئاً من الخسارة ويكفيه ذهاب جهده وعمله دون عائد.
- ٨- يشترط أن يكون الربح بين رب المال والمضارب بحصة شائعة معلومة بينهما، ولو شرط لاحدهما مبلغ مسمى من المال فسدت المضاربة.
- ٩- يجوز للمصرف الإسلامي الاتجار لحسابه في المعادن النفيسة وفي العملات الأجنبية بشروطها في عقد الصرف.
- ١٠- يكون الاستثمار في الأوراق المالية في الأسهم دون السندات.
- ١١- مشروعية البيع بثمن حال أو بثمن مؤجل يختلف عن الثمن الحال.
- ١٢- كل قرض يجر نفعاً فهو ربا، والفائدة الحالية المدينة أو الدائنة لا تختلف عن الربا الذي حرّمه القرآن.
- ١٣- خصم الكمبيالات التجارية بفائدة لا يختلف عن الربا الذي حرّمه القرآن.
- ١٤- الصورة الوحيدة الشرعية للقرض أن يكون قرضاً حسناً بدون فائدة.
- ١٥- يجوز للمصرف الإسلامي استرداد المصارف الفعلية التي انفقها لخدمة وإدارة القرض.
- ١٦- مشروعية الابداع وتسليط المالك البنك على حفظ ماله باجر أو عمولة.
- ١٧- مشروعية الرهن ضماناً لاستيفاء حق كالدّين .

حكمة تحريم الربا

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

تعريف الربا

أولاً: فى اللغة :

الربا فى اللغة معناه الزائدة مطلقاً ، فالربا فى اللغة يقصد به الزيادة مطلقاً من غير اختصاص بشرع معين .

ثانياً: فى لسان الشرع: الربا فى الشريعة الإسلامية نوعان :

النوع الأول : هو ربا الدين:

وقد اشتهر باسم النسيئة وهو ربا الجاهلية الذى حرمه القرآن الكريم بقوله تعالى:

{يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا اضعافاً مضاعفة}(١).

وقوله تعالى جل شأنه :

{الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا}(٢).

وقال فيه النبى ﷺ ان ربا الجاهلية موضوع، وأول ربا أبداً به ربا العباس بن عبد المطلب وهذا النوع على صورتين:

الصورة الأولى: هى الزيادة على القرض فى صلب العقد، أى القرض بزيادة مشروطة عند العقد - وأخذ - هذه الزيادة مع القرض فى أجله .

الصورة الثانية : هى الزيادة على الدين نظير تاجيله مرة ثانية عند حلول أجل الوفاء به وعجز المدين عن الوفاء - سواء أكان الدين ناشئاً عن

(١) سورة آل عمران : الآية ١٣٠

(٢) سورة البقرة : الآية ٢٧٥

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

بيع بضمن مؤجل أم ناشئاً عن قرض ربا الجاهلية إذن الذى عرفوه وتعاملوا به وأصبح حقيقة عرفية بينهم تتبادر إلى اذهانهم عند إطحق كلمة الربا - هو الزائدة فى الدين مطلقاً- أى سواء شرط فى صلب العقد فى حالة القرض ، أو كان نظير تاجيل الدين مرة ثانية ، هذا هو ربا الديون أو النسئئة كما اشتهر بين الفقهاء بذلك وهو الذى يسميه بن القيم بالربا الجلى .

أما النوع الثانى من الربا فى الشرع فهو ربا البيوع:

الذى حرّمته السنة النبوية الشريفة، وهو الربا الذى يكون فى المبيعات، ويسميه الفقهاء ربا الفضل تغليياً، لأنه فى حقيقته ربا فضل، وربا الفضل تغليياً، ربا فضل وربا نسئئة وهو خاص بالأصناف الستة، الذهب، والفضة، والتمر والبر والشعير والملح وما قيس عليها عند جمهور الفقهاء.

وهذا النوع من الربا لم يكن صروفاً عند العرب فى الجاهلية بكونه ربا أى أنهم وأن كانوا يتعاملون به إلا أنهم لم يكونوا يطلقون عليه أسم الربا ولم يرفوه بهذا الوصف فليس داخلاً فى معنى الربا اللغوى أو العرفى عندهم وإنما ذمته السنة وجعلته محرماً، وكله متعلق بالبيوع - بيع النقدين (الذهب والفضة) وهو ما يسمى بالصرف عند الفقهاء - أو بيع غيرها من باقى الأصناف الستة وما قيس عليها عند القائمين بالقياس.

مدى إنطباق وصف الربا على الفائدة :

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

أن معنى كلمة الفائدة في العرف المصرفي يختلف عن معناها في اللغة الإسلامية كما يختلف عن معنى الربح المشروع^(١).

والآن يمكننا أن نعقد مقارنة بين معناه وبين معنى الفائدة في العرف المصرفي، لنرى أن كانت تلتقى معه في إحدى صورته أم أنها تختلف عنه كما اختلفت عن الربح ولا تلتقى معه في واحد منها.

ان الفائدة بمعناها المصرفي (أنها الثمن المدفوع نظير استعمال النقود) أو هي (الثمن النقدي لاستعمال مبلغ نقدي).

وإذا علمنا أن المبالغ النقدية التي تستعملها المصارف وتدفع في مقابل استعمالها هذا مبلغاً من النقد يسمى (بالفائدة) ما هي إلا الودائع لأجل أو ودائع الادخار من جهة، وأن المبالغ النقدية التي تترضاها البنوك للمقترضين والمستثمرين من جهة أخرى وتتقاضى في مقابل ذلك مبلغاً من النقد عليها اسم (الفائدة) ما هي في الحقيقى إلا المبالغ المتحصلة من الودائع مع رؤوس أموال تلك البنوك الخاصة على قلتها، ثم علمنا مرة أخرى أن الفقه القانونى والتشريع قد استقر على اعتبار الودائع المصرفية النقدية بانواعها المختلفة قروضاً يملكها البنك ويلتزم إزاء المودعين بردها مع فوائدها ان كانت مؤجلة - وللاذخار - إذا علمنا ذلك كله تبين لنا دون أدنى شك أن معنى الفائدة على ضوء ما تقدم يلتقى تماماً فى مقاييس الفقه والشريعة الإسلامية بمعنى الزيادة فى القرض عند العقد وهى أحد صورتى ربا الجاهلية الذى حرم تحريماً قاطعاً بنص القرآن بل هى الصورة البارزة فى ربا الجاهلية، حتى أن المفسر (الخصاص) بالغ فى التوكيد عليها لدرجة أنه قال (ولما يكن

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

تعاملهم - أى عرب الجاهلية - بالربا ألا على الوجه الذى ذكرنا من قروض دراهم أو دنائير إلى أجل مع شرط الزيادة) فالفائدة إذن ما هى إلا زيادة مشروطة بقرض مؤجل لمصلحة المودع فى حالة الودائع المؤجلة أو ودائع الادخار، بدليل عدم وجودها فى الودائع الجارية (تحت الطلب) مع إنها أيضاً معتبرة قرضاً فى الفقه القانونى والتشريع، كما أنها زيادة فى قرض مؤجل أيضاً لمصلحة البنك فى حالة إقراضه لشخص آخر.

فالزيادة على القرض فى حالة اقتراض البنك بقبول الودائع الآجلة أو إقراضه بدفع قروض من أمواله الخاصة أو ودائعه إلى المقترضين الآخرين هى ربا، بل هى الربا الذى لا يشك فيه لأنها إحدى صورتى ربا الجاهلية الذى كانوا يتعاملون به والذى حرمه القرآن تحريماً قاطعاً بقوله تعالى: **{وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} (١)**.

ونهى عن تعاطيه بقوله تعالى :

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ} (٢).

وقال فيه الرسول ﷺ فى حجة الوداع: «ربا الجاهلية موضوع وأول ربا أبداً به ربا العباس بن عبد المطلب).

ثالثاً: أوجه الاستثمار فى المصاريف الإسلامية

سبق الإشارة إلى أن الاستثمار فى المصاريف الإسلامية يعتمد على أسلوب المشاركة، بالإضافة إلى إمكانية الاستثمار فى الأوراق المالية

(١) سورة البقرة الآية ٢٧٥

(٢) سورة البقرة الآية ٢٧٨

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

(الأسهم فقط دون السندات)، ولا توجد أوجه استثمار في السلفيات والقروض بالفائدة، خصم الأوراق التجارية.

والاستثمار بالمشاركة أو المضاربة قد يتخذ أحد الصور التالية:

١- المشاركة أو المضاربة التي يمارس فيها المصرف دور رب المال.

٢- المشاركة أو المضاربة التي يمارس فيها المصرف دور المضارب.

٣- المشاركة أو المضاربة التي يمارس فيها المصرف دور إعادة المضاربة بان يتلقى المضاربة من المضارب الأول فيكون هو المضارب الثاني.

٤ - المشاركة أو المضاربة التي يمارس فيها المصرف دور المال والمضارب معاً^(١).

ومما هو جدير بالاشارة أن الاستثمار بالمشاركة نوعان مطلقة أو مقيدة، فإذا لم تقرن المضاربة بشروط فإنها تعتبر مضاربة مطلقة، ومن أحكام المضاربة الشرعية عدم جواز إقران المضاربة لشروط مخالف لمقتضاها، وإذا اقترنت بشرط يشترطه رب المال أو المضاربة فهي مضاربة مقيدة والشروط الصحية هي التي لا تتعارض مع مقتضى المضارب الشرعية، كما في حالة أن يقيد رب المال المضاربة بمكان أو زمان أو نوع من التجارة ويشترط أن يعمل المضارب في مكان معين أو قطاع معين من قطاعات التجارة أو نشاط معين من الأنشطة الاقتصادية.

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

أولاً: الاستثمارات المالية

ويترتب على الاستثمار فيها حيازة أصل غير حقيقى يمنح المستثمر عائد ومنها:

١- الأسهم العادية

يحل الإسلام من حيث المبدأ حمل الأسهم حيث إنها لشمل عقود مركبة تشمل المشاركة والمضاربة فى آن واحد، كما يحل التعامل فيها باعتبار إنها حقوق مالية لأصول عينيه ونقدية على المشاع ، إلا أن ذلك التحليل يتوقف على مجال عمل الشركة فلا يحل حمل وتداول أسهم الشركات التى تتعامل فى الخمور ولحوم الخنزير والقمار والربا أخذ أو إعطاء، وطبيعة الأسهم من حيث الضمان فلا يقوم طرف ثالث كالحكومة أو شركة أخرى بضمان حد أدنى من الأرباح الموزعة^(١).

والاستثمار فى الأسهم العادية يواجه بكثير من المخاطر والصعاب نتيجة لعدم استقرار العائد الذى يحصل عليه المستثمر، لذلك يجب على المستثمر متابعة أداء الشركة ونتائج أعمالها لإعداد توقعات عن نسبة الأرباح الموزعة ومن ثم تحديد سعر مناسب لأسهمها.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يهنا هو عائد السهم وليس سعره فى مضاربات أسواق الأوراق المالية، وذلك انعكاساً للمنهج الإسلامى للاستثمار الذى ينظر إلى أسواق الأوراق المالية، نظرة تنموية، والذى يعمل على نجاح

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

المشروعات وبالتالي ارتفاع عائد اسهمها^(١). ويتمتع حملة الأسهم العادية بمجموعة من المزايا منها :

- حق التصويت في الجمعية العمومية .
- حق فحص الدفاتر .
- حق الأولوية في شراء الأسهم العادية .
- حق الحصول على الأرباح .

٢ - صكوك المضاربة

يمكن للشركات التي تريد تدبير جزء من رأسمالها العامل أن تلجأ إلى إصدار صكوك المضاربة التي تعتبر البديل المناسب للأوراق التجارية الربوية.

ويشترك حامل صك المضاربة والمصدر في نتائج العمل والتجارة ربحاً أو خسارة، والذي يوزع بينهما بحصة شائعة معلومة ويجوز نقل ملكيتها لشخص آخر.

ثانياً: الاستثمارات الحقيقية

ويترتب على الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل حقيقي، ومنها:

١- العقار :

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

هناك اهتمام كبير من معظم المستثمرين بالاستثمار فى العقار، وذلك يرجع إلى أن الاستثمار العقارى أقل عرضة لمخاطر أسعار الصرف ولا يتطلب كثيراً من الخبرات الفنية والتخصصية، ويوفر الاستثمار العقارى للمستثمر قدراً كبيراً من الأمان يفوق ما توفره الأوراق المالية، ويتمثل الاستثمار العقارى فى الأراضى والمباني والمكاتب والمخازن والمراكز التجارية.

٢- المشروعات الاقتصادية

لا شك هناك إقبال متزايد من جانب المستثمرين على المشروعات الاقتصادية كأداة استثمارية، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى الدرجة المرتفعة من الأمان الذى توفره تلك الأداة والدخل للمستثمر، وتتنوع أنشطة المشروعات الاقتصادية بين صناعى وتجارى وزراعى، وتؤدى تلك المشروعات دوراً اجتماعياً يتمثل فى إنتاج السلع وتقديم الخدمات وتوظيف عدد كبير من أفراد المجتمع.

٣- السلع:

تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار وتمكنها من قيام أسواق (بورصات) خاصة بها على غرار بورصات الأوراق المالية. ومن الواضح إنه لا غبار على التعامل المنجز فى سوق السلع الحاضرة (العاجلة)، ولو أن هناك جدلاً يثور حول ما إذا كان من الجائز اتباع أسلوب الشراء على العقد، والذى يعتد فيه بالسعر السائد فى السوق السليم، ولكن رأى الراجع إنه مادام قد اتفق المتبادلان على السعر بطريقة تمنع نشوء المنازعات، فهذا جائز.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

والسعر الذى يسرى فى السوق وقت تسليم البضاعة هو سر محدد سلفاً بصورة تمنع التنازع، ومن الجائز التعامل به^(١).

المحفظة الاستثمارية الإسلامية

المحفظة الاستثمارية Portfolio تتكون من أصليين أو أكثر سواء كانت تلك الأصول حقيقة أو مالية.

ومحفظة الأوراق المالية الإسلامية تتكون من أسهم الشركات التى لا تتعامل بالربا (الفائدة) واستبعاد أسهم الشركات التى تتعامل فى الربا.

وسواء قام المستثمر بإدارة المحفظة بنفسه أو أوكل أدارتها لغيره من المتخصصين، فإنه من الضرورى مراعاة السعى المتواصل لتكون المحفظة الاستثمارية المثلى التى تحقق له أكبر عائد ممكن بادننى درجة من المخاطرة.

وقرار المستثمر باقتناء المحفظة الاستثمارية يجب ألا يكون تصرفاً مفصلاً ومنعزلاً عن الاعتبار الشخصية، بل يجب أن يكون تابعاً من جولة أفق واسعة لتناول ممتلكات المسلم وموضعه العائلى والاجتماعى وعمره ومستواها العلمى والوظيفى، أيضاً فإن قرار تكوين المحفظة الاستثمارية يجب أن يتضمن تحديد قيمتها ومدة التوظيف المقررة لها، والأهداف الاستثمارية التى يسعى المستثمر الى تحقيقها، وتحديد السياسة التى يزمع المستثمر اتباعها فى إدارة المحفظة بعد تكوينها، وتحديد النسب الأساسية لمزج أصولها.

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

وبصفة عامة يمكن القول أن تكون إدارة المحفظة الاستثمارية يعتمد على الموازنة بين معدل العائد المتوقع ودرجة المخاطرة.

الأسواق المالية الإسلامية

تلعب الأسواق المالية Financial Market دوراً حيوياً في تطوير الاقتصاد الوطنى، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية عن طريق توفير القنوات التى يتم خلالها تدفق الأموال، من الذى لديهم مدخرات فائضة إلى الذين فى حاجة إلى الأموال.

ويهتم الإسلام بأن يكون تداول السلعة فى السوق المعد لها حراً بعيداً عن التلاعب فيها من حيث جودتها وردادتها، ومن حيث السعر العادى الذى تستحقه. من هنا اهتم الإسلام بمجموعة من الضوابط الأخلاقية والتشريعية ليجعل من السوق ميداناً كريماً للتنافس الشريف تزدهر فيه التجارة والصناعة، ويجد أرباب الحاجات حوائجهم فيه بعيداً عن الاحتكار والمرباة. وتزداد كفاءة وفاعلية الأسواق المالية باستخدام أحدث الوسائل والأدوات فى الحصول على الأموال وتوجيهها فى الاستثمارات المربحة من أجل التنمية الاقتصادية للدولة، ولقول الله تعالى:

{وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون فى الأسواق} (١).

ويتطلب قيام الأسواق المالية الإسلامية مراعاة الشروط التالية

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

- ١- أن تكون الأدوات الاستثمارية المتداولة في هذه السوق مجازة من قبل الشريعة الإسلامية.
- ٢- أن تكون عمليات السوق خالية من المحظورات الشرعية.
- ٣- أن تكون كفاءة التشغيل في الأسواق المالية الإسلامية عالية بما يحقق المصالح المرجوة منها.

القسم الثالث: مفهوم الاستثمار

هناك معاني متعددة لكلمة الاستثمار Investment إذ يرى البعض أن الاستثمار عبارة عن تخصيص بعض من الموارد في الوقت الحاضر من أجل الحصول على عوائد في المستقبل^(١).

ويؤكد البعض على تعدد المعاني لكلمة الاستثمار بقوله أنه يجب التمييز بين استثمار الأعمال أو الاستثمار الاقتصادي Business or Economic Investment، وبين الاستثمار في المالي أو استثمار الأوراق المالية...، Financial or securities Investment، إذ أن المعنى الأول يشير إلى استخدام النقود لشراء أصول للعمل الإنتاجي لتعطي دخلاً يتناسب مع المخاطرة، بينما المعنى الثاني يشير إلى شراء الأصول في شكل أوراق مالية لتعطي أرباحاً للمستثمرين^(٢).

ومن وجهة النظر القومية فإن مشتريات الأوراق المالية والعقارات هي مجرد تحويل للملكية، وليست إضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال

(1) Hanssman, 1968 : 3.

(2) Amling, 1964 : 6

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

الثابت أو المخزون، ولكن عند النظر إليها على أساس جزئى ومن وجهة نظر المستثمر الفرد وهدفه من الشراء (أى الأوراق المالية والعقارات) فإنه يمكننا أن نسمى ذلك استثماراً، ولكننا نحاول أن نميزه عن الاستثمار الذى يؤدى إلى الغضافة لرصيد المجتمع من رأس المال الثابت والمخزون فنسميه استثماراً غير مباشر^(١).

ويرى البعض أن مفهوم الاستثمار يشع ليشمل تحويل الأموال العاطلة لدى الشخص إلى أصول حقيقية كالأراضى والمباني، وأصول مالية كالأوراق المالية بهدف الحصول على دخل عاجل أو أجل^(٢).

وتتبنى موسوعة الاستثمار الصادرة عن الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية مفهوماً واسعاً للاستثمار، وذلك بالنظر إلى الاستثمار على أنه توظيف للنقد لأجل فى أى أصل أو حق ملكية أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال أو تنميته سواء بأرباح دورية أو بزيادات فى قيمة الأموال أو بمنافع غير مادية^(٣).

فالاستثمار فى المنهج الإسلامى له طبيعة خاصة ومميزة نابعة من ارتباطه باحكام الشريعة الإسلامية، بما يؤدى إلى تحقيق الخير للمجتمع الإسلامى ككل.

ومما هو جدير بالإشارة أن فوائض الدخل النقدية للأفراد هى المصدر الأساسى للاستثمار، وبالتالي يجب أن يكون دخل المستثمر النقدى أكبر من

(١) محيى الدين، ١٩٨٦ : ١٧

(٢) سامى، ١٩٦٤ : ١٧

(٣) مختار، ١٩٨٤ : ٣١٥

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

استهلاكه للسلع والخدمات ويسمى ذلك بالادخار الايجابي، وإذا حدث العكس فإن ذلك يسمى بالادخار السلبي.

ونخلص مما سبق أن مفهوم الاستثمار يقصد به توظيف الأموال الفائضة لدى الأفراد في أصول مختلفة، بهدف الحصول على موارد إضافية في المستقبل تمكنهم من مواجهة متطلبات الزيادة في الاستهلاك.

رأس المال:

رأس المال هو المورد الرابع في موارد الإنتاج ويعرفه الاقتصاديون بأنه الثروة التي شتمخدم في إنتاج ثروة أخرى - أو بمعنى آخر هو مجموع السلع الموجودة في لحظة معينة سواء في ذلك السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية.

ويقاس رقي الأمم ومدى تقدمها بمدى ما تملكه من رأس المال، وأى مجتمع يبغى تقدماً له من تكوين رؤوس الأموال وأن يعمل على تنميتها فتزدد وسائل الإنتاج وبالتالي يتبع ذلك زيادة الإنتاج نفسه وتزداد رفاهية الأفراد وقد ذكر المال في القرآن ستة وسبعين مرة مفرداً وجمعاً وصرفاً ومنكراً، ولا شك أن دوران المال بهذه الكثرة في كتاب الله دليل على نظرة الإسلام نظرة اهتمام وتقدير لآثاره في الحياة وفي هذه المرات العديدة التي ذكر فيها المال في آيات الله البينات كان ذكر مقروناً بالأولاد أو بالأنفس وفي هذا قرينة على أن الله سبحانه وتعالى جعله عدل للنفس والولد. وقد كان القرآن يقدم المال عليهما في جميع هذه الآيات عدا آية واحدة وهي قوله تعالى:

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

{إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة}{(١)}

وفى الآية شاهد آخر على ما أولاه الإسلام للمال من أهمية وعلى تقديم المال على النفس أيضاً لأن الآية إنما تعرض المال والنفس فى معرض البذل فى سبيل الله. والمال مقدم به وذلك فى كافة الآيات فيقول سبحانه وتعالى:

{فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة}{(٢)}

وقوله تعالى :

{وأمددناكم بأموال وبنين}{(٣)}

وقوله تعالى :

{لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً}{(٤)}

وهذا التقديم الذى لاحظناه رغم أقوال النحويين أن الواو لا تفيد ترتيباً ولا تعقيباً لا بد أن فيه قصداً وهو جذب انتباه الناس إلى المال وإلى أهميته فاصلة التزمّت الآيات هذا الالتزام الذى يكاد يكون إصرار وقد اضاف الله المال إلى ذاته الكريمة لشرف المال فيقول تعالى:

{وآتوهم من مال الله الذى آتاكم}{(٥)}

(١) سورة التوبة الآية ١١١

(٢) سورة النساء الآية ٩٥

(٣) سورة الإسراء الآية ٦

(٤) سورة المجادلة الآية ١٧

(٥) سورة النور الآية ٣٣

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

فالمال فضل الله ورزق الله وبهذا التقدير ينظر الإسلام إلى المال ويشرع له ونورد فيما يلي القواعد والمبادئ التي شرعها الدين الحنيف لرأس المال.

أولاً: المال مال الله:

القاعدة الأولى التي يقرها الإسلام في نظريته لرأس المال أن المال مال الله والكون كله لله، يقول تعالى :

{قل لمن ما في السموات والأرض قل لله} (١).

ويقول تعالى :

{وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وانفقوا لهم أجر كبير} (٢).

ويقول تعالى :

{فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله} (٣).

ويقول تعالى :

{وأتوهم من مال الله الذي أتاكم} (٤).

ويقول تعالى :

{لله ملك السموات والأرض} (٥).

(١) سورة الأنعام الآية ١٢

(٢) سورة الحديد الآية ٧

(٣) سورة الجمعة الآية ١٥

(٤) سورة الأحزاب الآية ٣٣

(٥) سورة المائدة الآية ١٢٠

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

ويقول تعالى:

{الله ما فى السموات وما فى الأرض} (١).

وتتواتر الآيات مبينة أن الكون كله من أموال ومنافع لله لا ينازعه أحد ويهدف الإسلام من ذلك إلزام الناس بالتقيد بقوانين الشريعة فى التملك طبقاً لما يرده صاحب المال وهو الله سبحانه وتعالى وكذلك يهدف من ذلك إلى نفي السطوة والشهوة والغرور عن نفوس وقلوب البشر حين يحوزون الأموال ويسعون وراء الثروة بتذكرهم إنما هم مستخلفين فى مال الله وملك الله سبحانه وتعالى.

ثانياً: المال وسيلة لا غاية

والإسلام إذا يقر أهمية المال فى الحياة ويوجه الناس إلى هذه الأهمية على نحو ما أمرنا فلم يضع فيما وضع من حدود المال فى كسبه وفى انفاقه شيئاً يصادم شعور الناس ويحل ارتباطهم بالمال، وجعل منه وسيلة لا غاية بل وسيلة للخير وتبادل المنافع وإشباع الحاجات، وقد عبر القرآن عن المال بالخير فى مثل قوله تعالى:

{كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف} (٢).

ويقول المفسرون أن المراد بالخير هنا هو المال وفى هذا توجيه إلى أن يأتى المال عن طريق الخير ويقول عليه الصلاة والسلام (نعم المال الصالح للرجل الصالح) والمال الصالح هو الذى يجمع عن طريق أقره الله

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٤

(٢) سورة البقرة الآية ١٨٠

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

سبحانه وتعالى بدون غش أو ظلم أو خداع والرجل الصالح هو ما ينفق ماله
في سبيل الخير والصلاح وفقاً لما جاءت به الشريعة.

ثالثاً: الملكية الفردية مصونة

يقر الإسلام الملكية الفردية فيذلل أمام الفرد سبل التملك والحصول على
المال، وتحكم النظام الإسلامي قاعدةً أساسية أو دعامة رئيسية وهي أن
الملكية الفردية مصونة ويقول تعالى :

**{أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً فهم لا
مالكون} (١).**

وقال سبحانه وتعالى :

**{يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا
أن تكون تجارة عن تراض منكم} (٢).**

ويقول سبحانه وتعالى :

**{وإن تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا
تظلمون} (٣).**

ويقول رسول الله ﷺ (من اقتطع مال امرئ مسلم بغير حق لقي الله
عز وجل وهو عليه غضبان) (٤).

(١) سورة يس الآية ٧٧

(٢) سورة النساء الآية ٢٩

(٣) سورة البقرة الآية ٢٧٩

(٤) رواه أحمد

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

والإسلام إذ يقر الملكية الفردية طالما كانت عن طريق مشروع فانه يصونها ويفرض على الدولة حمايتها وعلى المجتمع احترامها {ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل} ^(١) ويحيطها بسياسات قوى ويفرض عقوبات قاسية على كل معتد عليها، فيقول تعالى:

{والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم} ^(٢).

وفي سبيل حماية الملكية الفردية يجوز «ويجوز للمالك أن يدافع عن ماله بكل الوسائل»، ويقول صلى الله عليه وسلم: «ومن قتل دون ماله فهو شهيد» ^(٣) بل أن الله سبحانه وتعالى ينهى في سورة طه عن النظر بعين نممة إلى ما يملكه الغير فيقول تعالى :

{ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا} ^(٤).

وقد وضع الإسلام قواعد وأصول وأحكام الملكية الفردية وتناولتها أجيال من فقهاء المسلمين بالتفاصيل والتوزيع عبر الأجيال والتراث زاخر بهذه الأحكام.

رابعاً: وظيفة والتزامات الملكية

(١) سورة البقرة الآية ١٨٨

(٢) سورة المائدة الآية ٣٨

(٣) رواه البخارى

(٤) سورة طه الآية ١٣١

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

أنه من منطلق أن الكون كله لله وأن المال مال الله فانه سبحانه وتعالى شرع الملكية وسيلة إلى غاية هي إشباع حاجات الناس المشروعة وتنمية الموارد وزيادة العمران واستثمار الأموال فيما ينفع الناس ودون تفرقة بينهم. وحق الملكية الذي أقره الإسلام رغم هذا ليس حقاً مطلقاً بل أورد من القواعد ما ينظم الملكية ومن الالتزامات ما يواجهها إلى خير المجتمع وصلاحه نردها فيما يلي:

١- الملكية وظيفة اجتماعية . . . اننا كما سبق أن وضحنا أن الملكية لى تقرر فى الإسلام بذاتها إنما بهدف ما تؤدى إليه من غايات نافعة وأغراض مشروعة والمالك مستخلف فى مال الله لا يصلح أن يستخدمه إلا كما شرع الله سبحانه وتعالى لخير وصالح المجتمع وبالتالي فإن الملكية مضمون اجتماعى مشروعه من أجله ويقول سبحانه وتعالى فى سورة الحديد:

{وَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ}{^(١)}.}

والآية تدعو إلى الإيمان بالله والرسول ثم تتبع ذلك بالحث على الانفاق وفى هذا توجيه لتؤدى الملكية وظيفتها الاجتماعية.

٢- يفرض الإسلام على الإنسان أن يسعى ليكتسب ويوجه ماله إلى الاستثمار بهدف الوفاء بحاجاته وحاجات المجتمع على أفضل وجه والإسلام يحارب الفقر والعجز والكسل ويأمر بالسعى والعمل فيقول تعالى:

{هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ}{^(١)}.}

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

ويقول رسول الله ﷺ وهو أعظم الزهاد في الدنيا (اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى) وفي ذلك دلالة خطيرة على وجوب السعى في سبيل الاكتساب حيث أنه كلما حسن وضع ومركز المسلم كلما كان أقدر على إداء فرائض الدين.

٣- الزكاة : على المالك أن يؤدي الزكاة المفروضة عليه.

٤- الأنفاق في سبيل الله: الزكاة كما شرعت لا تقل عن نسبة محدودة أmaal المالك أما الانفاق في سبيل الله فهو فريضة إلزامية في أصلها واختيارية في نطاقها بمعنى أنها تمتد إلى كل عطاء يخرج من ذمة المالك في سبيل الخير العام وإذا كان الدين يلزمنا بها إلا أنه ترك مقدارها موكل إلى ضمير المسلم وفي القرآن الكريم عديد من الآيات تحت على الانفاق وتربط بينه وبين الجهاد في سبيل الله والأخلاق الاجتماعية والإيمان، ويقول سبحانه وتعالى:

{وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة} (٢).

وهنا يساوى الله سبحانه وتعالى بين الإنفاق في سبيل الله وبين نجاة الجماعة من التهلكة ويقول سبحانه وتعالى:

{وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلك خير لكم إن كنتم تعلمون} (٣).

٥- يحرم الإسلام إبقاء المال بدون استثمار ويتيح لولى الأمر نزع ملكيته في هذه الحالة.

(١) سورة الملك الآية ١٥

(٢) سورة البقرة الآية ١٩٥

(٣) سورة الصف الآية ١١

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

٦- يحرم على مالك المال استعمال ماله على النحو الذى يلحق الأذى أو الضرر بمال الفقير أو بمصلحة الجماعة ولهذا يحرم الإسلام الربا والقمار والاحتكار والتغريب عند البيع والعقود المحرمة التى يقع فيها الغش والخداع ويحرم الاسراف والتقتير فى استخدام ثمار المال فكلاهما يضر بالفرد وبالمجتمع.

٧- الالتزام الأخير على مالك المال هو الامتناع عن استغلال مكانته المالية فى حيازة نفوذ سياسى فى تصريف شئون الدولة ابتغاء توجيهاها إلى خدمة مصالحه الشخصية والمادية وتسخير إرادة الحكم فى إشباع شهواته لآثمة فى مزيد من الكسب على حساب طبقات المجتمع الأخرى ويقول سبحانه وتعالى:

{ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون} (١).

واحترام هذا الالتزام له أعمق الأثر فى صيانة المجتمع الإسلامى من أسباب الانحلال وعوامل الانهيار.

خامساً: طرق كسب المال:

أقر الإسلام الوسائل التالية كطرق لكسب المال وتملكه:

١- العمل أهم وساك التملك فى نظر الإسلام ويقول عليه الصلاة

والسلام «أطيب الكسب عمل الرجل بيده».

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

٢- الميراث أحد الحوافز الهامة التي من أجلها يبذل الناس جهودهم لتكوين الثروات ونظام الإسلام في الميراث نظام عادل وحكيم فهو يوزع الارث وفقاً لدرجة قرابة الورثة ووضعهم الاجتماعي وإذا كان البعض يأخذ على الإسلام تفرقته بين الذكر والأنثى في الميراث فإنه مردود عليه بالآتي:

أ - الشقاء في الحياة من نصيب الرجال وتكليف لهم.

ب - الرجل يعول المرأة في كل مكان حتى في أوروبا وأمريكا والمرأة لا تعول الرجل.

ب - المساواة بين الرجل والمرأة مساواة مزعومة ولا وجود لها ونسمع الآن بالجمعيات النسائية في الولايات المتحدة التي تطالب بالمساواة مع الرجل.

٣- الوصية طريق من طرق التملك أشرط الإسلام لصحتها شرطان:

أ- ألا تكون لوارث وروى عن عمر بن خارجة أنه قال سمعت رسول الله ﷺ وهو يقول أنه قد أعطى لكل ذي حق حقه فلا وصية لوارث.

ب - لا تصح الوصية في أكثر من الثلث وذلك بقاء لحق أقارب المورث وروى عن سعد بن أبي وقاص قال جاءني رسول الله ﷺ يعودني عام حجة الوداع من وجع أشد بي فقلت يا رسول الله: قد بلغ بي الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني ألا أمة واحده أفا تصدق بثلثي مالي؟ قال لا قلت أفا تصدق بثلثه يا رسول الله قال ثلث والثلث كثير إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تزرهم عالة يتكففون الناس.

٤- الهبة يتلقى بها الإنسان المال من غيره وينتقل الشيء إلى ملكية الموهوب إليه ويتم ذلك في حياة الواهب ولا يصح للواهب أن يرجع في هبته ويقول عليه الصلاة والسلام «العائد في هبته كالعائد في قبئته».

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

٥- الفرض شكل من أشكال التعاون بين الناس ويحصل بواسطة الإنسان ما يحتاجه من مال وقد حث الإسلام الموسرين على إهمال المعسرين.

{وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة} (١).

وقد وصى الله سبحانه وتعالى على توثيق الدين والاشهاد عليه.

٦- العارية لون من ألوان القرض ووسيلة من وسائل التملك حيث أن المستعير لا يملك التصرف في أصل ما استعارة ولكن له أن ينتفع بثمرته وإذا كان الشيء المستعار ما يشبه سميت العارية منيحة.

٧- إحياء الموات كما ذكره الفقهاء هي أرض خارج كردون البلد لم تكن ملكا لأحد ولا حقا له خاصة.

وأحياء الشخص لأرض ميتة بهذا التعريف السابق يجعلها مملوكة له والأحياء يأتي عن طريق البناء والتسقيف إذا كان الأحياء للسكى ويأتي بجلب الماء إليها إذا كانت محروسة من الماء أو نزح الماء منها إذا كانت غارقة فيه ثم حرسها إذا كان الأحياء للزرع ويقول صلى الله عليه وسلم (من أحيأ أرضا ميتة فهي له وما أكلت الماشية منها فهي له صدقة) وفي قول آخر عنه صلى الله عليه وسلم (من عمر أرضا ليست ملكا لأحد فهو أحق بها) وخطب عمر ابن الخطاب ؓ على المنبر مرة فقال (يا أيها الناس من أحيأ أرضا فهي له) (٢).

ويسقط حق الشخص في ملكية الموات إذا أهملها أو لم يستغلها في خلال مدة ثلاثة سنوات فقد روى عن رسول الله ﷺ انه قال «الأرض لله

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٠

(٢) رواه أبو يوسف في الخراج

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

وللرسول ثم لكم من بعد فمن عادى أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس لمحتجر حق بعد ثلاثة سنين^(١).

وروى عن عمر أنه قال على المنبر (من أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس لمحتجر حق بعد ثلاثة سنين)^(٢).

وقال أبو حنيفة إنه يشترط إذن الإمام في ذلك وهو ما يتفق مع مفهوم الدولة ومؤسساتها في العصر الحديث.

٨- الصيد : قال سبحانه وتعالى:

{أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم}^(٣).

اعطاء الدولة أموالها للرعية. قد يعطى الدولة من أموال بيت المال للرعاية لسد حاجتهم أو للانتفاع بملكيتهم أو لزراعة أراضيهم أو لسد ديونهم.

ومن الضروري أن نلاحظ أن المجال لا يشمع للتوسع في تفاصيل طرق التملك وذكر للأحكام التفصيلية التي جاءت فيها، والإسلام يسمح بكل طريق يسلكه الإنسان للتملك إلا ما كان فيه ظلم أو غش أو ضرار بالمجتمع، لذلك حرم الإسلام الربا والقمار والاحتكار والغصب والسرقه وحرم الغش في البيع وإخفاء عيوب السلع والكذب في رأس المال وحرم أجر البغى والأتجار بالخمير والأتجار مع العدو وهكذا.

(١) رواه أبو داود

(٢) يحيى بن آدم

(٣) سورة المائدة : الآية ٩٦

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

سادساً: قواعد التعامل وأشكال المشروعات

وقف التشريع الاسلامى بالنسبة لقواعد التعامل وأشكال المشروعات عند القواعد العامة دون تفاصيل والفروع وذلك لأمرين:

أ- أنه لا يمكن حصر وضبط كافة صور التعامل التى تجرى بين الناس ولو أمكن تحديد ذلك فى زمن من الأزمنة وفى بنيه محدد لاستحال أن يمتد هذا إلى سائر الناس أو إلى كل الأزمنة، ولذا تركت الشريعة مجال التحرك والعمل والاجتهاد أمام كل الناس وفقاً للمبادئ العامة التى وضعتها.

ب - أنه فى تحديد جميع صور التعامل للناس وعلى امتداد الأزمنة مجال تضيق على الناس وحجر على عقولهم أن يفكروا أو أن يأتوا بجديد.

وقد أباح الإسلام المضاربة فى التجارة والمزارعة والمساقات وكلها عمل ورأس مال وافر الشركة كشكل من أشكال التعامل بين الناس، وعن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبى ﷺ قال الله تعالى (أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه) وتجوز الشركة بين المسلمين مع بعضهم وبين المسلمين والذميين وبين الذميين مع بعضهم والشركات التى عرفها المسلمون فى عهودهم الأولى كانت شركات أملاك أو شركات عقود فشركة الأملاك هى شركة العين، وأما شركات العقود فتندرج تحت خمسة أنواع هى:

١- شركة العنان وهى أن يشترك شخصان بمالهما بالإضافة إلى عملهما وتسمى شركة العنان لأن كل من الشريكين يتساوى فى حق التصرف ويقوم رأس مال هذه الشركة بالنقد، أما العروض فلا يجوز عليها ويشترط أن يكون رأس المال معلوماً وموجوداً يمكن التصرف فيه ويكون الربح على أساس ما اشترطوا فى العقد ، أما الخسارة فانها تكون على قدر

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

المال فقط وبنسبة توزيعه بينهما. وقال رسول الله ﷺ (الربح على ما شرط العاقدین) وقال صلى الله عليه وسلم (الربح على ما شرط العاقدان والوضیعة على قدر المال).

٢- شركة الأبدان وهى أن يشترك اثنان أو أكثر بأبدانهم فقط دون مالهما والربح يكون حسب ما أتفق عليه الشريكان ومن تساوى أو تفاضل وليس لأحد أن يوكل عنه غيره شركاً ببدنه ولسر لأحدهم أن يستأجر أجير يقوم بعمله.

٣- شركة المضاربة: وتسمى قراضاً وهى التى يشترك بدون مال فى تكوين الشركة وهى أن يدفع أحد الأشخاص ماله وآخر يتجر له فيه والربح فى هذه الحالة وفق ما يشترط الشريكان والخسارة لا تخضع لما اتفقا عليه بل لما ورد فى الشرع من قواعد وتقع الخسارة كلها على المال وليس على المضارب منها شئ حتى ولو أتفق على ذلك وللمضارب مطلق حرية التصرف فى الشركة وليس لصاحب المال أن يعمل معه أو أن يتصرف فى الشركة حتى ولو اتفق على ذلك أيضاً، وروى أن العباس بن عبد المطلب كان يدفع مال المضارب ويشترط على المضاربة، وشروطاً معينة فبلغ ذلك النبى ﷺ فاستحسنه وانعقد إجماع الصحابة على جواز المضاربة.

٤- شركة الوجوه: وهى نوعان :

أ- أن يشترك بدينان (شخصان) بمال غيرهما أى يدفع شخص ماله إلى اثنين أو أكثر للمضاربة فيكونا شريكين فى الربح بمال غيرهما.

ب - أن يشترك اثنان أو أكثر فيما يشتريانه من سلع وعروض بثقة التجار بهما من غير أن يكون لهما رأس مال ويكون تقسيم الربح بين الشركاء حسب ما يتفق عليه وليس حسب قيمة مشترياتهما.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

٥- شركة المفاوضة: وهى أن يشترك الشريكان فى جميع أنواع الشركات السابق ذكرها وهى جائزة لجواز مفرداتها والربح فيها يكون إما على قدر المال أو على أن يتساويا مع تفاضلها فى المال أو يتفاضلا مع تساويهما فى المال.

أساسيات الاستثمار

عندما يقوم المستثمر بالعملية الاستثمارية سواء كانتا متمثلة فى أصول مالية أو حقيقية، وسواء كانت فى المدى القصير أو المدى الطويل فإنه يهدف إلى تحقيق عائد جار ونمو رأسمالى للمبلغ المستثمر وضمان سلامة رأس المال.

واتخاذ القرارات الاستثمارية للوصول إلى الأهداف الاستثمارية السابقة يعتمد على أساس توقع ما قد يحدث فى المستقبل، والمستقبل دائماً يكتنفه عوامل عدم التأكد ومن المستحيل أن تسير الأمور وفقاً لما نتوقعه على وجه التحديد^(١).

ويتم النظر إلى القرارات الاستثمارية أو التمويلية فى المجتمعات الإسلامية، من منظور يعتمد مبدأ الحلال والحرام والتركيز على النجاح والفلاح فى الدنيا وفى الآخرة. فالإسلام فى تنظيمه للإنتاج وتشجيعه للاستثمار يتبع خطوطاً عريضة وقواعد واسعة تتسع لما يأتى به الزمان وتستحدثه جهود الإنسان، لكنه يضبط هذه الخطوط وتلك القواعد بحدود تؤكد

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

الفطرة البشرية في التملك والتعمير والعمل شريطة أن يكون ذلك في دائرتين هامتين:

- دائرة الحلال، فلا تتجاوزها إلى الحرام كيلاً تفسد الفطرة وتهلك .
- دائرة العدل، فلا تتجاوزها إلى الظلم والطغيان فتأكل مال الغير بغير حق^(١).

ويفرض المنهج الإسلامي للاستثمار على مستثمر استعمال أرشد السبل في استثماره بما يعود بالخير عليه وعلى المجتمع، وفي ذلك يقول الله تعالى:

{يا أيها الذين آمنوا إن كثيراً من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم}^(٢).

والركن الأساسى فى الاستراتيجية الاستثمارية الجيدة ان يعتمد المستثمر على مبدأ التنوع، فيعتمد إلى توزيع أمواله بنسب مختلفة على الأدوات الاستثمارية المتعددة، بدلاً من تركيزها فى أداة استثمارية واحدة، ويشمل التنوع الكفاء بالإضافة إلى تنوع الأدوات الاستثمارية، تنوع العملات والأسواق، والمستثمر وحده هو القادر على اختيار ما يناسبه من أدوات استثمارية حسب موارده وظروفه وطبيعة التزاماته.

أيضاً فإن اختيار التوقيت الاستثمارى المناسب للشراء والبيع سوف يساعد المستثمر على تحقيق نتائج مرضية من العملية الاستثمارية، وبالتالي يجب على المستثمر دراسة اتجاه السوق على المدى الطويل والدورى

(١) العسال وعبد الكريم ، ١٩٧٧ : ١٥٨

(٢) سورة التوبة : الآية ٣٤

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

والموسمى لتحديد الوقت الملائم للشراء أو البيع. ولنجاح استراتيجية الاستثمار يجب أن يحرص المستثمر الفرد على متابعة ومراقبة ما يحدث على الساحة من تطورات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ومحاولة التنبؤ باتجاهات المستقبل.

ومن الضروري أن يكون المستثمر الفرد متحفظاً وعقلانياً عند إتخاذ القرار الاستثمارى، وبالتالي يجب أن يبتعد بقدر الامكان عن المخاطر.

خطورة القرار الاستثمارى

هناك عاملان أساسيان يحكمان قرار الاستثمار هما: العائد والمخاطرة، فالمستثمر يسعى إلى تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل درجة من المخاطرة Risk، إلا أن هناك تعارضاً بين العاملين إذ إنه كلما ارتفع معدل العائد المتوقع من الاستثمار كلما زادت درجة المخاطرة.

والمخاطرة فى الاستثمار تتمثل فى توقع اختلاف فى العائد بين ما يتوقع أن يحدث وما سوف يحدث فعلاً، فكلما زاد هذا الاختلاف كانت درجة المخاطرة كبيرة، وبالتالي فليس هناك قرار استثمارى يخلو من المخاطرة^(١).

والمستثمر الفرد بطبيعته يتسم بخاصية النفور من المخاطرة فلا يحبذ المجازفة بالمخاطرة فعدم المخاطرة يمكن اعتبارها من مبادئ الاستثمار، ومن المبادئ الاستثمارية الأخرى أن المستثمر يهدف أساساً إلى زيادة عوائده وأرباحه.

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

والإسلام يبيح الربح كعائد للتنظيم لتقديره لكل جهد يبذل في سبيل الإنتاج وتنميته، إلا أنه يضع من القواعد ما يضمن عدم تجاوزه لحدود معينه تضر بتنمية موارد المجتمع وحسن استغلالها وعدالة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، إذا تضمن سيادة قواعد المنافسة في الأسواق وعدم الخروج عليها حتى يكون الربح موافقاً لخدمات فعلية وبعيداً عن الاستغلال^(١).

واتخاذ قرار الاستثمار ليس بالأمر اليسير حيث يتطلب ذلك جمع قدر كبير من البيانات والمعلومات وإجراء الدراسات المختلفة، وربما لا يوجد هناك قرار في ميدان الأعمال أهم واشد خطورة من قرار الاستثمار، وهو مثل محاولة شخص إصابة هدف ليس فقط غير واضح وإنما يتحرك، ويتحرك بطريقة لا يمكن توقعها.

ونجاح قرار الاستثمار يتطلب من المستثمر تفهم ظروفه النفسية والمالية ومدى استعداده لمواجهة الأخطار المختلفة التي تؤثر على أداء السوق ومدى سلامة التخطيط والتنفيذ وهو ما يعبر عنه بالاتفاق، ويقول رسول الله ﷺ :

«إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه».

وعادة ما يواجه متخذ القرار الاستثماري مواقف متعددة تتطلب منه الاختيار Choice من بين مجالات الاستثمار المتاحة أمامه وفقاً لظروفه وموارده وطبيعة التزامه، ولقد سبق الإشارة إلى أن متابعة ما قد يحدث من

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

تطورات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ومحاولة التنبؤ باتجاهات المستقبل
يعتبر متطلبات أساسية لنجاح القرار الاستثماري.
ونخلص من ذلك إلى أن أهم الأسس التي يركز عليها قرار الاستثمار
ما يلي:

- ١- العائد الاستثماري يتضمن الأرباح الجارية والمكاسب الرأسمالية.
- ٢- درجة المخاطرة والتي تشير إلى عدم التأكد المتعلق بمعدل العائد
على استثمار معين.
- ٣- الوقت المناسب إذ أن المستثمر يقوم باختيار فترة زمنية تتناسب
مع العائد من الاستثمار ومخاطر ذلك الاستثمار.



نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

الخلاصة

لا شك أن للمال أثر كبير في حياة الأفراد فالكل في حاجة إليه، وقد تختلف هذه الحاجة كما تختلف الوسيلة والطريقة في تحصيله وإنفاقه. والمال في الإسلام وسيلة لتحقيق بعض المنافع وإشباع بعض الحاجات التي لا غنى للإنسان عنها وليس غاية في حد ذاته. والله تعالى عندما أنعم على الإنسان بالمال ووضعه في يده وتحت تصرفه، لم يرض سبحانه تبارك وتعالى بأن يتركه للخزائن المالية بل أمر بانفاقه في السبل المشروعة ودورانه بين الناس لتتسع ميادين العمل وينتج عن ذلك الرخاء في الدول الإسلامية. ويبيح الإسلام الربح كعائد لكل جهد يبذل نحو التنمية عن طريق الاستثمار والمشاركة التي تخضع لمعايير الحلال والحرام التي حددتها الشريعة الإسلامية. كما يحث الإسلام المستثمرين على توجيه مدخراتهم إلى المصارف الإسلامية التي يمكن أن تدفع بها إلى كافة الدول الإسلامية لأغراض الاستثمار، وبذلك ترتفع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تلك الدول تتخلص من أعباء الفوائد المرتفعة التي تدفعها على القروض التي تحصل عليها من المؤسسات الدولية، بالإضافة إلى تحقيق عائد مجز حلال طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية لأصحاب تلك المدخرات.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية

- ١- الأمين، حسن عبد الله: الفوائد المصرفية والربا، القاهرة، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، دون تاريخ .
- ٢- البدرى، ع : الاستثمارات المالية، مطبعة السعادة ، القاهرة، ١٩٨٥ .
- ٣- الجارحى، م : نظرة إسلامية إلى الأسواق المالية والسلعية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثانى للمصرف الإسلامى، الكويت، ١٩٨٣ .
- ٤ - الجمال، م : موسوعة الاقتصاد الإسلامى، دار الكتاب المصرى، القاهرة، ١٩٨٠ .
- ٥- الجماع، غ : المصاريف وبيوت التمويل الإسلامية، دار الشرق للنشر والتوزيع ، ١٩٧٨ .
- ٦- الحصرى، أ : السياسة الاقتصادية والنظم المالية فى الفقه الإسلامى، دار الكتاب العربى، بيروت ، ١٩٨٦ .
- ٧- العبادى ، ع : موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨١ .
- ٨- العال، أ، عبد الكريم، ف، النظام الاقتصادى فى الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧ .
- ٩- العنانى، ح : دور البنوك الإسلامية فى تنمية المجتمع، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ١٩٧٩ .

نظرة الإسلام للمال واستثماره

د. محمد صغير الوطيان

- ١٠ - العوضى، ر : منهج الإدخار والإستثمار فى الإقتصاد الإسلامى، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، ١٩٨٠ .
- ١١ - الشاذلى، ح : الاقتصاد الإسلامى، دار الاتحاد العربى للطباعة، القاهرة، ١٩٧٩ .
- ١٢ - النجار، أ : ١٠٠ سؤال وجواب حول البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، ١٩٧٨ .
- ١٣ - الهوارى، س: الإدارة المالية، مكتبة عين شمس ، القاهرة، ١٩٨٥
- ١٤ - ----- : الإستثمار والتمويل ، مكتبة عين شمس ، القاهرة، ١٩٨٢ .
- ١٥ - الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية: الجزء الخامس والسادس الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ١٦ - بابلى ، م : المال فى الإسلام، دار الكتاب اللبنانى، بيروت ، ١٩٨٢ .
- ١٧ - سامى ، م : مبادئ الإستثمار، المطبعة السلفية، ١٩٦٤ .
- ١٨ - عفر، م : نحو النظرية الإقتصادية فى الإسلام - الأثمان والأسواق - ، الأتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، ١٩٨١ .
- ١٩- عفيفى : النظام الاقتصادى القرآنى تحليل التخلف ونظام التقدم، دار قتيبة، دمشق ، ١٩٧٩ .
- ٢٠- عميش، محمد : النظام الاقتصادى فى الإسلام، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ٢١- محى الدين، أ : عمل شركات الاستثمار الإسلامية فى السوق العالمية، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٨٦ .

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

٢٢- مختار، أ : التمويل المصرفي - منهاج لاتخاذ القرارات -، دار وهدان
للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٤ .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Amling, F.: Investments: An Introduction to Analysis and Management Englewood cliffs, N.J.: Prentice - Hall. 1984.
- 2- Bookbinder, A.: Investment Decision Making, New York: Programmed Press, 1968.
- 3- Boyd, E.: How to Buy Stocks Boston: Little, Brown, 1982.
- 4- Frances, H. Investment New York: simon and Schuster, 1981.
- 5- Hanssman, F.: Operations Research Techniques for Capital Investment, New York: John Wiley and sons. 1968.
- 6- Hardy, C.: Guide to Your Investment, New York: Thomas Y. Crowell, 1975.
- 7- Johnson, T.: Investment Principle Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1983.
- 8- Walters, D.: The Intelligent Investor's Guide to Real Estate, New York: Wiley and Sons, 1980.
- 9- Walf, H.: Personal Finane, Boston: Allyn and Bacom, 1984.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافي

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا

بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨

د. أحمد أحمد الموافي(*)

مقدمة

إن الدستور هو مجموعة القواعد القانونية التي تتناول تنظيم السلطات المختلفة في الدولة وتوزع بينها مظاهر السلطة بما يضمن عدم تطرفها وافتئاتها على السلطات الأخرى، وتقرر الحقوق والحريات العامة وتوضح ضمانات احترامها^(١) وتعلو القواعد الدستورية على كافة القواعد القانونية الأخرى أيا كان مصدرها أو محتواها.

ويستند الدستور في إعلاء نصوصه وسموها على إرادة المواطنين التي صاغتها وأملتها، ومن هذه الإرادة تستمد كل سلطة من السلطات الثلاث مشروعيتها وتعمل في الإطار الذي تحدده لها، فلا تكون السيادة لأى سلطة. ويقوم مبدأ الفصل بين السلطات على أن يعهد لكل سلطة من السلطات الثلاث بوظيفة من الوظائف الثلاث (التشريع - التنفيذ - القضاء) وألا

(*) المدرس بقسم القانون العام بكلية الشريعة والقانون بأسبوط

(١) أستاذنا الدكتور فؤاد محمد النادى: موجز القانون الدستورى المصرى صـ٧، ومابعدها ويفرق سيادته كذلك بين المعنى المادى أو الموضوعى وبين المعنى الرسمى أو الشكلى وهو بهذا المعنى يتضمن مجموعة القواعد الواردة فى الوثيقة الدستورية، وكذا مجموعة القواعد التى يعتبرها نظام من الأنظمة دستور الرسمى ولو كانت فى شكل عرقى.

تمارس أى سلطة منها وظيفة من وظائف السلطات الأخرى إلا على سبيل الاستثناء.

على أن يكمل هذا المبدأ ويتممه مبدأ آخر هو توازن السلطات بحيث لا تطغى سلطة على سلطة أخرى، فلم يكن الفصل بين السلطات يوماً ما فصلاً تاماً ولا كاملاً، وإنما تعاون ورقابة متبادلة.

ويبدو أن التوازن هذا مبدأ عام نجده في العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني يبدو في مظاهر كثيرة، ويبلغ قمته في تقرير حق حل البرلمان في مواجهة سلطة البرلمان في سحب الثقة من الوزارة. ومن تطبيقات هذا التوازن في العلاقة بين السلطات تقرير رقابة على دستورية التشريعات التي تصدرها السلطة التشريعية، سواء كانت رقابة سياسية وقائية على نحو ما اشترطه الدستور الفرنسي الصادر عام ١٩٥٨ في المادتين ٦١، ٦٢ من أخذ رأى المجلس الدستوري في مشروعات القوانين المكملة للدستور قبل إصدارها للتأكد من مطابقتها للدستور، أو رقابة قضائية لاحقة على النحو الذي منحه الدستور المصري الصادر على ١٩٧١ بأن أناط بالمحكمة الدستورية العليا وحدها الرقابة على دستورية القوانين فيما وصف بأنه أحد التوازنات الهامة والضرورية لحماية الحريات والحقوق الفردية من الاعتداء عليها سواء من جانب السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية بالخروج على المبادئ التي يقرها الدستور.

فالمحكمة الدستورية العليا على هذا النحو - شأنها شأن كافة المحاكم المختصة بالرقابة على دستورية التشريعات - تكتسب مكانة هامة باعتبارها الحكم بين أطراف العملية السياسية وأطراف المجتمع الأخرى.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

ولقد حرص المشرع الدستوري على إنشاء المحكمة الدستورية العليا
فتناولها في الفصل الخامس من الباب الخامس من دستور ١٩٧١ في المواد
من ١٧٤ - ١٧٨ وكان من أول اختصاصاتها التي أناطها بها المشرع
الرقابة على دستورية القوانين واللوائح^(١) واختار لها طريقة رقابة الإلغاء
اللاحقة^(٢).

وعندما تصدر المحكمة الدستورية العليا حكماً يقضى بعدم دستورية
نص من النصوص التشريعية فلا يعد تدخلاً في عمل المشرع، ولا يعتبر
اعتداء على مبدأ الفصل بين السلطات^(٣)، وإنما هو كما ذكرنا- نوع من

(١) تمارس المحكمة الدستورية العليا وفقاً للقانون الاختصاصات التالية:

- الرقابة على دستورية القوانين واللوائح.
- الفصل في تنازع الاختصاص بين الهيئات القضائية.
- الفصل في تنازع الأحكام.
- تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين.

راجع في تفصيل ذلك أستاذنا الدكتور فؤاد محمد النادى المرجع السابق، ص ٨١
ومابعداها.

(٢) أستاذنا الدكتور فؤاد محمد النادى المرجع السابق، ص ٧٣، ومابعداها.
راجع كذلك د/ رمزي طه الشاعر الوجيز في القانون الدستوري ١٩٩٨،
ص ١٦٠ ومابعداها.

(٣) رغم أن مقتضى هذه الرقابة أن القضاء الدستوري يعقب على نصوص سنتها
السلطة التشريعية المنتخبة من الشعب بينما القضاء ليس منتخبا ولا مسئولاً أمام
الناخبين.

د/ مصطفى عفيفي. رقابة الدستورية في مصر والدول الأجنبية ١٩٩٠، ص ٣٨.

راجع في حجج مؤيدى الرقابة على دستورية القوانين ومعارضها.

أستاذنا الدكتور فؤاد محمد النادى المرجع السابق، ص ٧٦، ومابعداها.

التوازن أراحه المشرع الدستوري، ونوع من التوزيع الدستوري للوظيفة التشريعية، شأنه شأن إسناد دور ما لرئيس الدولة في التشريع، وإن كان يتميز عنه بأن دور رئيس الدولة في التشريع يكون استثناء أما دور المحكمة الدستورية العليا فهو متم ومكمل لدور المشرع فالمحكمة الدستورية عندما تفصل في مدى دستورية تشريع ما فإنها تمارس وظيفتها التي اختصها بها المشرع دون غيرها.

ولا تعد أحكام المحكمة الدستورية العليا توجبه للسياسة التشريعية^(١)، كما أنها لا تتدخل في الملاءمة الواجب تركها للمشرع فهي لا تفرض نصاً بعينه ولا تفرض عليه ما يجب عمله، وإنما تترك السلطة التقديرية كاملة للمشرع في اختيار محتوى التشريع، وكل ما تفعله المحكمة إنها تنبه المشرع إلى ما لا يملك القيام به لمخالفته الدستور، فدور المحكمة الدستورية العليا في حماية توافق التشريعات المختلفة مع الدستور دور متفق عليه مسبقاً وأقره المشرع الدستوري بل والمشرع العادي كذلك.

الحاجة إلى دور المحكمة الدستورية العليا:

لا شك أن لكل سلطة قوتها التي تحاول أن تظهر بها. وإذا كان المفروض ألا تؤدي السلطة إلى حصول الأشخاص القائمين عليها إلى امتياز أو امتيازات معينة بمناسبة هذه السلطة، فإنه من الضروري وضع القيود التي تحدد حركة السلطة ولذا فقد اقترنت ممارسة السلطة في

(١) المفترض أن المجالس النيابية المنتخبة هي أداة التعبير عن إرادة الأمة.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافق

الدول الديمقراطية بضرورة تقيدها بالخضوع للقانون.

فالخضوع للقانون هو أساس الرقابة على الشرعية الدستورية من خلال تقييم الأعمال التشريعية من قبل جهة قضائية يطعن أمامها في الأعمال التي يحتمل اعتدائها على الحريات والحقوق التي كفلها الدستور، بحيث أصبح التأكد من توافق النظم القانونية مع الدستور هو مهمة المحكمة الدستورية العليا في مصر.

وفي الدول النامية عموماً تتمايز السلطة التنفيذية وتحاول إخضاع السلطة التشريعية، ومع ذلك تحافظ على وجودها بجوارها -مجرد وجود- حفاظاً على المظهر الديمقراطي، ومن الناحية العملية تسيطر عليها ولا تسمح لها بأن توازنها.

ومع نمو مبدأ الخضوع للقانون وإنتشاره فقد صار لازماً أن تعلق القواعد الدستورية، وأن تخضع القواعد القانونية للدستور.

وتبدو نصوص الدساتير تعبر عن اتجاهات معينة ومبادئ وفلسفات يمكن أن يختلف في أمر تفسيرها، فيضع المشرع نصوصاً تشريعية إعمالاً لها بناء على تفسير معين، بينما عند عرض الأمر على القاضي يتبنى تفسيراً مغايراً.

كما أن القاضي قد يفسر نصاً دستورياً على نحو معين في مرحلة من مراحل تطور المجتمع ثم تطراً تغيرات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية في مرحلة تالية فيعدل عنه القاضي إلى تفسير مغاير مما يضمن للنص

الدستورى صلاحية التطبيق^(١).

ولقد بدا دور المحكمة الدستورية العليا في مصر ضرورياً لإقامة التوازن بين مصالح الأفراد الاقتصادية والاجتماعية في مجالات هامة مثل العلاقة بين المالك والمستأجر.

وكذا يعظم دورها في حماية حقوق الأفراد وخاصة في مجال ممارسة الحقوق السياسية والحريات الشخصية.

وقد حاولت المحكمة الدستورية العليا مجتهدة إعمال نصوص الدستور وما استقر في وجدان العالم المتحضر في مجال الحفاظ على حقوق الإنسان وحماية الحريات العامة وطبقت ما توصلت إليه المواثيق والأعراف الدولية والقواعد القانونية التي استقرت في الديمقراطيات المعاصرة مما أكسب المحكمة احترام المجتمع الدولي.

كما لعبت المحكمة الدستورية العليا دوراً كبيراً في الحفاظ على الحقوق والحريات العامة فحالت دون حدوث حالات انحراف تشريعى وصدرت عنها عدة أحكام أعادت بها صياغة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين أطراف المجتمع.

(١) ويفسر هذا الابقاء على نصوص دستورية في دستور ١٩٧١ عن النظام الاشتراكي رغم تطور المجتمع إلى الاقتصاد الحر والخصخصة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية قضت المحكمة العليا مرتين بأن النصوص الخاصة بالفرقة العنصرية في المدارس لا تخالف الدستور. وفي النصف الثاني من القرن العشرين وعندما تطورت المفاهيم والأفكار والمعتقدات حكم بأنها مخالفة للدستور.

د. محمد بدران: أحكام المحكمة الدستورية العليا في الضرائب بين الأثر الرجعى والمباشر الأهرام ٢٧/٧/١٩٩٨).

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقى

كما أقامت المحكمة نوعاً من المواءمة الدستورية قومت بها الأداء التشريعى بما يضمن انطلاق حركة المجتمع فى اتجاهها الصحيح.

تزايد أهمية دور المحكمة الدستورية العليا:

إن المشرع قد يخرج بحسن نيه على نصوص الدستور ومبادئه لعب في فهم نصوصه أو تأويلها. ولكن ذلك لا يحدث كثيراً. لكن الذى حدث فى مصر فى الفترة الأخيرة فوضى تشريعية من أبرز ملامحها:

١ - إغفال مراعاة الحريات الدستورية:

على مدار فترة طويلة من الزمن أهملت فيها مراعاة الحريات الأساسية فى التشريعات التى غالباً ما كانت فى صورة قرارات جمهورية شكلت إعتداء على حق الملكية الخاصة دون تعويض عادل أو دون تعويض بالمره كالاستيلاء على أموال أسرة محمد على، والقوانين الخاصة بالإصلاح الزراعى، والقوانين الخاصة بإمتداد عقود الإيجار وغيرها.

٢ - قصور فى الخطوات الفنية للعملية التشريعية:

وتمثل ذلك فى مظاهر عديدة منها^(١):

(١) راجع فى ذلك:

— التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٧ مخاطر تقليص دور المحكمة الدستورية العليا
مركز الدراسات الاستراتيجية ص ٢٧٧ - ٢٧٨.

أ- صدور قوانين أو قرارات بقوانين دون عرضها على الجهات المختصة مثل:

- قسم التشريع بمجلس الدولة.

- مجلس الشورى.

- اللجان التشريعية المختصة.

- إدارة التشريع بوزارة العدل.

ب- إسناد عملية مراجعة التشريعات إلى جهات غير مختصة.

ج- عدم إعطاء الوقت الكافي لدراسة مشروعات القوانين فتصدر متسرة ثم يتبين بعد فترة وجيزة عدم ملاءمتها ويدخل في ذلك عدم أخذ رأى ذوى الشأن بحيث أصبحت القوانين تمثل رأى واضعيها وليس المعنيين بها. ومن ذلك ما تلجأ إليه الحكومة بعرض عدد كبير من التشريعات قبل نهاية الفصل التشريعي وتطالب نظرها على وجه السرعة.

د- لجوء السلطة التنفيذية إلى وسيلة إصدار القرارات بقوانين تطبيقاً للمادة ١٤٧ من الدستور دون توافر شرط الضرورة.

وفى هذه الحالات لا تتم مناقشة مشروعات القرارات بقوانين بالعناية الواجبة وعند عرضها على مجلس الشعب فى أول اجتماع له تتم الموافقة عليها تلقائياً فى غالب الأحوال.

هـ- وصول عدد كبير من رجال الأعمال إلى عضوية المجالس

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

النيابية وتأثيرهم فى العملية التشريعية بما يحقق مصالحهم.

المحكمة والتعديل التشريعى بالقرار بقانون ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ :

يكمن التعديل الذى أورده القرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ فى مسألة الأثر المترتب على حكم المحكمة بعدم دستورية نص تشريعى، وعلى وجه الخصوص ما إذا كان الحكم بعدم دستورية النص التشريعى يطبق بأثر مباشر من تاريخ نشر حكم المحكمة فى الجريدة الرسمية أو يطبق بأثر رجعى يتردد إلى تاريخ العمل بالنص التشريعى.

كما أن القرار بقانون قد أخل بما سبق أن استقر من حجية مطلقة لأحكام المحكمة الدستورية العليا.

وهو ما يدفعنا إلى أن نناقش فى المبحث الأول مسألة مضمون الآثار المترتبة على الحكم بعدم الدستورية بصفة عامة ووضع هذه الآثار فى ظل المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا قبل تعديله بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨.

ونتناول فى المبحث الثانى الوضع الذى استحدثه القرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨م. وعليه ستكون دراستنا على النحو التالى:

المبحث الأول: الآثار المترتبة على حكم عدم الدستورية ووضعها فى ظل المادة (٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا قبل صدور

القرار بقانون ١٦٨ لسنة ١٩٩٨.

المبحث الثانى: وضع الآثار المترتبة على حكم عدم الدستورية بعد صدور

القرار بقانون ١٦٨ لسنة ١٩٩٨.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

ثم نعرض لرأينا حول الموضوع.



حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافي

المبحث الأول

الآثار المترتبة على حكم عدم الدستورية ووضعها في ظل المادة (٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا قبل صدور القرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨

المطلب الأول:

مضمون الآثار المترتبة على حكم المحكمة الدستورية العليا
بعدم دستورية نص تشريعي

لقد لعبت المحكمة الدستورية العليا دوراً متعاضداً خلال الحقبة الأخيرة
في نضالها للدفاع عن حقوق الأفراد وحرياتهم، ورسم الحدود بين سلطات
الدولة وحقوق الأفراد وجهوداً ضخمة في إعلاء الدستور ووضع نصوصه
في مكانتها التي تستحقها.

وقد ترتب على ذلك النشاط المتزايد للمحكمة مع سوء العملية التشريعية
على النحو السابق بيانه إن زادت عدد الاحكام التي حكم فيها بعدم دستورية
النصوص التشريعية فبلغت ١٢١ نصاً قانونياً أبطلتهم المحكمة الدستورية
العليا منذ إنشائها عام ١٩٧٩ وحتى نهاية عام ١٩٩٧ تتضمن ٤٧٢ مخالفة

للدستور، منها ٣٢ نصاً خلال العامين ١٩٩٦، ١٩٩٧^(١). ورغم أن عدد القضايا التي رفضت فيها المحكمة الدستورية العليا طعون الطاعنين منتهية إلى تقرير دستورية القانون المطعون فيه تجاوز كثيراً جداً تلك التي قبلت فيها الطعون إنما الذي أثار انتباه المجتمع هي الأحكام القليلة التي انتهت فيها المحكمة إلى عدم دستورية النص القانوني.

ولقد كان طبيعياً مع كثرة أحكام عدم دستورية النصوص أن يثور البحث عن أثر كل حكم من أحكام عدم الدستورية:

أولاً: هل يؤثر على العلاقات القانونية التي تكونت منذ تاريخ العمل بالنص المقضى بعدم دستورية أى أن الحكم يسرى بأثر رجعى.

أو يقتصر أثر حكم عدم الدستورية على المستقبل أى لا يسرى حكم عدم الدستورية إلا بأثر مباشر من تاريخ نشر الحكم فى الجريدة الرسمية. وقد شهدت هذه المسألة جدلاً فقهيّاً كبيراً، كما كان الموقف الذى أتبعته

(١) المصدر: التقرير الاستراتيجي العربي لسنة ١٩٩٧، مخاطر تقليص دور المحكمة الدستورية العليا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ص-٢٧٧، مشار إليه فى د. عبد الله ناصف: المرجع السابق هامش ص، ٥٠. راجع فى ذلك أيضاً: د. جمال زهران تعديلات المحكمة الدستورية والاستقلال القضائي مجلة روز اليوسف العدد الصادر فى ١٩٩٨/٧/٢٠ وفيه يشير إلى الموسوعة الدستورية للمستشار د. محمد ماهر أبو العينين وإحصائية أعدها مركز المساعدة القضائية فى مصر أن المحكمة الدستورية العليا قضت بعدم دستورية ٩٣ نصاً من نصوص القوانين واللوائح خلال ما يقرب من (١٧) عاماً ٦٣.٥% منها (أى ٦٠ نصاً) بعد اعتماد دستور ١٩٧١ مقابل ٣٣ نصاً حكم بعدم دستورتها يرجع صدورهما إلى ما قبل عام ١٩٧١.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

المحكمة الدستورية العليا بإقرارها الأثر الرجعى لأحكامها سبباً فى التعديل التشريعى الذى صدر به القرار بقانون ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ والذى سنعرض له بالتفصيل مبينين الوضع قبل التعديل وبعده.

ثانياً: الأثر المستقبلى لأحكام المحكمة الدستورية العليا:

معنى الأثر المستقبلى لحكم محكمة أنه يوقف تنفيذه لفترة معينة ثم يبدأ سريان الحكم بعد مضى هذه الفترة.

وبالنسبة لأحكام المحكمة الدستورية العليا فى مصر فإنه لا يتصور تطبيق الأثر المستقبلى وذلك لأنه لا تقبل أمامها الدعاوى المقامة بطريقة الدعى الأصلية وهى التى يتصور بالنسبة لها إعمال الأثر المستقبلى.

أما الدعاوى التى تثار فيها المسألة الدستورية بطريقة الدفع من أحد الخصوم أو تحال للمحكمة الدستورية العليا من محكمة الموضوع، فلا يثار بشأنها الأثر المستقبلى وإنما يتعين بالنسبة لها إعمال الأثر الرجعى لأن ذلك هو ما يقتضيه إلزام المشرع محكمة الموضوع وقف النظر فى الدعى لحين البت فى مسألة عدم الدستورية. وعند صدور الحكم بعدم الدستورية يطبق على موضوع الدعى محل النزاع، والقول بعدم تطبيق الأثر الرجعى فى هذه الحالة يتنافى مع المنطق القانونى السليم ومع الغرض من الدفع بعدم الدستورية، فبدونه لا يكون للدفع بعدم الدستورية أى فائدة عملية. وفوق ذلك فإنه يتفق مع مصلحة الخصوم الذين نازعوا فى دستورية النص.

وذلك فى ظل النصوص القائمة قبل التعديل الأخير بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ والذى أورد على ذلك تحفظاً سنعرض له فى حينه.

ثالثاً: مدى الحجية التى تتمتع بها أحكام المحكمة الدستورية العليا:

بمعنى هل يقتصر أثر الحكم على أطراف الدعوى فيما يعرف بالحجية النسبية أما أن أحكامها تتمتع بحجية مطلقة تجاه كافة.

ومقتضى الحجية المطلقة لحكم ما أن يصبح حجه فيما فصل فيه، وعليه يتمتع إعادة نظر النزاع مرة أخرى أمام القضاء سواء أمام نفس المحكمة أو أى محكمة أخرى.

ولا شك أن العلة فى ذلك هى استقرار الأوضاع القانونية كما أن إعادة نظر النزاع من الممكن أن يؤدى إلى صدور أحكام متعارضة. وبالنسبة لأحكام المحكمة الدستورية العليا فكانت المادة (٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا قد نصت فى فقرتها الأولى على أن "أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية.. ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة".

بيد أن هذه الحجية المطلقة تشمل كافة أحكام المحكمة الدستورية العليا أى سواء الصادرة بعدم الدستورية أو تلك الصادرة برفض الطعن بعدم الدستورية^(١).

ويتسق هذا الموقف مع طبيعة الدعوى الدستورية ومع نصوص الدستور، كما أن هذا الموقف هو الذى تبنته المحكمة الدستورية العليا.

(١) وتتفق أحكام المحكمة الدستورية العليا فى ذلك مع الأحكام الصادرة عن القضاء الإدارى فى دعوى الإلغاء حيث نصت المادة (٥٢) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ".... على أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على كافة" فالأحكام التى تتمتع بحجية مطلقة هى التى يقضى فيها بإلغاء القرار الإدارى أما الأحكام الصادرة برفض الطعن بالإلغاء فهى على العكس تكون حجيتها نسبية.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقى

أولاً: من ناحية اتساقه مع طبيعة الدعوى الدستورية:

* إن الدعوى الدستورية دعوى عينية لا يقتصر أثرها على الخصوم وإنما ينصرف أثرها إلى الكافة وتلزم جميع سلطات الدولة.

* كما أن الدعوى الدستورية تختصم النصوص المطعون فى دستوريته ذاتها.

* كما أن الدعوى فى نهاية الأمر إما أن تنتهى بعدم دستورية النص فتنتهى قوة نفاذه، أو تنتهى الدعوى إلى رفض طلب عدم الدستورية وبالتالي يكون الحكم بمثابة شهادة بسلامته من أى عوار دستورى.

ثانياً: من حيث إتساق الحجية المطلقة مع نصوص الدستور:

* ذلك أن المادة ١٧٨ من الدستور نصت على أن تنشر فى الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية، ولا معنى للنشر ما لم يكن يتمتع الحكم بحجية مطلقة.

* تتسق الحجية المطلقة مع مركزية الرقابة الدستورية فى مصر حيث نص الدستور على اعتبار المحكمة الدستورية العليا هى المختصة دون غيرها بالرقابة على دستورية القوانين.

* بل إن الهدف من إنشاء المحكمة الدستورية العليا لا يتحقق بدون تقرير الحجية المطلقة.

ثالثاً: موقف المحكمة الدستورية العليا من مدى حجية الأحكام الصادرة عنها

إنتهت المحكمة الدستورية العليا إلى أن لإحكامها حجية مطلقة،

أيا كانت نتيجة الحكم أى سواء قضى بعدم دستورية النص التشريعى أو قضى برفض دعوى عدم الدستورية^(١).

وقد خالفت فى ذلك المحكمة الدستورية العليا القضاء السابق للمحكمة العليا والتي كانت تفرق بين النوعين من الأحكام، فلم تعترف بحجية مطلقة إلا بالنسبة للأحكام الصادرة عنها بعدم الدستورية.

أما الأحكام الصادرة برفض دعوى عدم الدستورية فقد اكتفت المحكمة العليا بالنسبة لها بحجية نسبية^(٢).

وقد انبنى موقف المحكمة الدستورية العليا على تفسيرها لنص المادة ١/٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء المحكمة الدستورية العليا والذي ورد به أن "أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية... ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة".

بينما انبنى موقف المحكمة العليا على تفسير خاص لنص المادة (٣١) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بشأن الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا والذي كان يقضى بأن تنشر الاحكام الصادرة عن المحكمة العليا بالفصل فى دستورية القوانين وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء.

حيث اعتبرت المحكمة العليا أن الأحكام التى تكون ملزمة لجميع

(١) راجع حكم المحكمة الدستورية العليا فى ١٥/٤/١٩٨٩ فى القضية رقم ٨ لسنة (٧) قضائية (دستورية) مج ٤، ص ١٨٣، ومابعدها.

(٢) راجع حكم المحكمة العليا بتاريخ ٥/٢/١٩٧٧ فى الدعوى رقم ١٦ لسنة (٧) قضائية عليا (دستورية) مج المحكمة العليا، ص ٢، ص ٤٣.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافق

جهات القضاء هي فقط الاحكام الصادرة من المحكمة العليا بعدم الدستورية لأنها فقط التي لها أثر على قوة نفاذ النص التشريعي. وقد اختلف الفقه في تأييد موقف المحكمة العليا أو المحكمة الدستورية العليا^(١):

حيث يرى البعض^(٢) أن اتجاه المحكمة العليا هو الأصح للأسباب الآتية:

١- نص المادة ١/٤٩ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ (ومن قبله نص المادة ٣١ من قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠) يعنى فقط الأحكام الصادرة بعدم الدستورية لأنها هي التي تأتي بجديد يتمثل في وقف قوة نفاذ النص المقضى بعدم دستوريته وما يترتب عليه من عدم جواز تطبيقه مما استوجب ضرورة نشره. أما الأحكام التي قضى فيها برفض طعن بعدم الدستورية فإنها لا تأتي بجديد فالنص قائم ومطبق وملزم للكافة منذ تاريخ العمل به والحكم الصادر برفض الطعن وبالتالي يؤكد دستوريته فإنه لا يحدد موعداً جديداً

(١) وغنى عن البيان أن الفترة السابقة على إنشاء المحكمة العليا والتي كانت فيها المحاكم في مصر تطبق رقابة الامتناع عن تطبيق النص الذي ترى انه يخالف الدستور، ففي حالة الامتناع عن تطبيق النص على القضية محل الدفع فالحكم أثره نسبي يقتصر على أطراف القضية (راجع في ذلك د/ عاطف البنا: دراسة حول المشروعية الدستورية وأساس سلطة الحكم - مرة أخرى.. رد شبهات ومغالطات مقال منشور بجريدة الوفد العدد الصادر يوم ١٩٩٨/٨/٦).

(٢) د/ عبد الله ناصف: حجية وآثار أحكام المحكمة الدستورية العليا قبل التعديل وبعد التعديل دار النهضة العربية ١٩٩٨، ص ٢٨.

لسريانه ولا يضيف شيئاً من الإلزام فليس هناك داع لتقرير حجيته على الكافة.

٢- يجب تفسير نص المادة ١/٤٩ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ في ضوء القواعد المقررة لحجية الأحكام في قانون المرافعات ولا يجب الوقوف عند عمومية النص وإطلاقه^(١) "أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة".

فهناك أحكام تصدر من المحكمة في غير موضوع الدعوى مثل الأحكام الصادرة ببطالان صحف الدعاوى أو بعدم قبولها لانقضاء المصلحة فيها أو لفوات ميعاد رفعها وتكون حجيتها نسبية تقتصر على أطرافها رغم أنها صادرة في دعاوى دستورية فالمحكمة (سواء الدستورية العليا أو المحكمة العليا) لم تطبق النص على إطلاقه بل قيدت النص بما ورد من أحكام قانون المرافعات.

٣- إن نص المادة ١/٤٩ (ومن قبله نص المادة ٣١ من قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا) مأخوذ عن النظام الإيطالي والذي يميز في مسألة الحجية بين الأحكام الصادرة بعدم الدستورية وهذه يمنحها حجية قبل الكافة، والأحكام الصادرة برفض الطعن بعدم الدستورية ولا تحوز إلا حجية نسبية^(٢).

(١) حيث ورد النص في عبارات عامة دون تحديد "أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة".

(٢) د/ طعيمة الجرف: القضاء الدستوري دراسة مقارنة في رقابة الدستورية ط١، دار النهضة العربية ١٩٩٣، ص٢٨٤.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

٤- أن مقتضى الطعن بعدم الدستورية هو إعادة طرح الموضوع بكامله أمام المحكمة الدستورية لتبت في مدى توافقه مع كافة النصوص الدستورية القائمة دون تقيد بالأسباب التي اثارها الطاعن، وعليه فإنه يتم تمحيص القرار جيداً والبحث عن أى مخالفة للدستور في النص المطعون فيه ولا يتعارض ذلك مع الحجية النسبية.

على النقيض من الرأي السابق فقد ذهب رأى في الفقه^(١) إلى أن القول بالحجية النسبية بالنسبة لأحكام المحكمة الدستورية العليا الصادرة برفض الطعون بعدم الدستورية سيؤدى إلى مضاعفة عدد الطعون بعدم الدستورية مما يعوق عمل المحكمة الدستورية ويثقل كاهلها.

وقد رد أنصار الرأي الأول على ذلك بأنه يمكن فرض كفالة مالية على من يرفع طعنا بعدم دستورية نص سبق الحكم برفض طعن بشأنه على أن تصدر هذه الكفالة في حالة رفض الطعن الجديد.

ففرض هذه الكفالة سيضمن عدم رفع طعن جديد إلا بعد التأكد من تغير الظروف التي صدر في ظلها الحكم السابق أو وجود ظروف جديدة تجعل المحكمة تعدل عن قضائها السابق، كما قيل أيضا بقصر هذا الحق على الخصوم الجدد دون المحاكم ولا شك أن ذلك أمر منتقد حيث يؤدى إلى إختلاف الإجراء في الحالتين دون مبرر قانونى، كما أنه إذا سلمنا بأهمية الحجية النسبية لأحكام رفض الطعن لإمكانية إثارتها عند تغير الظروف

(١) د/ طعيمة الطرف: القضاء الدستوري دراسة مقارنة في رقابة الدستورية المرجع

السياسية والاقتصادية الاجتماعية فإن المحاكم أقدر من الأفراد على تبين
تغير تلك الظروف.

رأينا نؤيد ما انتهى إليه الرأي الأول وخاصة أن النصوص الدستورية
تتصف بقدر كبير من الثبات بينما قد تتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية
وحتى السياسية التي تطبق فيها هذه النصوص والقاضي الدستوري عند بحثه
مدى دستورية نص تشريعي معين أو حتى عند تفسيره عليه دائماً أن يراعي
الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع: وإذا كان
القاضي الإداري يعمل على إيجاد ترتيب منطقي للخيارات الاقتصادية
والسياسية في المجتمع^(١) وتؤثر أحكامه بالقطع على السطح السياسي^(٢) فإن
ذلك يراعيه من باب أولى القاضي الدستوري. وفي حكم للمحكمة الدستورية
العليا في ١٩٨٥/٥/٤ بشأن تطبيق المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها بما
يجعل الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للدستور^(٣) رأت المحكمة أن
يطبق التعديل بالنسبة للتشريعات التي يتم إقرارها بعد التعديل ولا يسرى
على التشريعات القائمة وقت التعديل وعللت ذلك بعدم حدوث هزة عنيفة في
البنیان القانوني في البلاد.

ويدخل في ذلك تغير احكام المحكمة الدستورية العليا عن الأحكام

1) Tanguy: le règlement des conflits en matiere d'urbanisme L.G. D.J. 1979. p. 218.

2) P.WEIL: Le conseil d'etat statuant au contentieux: politique jurisprudentielle ou juris prudence politique? Annales de la faculte de droit d'Aix, 1959 p. 281.

٣) حكمها في الدعوى رقم ٢٠ لسنة ١ ق، دستورية، ٧ لسنة ٩ ق دستورية الجريدة الرسمية العدد (٢٠) بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٥، ص ٩٧٧ - ٩٨٨.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافق

السابقة للمحكمة العليا والتي صدرت في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مغايرة إلى حد ما.

وإذا كانت القاعدة أن المحكمة الدستورية العليا تتخلى عن الفصل في المسائل السياسية، إلا أنه في الواقع أن معظم المسائل التي تنظرها المحكمة الدستورية العليا تكون على الحدود الفاصلة بين القانون والسياسة ولذا فالذى يحدث عملاً أن المحكمة الدستورية العليا تفصل في المسائل الدستورية التي تعرض عليها حتى ولو خالطتها ملامح سياسية أو كان قضاؤها يتوافق مع توجه إحدى السلطتين التشريعية أو التنفيذية أو فيه إخراج لأى منهما^(١).

ولا شك أن المحكمة الدستورية العليا يمكن أن تمس أحكامها كيان الدولة ككل أو أحد دعوماتها الرئيسية. ومن الممكن أن يؤدي حكم صادر عنها بعدم دستورية قانون معين إلى تقويض نظام الدولة ككل، ولذا نجد المحكمة في مثل هذه الحالات تلجأ إلى أن تؤثر السلامة تطبيقاً لمقولة أن حماية الدولة مقدمة على حماية القانون"، فالقانون وجد أصلاً لحماية الدولة فإذا تعارضت حماية الدولة مع بقاء القانون ضحى بالقانون، وذلك أياً كان القانون ومصدره عادى أو دستورى وهذا ما طبقته المحكمة الدستورية العليا بالنسبة للحكم الذى انتهت فيه إلى عدم دستورية نص المادة ٥ من قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ الذى أجريت على أساسه انتخابات مجلس الشعب وأنتهت إلى بطلان تشكيل مجلس الشعب إلا أنها لم ترتب

(١) د/ عوض المر: مبدأ الخضوع للقانون جريدة الأهرام العدد الصادر في ١٩٩٩/٥/٢٨ م.

على ذلك بطلان القوانين التي أصدرها المجلس أو القرارات التي اتخذها^(١). كما أنه لا شك أن تقرير الأثر النسبي لأحكام المحكمة الدستورية العليا التي تقضى برفض الطعن بعدم دستورية نص فيه ضمانات أكثر للأفراد حيث يمكن إعادة إثارة المسألة الدستورية من خصوم جدد، خاصة إذا ما تغيرت الظروف السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي تراعيها المحكمة في أحكامها.

ويرتبط بحجية أحكام المحكمة الدستورية العليا اعتبارها أحكاماً نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية ولو بإعادة النظر فيها أمام المحكمة الدستورية العليا ذاتها. حيث نصت المادة ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن "أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن".

فالمحكمة الدستورية العليا هي محكمة أول وآخر درجة فى آن واحد ولا يجوز إعادة بحث مسألة الدستورية السابق الفصل فيها.

ويرى عكس ذلك استاذنا الدكتور ماجد الحلو فى حالة تأسيس دعوى عدم الدستورية على أسباب أو طعون مغايرة لتلك السابق صدور الحكم لأول مرة بشأنها من المحكمة الدستورية العليا^(٢).

ومن نافلة القول أن الحجية المطلقة تمتد إلى قرارات المحكمة

-
- (١) حكم المحكمة الدستورية العليا فى ١٩٩٠/٥/١٩ فى القضية رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية دستورية المنشور فى مجموعة المحكمات الدستورية العليا جـ ٤، ص ٢٥٦.
- (٢) استاذنا الدكتور/ ماجد راغب الحلو: القانون الدستورى ١٩٨٦ دار المطبوعات الجامعية ص ٣٧٣.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقى

التفسيرية^(١) وليس فقط الأحكام الصادرة فى دعاوى دستورية، فتنتمتع هذه القرارات - الصادرة عنها وفقاً لاختصاصها الثابت بالمادة (٢٦) من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - بقوة إلزام عامة مطلقة أستناداً لعموم نص المادة ٤٨ السابق الإشارة إليها.



(١) د. مصطفى عفيفى: رقابة الدستورية فى مصر والدول الأجنبية، ط١، ١٩٩٠، ص٢٧٥ وما بعدها.

المطلب الثاني:

وضع الآثار المترتبة على حكم عدم الدستورية

قبل التعديل بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨

أقترب تنظيم المشرع المصرى لمسألة الرقابة القضائية على دستورية التشريعات من عدد من التشريعات المقارنة، وطبقته المحكمة الدستورية العليا على نحو معين ضاق به المشرع ذرعاً فلجأ إلى تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا مما أثار خلافاً كبيراً فى الفقه.

ولذا سنتناول مسألة الآثار المترتبة على أحكام عدم الدستورية فى نصوص التشريع المصرى والمقارن فى فرع أول.

ثم نوضح موقف المحكمة الدستورية العليا من تطبيق هذه النصوص قبل تعديلها فى فرع ثان.

ونؤجل الحديث عن موقف الفقه إلى مرحلة ما بعد التعديل.

الفرع الأول:

الآثار المترتبة على أحكام عدم الدستورية

قبل التعديل فى التشريع المصرى والمقارن

أولاً: الوضع فى التشريع المصرى

ونتناول فيه بيان هذا التنظيم فى الدستور وقانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ثم نورد نص المذكرة الايضاحية وتقرير اللجنة

التشريعية حول نص المادة (٤٩) من القانون والمتعلقة بالموضوع.

فلقد وردت الإشارة إلى آثار الحكم بعدم دستورية النص التشريعى فى

المادة ١٧٨ من الدستور الذى جاء على النحو التالى:

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

"تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية، والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية، وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار".

ثم جاء هذا التنظيم في القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا وتناولت أثر الحكم بعدم الدستورية المادة (٤٩) من هذا القانون والتي جاء بها:

"أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة.

وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمس عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورها.

ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم.

فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالأدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن، ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه".

المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩:

أوضحت المذكرة الإيضاحية أن القانون المذكور قد بين "أثر الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة فنص على عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم، وهو نص ورد في بعض القوانين المقارنة واستقر

الفقه والقضاء على أن مؤداه عدم تطبيق النص ليس فى المستقبل فحسب وإنما بالنسبة للوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص، على أن يستثنى من هذا الأثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقضى أو بانقضاء مدة تقادم".

* تقرير اللجنة التشريعية:

ذهب تقرير اللجنة التشريعية إلى عدم رجعية أثر الحكم بعدم الدستورية حيث أنتهى إلى أن مقتضى النص على أنه يترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لتاريخ نشر الحكم "إن بطلان النص المخالف للدستور يتم من هذا التاريخ اللاحق للحكم" واستطرد تقرير اللجنة التشريعية بقوله بأنه "ليس فى ذلك أية مخالفة أو تعارض مع نص الدستور، حيث ترك المشرع الدستورى أمر تحديد آثار الحكم بعدم الدستورية للمشرع العادى دون تقييده بقاعدة ما فى هذا الصدد. ومع ذلك فإنه استثناء من القاعدة العامة التى أخذ بها المشروع بشأن الآثر المباشر للحكم بعدم الدستورية قرر بالنسبة للنصوص الجنائية إنه يبطل العمل بالنص الجنائى سواء أكان عقابياً أم متعلقاً بالإجراءات من التاريخ آنف الذكر على أن تعتبر الأحكام الصادرة بالإدانة استناداً إلى النص الباطل دستورياً كأن لم تكن ويتعين على رئيس هيئة مفوضى المحكمة الدستورية العليا تبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه طبقاً لنص

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافي

المشروع^(١).

ثانياً: الوضع فى التشريع المقارن:

يستفاد من نصوص التشريعات المقارنة فى مسألة الأثر الرجعى أو الأثر المباشر مايلى:

١- أن الدستور اليونانى الصادر عام ١٩٧٥ قد فوض المحكمة الدستورية فى تحديد الأثر الرجعى أو المستقبلى لنفاذ الحكم بعدم الدستورية فنصت م ٤/١٠٠ منه على أن "الأحكام التى تصدر عن المحكمة الدستورية يكون لها أثر مباشر ما لم تحدد المحكمة فى حكمها تاريخاً آخر"^(٢).

٢- أن الدستور التركى الصادر ١٩٦١ قد أخذ فى المادة ١٥٢ بالأثر المباشر لأحكام عدم الدستورية، إلا أنه أجاز للمحكمة أن تحدد تاريخاً آخر مستقبلياً لسريان الحكم الصادر بالإبطال بما لا يجاوز سنة من تاريخ نشر القرار فى الجريدة الرسمية^(٣).

إلا أنه جزم بالنسبة للأثر الرجعى بعدم جواز "أن يكون لقرار الإبطال أثر رجعى"^(٤).

(١) ملحق مضبطة مجلس الشعب الجلسة الثانية فى ١٨/٧/١٩٧٩، ص ٨٨٩ ومابعدها.

1) Provisions of law declared unconstitutional shall be invalid as from the day of publication of the respective judgment, or as from the date specified by the judgment.

(٣) وقريب من ذلك المادة ١٤٠/٥ من دستور النمسا الصادر ١٩٢٠ (المعدل) حيث نص على الأثر الفورى لحكم البطلان إلا إذا حددت المحكمة مهلة لسريان الحكم بحد أقصى ١٨ شهراً.

3) The annulment decision cannot have retroactive effect.

٣- أن الدستور الايطالى الصادر عام ١٩٤٧ قد أقتصر على الاعتداد بالأثر المباشر لبطلان الحكم ولم يفوض المحكمة الدستورية فى تحديد موعد آخر لاحق أو سابق على تاريخ نشر الحكم فجاء نص المادة ١٣٦ على أنه: "إذا اعلنت المحكمة عدم المشروعية الدستورية لنص قانونى أو لنص له شكل القانون فإن هذا النص يوقف نفاذه اعتباراً من اليوم التالى لنشر قرار المحكمة"^(١).

الفرع الثانى:

رأى المحكمة الدستورية العليا فى مسألة الأثر الرجعى والأثر المباشر قبل التعديل

إن نص المادة (٤٩) من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا لا يحسم مسألة الأثر الرجعى أو المباشر للحكم ذلك أنه نص على "عدم جواز تطبيقه" أى الامتناع عن التطبيق من تاريخ نشر الحكم فى

- 1) "When the court declares a norm of law, or an act having the force of law, to be unconstitutional, the norme ceases to have effect from the day following the publication of the decision.

راجع:

Constitutions of the countries of the world, oceana publications, inc dobbs ferry new York.

مشار إليه فى: د. عبد الله ناصف حجية وآثار أحكام المحكمة الدستورية العليا قبل التعديل وبعد التعديل، ص ٤١ وما بعدها.

راجع أيضاً: د/ فاروق سيف النصر ٣ أسباب وراء تعديل قانون المحكمة الدستورية جريدة الأهرام المسائى العدد الصادر فى ١٣/٧/١٩٩٨.

د/ فتحى سرور: الأثر الرجعى الأصل: جريدة الأهرام، العدد الصادر فى ١٨/١٢/١٩٩٨.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

الجريدة الرسمية فلا هو صرح بمنع الأثر الرجعى ولا نص صراحة على إعماله. وأمام هذا الغموض كان لجوء المحكمة الدستورية العليا فى تفسير النص إلى المذكرة الإيضاحية التى أشارت إلى ما استقر عليه الفقه والقضاء من أن مؤدى النص تطبيق الحكم الصادر بعدم الدستورية ليس على المستقبل فقط وإنما يطبق أيضاً بالنسبة للوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص".

ودرجت المحكمة بناء على ذلك فى أحكامها المتتالية على تطبيق الأثر الرجعى لأحكام عدم الدستورية مؤكدة أن الأحكام الصادرة بعدم الدستورية أحكام كاشفة عن العيب الدستورى وليست منشئة له فهى تكشف عن العوار الذى لحق النص منذ صدوره. ويمكن القول بأن المحكمة استندت فى قولها بالأثر الرجعى على ماياتى:

١- الغاية من التشريع ومقاصد الدستور:

حيث رأت المحكمة أن المشرع عندما نص فى المادة (٤٩) من قانون المحكمة على عدم جواز تطبيق النص المحكوم بعدم دستوريته من اليوم التالى لنشر الحكم أن المشرع قصد من ذلك أن يفقد النص خاصية الإلزام لكن لم يقصد منه أن يكون له أثر مباشر أو ألا يكون له أثر رجعى يرتد إلى العلاقات السابقة على الحكم.

فالقول بالأثر الرجعى فى نظر المحكمة ضرورى لرد الأضرار التى لحقت بالعلاقات السابقة نتيجة لتطبيق النص الذى قضى بعدم دستوريته فكان لزاماً أن ينسحب إبطال النص على هذه العلاقات السابقة ليعيدها إلى الحالة

التي كانت عليها قبل سريان النص الباطل في شأنها^(١).

٢- الأثر الرجعي هو الذى يتوافق مع المنطق القانون السليم:

ففى رأى المحكمة أن النص الباطل ينعلم فىكون حكم عدم الدستورية نافياً لوجوده منذ ميلاده، فهو باطل ابتداء لا إنتهاء، فانهدام النص القانونى يكون منذ نشأته.

وترى المحكمة أنه لا يتصور أن يكون نشر الحكم هو الحد الزمنى الفاصل بين صحة النص وبطلانه لأن معنى ذلك أن يكون للنص مجالين زمنيين يكون صحيحاً فى احدهما وباطلاً فى الثانى وهذا لا يتصور لأن البطلان لا يتجزأ^(٢).

٣- المذكرة الإيضاحية:

حيث نصت المذكرة الايضاحية فى تعليقها على نص المادة (٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا على أن ما أُنقِر فى الفقه والقضاء هو عدم تطبيق النص المقضى بعدم دستوريته ليس فى المستقبل فحسب وإنما بالنسبة

(١) إذا لم يكن للحكم بعدم الدستورية أثر رجعى فإن التقاضى يكون عملاً عبثياً وجهداً ضائعاً. راجع د/ على فاضل حسن: شهادة حق: الأهرام ١٠/٨/١٩٩٨.

(٢) راجع حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٣٠/١١/١٩٩٦، فى القضية رقم ٣٢ لسنة ١٨ قضائية (دستورية) المنشور فى الجريدة الرسمية العدد ٤٩ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٩٦ وراجع كذلك حكمها بجلسة ١٩/٥/١٩٩٠ فى القضية رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية (دستورية) المنشور فى مجموعة المحكمة الدستورية العليا الجزء الرابع صفحة ٢٥٦.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافي

للقوائم والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية أى أعمال الأثر الرجعى.

وهذا بالطبع ما لم يوجد ما يحد من إطلاق الرجعية وذلك مثل الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدوره وكذلك المستندة إلى تقادم أو قوة الشئ المقضى به^(١).

٤- تطبيق حكم عدم الدستورية بأثر رجعى هو الذى يحقق مصلحة الطاعن:

فمصلحة الطاعن الذى دفع بعدم الدستورية لا تتحقق إلا بتطبيق الأثر الرجعى وإلا كان التقاضى غير مجد، أما تطبيق الأثر المباشر للحكم بعدم الدستورية فيعنى تطبيق النص المقضى بعدم دستوريته على الواقعة محل النزاع. فيلزم القاضى الذى أرجأ تطبيق القانون حين شك فى عدم دستورية أن يطبق ذات القانون بعد القضاء بعدم دستوريته.

٥- إن اعمال نص المادة (٤٩) يوجب على قاضى الموضوع تطبيق الأثر الرجعى:

فالقاضى مخاطب بنص المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا

(١) ويتعلق هذا الاستثناء فقط بأحكام عدم الدستورية المتعلقة بنصوص غير جنائية، أما أحكام عدم الدستورية المتعلقة بنصوص جنائية فيطبق بشأنها الأثر الرجعى فى جميع الأحوال،

وبناء على ذلك فإن جميع الأحكام التى صدرت بالادانته استناداً إلى نص جنائى قضى بعدم دستوريته تعتبر كأن لم تكن ولو كانت أحكاماً بانه.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

وبالتالى فهو ملزم بألا يطبق القانون المقضى بعدم دستوريته على المنازعات التى طرحت عليه فى ظل القانون المقضى بعدم دستوريته.



حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

المبحث الثاني الآثار المترتبة على أحكام عدم الدستورية بعد صدور القرار بقانون ١٦٨ لسنة ١٩٩٨

دوافع التعديل:

قامت المحكمة في الفترة السابقة على إصدار القرار بقانون بنشاط ملحوظ في حماية حقوق وحريات الأفراد في مواجهة تشريعات لم يتوافر لها الحد الأدنى من الدراسة والتوازن التشريعي فكثر حالات الحكم بعدم الدستورية وكانت المشكلة التي أقلقّت الحكومة أكثر هي إعمال المحكمة للأثر الرجعي لأحكامها الصادرة بعدم الدستورية ومن ذلك:

١- حكم عام ١٩٩٠ بعدم دستورية النص الذي إجريت على أساسه انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧ وهو نص المادة ٥ مكرر من القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ وتقريرها بطلان تكوين المجلس منذ انتخابه. إلا أن المحكمة أدركت خطورة النتائج المترتبة على ذلك فقررت عدم إسقاط ما أقره المجلس المنحل من قرارات وما اتخذته من إجراءات حتى تاريخ نشر الحكم^(١).

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩٩٠/٥/١٩ في القضية رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية دستورية المنشور في مجلة المحكمة الدستورية العليا ج٤، ص ٢٥٦. وقد رد بعض الفقه عدم استمرار ترتيب الآثار والنتائج غير المباشرة كبطلان القوانين والقرارات التي اتخذها المجلس إلى نظرية الضرورة للملجنة لاستمرار الدولة (د. هشام محمد فوزي: ندوة مركز استقلال القضاء وإحماه مستقبل المحكمة

٢- أحكام بعدم دستورية بعض القوانين الضريبية، مما ترتب عليه ضرورة رد المبالغ التي تم تحصيلها بناء على هذه القوانين ولذا لجأ إلى هذا التعديل في محاولة لتجنب فوضى مالية وانهيار الميزانية وفشل الخطط الخمسية.

ونبين في هذا المبحث نص القرار بقانون والمذكرة الإيضاحية له في مطلب أول.

ثم نبين رأى الفقه في التعديل الصادر بالقرار بقانون من حيث الشكل في مطلب ثان.

ثم نبين رأى الفقه في التعديل من الناحية الموضوعية في مطلب ثالث.
المطلب الأول:

نص القرار بقانون ومذكرة الإيضاحية

ونبين فيه نص القرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ والاستدراك الصادر بشأنه عن رئاسة مجلس الوزراء في فرع أول
ثم نبين نص المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون في فرع ثان.

الفرع الأول:

نص القرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ بتعديل الفقرة الثالثة

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

من المادة (٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا^(١)

بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية والجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا "يستبدل بنص الفقرة الثالثة من المادة (٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ النص الآتى:

"ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ما لم يحدد الحكم لذلك تاريخاً آخر أسبق. على أن الحكم بعدم دستورية نص ضريبي لا يكون له فى جميع الأحوال إلا أثر مباشر وذلك دون الإخلال باستفادة المدعى من الحكم الصادر بعدم دستورية هذا النص".

وبعد صدور القرار بقانون صدر استدراك من رئاسة الوزراء موضحاً بأن هناك خطأ مادى قد وقع فى نص الفقرة الثانية من القرار بقانون وأن الصواب هو

"ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ما لم يحدد الحكم لذلك تاريخاً آخر^(٢)".

الفرع الثانى:

(١) صدر فى ١٠/٧/١٩٩٨ ونشر فى الجريدة الرسمية فى العدد ٢٨ مكرر بتاريخ

١٩٩٨/٧/١١ وورد به على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره.

(٢) نشر فى الجريدة الرسمية فى العدد ٢٨ مكرر (٥) الصادر فى ١٢/٧/١٩٩٨.

المذكرة الإيضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون المحكمة الدستورية العليا^(١)

نصت المادة ١٧٨ من دستور ١٩٧١:

على أنه "تتشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية. وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار"

وإعمالاً لهذا التفويض نصت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن:
" أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللکافة".

وتتشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورها.

ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم.

فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالادانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن، ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

وقد جرى قضاء المحكمة الدستورية العليا في مجال تفسيرها لنص المادة ٤٩ على أن الحكم بعدم الدستورية يكون له أثر يمتد إلى الماضي برجعية تحكم الروابط السابقة على صدور الحكم كنتيجة حتمية لطبيعته الكاشفة.

وقد أدى الإطلاق في تطبيق قاعدة الأثر الرجعي لاحكام المحكمة في غير المسائل الجنائية إلى حدوث:

١- صعوبات متعددة في مجال التطبيق يندرج تحتها الاخلال بمراكز قانونية امتد زمن استقرارها.

٢- تحميل الدولة بأعباء مالية تنوء بها خزانها ما يضعفها في مجال تحقيق مهامها التنموية.

وعلاجاً لمشكلات الإطلاق في تطبيق قاعدة الأثر الرجعي في مثل هذه الحالات.

وتحقيقاً للموازنة بين متطلبات الشرعية الدستورية واعتبارات استقرار المراكز القانونية في المجتمع فقد رؤى تعديل حكم الفقرة الثالثة من المادة (٤٩) بما يحقق الأغراض التالية:

١- تخويل المحكمة سلطة تقرير أثر غير رجعي لحكمها على ضوء الظروف الخاصة التي تتصل ببعض الدعاوى ومدى الخطورة التي تلازمها.

٢- تقرير أثر مباشر للحكم بنص القانون إذا كان متعلقاً بعدم دستورية نص ضريبي؛

وذلك لأن تقرير الأثر الرجعي يعنى أن تلزم الدولة برد حصيلة الضريبة التي تكون قد أنفقتها بما يؤدي إلى عجز الدولة عن مواصلة

خططها في مجال التنمية مما يدفع الدولة إلى فرض ضرائب جديدة لتغطية العجز في ميزانياتها فوق أنه يؤدي إلى اضطراب ميزانية الدولة.

٣- استثنى المشروع من ذلك أصحاب الشأن في الخصوم الدستورية - وذلك أياً كانت وسيلة إثارة مسألة بحث الدستورية: الدفع أو الاحالة أو التصدي - وذلك أخذاً بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن الترضية القضائية هي الغاية النهائية لكل خصومة قضائية.

ثم أشارت المذكرة الإيضاحية إلى أن ذلك يشكل مزيجاً من النظم المتبعة في العديد من الدول الأجنبية التي أخذت بمبدأ الرقابة القضائية على دستورية التشريع.

كما أشارت إلى أخذ رأى كل من الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا والمجلس الأعلى للهيئات القضائية وأنها وافقتا على المشروع بالاجماع.

وفي النهاية بينت المذكرة الإيضاحية العلة من استصدار قرار بقانون وفقاً للمادة ١٤٧ من الدستور وعدم استصدار قانون وذلك نظراً لحالة الاستعجال الناجمة عن وجود كثير من الدعاوى المعروضة على المحكمة الدستورية العليا تتعلق بنصوص ضريبية، وأن المحكمة تعقد جلساتها خلال أشهر الصيف جميعها ونظراً إلى أن مجلس الشعب لن ينعقد في دور انعقاده العادي إلا خلال شهر نوفمبر واستنتجت المذكرة من ذلك وجود حالة ضرورة تقتضى الإسراع باستصدار قرار بقانون بهذا التعديل.

المطلب الثاني:

رأى الفقه حول التعديل الصادر بالقرار بقانون

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ من الناحية الشكلية

حاولت المذكرة الايضاحية للقرار بقانون أن تبرر اللجوء إلى أسلوب القرار بقانون^(١) بوجود دعاوى معروضة على المحكمة تتعلق بنصوص ضريبية مطعون بمخالفتها للدستور وسيكون من الخطورة تطبيق الأثر الرجعى بشأنها ولما كان مجلس الشعب لن يعود لدور الانعقاد العادى إلا خلال شهر نوفمبر والمحكمة الدستورية العليا تستمر عقد جلساتها خلال فترة الصيف لذا كان من الضروري فى نظر المذكرة الايضاحية إصدار التعديل فى صورة قرار بقانون.

ولكن معظم الفقه انتقد اللجوء إلى أسلوب القرار بقانون^(٢) فى التعديل

(١) كانت القرارات بقوانين هى الأداة الرئيسية للتشريع فى بداية الثورة ولعل ذلك كان مبرراً بحرص الثورات باستمرار على إعلاء الشرعية الثورية على الشرعية الدستورية والقانونية حتى لا تقف القوانين عائقاً أمام تحقيق أهداف الثورة وما ارتبط بها من تحولات اقتصادية واجتماعية (مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان: مسلسل مخالفة الدستور مستمر جريدة الوفد ١٧/٧/١٩٩٨).

(٢) د/ محمد المرغنى: يرى أن هذه تشريعات مكملية للدستور فيجب عدم إصدارها بقرارات بقوانين وإنه يجب تعديل الدستور بحيث تصبح سلطة إصدار القرارات التى لها قوة القانون بالاتفاق بين السلطة التنفيذية واللجان المختصة بالبرلمان (خيوط المؤامرة الحكومية على المحكمة الدستورية العليا جريدة العربى ٢٠/٧/١٩٩٨).

— د/ عاطف البنا: دراسة حول الشرعية الدستورية وأساس سلطة الحكم جريدة الوفد ١٦/٧/١٩٩٨.

— محمد حامد الجمل: تعديل قانون الدستورية مطعون فى دستوريته جريدة الأهالى العدد الصادر فى ١٥/٧/١٩٩٨.

— د/ محمد عصفور: خيوط المؤامرة الحكومية على المحكمة الدستورية العليا جريدة العربى ٢٠/٧/١٩٩٨. حيث يذكر أن هذه أداة تشريعية مقصورة والقرارات

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

التشريعي كما وجهت انتقادات أخرى من ناحية الشكل يمكن اجمالها فيما يلي:

أ- التعديل الذي أورده القرار بقانون ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ لا يتوافر فيه شرط الضرورة:

إن التشريع مهمة السلطة التشريعية في الأصل ولا يمارسها رئيس الجمهورية إلا استثناء بضوابط محددة نص عليها الدستور، ولقد نظمت المادة ١٤٧ من الدستور ممارسة رئيس الجمهورية لسلطة التشريع بقرارات جمهورية في فترة غياب المجلس التشريعي فاشتترطت لذلك حدوث ما يوجب

الحكومية قرارات إدارية فكيف تعدل اختصاصات المحكمة الدستورية بجرة قلم وهي قوانين مكملة للدستور.

ومن أمثلة التشريعات التي صدرت بقرار بقانون:

- تعديل أحكام قانون الأحوال الشخصية بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩: وقد قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم توافر حالة الضرورة التي تبرر اللجوء إلى إصدار التعديل بقرار بقانون تطبيقاً للمادة ١٤٧ من الدستور.

- القرار بقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام القوانين الخاصة بتأمين سلامة الشعب وإلغاء قانون حماية الجهة الداخلية والسلام الاجتماعي وإلغاء بعض مواد قانون حماية القيم من العيب.

- القرار بقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية وفي المقابل فقد اعتبر قلة قليلة من الفقه أن اللجوء إلى أسلوب القرار بقانون هو سلطة تقديرية سياسية يجوز استخدامها لعدم تعريض ميزانيات الدولة وخططها الخمسية إلى الانهيار وحتى لا يتم تغطية نفقات المشروعات بالاستئذانه (فتحي رجب: التعديل وأبعاد المادية والدستورية الأهرام ١٩٩٨/٨/٣).

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافي

إتخاذ تدابير عاجلة لا تحتل التأخير^(١).

ولكن تم إصدار التعديل بعد أيام قليلة من فض الدورة البرلمانية.
ولم يحدث بعد فض الدورة البرلمانية أن استجدت أية أمور تبرر
الاستعجال وحتى ما ذكرته المذكرة الايضاحية للقرار بقانون من وجود
أحكام ستصدر عن المحكمة فى مسائل ضريبية ليس مبرراً للاستعجال وأن
الأثر الرجعى معمولاً به من عشرين عاماً، وكان يمكن إجراء التعديل قبل
إنفضاض الدورة البرلمانية أو الانتظار لموعد الدورة الجديدة أو حتى دعوة
المجلس لانعقاد فى دور انعقاد غير عادى طبقاً للمادة ١٠٢ من الدستور.
على أية حال كان يجب عرض المشروع على مجلس الشعب ما دام قائماً

(١) راجع فى ذلك د/ أحمد كمال ابو المجد مستقبل القضاء الدستورى فى مصر (١)،
(٢) الأهرام ١٨، ١٩/٨/١٩٩٨.

— د/ شوقى السيد: حول تعديل قانون المحكمة الدستورية شكلاً ومضموناً الأهرام
١٠/٨/١٩٩٨.

— محمد شكرى عبد الفتاح: ارفعوا أيديكم عن المحكمة الدستورية جريدة الحقيقة
١٥/٨/١٩٩٨.

— د/ نعمان جمعة: التشريع مخالف للدستور وعدوان على وظيفة المحكمة جريدة
الوفد، ١٢/٧/١٩٩٨.

— د/ عاطف البنا: دراسة حول المشروعية الدستورية وأساس سلطة الحكم: المرجع
السابق.

— عبد العزيز محمد: طعنة غادرة للدستور والقانون جريدة الوفد ١٦/٧/١٩٩٨.

— د/ يحيى الجمل: يرى أنه كان يجب إصداره بقانون عادى وإن كان هناك ضرورة
يدعى البرلمان جلسة طارئة ويعرض عليه مشروع القانون (خيوط المؤامرة الحكومية
على المحكمة الدستورية العليا جريدة العربى ٢٠/٧/١٩٩٨).

غير منحل أو موقوف ومن ثم لا يتحقق شرط الضرورة وبالتالي لا محل للاستناد للمادة ١٤٧ من الدستور.

ويكاد يجمع الفقه على أن إصدار القرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ لم يكن موفقاً وأنه كان الأولى أن يصدر التعديل المطلوب عن طريق قانون صادر من مجلس الشعب، وذلك لسببين:

أولاً: للمزايا الكثيرة لإصدار التشريع بقانون من مجلس الشعب يأخذ حقه في الدراسة والمناقشة ويعرض على اللجان والجهات المعنية حتى نتجنب "سلق" التشريعات والتي تكون فيما بعد معرضة للطعن عليها لسبب أو لآخر.

ثانياً: لعدم توافر شرط الضرورة الذي تشترطه المادة ١٤٧ من الدستور لإصدار التشريعات بالطريق الاستثنائي المتمثل في قرارات بقوانين وقد ذهب بعض الفقه^(١) إلى أنه لم يتحقق في هذا القرار بقانون معنى التدابير العاجلة التي لا تحتل التأخير إذ كيف يكون تعديل أحكام قانون هيئة قضائية ما تدبير لا يحتل التأخير؟؟

فالتدبير المقصود هنا في المادة ١٤٧ حسب تفسير ذلك الرأي لا يكون إلا عملاً مادياً مؤقتاً يجب اتخاذه، وتعديل التشريع ليس عملاً مادياً والمادة ١٠٨ من الدستور التي تتكلم عن العمل التشريعي تشترط أن يكون بتقويض من مجلس الشعب.

(١) عبد العزيز محمد: العبث الدستوري... حالة من التلبس بجريدة الوفد

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

والحقيقة أن هذا الرأي فيه مغالطة فالتدبير الواجب اتخاذه ليس هو التعديل التشريعي بالطبع لكنه الإجراءات أو الظروف التي يواجهها هذا التعديل التشريعي وهى هنا القضايا المرفوعة أمام المحكمة الدستورية والمتوقع أن يحكم فيها بعدم دستورية عدد من النصوص الضريبية ومقتضى عدم التعديل هو أعمال المحكمة للأثر الرجعى مما يلزم معه رد هذه المبالغ الضريبية التى سبق تحصيلها وانفاقها على المشروعات المختلفة.

ولقد درجت المحكمة الدستورية العليا على الاعتراف لنفسها بالحق فى التحقق من شرط وجود حالة الضرورة التى تبرر لرئيس الجمهورية التدخل باتخاذ هذه التدابير العاجلة.

ولا شك أن الاعتراف للسلطة التنفيذية (ممثلة فى رئيس الجمهورية) باتخاذ هذه التدابير، رغم أن التشريع أصلاً هو الوظيفة الأصلية للسلطة التشريعية، يرجع إلى حالة الضرورة التى تفرضها مخاطر استثنائية تهدد كيان الدولة وإقرار النظام بها فالاعتراف للسلطة التنفيذية بدور تشريعى هنا هو استثناء على الأصل العام، وهذا الاستثناء منوط بتوافر حالة الضرورة، ولا تستقل السلطة التنفيذية بتقدير حالة الضرورة هذه وإنما تباشرها تحت الرقابة الدستورية التى تباشرها المحكمة الدستورية العليا^(١).

(١) وفى ذلك تقول المحكمة الدستورية العليا "إن توافر حالة الضرورة بضوابطها الموضوعية التى لا تستقل السلطة التنفيذية بتقديرها هى علة اختصاصها بمعالجة الأوضاع الطارئة والضاغطة بتلك التدابير العاجلة، بل هى مناط مباشرتها لهذا الاختصاص، وإليها تمتد الرقابة الدستورية التى تباشرها المحكمة الدستورية العليا للتحقق من قيامها فى الحدود التى رسمها الدستور، ولضمان ألا تتحول هذه الرخص

والعلة في تقرير هذا الحق الاستثنائي في ممارسة سلطة التشريع للسلطة التنفيذية هي الموازنة بين ضرورات احترام مبدأ الفصل بين السلطات الذي يوجب حصر الوظيفة التشريعية في المجلس التشريعي وبين ضرورة الحفاظ على كيان الدولة واستقرارها ومواجهة التزاماتها الدولية في بعض الحالات ولذا تواترت الدساتير المصرية على الاعتراف للسلطة التنفيذية بالتدخل في المجال التشريعي على سبيل الاستثناء لمواجهة هذه الأوضاع الاستثنائية.

أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا:

ورد بالمذكرة الإيضاحية أنه تم أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا والمجلس الأعلى للهيئات القضائية في هذا المشروع فوافقا عليه بالإجماع.

والحقيقة أن مسألة أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا والتي جاءت تطبيقاً للمادة ٨١/٣ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ محل نظر ومن شأنها أن توقع المحكمة في حرج شديد وخاصة إذا عرض فيما بعد هذا القرار بقانون على المحكمة للنظر في مدى

التشريعية - وهي من طبيعة استثنائية- إلى سلطة تشريعية كاملة ومطلقة لا قيد عليها ولا عاصم من جموحها وانحرافها" جلسة ١٩٩٥/٧/٣ في القضية ٢٥ لسنة ١٦ ق "دستورية" مجموعة المحكمات ، ص٧، ص٤٥ ومابعداها".

وتطبيقاً لذلك فقد قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قانون الأحوال الشخصية لعدم توافر حالة الضرورة (حكمها الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٥/٤ في القضية رقم ٢٨ لسنة ٢ قضائية دستورية).

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

دستوريته.

والرأى فى هذه المسألة أن رأى الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا فى مشروع القرار بقانون وموافقته عليه لا يلزمها فيما بعد ويمكنها أن تقضى بعدم دستوريته لأن هناك فرق فى الحالتين ففى الحالة الأولى كان نظرها للمشروع لأخذ الرأى أما فى الحالة الثانية فهى تنتظر القرار بقانون وهى جالسة بهيئة قضائية فى خصومة حقيقية فلا تلتزم برأىها السابق^(١).

ومما يعضد هذه الوجهة من النظر أن القرارات التفسيرية التى تصدرها المحكمة لا تقيدها عند الفصل قضائياً فى منازعة دستورية حول مدى دستورية النص الذى سبق لها تفسيره^(٢)، بل إننا نرى أن أحكام المحكمة الصادرة بدستورية أحد النصوص التشريعية لا تلزم المحكمة إذا ما تغيرت الظروف وطعن فيه مرة أخرى^(٣).

ومما يؤيد عدم ضرورة عرض مشروع القرار بقانون على الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا أن المادة ٣/٨ من قانون المحكمة اشترطت هذا الشرط الشكلى بالنسبة لمشروعات القوانين المتعلقة بالمحكمة ونحن هنا بصدد مشروع قرار بقانون وليس مشروع قانون ولو أراد المشرع أخذ رأى الجمعية العامة كذلك بالنسبة لمشروعات القرارات بقوانين لنص على ذلك

١) د/ أحمد كمال أبو المجد المرجع السابق.

٢) قرار التفسير رقم ٢٠ لسنة ١٧ قضائية تفسير الصادر بجلسة ٢١/١٠/١٩٩٥.

٣) لأن هذه الأحكام لا تتمتع بحجية على الرأى الذى رجحناه فى هذه المسألة بالتمييز بين الاحكام الصادرة بعدم الدستورية وهى وحدها التى تتمتع بحجية مطلقة دون تلك الصادرة برفض الدعوى بعدم الدستورية. راجع، ص ٩ وما بعدها.

صراحة كما نص في المادة (٢٦) من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على اختصاص المحكمة بتفسير القوانين والقرارات بقوانين.

أخذ رأى قسم التشريع بمجلس الدولة:

ومن الجهات التي يلزم عرض مشروع القرارات بقوانين عليها قسم التشريع بمجلس الدولة^(١).

ويجب ألا يقتصر قسم التشريع على مسألة الصياغة وإنما يبحث مدى توافق المشروع مع الدستور مع مراعاة أنه لو صاغ مجلس الدولة المشروع فإن أى تعديل لابد أن يعاد عرضه على مجلس الدولة ويجب ألا تتجاهل السلطة التنفيذية رأى القسم الاستشاري بمجلس الدولة دون مقتضى^(٢).

كما أن المجالس القومية المتخصصة بها خبرات تشريعية ودستورية من الحكمة الاستفادة منها لتلافى الحكم بعدم الدستورية مستقبلاً.

أخذ رأى مجلس الشورى:

ومن الجهات التي كان يفضل أخذ رأيها فى المشروع مجلس الشورى حيث أن التعديل يتعلق بأحد القوانين المكملة للدستور لاتصاله بأحد الهيئات

(١) ذلك أن المادة ٦٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن "على كل وزارة أو مصلحة قبل استصدار أى قانون أو قرار من رئيس الجمهورية ذى صبغة تشريعية أو لائحة أن تعرض المشروع المقترح على قسم التشريع لمراجعة صياغته ويجوز لها أن تعهد إليه بإعداد هذه التشريعات".

كما تعالج المادة ٦٦ من ذات القانون اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتشريع بمراجعة مشروعات القوانين والقرارات ذات الصبغة التشريعية واللوائح.

(٢) عثمان حسين عبد الله: فى المسألة الدستورية، جريدة الوفد ١/٨/١٩٩٨.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافق

القضائية^(١).

ولا شك أن صدور التعديل بالطريق العادى للتشريع عن طريق مجلس الشعب كان سيضمن للمشروع مناقشة هادئة لكافة جوانبه ومن كافة الاطراف المعنية، كما كان سيضمن عرضه على اللجان المتخصصة بما يكفل دراسة كافة آثاره العملية كما أنه كان سيعطى الفرصة لكافة الاتجاهات السياسية للدلاء بدلوها وبما يضمن إثراء المناقشة كما أن صدور التعديل

(١) ويجرى مجلس الشعب على أخذ رأى مجلس الشورى فيما يتعلق بمشروعات القوانين المكملة للدستور دون مشروعات القرارات بقوانين استناداً إلى أن المادة ١٩٥ من الدستور قد اشترطت ذلك فقط بالنسبة لمشروعات القوانين المكملة للدستور، وأيضاً فإن نص المادة ١٤٧ من الدستور صريح في اشتراط عرض مشروعات القرارات بقوانين على مجلس الشعب وليس على مجلس الشورى (راجع مضبطة مجلس الشعب الفصل التشريعى الخامس، دور الانعقاد العادى الأول - المجلد الأول الجلسة الخامسة في ٢٧/٤/١٩٨٧، ص ٢٤٣-٢٤٤).

ولقد ألغت المحكمة الدستورية العليا مؤخراً قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ لعدم استيفائه للنصوص القانونية بعدم عرضه على مجلس الشورى قبل بدء سريانه والعمل به كما تقضى بذلك م ١٩٥ من الدستور باعتباره من القوانين المكملة للدستور وأنهت المحكمة إلى عدم دستورية القانون برمته لذلك العيب الشكلى دون حاجة للغوص فيما اتصل ببعض نصوصه من عيوب دستورية موضوعية.

والجدير بالذكر أنه أثناء مثل هذا البحث للطبع فقد لجأت السلطة التنفيذية بعرض القرار بقانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية على مجلس الشورى. وقد صدر هذا القرار بقانون إذعائاً لحكم المحكمة الدستورية العليا في ٨/٧/٢٠٠٠ بعدم دستورية ما تضمنه القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ من جواز تعيين رؤساء اللجان الانتخاب من غير رجال القضاء

بالطريق العادى كان سيكفل عرضه على قسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بما يضمن صياغة أكثر دقة.

كما أن مناقشة مجلس الشعب لمشروعات القوانين تمكن من إدخال أى تعديلات عليها أما فى حالة عرض القرارات بقوانين على المجلس وفقاً للدستور فإنه إما أن يوافق عليها بكاملها أو يرفضها بكاملها لكنه لا يملك تعديلها بالحذف أو الاضافة.

ولذا فقد أجمع الفقه الدستورى على أنه كان من الأفضل اتباع الشكل الطبيعى الأصيل فى إصدار القوانين بعرضها على مجلس الشعب وإلا يصار إلى الطريق الاستثنائى المنصوص عليه فى المادة ١٤٧ من الدستور إلا إذا توفرت حالة الضرورة التى تبرر الاستعجال.

المطلب الثالث:

رأى الفقه فى التعديل الصادر بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ من الناحية الموضوعية

تباينت آراء الفقه حول التعديل الذى أحدثه القرار بقانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٩٨ ما بين مؤيد ومعارض، وبين من قال بأنه بعد التعديل ظل الأصل كما هو سريان أحكام عدم الدستورية بأثر رجعى والاستثناء سريانه بأثر مباشر. بينما ذهب آخرون إلى عكس ذلك.

كما أن القرار بقانون قد استثنى المواد الضريبية بحكم خاص. ونعرض فى فرع أول لمدى الأثر الرجعى فى غير المواد الضريبية.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقى

ونعرض فى فرع ثان لأدلة الرأى المعارض للتعديل والذى يرى بأن
الأثر الرجعى هو الأصل والأثر المباشر هو الاستثناء.
وفى الفرع الثالث نعرض للرأى المؤيد للتعديل، والذى يرى بأن الاثر
المباشر هو الأصل ولا يكون الأثر الرجعى إلا استثناء.
وفى الفرع الرابع نعرض للوضع بالنسبة للنصوص الضريبية.



الفرع الأول:

مدى الأثر الرجعى فى غير النصوص الضريبية

حرص بعض الفقه^(١) أن يفسر القرار بقانون ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ بأنه ألغى الأثر الرجعى لأحكام عدم الدستورية الذى كانت تسير عليه المحكمة الدستورية العليا فذكر أنه بعد التعديل أصبحت أحكام عدم الدستورية تسرى كأصل عام بأثر مباشر من اليوم التالى لنشر الحكم أما الوقائع السابقة على نشر الحكم فيطبق عليها النص الذى قضى بعدم دستوريته استقراً للمراكز القانونية، وذلك ما لم تحدد المحكمة تاريخاً آخر يسرى منه الحكم. وبناء على ذلك ففى هذه الوجهة من النظر فإنه بعد التعديل أصبحت أحكام عدم الدستورية الأصل فيها الأثر المباشر ولا تسرى بأثر رجعى إلا استثناء إذا نص على ذلك الحكم صراحة وأن هذا التاريخ الآخر الذى تحدده

(١) عزيز أنيس: بعد تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا الأثر المباشر "الأصل" والرجعى "استثناء" جريدة الأهرام ١٩٩٨/٧/٣١.

من هذا رأى أيضاً د. نبيل لوقا بباوى: الأثر الرجعى للأحكام الدستورية باطل جريدة الأهرام ١٩٩٨/٨/٥ ويقصر الاستثناء على أحكام الادانة التى تصدر استناداً لنص جنائى قضى بعدم دستوريته ويقيم رأيه على أساس أن الرقابة الدستورية تتم بأسلوب الدفع الفرعى الذى قد يؤدى عملاً لتأخير طرح موضوع عدم الدستورية سنين طويلة مما يؤثر على استقرار المراكز القانونية ويلاحظ على هذا رأى أنه ليس صحيحاً أن الأثر الرجعى قاصر فقط على النصوص الجنائية المقضى بعدم دستورتها، وأن الدفع الفرعى ليس هو السبيل الوحيد للرقابة الدستورية.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقى

المحكمة لا يكون إلا سابقاً^(١).

ويستدل هذا الرأى على ذلك بنص التعديل فيرى أن عبارة "ما لم تحدد المحكمة تاريخاً آخر" قاطعة في أن الأثر الرجعى لا يكون إلا بنص فى الحكم.

وعلى النقيض من ذلك ذهب رأى آخر^(٢) إلى أن الأصل هو انسحاب أثر الأحكام بعدم الدستورية على الماضى واعتبار هذه الأحكام كاشفة للعيوب التى لحقت بالنصوص التشريعية منذ مولدها.

فالقرار بقانون فى هذه الوجهة من النظر - قد قنن ما سبق أن انتهت إليه المحكمة من اعتبار سريان أحكام عدم الدستورية بأثر رجعى هو الأصل واعتبار الأثر المباشر هو الاستثناء والذى سبق أن طبقته المحكمة فلم تعمل الأثر الرجعى بشأن قانون انتخابات مجلس الشعب حفاظاً على الأمن القانونى.

ويقارن هذا الرأى ما ذهب إليه المشرع المصرى بما حدث فى المانيا فقد استقر قضاء المحكمة الدستورية الالمانية على إجازة الحكم بعدم الدستورية بأثر مباشر فى الحالات التى يترتب فيها على الحكم بعدم

(١) بل ويحدد هذا الرأى المجال الذى يعمل فيه هذا الاستثناء بأنه النصوص التى صدرت واستنفذت آثارها بمجرد صدورها والعمل بها مثل قوانين صدرت عام ١٩٦٤ بأيلولة بعض الأموال إلى الدولة دون مقابل. فهذه النصوص غير دستورية لمخالفتها نص المادة ٣٦ من الدستور التى لا تجيز المصادرة إلا بحكم قضائى.

(٢) د/ فتحى سرور: الأثر الرجعى الأصل جريدة الأهرام ١٨/١٢/١٩٩٨.

الدستورية إخلال بالاستقرار والأمن القانوني^(١).

والحقيقة أنه رغم تأييدنا لاعتبار سريان أحكام عدم الدستورية بأثر رجعي كأصل عام لايحاد عنه إلى التطبيق بأثر مباشر إلا استثناء لأحد الاعتبارات السابق ذكرها وهي:

١- احترام المراكز القانونية التي استقرت لتقادم أو نتيجة لأحكام حازت قوة الشيء المقضى به.

٢- اعتبارات عملية تقدرها المحكمة كاعتبارات الأمن القانوني.

إلا أن نص القرار بقانون - شأنه النص الأصلي للمادة ٣/٤٩ من قانون المحكمة- ليس قاطعاً في القول بسريان أحكام عدم الدستورية بأثر رجعي كأصل أو استثناء.

موقف المحكمة في حكم بطلان انتخابات مجلس الشعب:

أنتقد البعض^(٢) موقف المحكمة بشأن بطلان انتخابات مجلس الشعب حيث طبقت الأثر الرجعي ولم ترتب عليه كافة آثاره، فكان يجب عليها أن تنص صراحة في الحكم على بطلان جميع القوانين والقرارات التي صدرت من هذا التشكيل الباطل، ولكنها انتهت إلى أن التشكيل الباطل تصدر عنه قوانين صحيحة، وأن ذلك يعد سياسة وليس قضاء وبالتالي ففي هذه الوجهة

(١) ويضرب لذلك مثلاً بالحكم بعدم دستورية قانون تحديد مرتبات الموظفين والحكم بعدم دستورية قانون تعيين اساتذة الجامعات. حيث قضت المحكمة بسريانهما بأثر مباشر، ثم اضطر المشرع الألماني للتدخل عام ١٩٧٠ لتقنين قضاء المحكمة في هذا الشأن بنص صريح (د/ فتحي سرور: المرجع السابق).

(٢) د/ محمد عصفور: خيوط المؤامرة الحكومية على المحكمة الدستورية العليا جريدة العربي ١٩٩٨/٧/٢٠.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافي

من النظر فإن المحكمة الدستورية العليا ذاتها مسئولة عن صدور هذا القرار بقانون.

وعلى العكس من ذلك يذهب الرأي الذى نرجحه إلى أن المحكة طبقت الأثر الرجعى تطبيقاً سليماً على أساس أن الحكم انتهى إلى عدم دستورية النص الذى انتخب مجلس الشعب على أساسه وأعملت المحكمة الأثر الرجعى لذلك الحكم وهو بطلان تشكيل مجلس الشعب منذ بداية انتخابه ولكن المحكمة رأت الوقوف عند هذا الأثر المباشر وعدم ترتيب الآثار والنتائج غير المباشرة ورأت عدم تسلسل النتائج المترتبة على بطلان التشكيل فقررت أن ذلك لا يستتبع حتماً بطلان القرارات والقوانين والإجراءات التى اتخذها المجلس، اعمالاً لنظرية الموظف الفعلى أو المجلس الفعلى التى طبقها القضاء فى فرنسا حيث يعتد بتصرفات الموظف الفعلى الذى لا يعين تعييناً صحيحاً أو يكون تعيينه باطلاً قانوناً^(١).

ولا شك أنه لا يمكن مسايرة رأى الأول فيما انتهى إليه تحقيقاً للأمن القانونى ولعدم وجود فراغ تشريعى أو فوضى تشريعية وذلك هو ما يبرر قبول نظرية الموظف الفعلى أو المجلس الفعلى أو الابقاء على هذه التصرفات سليمة استناداً لنظرية الظاهر^(٢).

١) د/ عاطف البنا: المشروعية الدستورية.. رد شبهات ومغالطات جريدة الوفد ١٩٩٨/٧/٢٤، ١٩٩٨/٨/٦.

٢) د. محمد بدران: أحكام المحكمة الدستورية العليا فى الضرائب بين الأثر الرجعى والمباشر جريدة الأهرام ١٩٩٨/٧/٢٧.

الفرع الثاني:

الرأى المعارض للتعديل

(ويرى أن الأثر الرجعى هو الأصل والأثر المباشر هو الاستثناء)

وقد استند إلى الاعتبارات الآتية:

- ١- أن الحكم بعدم الدستورية يعنى أن النص ولد مخالفاً للدستور فيكون باطلاً منذ صدوره، فحكم عدم الدستورية بطبيعته كاشف عن العوار الدستورى وليس منشأ له ومن ثم يكون له أثر رجعى^(١).
- ٢- أن القول بالأثر المباشر يحصن التطبيقات السابقة على حكم عدم الدستورية وتفقد الرقابة الدستورية جدواها وفعاليتها وتصبح عبثاً لا طائل وراءه^(٢).
- ٣- لا يتصور أن يكون نص فى القانون صحيحاً فى حق واحد وغير صحيح فى حق الآخر^(٣).
- ٤- أن الأثر الرجعى يطبق على أحكام الالغاء الصادرة عن القضاء

(١) د/ عاطف البنا: دراسة حول المشروعية الدستورية واساس سلطة الحكم جريدة الوفد ١٩٩٨/٧/١٦.

فعدم رجعية الأحكام أصل من الأصول القانونية أمام المحاكم العادية التى تفصل فى المنازعات بين الأفراد أما المحكمة الدستورية فهى تفصل فى مدى دستورية النص التشريعى منذ نشأته فإذا قضت المحكمة بأنه غير دستورى فيعتبر كذلك من البداية فيكون هو والعدم سواء (عادل صدقى: نظرة إلى تعديل قانون المحكمة الدستورية جريدة الأهرام ١٩٩٨/٨/٥).

(٢) د/ عاطف البنا: المرجع السابق.

(٣) عبد العزيز محمد: طعنة غادرة للدستور والقانون الوفد ١٩٩٨/٧/١٦.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

الإدارى ويطبق كذلك على القضاء الدستورى من باب أولى على أساس أن النص التشريعى المخالف للدستور يكون قد ولد معيباً وحكم المحكمة الدستورية فى ذلك كاشف^(١).

وقد تولى بعض الفقه الرد على حجة قياس أحكام عدم الدستورية على احكام الالغاء فى القضاء الإدارى واعتبره قياس فاسد للأسباب الآتية:
أ- أن موعد دعوى الالغاء قصير (٦٠ يوماً) فقط بينما يمكن أن يتراخى الطعن بعدم الدستورية لعشرات السنين فهو غير مقيد بموعد معين.
ب- أن القرار الإدارى تصدره جهة الإدارة وغالباً فرد واحد بينما تصدر القوانين عن المجلس التشريعى بأغلبية معينة ولا تشاركه فيها السلطة التنفيذية إلا على سبيل الاستثناء.

ج- إن الرقابة على شرعية العمل الإدارى يرجع فيها إلى العلل المباشرة للأحكام، بينما الرقابة على دستورية نص تشريعى معين فيرجع فيها إلى مقاصد التشريع، وذلك قريب مما يقوله الشرعيون عن قصد الحكم الشرعى وعلة الحكم الشرعى^(٢).

ولا شك أن دعوى الالغاء من الممكن أن يتأخر الفصل فيها لعدة سنوات وخاصة إذا اخذنا فى الاعتبار حالات قطع الميعاد وامتداده أو مسألة انعدام اللائحة بسبب مخالفة جسيمة مما يجعلها لا تتحصن بمضى المدة.

(١) د. عاطف البنا: المشروعية الدستورية. رد شبهات ومغالطات جريدة الوفد ١٩٩٨/٧/٢٤.

(٢) د/ محمد بدران: أحكام المحكمة الدستورية العليا فى الضرائب بين الأثر الرجعى والمباشر المرجع السابق.

كما أنه بالنسبة لصدور القانون عن مجلس تشريعي بأغلبية معينة فذلك لا يمنع من الرقابة التي لا تكاد تعارضها دولة من الدول. أما اختلاف كيفية الوزن والترجيح في حالة الرقابة على شرعية اللائحة ففي جميع الحالات سواء في الرقابة القضائية أو الرقابة الدستورية فحكم القضاء هو القول الفصل في تطبيق القانون بمختلف درجاته^(١).

٥- القول بالأثر المباشر يهدر التوازن بين المشروعية الدستورية وبين استقرار المراكز القانونية:

للمسألة الدستورية -شأنها شأن أى خصومة قضائية- طرفان طرف يتمسك بأحكام الدستور وطرف آخر يتمسك بمركز يستند لقانون غير دستوري، والقول بالأثر المباشر للحكم بعدم الدستورية يعنى تحصين المركز غير المشروع المخالف للدستور وبالمقابل يهمل مراكز قانونية مستمدة من قانون اسمى (وهو الدستور) بما يخالف تدرج القواعد القانونية التي هي أساس مبدأ سيادة القانون.

أما القول بالأثر الرجعي كما كانت تطبقه المحكمة الدستورية العليا فكان يحقق التوازن بين متطلبات الشرعية الدستورية بتطبيق الأثر الكاشف لأحكام عدم الدستورية وفي نفس الوقت لم يكن تطبيق ذلك الأثر الرجعي بصفة مطلقة، وإنما كان يراعى باستمرار استقرار المراكز القانونية بوضع قيود على أعمال الأثر الرجعي تمثلت في احترام المراكز القانونية التي

(١) د/ عاطف البنا: المشروعية الدستورية.. مرة أخرى رد شبهات ومغالطات جريئة الوفد ١٩٩٨/٨/٦.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

تولدت بناء على حجية الأمر المقضى به أو اعمال قواعد التقادم أو لاعتبارات عملية تراعيها المحكمة^(١).

٦- يترتب على التعديل اعتداء على وظيفة المحكمة واستقلالها

ذلك إن ترك تحديد الأثر الرجعى لاحكام عدم الدستورية للمحكمة يعرضها لضغوط سياسية من السلطة التشريعية أو الحكومة وسيخرج بالمحكمة عن وظيفتها وكونها محكمة شرعية ويضيف لها وظيفة سياسية. فالمحكمة المفروض أن يقف دورها عند إجراء محاكمة قانونية للنص المطعون فيه للوصول إلى مدى مطابقته للدستور، أما أن يسند إلى المحكمة وزن المناسبات وتقدير ملاءمات اعمال الأثر الرجعى أو الأثر المباشر فيه اقام للمحكمة فى غير وظيفتها القضائية^(٢).

فشغل المحكمة بأمور تتعلق بالمواعمة السياسية وليست تطبيقاً لنصوص قانونية أو دستورية يؤدى إلى تسييس أحكام المحكمة الدستورية العليا^(٣).

كما أن جعل أعمال الأثر الرجعى متوقفاً على رأى القاضى يجعله يشعر بأنه يمارس سلطة استثنائية مما يشكل قيداً نفسياً يتقل كاهل القاضى^(٤).

(١) د/ عاطف البنا: دراسة حول الشرعية الدستورية وأساس سلطة الحكم جريدة الوفد ١٩٩٨/٧/١٦.

(٢) د/ عاطف البنا: دراسة حول المشروعية وأساس سلطة الحكم، المرجع السابق.

(٣) مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان: تعديل قانون المحكمة الدستورية عدوان على الحريات العامة، الوفد ١٩٩٨/٧/٢٠.

(٤) د/ نعمان جمعة: المرجع السابق.

وقد تلاحظ على التعديل الصادر بالقرار بقانون في هذا الخصوص ما يلي:

أ - أن هذا التعديل وإن كان يبدو أنه يوسع من سلطات المحكمة بأن ينص صراحة بأن من سلطاتها تحديد موعد لسريان أحكامها، إلا أنه بلا شك يتعارض مع قاعدة أن الأحكام كاشفة.

ب- كما أن هذا التعديل لم يبين ما هي الضوابط والمعايير التي ستتبعها المحكمة، وأن ترك الأمر لتقدير المحكمة - في غير المواد الضريبية- لتحديد تاريخاً آخرًا غير تاريخ نشر الحكم لم يبين منه هل يقتصر على الماضي أو يمكن للمحكمة أن تحدد تاريخاً مستقبلاً لنفاذ حكمها بعدم الدستورية^(١).

ج- من الصعب أن تتأى المحكمة الدستورية بنفسها عن السياسة للأسباب الآتية:

١- المحاكم الدستورية عموماً محاكم سياسية وقانونية في نفس الوقت فنصوص الدستور ليست قانوناً خالصاً ولكنها آمال وأمانى سياسية^(٢).

(١) عبد العزيز محمد: طعنة غادرة للدستور والقانون، جريدة الوفد العدد الصادر في ١٦/٧/١٩٩٨.

(٢) راجع في ذلك د. محمد بدران: أحكام المحكمة الدستورية العليا في الضرائب بين الأثر الرجعي والمباشر الأهرام ٢٧/٧/١٩٩٨، ويضرب مثلاً لذلك حكم محكمتنا الدستورية العليا بدستورية خصخصة القطاع العام، فأعملت المحكمة على نصوص الدستور تفسيراً اقتصادياً وسياسياً لتصل إلى تفسير صحيح للدستور في مسيرته السياسية.

ويرد على ذلك د/ عاطف البنا بأنه لا يمكن الاستناد إلى القول بالطبيعة السياسية لأحكام المحكمة الدستورية العليا للتوصل بأن أحكامها منشئة وليست كاشفة،

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافي

٢- إن المحكمة الدستورية تصدر أحكاماً فى قضايا كبرى تمس الأغلبية العظمى من المواطنين كما أنها تنتظر قضايا تمس سياسات عامة أثارها المسائل القانونية.

٣- إن أصحاب المصالح وجماعات الضغط ستحاول التأثير على أحكام المحكمة الدستورية مما يؤدى إلى تحميل المحكمة باعباء سياسية بدلاً من مراقبة القوانين التى هو أساس عملها^(١).

٤- إن المحكمة الدستورية العليا تولى الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات القانونية حرصاً على المصلحة العامة، وذلك لمواجهة القوانين الغير مدروسة جيداً أو التى تتمكن جماعات الضغط وأصحاب المصالح من تمريرها بما يخدم أهدافها^(٢).

وبالتالى لا يكون لها أثر رجعى، وذلك لأن الدستور أكد على أنها هيئة قضائية مستقلة وإن القاضى يمتنع عليه أن تؤثر فى أحكامه أية ميول سياسية وإن كان لاحكامه آثار سياسية كما أن معظم نصوص الدستور تشير إلى الحريات العامة وتحظر تقييدها لكنها لا تبين حدودها وتترك ذلك لنصوص القوانين.

(د/ عاطف البنا: دراسة حول المشروعية الدستورية.. مرة أخرى رد شبهات ومغالطات جريدة الوفد ١٩٩٨/٨/٦).

(١) د/ هشام محمد فوزى: ندوة مستقبل المحكمة الدستورية العليا والرقابة الدستورية فى مصر المركز العربى لاستقلال القضاء واحكامه ٦/٣٠ - ١/٧/١٩٩٨ جريدة الشعب فى ١٩٩٨/٨/٤.

(٢) د/ جابر جاد نصار: ندوة "مستقبل المحكمة الدستورية العليا والرقابة الدستورية فى مصر المركز العربى لاستقلال القضاء واحكامه ٦/٣٠ - ١/٧/١٩٩٨ جريدة الشعب فى ١٩٩٨/٨/٤.

٧- افتقاد التعديل لأية مبررات موضوعية:

حيث ورد بالمذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ أن ما دفع إلى إصداره هو ما ترتب على إطلاق المحكمة لقاعدة الأثر الرجعي من إخلال بمراكز وحقوق وأوضاع قانونية استقرت لفترات طويلة. والحقيقة - من وجهة نظر صاحب هذا الرأي- أن المحكمة لم تكن تطبق قاعد الأثر الرجعي بإطلاق وإنما كانت تراعى هذه المراكز والحقوق المستقرة أما للتقادم أو لصدور أحكام تحوز حجية الأمر المقضى به. كما أن المسائل المالية يكفى فيها إعمال قاعدة التقادم حيث مدة التقادم في المسائل المالية ثلاث سنوات^(١).

٨- التعديل يقلص دور المحكمة:

حيث يمكن للسلطة التنفيذية استصدار تشريعات غير دستورية وتظل مطبقة لفترة معينة إلى أن يحكم بعدم دستوريته بعد فترة قد تطول، حيث لا يسمح في مصر برفع دعوى مباشرة بعدم الدستورية، ومن ثم فإن عدم إعمال قاعدة الأثر الرجعي هنا يؤدي إلى أن تفلت تلك المخالفات الدستورية، ولا تعالج الآثار التي تترتب عليها استناداً إلى قاعدة "اللى فات مات" أو "احنا ولاد النهاردة" مع ما قد يكون من هذه المخالفات الدستورية ما يتعلق بحقوق وحرريات الأفراد^(٢).

والحقيقة أن هذا النقد يمكن الرد عليه بسهولة بأن المشرع لم يمنع على المحكمة إعمال الأثر الرجعي، وإنما ترك ذلك لسلطتها التقديرية، ولا يصدق

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافي

مثل هذا النقد إلا فيما يتعلق بالنصوص الضريبية التي امتنع فيها على المحكمة إعمال الأثر الرجعى لاحكام عدم الدستورية كما سنرى.
لكن مما لا شك فيه أن قاعدة الأثر المباشر تؤدى إلى انقاص القيمة العملية لاحكام المحكمة حيث سينتهى الأمر إلى إقرار الآثار والنتائج التى تترتب على نصوص ثبت عدم دستوريته^(١).

٩- التدخل فى شئون القضاء:

إن ما ورد فى المذكرة الايضاحية للمشروع بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ بأنه هناك قضايا معروضة على المحكمة والتي تعقد جلساتها خلال أشهر الصيف وإن ذلك يبرر استعجال إصدار التشريع فى صورة قرار بقانون، هذا يشكل اعترافاً صريحاً بالتدخل فى شئون القضاء والاعتداء على استقلال السلطة القضائية فهو يعد استباقاً لاحكام المحكمة الدستورية العليا فى قضايا منظورة أمامها وهى قضايا تتعلق بعدد من النصوص الضريبية وهذا

- (١) د/ أحمد كمال أبو المجد: المرجع السابق.
- مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان "تعديل قانون المحكمة الدستورية عدوان على الحريات العامة، الوفد ١٩٩٨/٧/٢٠.
- د/ محمد المرغنى: ضبط المؤامرة الحكومية على المحكمة الدستورية العليا، جريدة العربى ١٩٩٨/٧/٢٠.

حيث ذهب إلى أن التعديل أفرغ أحكام المحكمة الدستورية من كل قيمة لأن الأثر الرجعى هى المتبقى من رفع الدعوى فكيف يقضى حكم قضائى مثلاً بثبوت عدم شرعية طفل من تاريخ إقامة الدعوى وليس من تاريخ ولادة الطفل فالتشريع يعنى ولادة النص القانونى.

التدخل محظور دستورياً بل ويشكل انحرافاً بسلطة التشريع^(١).
فالمادة (١٦٦) من الدستور تحظر على أية سلطة التدخل في القضايا
أو في شئون العدالة.
كما أن ذلك التبرير الذي ساقته المذكرة الإيضاحية يخرج نصوص
القرار بقانون عن وصف العمومية والتجريد.

١٠ - القول بالأثر المباشر كقاعدة يولد أوضاعاً شاذة وغير منطقية:

ذلك أن من المتصور بعد التعديل أن تقرر المحكمة سريان حكمها بعدم
الدستورية بأثر مباشر، أو أن تمد أثر الحكم بعدم الدستورية لفترة محدودة
بعد أن كان قد استقر التشريع لفترة طويلة قبل هذا التاريخ، وفي هاتين
الحالتين فلا شك أن التشريع المقضى بعدم دستوريته سيكون دستورياً في
فترة وغير دستوري في فترة أخرى^(٢).

وهذا النقد يمكن الرد عليه بسهولة بأن تلك النتيجة (وهي اعتبار النص
التشريعي دستورياً في فترة وغير دستوري في فترة أخرى) تحدث في ظل
حالة لا يعمل بها الأثر الرجعي بصفة مطلقة، والمعلوم أن إطلاق الأثر
الرجعي أمر منتقد ولم تمارسه المحكمة حتى في ظل القانون السابق وإنما
كانت تستثنى منه حالات عديدة إما لحماية المراكز القانونية التي استقرت
للتقادم أو تطبيقاً لحجية الشيء المقضى به أو لاعتبارات عملية تراعيها

(١) د/ عاطف البنا: دراسة حول المشروعية الدستورية وأساس سلطة الحكم المرجع
السابق.

(٢) المركز العربي لاستقلال القضاء واحكامه: القانون الجديد إنهاء لدور المحكمة، جريدة
الوفد العدد الصادر في ١٤/٧/١٩٩٨.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافي

المحكمة^(١).

١١- عدم دستورية تحويل المحكمة الدستورية العليا تحديد الأثر الرجعى
لاحكامها:

وذلك لأن المادة ١٧٨ من الدستور نصت على أن "... ويحدد القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعى من آثار" ووفقاً لهذا النص فإن المشرع الدستورى فوض المشرع العادى فى أن يحدد الآثار المترتبة على الحكم بعدم الدستورية ومن بينها تحديد الأثر الرجعى أو المباشر. ومقتضى هذا النص فإن المشرع العادى كان عليه وحده أن يتولى تنظيم هذا الأثر لا أن يفوض فى ذلك المحكمة الدستورية العليا، لأن الدستور لم يفوضه فى تفويض غيره فى تحديد هذه الآثار، وذلك طبقاً للقاعدة المعروفة أنه لا تفويض فى التفويض. والمستقر فى الدساتير المقارنة أنه لا يتم تفويض المحكمة الدستورية فى تحديد الآثار المترتبة على حكمها بعدم الدستورية إلا بنص فى الدستور أو بناء على نص فى الدستور^(٢).

١٢- القول بالأثر الرجعى كقاعدة يتعارض مع الشريعة الإسلامية:

وصف البعض ما جرت عليه المحكمة من أعمال الأثر الرجعى أنه خلط بين النصوص المدنية والتجارية والنصوص الجنائية، فبينما المادة

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩/٥/١٩٩٠ فى القضية رقم ١٧ لسنة ٩ ق (دستورية)، راجع ما سبق ص ١٩.

(٢) د/ عبد الله ناصف: عدم دستورية تحويل المحكمة الدستورية العليا تحديد الأثر الرجعى لاحكامها، الأهرام ٢٩/٧/١٩٩٨.

(٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا قصرت الأثر الرجعي على النصوص العقابية إذ بالمحكمة تسحبه إلى النصوص المدنية والتجارية^(١).
بينما اعترض بعض الفقه^(٢) على إعمال الأثر الرجعي استناداً إلى أن النص التشريعي منشور ومعلوم للكافة وواجب النفاذ أما عند الحكم بعدم دستوريته فيجب عدم سحب الحكم على الفترة السابقة على نشر الحكم لأن القاعدة ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾.

وبمعنى آخر ذهب هذا الرأي إلى القول بعدم رجعية الأحكام الصادرة بعدم الدستورية استناداً إلى عدم رجعية القواعد القانونية في الشريعة الإسلامية المبنية على قاعدة ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾.

والحقيقة أن القياس هنا مع الفارق، فالقواعد القانونية غير الأحكام القضائية، فإذا كانت القاعدة بالنسبة للقواعد القانونية هي عدم الرجعية فإن تطبيق النصوص على الوقائع تكون القاعدة فيه الأثر الرجعي لأنه لا يتصور إهدار أحكام الشريعة في فترة من الفترات. فلو تصورنا صدور قانون يبيح زواج المحارم ثم قضت المحكمة الدستورية بعدم دستوريته لمخالفته الشريعة الإسلامية فلا يتصور القول بالأثر الفوري وإلا بقيت الزيجات التي تمت حتى نشر الحكم صحيحة رغم مخالفتها للشريعة الإسلامية.

ويمكن القول بأن نص المادة (٢) من الدستور التي تنص على أن

(١) د/ عادل محمد خير: أحكام الدستورية لا تسمو على الدستور، الأهرام ١٧/٧/١٩٩٨، بل وذكر البعض أن المحكمة خلقت لنفسها اختصاصاً ليس موجوداً في الدستور ولا في القانون. د. نبيل لوقا بباوى: الأثر الرجعي للأحكام الدستورية باطل، الأهرام ٥/٨/١٩٩٨.

(٢) ممدوح طنطاوى: المحكمة الدستورية ورئيس الجمهورية الاخبار ١٩/٧/١٩٩٨.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

الشريعة الإسلامية المصدر الأساسى للتشريع توجب تطبيق الأثر الرجعى
والأدى القول بغير ذلك إلى تحصين الشذوذ^(١).

١٣- يترتب على إعمال الأثر المباشر الاخلال بمبدأ المساواة:

يخالف إعمال الأثر المباشر مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون الذى
تنص عليه المادة ٤٠ من الدستور، كما أنه يخالف مبدأ عام فى القانون وهو
مساواة المواطنين أمام التكاليف العامة.

أ- سترتب على إعمال الأثر المباشر للأحكام الصادرة بعدم
الدستورية، إن الأعباء التى كان يفرضها النص المحكوم بعدم دستوريته
سيحملها فقط المواطنون الذين طبق عليهم القانون أما العلاقات التى تنشأ
بعد نشر الحكم بعدم الدستورية سيكون لها معاملة أخرى.

ب- يتحقق عدم المساواة كذلك مما قرره القرار بقانون من استفادة
المدعى فقط ويهدر حق الآخرين دون ذنب اقترفوه حيث:

* قد يتعذر عليهم رفع دعوى عدم الدستورية لعدم اقتناع قاضى
الموضوع بمدى جدية الطعن بعدم الدستورية.

* قد تنتهى دعاوهم لأسباب إجرائية أو شكلية.

* قد يرفع بعضهم دعوى بعدم دستورية نص تشريعى معين ويفصل
فيها بعدم دستورية النص بينما لا يستطيع الآخرون رفع دعاوى لأن
المحكمة ستقضى فى بقية الدعاوى بعدم القبول لسبق الفصل فيها.

* قد تتفق الدعاوى فى جزء من النصوص التشريعية وتختلف فى بقية

(١) د/ عاطف البناء: المشروعية الدستورية رد شبهات ومغالطات، الوفد

النصوص ولذا لا يتصور ضم الدعاوى ليصدر بها حكم واحد لتلافى السلبيات السابقة^(١).

الأثر الرجعى والفصل بين السلطات^(٢):

لا يمكن القول بأن أعمال الأثر الرجعى يؤدى إلى الاخلال بمبدأ الفصل بين السلطات أو التدخل فى عمل السلطة التشريعية وذلك للاعتبارات التالية:

* أن مفهوم الفصل بين السلطات ليس الفصل المطلق وإنما مقتضاه التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطات.

* إن المحكمة الدستورية العليا عندما تمارس سلطتها فى رقابة الدستورية فهي إنما تمارس اختصاص مقرر لها بنص الدستور.

* لو قلنا بأن تطبيق الأثر الرجعى على الحكم بعدم الدستورية يشكل اعتداء على اختصاص السلطة التشريعية، فإن نفس الشئ يقال لتطبيق الأثر المباشر لحكم عدم الدستورية لأنه يترتب عليه عدم نفاذ النص بالنسبة للمستقبل.

* إن القضاء الإدارى يفصل فى المنازعات الإدارية ويصدر أحكاماً بالغاء قرارات إدارية ولم يقل أحد بأن ذلك يعد تدخلاً فى عمل الإدارة.

على العكس مما تقدم فإن القول بالأثر المباشر هو الذى يخالف

(١) د/ عاطف البنا: المشروعية الدستورية وأساس سلطة الحكم: جريدة الوفد

١٩٩٨/٧/١٦.

(٢) راجع فى ذلك أستاذنا الدكتور فؤاد محمد النادى: موجز القانون الدستورى المصرى، ص٧٦، ومابعداها.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافي

الدستور لأنه يعنى تحصين نصوص القانون فى الفترة السابقة على الحكم وهذا يخالف نص المادة ٦٨ من الدستور التى تمنع تحصين أى عمل من أعمال السلطات العامة ضد رقابة القضاء وسواء كان التحصين كلياً أو جزئياً^(١).

الأثر الرجعى والنصوص الجنائية:

كان نص المادة (٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا قبل تعديله بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ يقرر الأثر الرجعى بصفة مطلقة للقوانين الجنائية حيث كانت تنص فى هذا الشأن على أنه "... فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه".

ولكن التعديل أغفل هذا التخصيص وجعل النصوص الجنائية متروكة للقاعدة العامة التى هى كما سنرى أعمال الأثر الرجعى ما لم تر المحكمة غير ذلك.

وهذا الإغفال - فى التعديل - للنصوص الجنائية معيب من ناحيتين:
أولاً: إن فيه انتقاص من ضمانات المتهمين فى قضايا جنائية، فإذا تم معاقبتهم وفقاً لنصوص يثبت عدم دستوريته فاعمال الأثر الرجعى بالنسبة

(١) د/ عاطف البنا: المشروعية الدستورية.. رد شبهات ومغالطات الوفد
١٩٩٨/٧/٢٤.

لهم تقتضيه قواعد العدالة المطلقة.

ثانياً: إن ترك أمر تقدير الأثر الرجعى للقاضى فى مثل هذه المسائل فيه تحميل له أكثر مما يطيق والخروج به عن وظيفته وخاصة أن هناك من القضايا ماله جوانب سياسية كذلك المتعلقة بقضايا جنائية تنتظر أمام المحاكم العسكرية فإذا فرض أن حكم بعدم دستورية المادة (٦) من قانون الأحكام العسكرية التى تجيز إحالة المتهمين المدنيين فى قضايا جنائية إلى المحاكم العسكرية فسيترتب على ترتيب الأثر الرجعى فى هذه الحالة الإفراج عن المحكوم عليهم جميعاً واعتبار من تم إعدامه منهم فى حكم القتل خارج إطار القانون^(١).

وعليه فإن اقحام القاضى الدستورى فى تقدير هذه المواءمات زج به فى قضايا سياسية كان يجب إبعاده عنها بالابقاء على النص السابق على التعديل كما هو.

والجدير بالذكر إن النصوص الجنائية التى كانت تتمتع الاحكام الصادرة بعدم دستوريتهـا بأثر رجعى مطلقاً تشمل النصوص العقابية والنصوص الاجرائية كذلك.

(١) المركز العربى لاستقلال القضاء والمحاماه، التعديل يهدد الضمانات الحقيقية للمتهمين

الجنايين والسياسيين جريدة الوفد ١٤/٧/١٩٩٨.

راجع فى ذلك أيضاً ندوة مركز استقلال القضاء والمحاماة بعنوان مستقبل المحكمة

الدستورية العليا والرقابة الدستورية فى مصر بتاريخ ٣٠/٦ - ١/٧/١٩٩٨ جريدة

الشعب ٤/٨/١٩٩٨.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

ويلاحظ بالنسبة للنصوص الجنائية أنه قد يكون منها ما يتعلق بنص ضريبي^(١)، ونص المادة (٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا كان يوجب الأثر الرجعى بصفة مطلقة للنصوص الجنائية، وعلى العكس تماماً فإن التعديل الذى أتى به القرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ يوجب الأثر المباشر للنصوص الضريبية بصفة مطلقة رغم أن منها ما قد يكون متعلقاً بنص جنائى كما فى حالة:

- الإجراءات المتعلقة بنصوص ضريبية.
- جرائم ترتكب بشأن فرض ضرائب معينة كحالة التهرب الضريبى.

تطبيق حديث على الأثر الرجعى:

حكمت المحكمة الدستورية العليا مؤخراً (فى ٣/٦/٢٠٠٠م) بعدم دستورية قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ بجميع نصوصه ومواده لعدم استيفائه للمقومات الشكلية للنصوص القانونية وعدم عرضه على مجلس الشورى قبل بدء سريانه والعمل به كما تقضى بذلك المادة ١٩٠ من الدستور والتي تشترط عرض مشروعات القوانين المكملّة للدستور على مجلس الشورى.

وقالت المحكمة أن العيب الدستورى سالف الذكر يشمل القانون بأكمله مما يتعين معه القضاء بعدم دستوريته برمته دون حاجة إلى الخوض فيما أتصل ببعض نصوصه من عيوب دستورية موضوعية.

(١) د/ عاطف البنا: المشروعية الدستورية وأساس سلطة الحكم المرجع السابق.

وعن أثر الحكم يرى د. فتحي سرور رئيس مجلس الشعب^(١) أن القانون القديم يسرى على جميع الحالات الجديدة التي يجرى تأسيسها من جمعيات ومؤسسات، أما الجمعيات التي وفقت أوضاعها طبقاً للقانون الجديد المقضى بعدم دستوريته فيظل وضعها سليماً لأن توفيق الأوضاع لا يتعارض مع القانون القديم.

بينما رأى د. فتحي نجيب مساعد أول وزير العدل أن الحكم ليس من شأنه المساس بالمراكز القانونية التي اكتسبتها الجمعيات والمؤسسات الأهلية في ظل القانون المقضى بعدم دستوريته أو تلك التي وفقت أوضاعها وفقاً لأحكامه^(٢).

والحقيقة في رأينا أن مقتضى إعمال الأثر الرجعي لحكم عدم دستورية قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية أن هذا القانون يلزمه العوار الدستوري منذ صدوره ولما كان هذا القانون المقضى بعدم دستوريته يتضمن مادة بإلغاء القانون القديم فمعنى عدم تطبيقه منذ تاريخ نشر الحكم بعدم دستوريته أن يطبق القانون القديم لأن القانون الذي ألغاه قد حكم بعدم دستوريته وعليه يعاد توفيق أوضاع الجمعيات والمؤسسات التي كانت قد أنشئت أو وفقت أوضاعها وفقاً للقانون المقضى بعدم دستوريته، حيث يعاد توفيق أوضاعها وفقاً للقانون القديم.

(١) جريدة الأهرام العدد الصادر في ٢٠٠٠/٦/٥.

(٢) جريدة الأهرام العدد الصادر في ٢٠٠٠/٦/٥.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

الفرع الثالث:

الرأى المؤيد للتعديل فى جوهره

(والذى يرى أن الأثر المباشر هو الأصل والأثر الرجعى هو الاستثناء)

إن إعمال الأثر الرجعى الذى كانت تسير عليه المحكمة الدستورية العليا قبل تعديل نص المادة (٤٩) ترتب عليه إمكانية حدوث هزات قانونية لبعض الأوضاع والمراكز القانونية التى استقرت لفترات طويلة كمستأجر لعين تعاقد عليها لفترة طويلة فى ظل قانون كان يحمى مركزه القانونى كمستأجر مما يجعل إعادة النظر فى قاعدة إعمال الأثر الرجعى أمر طبيعى وتبرره ضرورات عملية رغم أن الأثر الرجعى الذى كانت تأخذ به المحكمة لا يخالف الدستور بل لعله من ناحية التحليل النظرى أكثر منطقية وإنسجاماً مع فكرة الأثر الكاشف للأحكام القضائية وإن العيب الدستورى يكون فى الحقيقة ملازماً للتشريع منذ نشأته^(١).

(١) د. أحمد كمال أبو المجد: مستقبل القضاء الدستورى فى مصر جريدة الأهرام العدد الصادر فى ١٨/٨/١٩٩٨ وفى حالة التسليم بأن القرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ قد ألغى الأثر الرجعى لسريان الأحكام الصادرة بعدم دستورية نص تشريعى كقاعدة إلا إذا رأت المحكمة الدستورية العليا عكس ذلك، فإنه مما لا شك فيه أن الأحكام الصادرة بعدم دستورية نصوص تشريعية فى تاريخ سابق على العمل بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ يطبق عليها الأثر الرجعى لأن القرار بقانون نفسه لا يطبق بأثر رجعى، لأن ذلك كان يحتاج إقراره بأغلبية خاصة تطبيقاً للمادة ١٨٧ من الدستور.

(راجع: زكريا محي الدين شلش: أثر الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة الأهرام ٣١/٧/١٩٩٨).

ويرى جانب من هذا الفقه^(١) أن التعديل أقرب إلى أن يكون تفسيراً للنص القديم منه إلى إقرار حكم جديد، بل إنه وسع من اختصاصات المحكمة الدستورية العليا فأجاز لها أن تمنح في بعض الحالات أثراً رجعياً لأحكامها خلافاً للقاعدة العامة.

فهذا الرأي مبني على أن النص قبل التعديل كان يرتب على الحكم بعدم الدستورية أثراً مباشراً وليس أثراً رجعياً، وأن التعديل (في هذه الجزئية) لم يأت بجديد في هذا الخصوص سوى التأكيد على هذه الوجهة من النظر.

ويرفض هذا الرأي الاحتجاج بأن الأحكام القضائية تكون كاشفة لوجه الحق وليست منشئة له وذلك لأن الأحكام بعدم الدستورية لها طبيعة خاصة تختلف عن بقية الأحكام:

- فهي ذات طبيعة موضوعية وبالتالي لها حجية مطلقة وليست نسبية بعكس الأحكام القضائية الأخرى لها طبيعة نسبية مقصورة على أطراف النزاع.

- وهي ذات طبيعة عمومية ملزمة لكافة سلطات الدولة والأفراد.

- وقد يتراخى صدور حكم عدم الدستورية إلى عشرات السنين وذلك لأنها ليست مقيدة بمدة معينة فكيف يتم أعمال الأثر الرجعي؟

(١) د/ فوزية عبد الستار: حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا الأهرام ١٩٩٨/٨/٣ في نفس المعنى: د. محمد مجدى مرجان: سلطات المحكمة الدستورية بين التوسيع والتضييق الأهرام ١٩٩٨/٧/٢٩ المحكمة الدستورية والمزايدات الفاشلة جريدة الأخبار ١٩٩٨/٨/٥.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافي

ولذلك يشبه هذا الرأي أحكام عدم الدستورية بالقوانين من حيث طبيعتها الموضوعية وكونها تسرى على أطراف النزاع وغيرهم ومن حيث عموميتها وكونها ملزمة لكافة الأفراد والسلطات، ويصل بذلك إلى أن منع الأثر الرجعى يكون مقبولا بل ضرورياً ويتفق مع كون دور المحكمة الدستورية العليا هى الرقابة على دستورية نص وليس توقيع جزاء. فتطبيق الأثر الرجعى برد ضرائب سبق تحصيلها نوع من الجزاء المدنى لا تملكه المحكمة.

وإن كنا نتفق مع هذا الرأي فى كون النص بعد التعديل هو فى معظمه تأكيد على النص السابق، إلا أننا نرى أن النص السابق لا يحتمل تفسير الأثر المباشر لاحكام عدم الدستورية ولم يجعلها أبداً القاعدة العامة. وإنما كل ما يفيد ظاهراً نص المادة (٣/٤٩) هو تاريخ الالزام بالحكم والاعتداد به قانوناً بأن يمتنع تطبيق النص المحكوم بعدم دستوريته من اليوم التالى لنشره فى الجريدة الرسمية. وإما أعمال الأثر الرجعى أو الأثر المباشر فلا يعالجه ظاهراً نص المادة ٣/٤٩ سواء قبل التعديل أو بعد التعديل وإنما يمتد أثره إلى الماضى شأنه شأن الأحكام القضائية وهى تنفذ كقاعدة بأثر رجعى هذا ما أكدته المذكرة الإيضاحية والقوانين التى أخذ عنها النص وهذا ما جرى عليه قضاء المحكمة.

أما اعتراض هذا الرأي على كون الاحكام الدستورية تكون كاشفة وليست منشئة لوجه الحق شأنها شأن بقية الاحكام، فيرد عليه بأن الطبيعة الخاصة للاحكام الدستورية هى التى توجب الأثر الكاشف، فهى تكشف عن عيب بلازم النص التشريعى منذ صدوره وهذا ما يطبقه القضاء الإدارى

بخصوص دعوى الإلغاء.

أما مسألة تراخى رفع الدعوى الدستورية إلى فترات طويلة يصعب بعدها تطبيق الأثر الرجعى فإن الضوابط التى وضعتها المحكمة الدستورية العليا فى هذا الشأن كفيلة بتدارك ذلك.

واقتراب أو تشبيه أحكام المحكمة الدستورية العليا بالقوانين من حيث عدم أعمال الأثر الرجعى كقاعدة فقد سبق الرد عليه^(١).

المشروع قصد - قيل التعديل - الأثر المباشر وليس الأثر الرجعى:

ذهب بعض الفقه^(٢) إلى أن نص المادة ٤٩ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قبل تعديله بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ كان يقرر الأثر المباشر للحكم الصادر بعدم الدستورية.

ويستدل على ذلك من ظاهر النص قبل التعديل والذى جاء به "يترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم"

فذهب هذا رأى إلى أن قصد المشرع الأثر المباشر للحكم بعدم الدستورية، فكل ما يترتب على حكم عدم الدستورية هو تعطيل تطبيق هذا

(١) راجع، ص٤٢، ٥٣.

(٢) د/ فوزية عبد الستار: حول تعديل قانون احكمة الدستورية العليا، جريدة الأهرام

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافي

النص مستقبلاً. ويستند هذا الرأي إلى حجتين رئيسيتين:

الأولى: أن ما دفع المحكمة وبعض الفقه إلى القول بالأثر الرجعى هو ما ورد فى المذكرة الايضاحية من أن "الفقه والقضاء قد استقرا على أن مؤداه هو عدم تطبيق النص ليس فى المستقبل فحسب وإنما بالنسبة للوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص على أن يستثنى من هذا الأثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقضى أو بانقضاء مدة التقادم".

وفى هذه الوجهة من النظر يجب عدم الاستناد إلى ما جاء فى المذكرة الايضاحية لأنها:

* تتعارض مع صريح نص القانون، والقاعدة أنه عند التعارض لا يلتفت إليها.

* أن ما ورد فى المذكرة الايضاحية ليس قصد المشرع من التعديل وإنما رأى فقهي.

* إن المذكرة الايضاحية وقعت فى تناقض فأقرت مراكز قانونية مبنية على نص قضى ببطلانه.

* إن المذكرة الايضاحية اقتصرت على ذكر حالتين استثناء على الأثر الرجعى وهما الأحكام العامة والتقادم، بينما هناك حالات لا تطبق فيها المحكمة الأثر الرجعى لضرورات عملية مثلما حدث بالنسبة للحكم الذى قضت فيه بعدم دستورية النص الذى اجريت على اساسه انتخابات مجلس الشعب لكنها اعترفت بشرعية القوانين والقرارات والإجراءات التى اتخذها

هذا المجلس.

الثانية: استند هذا الرأي كذلك فيما ذهب إليه من القول بالأثر المباشر لاحكام عدم الدستورية إلى ما ورد من استثناء خاص بالنصوص الجنائية إذ الاحكام الصادرة بشأن عدم دستوريته تطبق بأثر رجعى ومعنى ذلك وبمفهوم المخالفة أن بقية النصوص غير الجنائية - تطبق أحكام عدم الدستورية الخاصة بها بأثر مباشر وهذا مقتضى اعمال مفهوم المخالفة^(١).

وهذا رأى يريد تفسير نص المادة ٤٩ من العبارات الواردة به بغض النظر عما تقوله المذكرة الايضاحية.

ومن السهل الرد على رأى السابق حيث أن المذكرة الايضاحية لا يوجد أى تعارض بينها وبين نص القانون فكل ما يستفاد من نص القانون أن النص الذى قضى بعدم دستوريته لا يطبق بالنسبة للمستقبل لكن ليس هناك فى نص القانون ما يمنع من اعمال الأثر الرجعى لحكم عدم الدستورية.

وكون المذكرة الايضاحية تشير إلى رأى الفقه والقضاء فهذا يدل على أن قصد المشرع هو الأخذ بهذا رأى.

ولا يمكن نسبة أى تناقض للمذكرة الايضاحية فهى إنما وضعت

(١) د/ فوزية عبد الستار: المرجع السابق.

ويذكر د/ محمد بدران (أحكام المحكمة الدستورية العليا فى الضرائب بين الأثر الرجعى والمباشر، الأهرام ١٩٩٨/٧/٢٧) أن حجته الرئيسة أن المادة ١٧٨ من الدستور تقضى بأن تقرير الأثر الرجعى من عدمه يحدده مجلس الشعب وليس المحكمة، فالمادة المذكورة تقضى بأن ينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم الدستورية من آثار.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

ضوابط لإعمال الأثر الرجعى ولم تقل أنه مطلق.
وأخيراً فإن مراعاة المحكمة لاعتبارات عملية لم ترد فى المذكرة
الايضاحية لا يمنع من الاستناد للمذكرة الايضاحية لأنها لم تحدد حالات
معينة على سبيل الحصر ولا سبيل لالزام المحكمة أو تقيدها بالحالات
الواردة فقط فى المذكرة الايضاحية.

أما بالنسبة للحجة الثانية المتعلقة بالقول بمفهوم المخالفة وكونه يستفاد
منها أن النصوص غير الجنائية تسرى الأحكام الصادرة بعدم دستوريته بأثر
مباشر فهذا استخلاص محل نظر، وقد يقصد من النص على النصوص
الجنائية التأكيد عليها لأهميتها، والسكوت عنها لا يعنى المغايرة بالضرورة.
كما أنه إذا قيل بأن المقصود هو المغايرة فى الحكم فإن المغايرة تكون
فى مدى الأثر الرجعى، بأن يكون الأثر الرجعى بالنسبة للأحكام الصادرة
بعدم دستورية النصوص الجنائية بدون استثناء، أما النصوص غير الجنائية
فيسنتهى من الأثر الرجعى المتعلق بأحكام عدم الدستورية بها المراكز التى
استقرت بمضى مدة التقادم والمراكز التى استقرت بأحكام نهائية^(١).

الاستناد إلى موقف المحكمة العليا فى الولايات المتحدة الأمريكية:
وجد رأى فى الفقه^(٢) يستند إلى النظام المعمول به فى المحكمة العليا،

١) د/ عاطف البناء: المشروعية الدستورية.. رد شبهات ومغالطات، الوفد
١٩٩٨/٧/٢٤، ١٩٩٨/٨/٦.

٢) د/ محمد بدران: احكام المحكمة الدستورية العليا فى الضرائب بين الأثر الرجعى
والمباشر القرار خطوة على الطريق الصحيح الأهرام ١٩٩٨/٧/٢٧.

فى الولايات المتحدة الامريكية حيث لا يكون للحكم بعدم الدستورية أثر رجعى حتى بالنسبة للأحكام الجنائية ما لم تنص المحكمة فى حكمها على ذلك^(١).

وعلى العكس ذهب رأى آخر إلى أنه من الخطأ الاعتقاد بأن القضاء الأمريكى لا يأخذ بالأثر الرجعى لأحكام عدم الدستورية وإنما ما يميز القضاء الأمريكى مايلى:

أ- أنه يكشف أولاً عن حقيقة القانون محل البحث فإذا اكتشف أنه غير دستورى معنى ذلك أنه لم يكن قانوناً فلا مناص من أعمال قاعدة الأثر

وقد ذهب رأى آخر إلى أن القرار بقانون قد أوجد طريقاً ثالثاً بتحويل المحكمة مكانية أن تحدد فى حكمها تاريخاً آخر غير اليوم التالى لنشر الحكم وغير تاريخ صدور النص المحكوم بعدم دستوريته وقد ساعد هذا التعديل على رفع الحرج ومنع الضرر، ففيه توسعة على المحكمة بمنحها سلطة تقديرية حسب ما تراه من ملاءمات واعتبارات (د/ يحيى السيد الصباحى: الرئيس محمد حسنى مبارك يوسع سلطات المحكمة الدستورية العليا اخبار اليوم ١/٨/١٩٩٨).

(١) يضرب البعض مثلاً لذلك بحكم المحكمة بعدم دستورية المادة ٢٩ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بإيجار الاماكن والذى تقضى بانتقال العقد إلى ورثة المستأجر الأصلية فقضت بعدم دستورية توريث عقد إيجار الاماكن المستخدمة لغير السكنى من ورش ومحلات تجارية رغم أن هذا النص طبق على آلاف الأسر المصرية لعشرات السنين مع ما هو معروف من مشاركة الأسر المصرية لعائلها فى تجارتها وتصبح مورد رزقهم بعد وفاته فلو طبق بأثر رجعى لالتقى بملايين الورثة فى الشوارع.

(د. نبيل لوقا بباوى: الأثر الرجعى للأحكام الدستورية باطل الأهرام ١٩٩٨/٨/٥).

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافي

الرجعى.

ب- إن القضاء الأمريكى يحد من الأثر الرجعى بوسائل شبيهه بما اتبعته محكمتنا كنظرية الموظف الفعلى وقاعدة حجية الاحكام النهائية.
ج- إن القضاء الامريكى يعول إحياناً على حسن نية ذوى الشأن.
د- يمكن لبعض المحاكم -لأنها تطبق رقابة امتناع- أن تحكم وفقاً لقانون ما لأنها ترى أنه متفق مع الدستور، ثم يحكم بعدم دستوريته فى أحكام لاحقة^(١).

وإذا كان القانون يسعى لتحقيق غايتين وهما المصلحة والعدالة وقد تتفق الغايتان ولا مشكلة فى هذه الحالة أما عند عدم اتحادهما فإن المحكمة العليا فى الولايات المتحدة تغلب اعتبارات المصلحة، أما محكمتا الدستورية فتغلب اعتبارات العدالة على اعتبارات المصلحة شأنها فى ذلك شأن المحاكم القانونية العادية، ومن ذلك ما قضت به من عدم دستورية القانون المخالف للدستور منذ لحظة إصداره حتى ولو كان قد صدر من عشرين عاماً كما حدث فى قانون إيجار الأماكن.

ولا شك أن هناك آثار سلبية لا يمكن التقليل من شأنها بالنسبة لإعمال الأثر الرجعى فى مجالين وهما:

أ- القوانين الضريبية حيث تكون قيمة الضرائب قد تم انفاقها على متطلبات التنمية.

(١) د/ عاطف البنا: المشروعية الدستورية .. مرة أخرى رد شبهات ومغالطات جريدة

ب- الحقوق التي لا تكتسب بالتقادم مثل الإيجار.

وفى هذه الوجهة من النظر فإن المحكمة الدستورية العليا كان يجب عليها أن تضع لنفسها قاعدة للأثر الرجعى كما فعلت المحكمة العليا فى الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقاً لغاية دستورية أو تقديرًا لظروف لم تكن موجودة عند إصدار حكمها الأول عام ١٩٩٠ إلا أنها أثرت الانتظار لحين تدخل المشرع بإصدار القرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ الذى يرى أنه خطوة على الطريق الصحيح لكن على المحكمة الدستورية العليا وضع الضوابط التى ستتخذ لقرار رجعية احكامها، فليس المشرع وحده صانع السياسات العامة^(١).

رأى فى الفقه: أعمال الأثر الرجعى فى غير المواد الجنائية يحتاج إلى أغلبية خاصة:

يستند هذا رأى إلى نص المادة ١٨٧ من الدستور التى تستلزم أغلبية خاصة إذا أريد تطبيق نص ما بأثر رجعى فى غير المواد الجنائية وهى اغلبية أعضاء مجلس الشعب وليست أغلبية الحاضرين. ويستند هذا رأى إلى ذلك للقول بأن المحكمة الدستورية لا تملك أكثر مما تملكه السلطة التشريعية.

فإذا كانت السلطة التشريعية لا تملك بموافقة أغلبية الحاضرين أن تقرر أثر رجعى لقانون ما، فكيف تملك ذلك المحكمة الدستورية، فالدستور اشترط أغلبية خاصة للموافقة على الأثر الرجعى للقوانين فكيف تسمو أحكام

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

المحكمة الدستورية على أحكام الدستور^(١).

ولا شك أن هذه الوجهة من النظر تخطط بين تطبيق حكم عدم الدستورية بأثر رجعي وتطبيق تشريع ما بأثر رجعي، فالقوانين لا تقاس عليها أحكام القضاء فيما يتعلق بقاعدة عدم الرجعية، ذلك أن القوانين لا يصح أصلاً إلزام المخاطبين بها إلا بعد إصدارها ونشرها أما الأحكام فالأصل - على العكس - أنها تطبيق للقوانين على الوقائع فهي تطبق القوانين المعمول بها بالفعل فالأصل أن تطبق بأثر رجعي، خاصة قضاء المشروعية الذي يفصل في مدى مطابقة العمل القانوني لنص القاعدة القانونية الأسمى سواء في ذلك أمام القاضي الإداري في دعوى الإلغاء أو أمام القاضي الدستوري في دعوى عدم الدستورية. فالأثر الرجعي للقانون يكون على سبيل الاستثناء أما بالنسبة لأحكام قضاء المشروعية يكون الأثر الرجعي هو الأصل^(٢).

(١) د. عادل محمد خير: أحكام الدستورية لاتسمو على الدستور، الأهرام ١٩٩٨/٧/١٧.

ويستند في ذلك إلى حكم المحكمة الدستورية العليا في ١٩٩١/١٢/٧ في القضية رقم ٤٤ لسنة ١٢ قضائية دستورية التي قضى فيها بعدم دستورية نص قانون مجلس الشعب الذي أجريت على أساسه الانتخابات لكن لم تطبق المحكمة الأثر الرجعي فلم تلغ القرارات والإجراءات التي أصدرها المجلس والواقع أن الاستشهاد بهذا الحكم في غير موضعه حيث طبقت المحكمة الأثر الرجعي المباشر لحكم عدم الدستورية لكنها لم تشأ أن تطبقه إلى مالا نهاية لاعتبارات عملية قدرتها المحكمة حفاظاً على الأمن القانوني.

(٢) د/ عاطف البنا: المشروعية الدستورية.. رد شبهات ومغالطات، الوفد ١٩٩٨/٧/٢٤.

اقتراحات لعلاج مسألة الرقابة الدستورية:

يرى بعض الفقه أن يطبق نظام الرقابة السابقة على النحو الموجود في فرنسا.

حيث أن الرقابة اللاحقة تؤدي إلى عدم الاستقرار التشريعي وخاصة أنه يطعن بعدم الدستورية بعد عشرات السنين، ومقتضى نظام الرقابة السابقة في فرنسا أن تعرض القوانين على المجلس الدستوري قبل التصديق عليها فإذا كانت مشوبة بعدم الدستورية تعاد للمجلس التشريعي لمعالجة العوار الذي اعتراها. ويمكن تطبيق ذلك في مصر - في نظر هذا الرأي - حتى يتم التأكد من دستورية القانون قبل التصديق عليه من رئيس الجمهورية^(١). وفي مواجهة حالات الحكم بعدم الدستورية المتزايدة وما يمكن أن يترتب عليه من زعزعة المراكز القانونية يقترح جانب آخر من الفقه أن تظل الرقابة للمحكمة الدستورية ولكن أن تكون الرقابة سابقة على صدور التشريعات من السلطة التشريعية على أن يتضمن تشكيل المحكمة الدستورية إلى جانب أعلى مستوى من رجال القضاء المتخصصين أساتذة الجامعات في الشأن الدستوري ويمثل فيها رئيس السلطة التشريعية أو من ينوب عنه حتى يتيسر التوصل إلى نتيجة إيجابية ومحددة للتشريعات بعد إقرارها حتى لا يحدث ما حدث مع قانون العدالة الضريبية الذي قضى بعدم دستوريته بعد

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافي

١٢ سنة من صدوره^(١).

على خلاف ذلك ينتقد البعض القول بالرقابة السابقة ويرى أنها رقابة
غرف وجدران مغلقة وأن الرقابة اللاحقة هي الرقابة الحقيقية بعد أن تنتضح
عيوب القانون عند التطبيق^(٢).

كما أن القول بالرقابة السابقة يتعارض مع نصوص الدستور (المادة
١٧٤ وما بعدها) ولا تتحقق منها الضمانة الدستورية المبتغاة من الرقابة
القضائية^(٣).



(١) د/ سمير الشرفاوى: جريدة الأهرام العدد الصادر في ٥/٦/٢٠٠٠.

(٢) د/ عوض المر: جريدة الأهرام العدد الصادر في ٥/٦/٢٠٠٠.

(٣) سامي فرج يوسف: خواطر دستورية الأهرام ٣/٨/٢٠٠٠م.

الفرع الرابع:

الوضع بالنسبة للنصوص الضريبية

ترتب على التعديل الذى أدخله القرار لقانون ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ تقرير الأثر المباشر للحكم بقوة القانون فى جميع الحالات إذا كان الحكم متعلقاً بعدم دستورية نص ضريبى^(١).

وقد بررت المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون هذا التعديل بأنه ترتب على سياسة تقرير الأثر الرجعى التى اتبعتها المحكمة تحميل الدولة بأعباء مالية تنوء بها خزانتها حيث أن مقتضى الأثر الرجعى أن تلزم الدولة برد حصيلة الضريبة التى تم تحصيلها من سنوات خلت وتكون بالتالى قد انفقتها فى مشروعاتها، ومن شأن رد هذه المبالغ حدوث اضطراب فى ميزانية الدولة بما قد يؤدى إلى عجز الدولة عن مواجهة خططها التنموية أو لجوئها إلى فرض ضرائب جديدة.

(١) حاول البعض تقسيم سريان أحكام عدم الدستورية بين الأثر المباشر (الأصل) والأثر الرجعى (استثناء) وبالطبع أدخل الأحكام الصادرة بعدم دستورية النصوص الضريبية فى الأصل العام حيث أنها تطبق بأثر مباشر (عزيز أنيس: الأهرام ١٩٩٨/٧/٣١) إلا أنه فوق أن هذه المقابلة ليست دقيقة فإن النصوص الضريبية قد حسم المشرع أمرها بنص صريح ولكن الغريب فى رأى أنه يرى أن الدولة يكون لها أن تستمر فى تحصيل الضريبة ولو قضى بعدم دستورية النص وذلك حتى تاريخ نشر الحكم، فهذا رأى وإن كان تطبيقاً للنص لكن صعب قبوله عملاً.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

وقد انتقد الأثر المباشر للأحكام الصادرة بعدم دستورية النصوص الضريبية
بما يلي:

- ١- الأثر المباشر للأحكام الصادرة بعدم دستورية نص ضريبي، وبالتالي منع استرداد ما سبق أن دفعه المواطنون تطبيقاً لنص تشريعي باطل فيه اعتداء على مصالح الأفراد وحقوقهم، وإذا كان هذا الأثر المباشر يحقق مصلحة الدولة بالحفاظ على ميزانيتها، فإنه يفتقد إلى عنصر أساسي في كل تشريع وهو ضرورة الموازنة بين مصلحة الدولة ومصلحة الأفراد فهو يغلب مصلحة الدولة أو مصلحة المواطنين في مجموعهم على مصالح وحقوق الأفراد دافعي الضرائب.
- ٢- كما أن استثناء التشريعات الضريبية من إعمال الأثر الرجعي يخالف مبدأ مساواة المواطنين أمام التكاليف العامة حيث يترتب عليه فرض تكاليف استثنائية على ضحايا تشريع ضريبي مخالف للدستور.
- ٣- إن هذا التعديل يخالف مبدأ ثباتاً وهو أن الدعوى الدستورية ذات طبيعة عينية وليست شخصية وبالتالي يحتج بالحكم الصادر فيها على الكافة.
- ٤- يخالف التعديل في المواد الضريبية أصل من أصول القانون المدني وهو وجوب رد الالتزام المدفوع إذا زال سبب هذا الالتزام ويرد ما دفع بغير وجه حق^(١).
- ٥- لا يمكن اللجوء لتمويل الخزنة العامة بإصدار تشريعات غير

(١) عبد العزيز محمد: العبث الدستوري.. حالة من التلبس جربة الوفد
١٩٩٨/٧/٢٣.

دستورية أو الامتناع عن رد أموال سبق الاستيلاء عليها دون سند من الدستور فهذا إثراء بلا سبب وإلا كان تطبيقاً للمبدأ اللاخلاقي "الغاية تبرر الوسيلة" الذي نصح به ميكافيللي حكام إيطاليا في القرن السادس عشر ويلومه عليه العالم كله منذ ذلك الوقت^(١) فكيف يكون لمغتصب مال أن يرفض رده بحجة أنه سيرتبك مالياً!! وعلى العكس لو كان الفرد هو الذي استولى على مال الدولة بدون وجه حق ماذا كانت الدولة فاعلة^(٢)؟.

٦- أن نزع الملكية للمنفعة العامة والذي هو إجراء مشروع تلتزم الدولة بدفع التعويض عنه والذي اشترط الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواطن أن يكون عادلاً ويدفع مقدماً وتشتترط المادة ٣٤ من دستور ١٩٧١ ألا تنتزع الملكية إلا مقابل تعويض فكيف يكون نزع الملكية مقابل تعويض ويكون أخذ الأموال نتيجة تشريعات ضريبية غير مشروعة لا يكفل التعويض؟.

٧- إنه إذا كان النص الضريبي لائحة وقضى بعدم دستوريته فإنه سيقصر أثر الحكم بعدم دستوريته على المستقبل حيث سيطبق الحكم بأثر مباشر بينما لو كانت اللائحة الضريبية هذه قد خالفت نصاً قانونياً وطعن فيها بالالغاء فكان سيترتب على حكم الالغاء أثر رجعي رغم أن المخالفة أقل جسامة.

٨- لماذا يمد المشرع هذه الحصانة إلى كافة التشريعات الضريبية بمنع الأثر الرجعي عن احكام عدم الدستورية الصادرة بشأنها رغم أنه قد يكون

(١) د/ حاتم على لبيب جبر: الصواب والخطأ في مفهوم القرار الاهرام ١٩٩٨/٧/٢٧.

(٢) د/ حاتم على لبيب جبر: المرجع السابق.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافي

منها ما هو فى صالح الخزانة العامة مثل:

- نص ضريبي ينقل عبء الاثبات فى المسائل الضريبية.
- نص تشريع غير دستوري يفرض عقوبة على مخالفة نص ضريبي.
- ٩- إنه فى الفترة السابقة على الحكم فإن الضريبة تكون مفروضة بغير قانون بالمخالفة للأصل الدستوري العام الذى يقضى بعدم جواز فرض ضريبة بدون قانون^(١).
- ١٠- عدم اعمال الأثر الرجعى بالنسبة للنصوص الضريبية المقضى بعدم دستوريته مصادرة غير دستورية للأموال:
- إن عدم إرجاع الأموال التى تم تحصيلها كضرائب بموجب نصوص ثبت عدم دستوريته اعمالاً لمبدأ عدم الرجعية يعتبر مصادرة لتلك الأموال ومن ثم إجراء غير دستوري^(٢).
- حيث ينص الدستور على أن المصادرة الكاملة للأموال ممنوعة والمصادر الجزئية لا تكون إلا فى إطار القانون وبموجب حكم قضائى.
- ولهذه المصادرة التى يكرسها نص القرار بقانون آثار سلبية على الاقتصاد القومى وجو الاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبى فى مصر.
- ١١- عدم دستورية القرار بقانون ١٦٨ لسنة ١٩٩٨:

(١) د/ على فاضل حسن: شهادة حق، الأهرام ١٠/٨/١٩٩٨.
(٢) د/ عاطف البنا: المشروعية الدستورية وأساس سلطة الحكم (جريدة الوفد ١٦/٧/١٩٩٨).

ذهب رأى فى الفقه^(١) إلى أن الفقرة الأخيرة من القرار بقانون والتى تقرر الأثر المباشر للنصوص الضريبية فيها شبهة المخالفة الدستورية وذلك لأن المحكمة الدستورية العليا فى إقرارها للأثر الرجعى لأحكامها استندت إلى نص المادة ٤٩ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وإلى عموم نصوص الدستور.

والحقيقة أن شبهة المخالفة الدستورية بالنسبة للقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ واضحة فيما يتعلق بعدم المساواة بين المدعى وغيره من أصحاب الشأن من الممولين الذين سبق تحصيل الضريبة منهم ويمتتع عليهم استردادها بناء على التعديل الذى أورده القرار بقانون بجعل الاحكام الصادرة بعدم دستورية النصوص الضريبية لا تسرى إلا بأثر مباشر من تاريخ نشر الحكم وليس من تاريخ صدور النص المقضى بعدم دستوريته.

رأى آخر فى المسألة الضريبية:

وقد دافع بعض الفقه^(٢) عن هذا التعديل باعتبار ظروفنا الاقتصادية وإن هذه الأموال التى تم تحصيلها قد تم إنفاقها بالفعل فى مشروعات التنمية وإن

(١) زكريا محي الدين شلش: أثر الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة، الاهرام ١٩٩٨/٧/٣١.

(٢) د/ أحمد كمال أبو الجد: مستقبل القضاء الدستورى فى مصر جريدة الاهرام ١٨، ١٩٩٨/٨/١٩.

د/ يحيى الجمل: جريدة العربى ١٩٩٨/٧/٢٠ حيث يرى إننا بلد فقير ونام ونحاول بناء اقتصادنا وإعمال الأثر الرجعى فى بعض القضايا الضريبية يعنى خراب الخزانة العامة.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

تطبيق الأثر الرجعى واستردادها سيشكل هذه اقتصادية عنيفة.
ولقد ذهب البعض^(١) بعيداً فافتراض أن رد هذه الأموال سيترتب عليه
فناء الدولة وتذرع بالقول المشهور بأن سلامة الدولة فوق سلامة القانون.
وذهب آخر^(٢) إلى أن الغاء الأثر الرجعى بالنسبة للنصوص الضريبية
يتمشى مع اعتبارات الشرعية الدستورية ومبدأ استقرار المراكز القانونية،
وهو ما سبق أن طبقته المحكمة الدستورية نفسها عندما قررت شرعية
التشريعات التى اصدرها مجلس الشعب رغم حكمها بعدم شرعية انتخابات
المجلس.
ويضيف هذا رأى بأن تقييد مبدأ رجعية الاحكام الدستورية يتمشى مع
المستقر فقها وقضاء من أن الاحكام كالعقود لا يستفيد منها ولا يلتزم بها إلا
أطرافها.
ولا شك أن ذلك الرأى محل نظر ذلك أن الأحكام الدستورية لها طبيعة
موضوعية وليست شخصية وهذا ما نصت عليه المادة ٤٩ من قانون إنشاء
المحكمة صراحة بأنها يحتج بها على الكافة وملزمة لجميع سلطات الدولة.

(١) ممدوح طنطاوى: المحكمة الدستورية ورئيس الجمهورية جريدة الاخبار
١٩٩٨/٧/١٩. راجع كذلك:

د/ يحيى الجمل: فى الظروف الضرورية فإن المبدأ هو سلامة الدولة فوق كل شىء
جريدة العربى المرجع السابق).

(٢) د/ على عوض حسن: تقييد مبدأ رجعية الأحكام الدستورية لا يخالف الدستور:
ويردد ما سبق أن قيل من أن التعديل مستمد من تفويض ثابت بنص الدستور وأن
الأموال التى تم تحصيلها انفقت على المشروعات الكبرى مثل مترو الانفاق ومحور
٢٦ يوليو (الأهرام ١٩٩٨/٧/٢٤).

لكن الذى نراه أن الاعتبارات القانونية التى توجب رد هذه المبالغ لا يمكن اغفالها ذلك أن من المبادئ المتعارف عليها مبدأ المساءلة عن الخطأ^(١) والمادة ١٦٣ من القانون المدنى تنص على أن "كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض" فالمخطئ يلزم بتعويض المضرور أيا كان سبب الخطأ.

ولكن البعض يعترض على معنى الالتزام هنا باعتراضه على إعمال الأثر الرجعى ويدعى بأن المحكمة الدستورية العليا ليست جهة توقيع جزاء^(٢) ولكن يمكن الرد عليه بأن الهدف هنا ليس عقاب المخطئ (وهى جهة الإدارة فى تحصيلها أموال بناء على نص باطل) وإنما الهدف هو تعويض المضرور، أو على الأقل إزالة الضرر برد المبالغ التى تم تحصيلها.

"إن العدل أساس الملك" فكيف تبنى دولة اقتصادها على المظالم^(٣).

(١) د/ حاتم على لبيب جبر: الصواب والخطأ فى مضمون القرار، الأهرام ١٩٩٨/٧/٢٧.

(٢) د/ فوزية عبد الستار: حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا الأهرام ١٩٩٨/٨/٣.

(٣) وما الفائدة من الاعتراف بالحق وعدم الموافقة على اعادته لصاحبة فذلك يعد مصادرة للحقوق.

د/ محمد لمعى الملاح: قصف المحكمة الدستورية جريدة الوفد ١٩٩٨/٧/٢٥. ويشير إلى مقولة تشرشل الشهيرة فى الحرب العالمية الثانية عندما اشتكى الاهالى فى إحدى القرى من الضوضاء المنبعثة من مطار حربي وحكم القضاء لمصلحة أهالى القرية وأمر تشرشل بعدم استخدام المطار عندما علم بصدور حكم القضاء، وعندما لاهه رجاله فقال قولته المشهورة "أخسر الحرب ولا يقال إننى لا أنفذ أحكام القضاء".

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقى

ولا شك أن الذين سيتحملون رد هذه المبالغ هم الأفراد فى مجموعهم، وليس الخزانة العامة.

إن القول بأن سلامة الدولة فوق القانون إن هى إلا كلمة حق أريد بها باطل، فلا تحول سلامة الدولة دون رد الدولة ما اغتصبته من أموال الأفراد، ولم تفن الدولة عام ١٩٩٠ عندما ردت الأموال التى تم تحصيلها بناء على القانون السابق، الذى كان يفرض ضريبة على العاملين بالخارج وقضى بعدم دستوريته.

إن الذين أيدوا التعديل بالنسبة للنصوص الضريبية تصوروا أن معنى الأثر الرجعى هو رد كافة الأموال التى سبق تحصيلها لمدة سنوات عديدة، ولكن الواقع أن أعمال قواعد التقادم بالنسبة للمبالغ المالية سيحصر المبالغ المطلوب ردها قانوناً فى المبالغ التى حصلت فى السنوات الثلاث الأخيرة فقط.

مخالفة مبدأ المساواة:

وردت عبارة "ذلك دون إخلال باستفادة المدعى من الحكم الصادر بعدم دستورية هذا النص".

ويلاحظ على هذا النص مايلى:

أ- لم يفهم من النص إذا كان المقصود المدعى فى كل الدعاوى المحكوم فيها بعدم الدستورية، أم فقط المدعى بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالنصوص الضريبية.

ورغم الاعتراض على مسألة التمييز فى الاستفادة بين المدعين فى الدعوى وغيرهم لمخالفتها المادة ٤٠ من الدستور، فإنه يجب تعميم الاستفادة

هنا بالنسبة للمدعين في كل الدعاوى المحكوم فيها بعدم الدستورية وليس فقط المدعين في الدعاوى المتعلقة بنصوص ضريبية^(١).

وقد اقترح البعض لتحقيق هذا الغرض إضافة كلمة "كله" بعد كلمة "ذلك" ليصبح نص الفقرة "وذلك كله دون اخلال باستفادة المدعى من الحكم الصادر بعدم دستورية هذا النص"^(٢).

ونرى أن كلمة "كله" لا تزيل الغموض الموجود، وإنما المحكمة الدستورية العليا لاشك أنها عند التطبيق ستراعى تفسيرها في ضوء المبادئ العامة في الدستور ونعتقد أنها ستختار أن تشمل المدعين بصفة عامة سواء في ذلك الدعاوى المتعلقة بنصوص ضريبية أم غيرها.

ب- بالنسبة لتحديد معنى الاستفادة من الدعوى:

فلا شك أنه يشمل كافة من رفع دعوى عدم الدستورية أو تدخل فيها وإذا طبقنا ذلك على الاستفادة من الحكم بعدم دستورية نص ضريبي فهي تشمل من دفع الضريبة قبل الحكم بعدم دستورية النص الضريبي ورفع الدعوى أو شارك في رفعها فيستفيد:

- من كانت تستحق عليه ضريبة ولم يدفعها لحين نشر الحكم بعدم دستورية النص الموجب لفرض الضريبة.

- أما من دفع الضريبة قبل الحكم بعدم دستورية النص الضريبي ولم يرفع الدعوى فلا يسترد ما دفعه.

(١) قريب من ذلك: عزيز أنيس: بعد تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا، الأثر

المباشر "الأصل" والرجعى "استثناء" الاهرام ١٩٩٨/٧/٣١.

(٢) د/ عبد الله ناصف: المرجع السابق، ص-١٢٤.

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافي

- وأما من كان يجب عليه دفع الضريبة ولم يدفعها وحتى لم يرفع دعوى عدم الدستورية فإنه بعد نشر الحكم بعدم دستورية النص الضريبي لا يطالب بدفع الضريبة.

ج- معنى القول باستفادة المدعى من الحكم الصادر بعدم الدستورية.:
إنه لن يحصل على حقه إلا من رفع دعوى، وسيترتب على ذلك رفع آلاف الدعاوى من أصحاب الشأن لاسترداد حقوقهم مما يضاعف عدد القضايا.



خاتمة

إن الغاية من إنشاء المحكمة الدستورية العليا وأداءها لوظيفتها فى حماية الحقوق والحريات لا تتحقق إلا بإعمال الأثر الرجعى.

وإن تطبيق الأثر الرجعى هو الذى يمكن عن طريقه رفع الظلم الذى يحدثه تطبيق النصوص التى قضى بعدم دستوريته وخاصة ما يتعلق منها بإهدار حقوق الإنسان.

وإذا كانت بعض النظم التى أخذ عنها نظام المحكمة الدستورية العليا يطبق الأثر المباشر كمبدأ عام فإن هذا لا يمنع من القول بالأخذ بالأثر الرجعى فى مصر لأن المعروف أن الديمقراطية فى مصر مازالت وليدة تحتاج إلى رعاية فيجب إعطاء الفرصة للمحكمة الدستورية العليا لمزيد من حماية الحريات والحقوق العامة.

والحقيقة أنه يجب عدم التخوف من تطبيق الأثر الرجعى فإن المحكمة الدستورية العليا تقيده ولا تطلقه، فتقيد به بما استقر من تقادم أو احكام نهائية أو اعتبارات أخرى قانونية أو عملية تراعيها المحكمة.

والمحكمة بتطبيقها للأثر الرجعى ووضع الضوابط المذكورة إنما توازن بين الشرعية الدستورية وحماية المراكز القانونية. فاحترام المشروعية الدستورية وقواعد العدالة تقتضى اعمال الأثر الرجعى. وبوضع الضوابط لحماية الاستقرار تتم المواءمة بين المشروعية والاستقرار.

ولا شك أن المشكلة قد ثارت نتيجة تزايد الاحكام الصادرة بعدم الدستورية، أما إذا تمت مراجعة القوانين جيداً والاعتناء بالعملية التشريعية

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

لنقليل عدد التشريعات المعيبة فإن تطبيق الأثر الرجعى لن يصبح ملحوظاً وخاصة مع تطبيق الضوابط المشار إليها.
وفى عجلة نعرض لبعض نتائج الدراسة وبعض المقترحات التى نراها فى هذا الصدد.

أولاً: نتائج الدراسة:

١- إن القرار بقانون ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ أكد على التفسير الذى درجت عليه المحكمة الدستورية العليا والذى يقضى بأن الاحكام الصادرة بعدم الدستورية يكون لها أثر رجعى ينسحب إلى تاريخ صدور النص المقضى بعدم دستوريته وإن جاءت نصوصه غير حاسمة فى هذا المجال إلا أن قصد المشرع الذى وضح جلياً فى المذكرة الايضاحية يؤيد ما سبق أن أقرته المحكمة قبل إصدار القرار بقانون من اعمال الأثر الرجعى مع الحد من إطلاق هذا الأثر الرجعى.

٢- إن التعديل الرئيسى الذى أتى به القرار بقانون هو ما يتعلق بعدم سريان أى حكم بعدم دستورية أياً من النصوص الضريبية إلا بأثر مباشر.
ويبدو أن هذا التعديل كان الدافع الحقيقى وراء إصدار المشرع للقرار بقانون وذلك حتى لا يترتب على الحكم بعدم دستورية أى نص ضريبى رد أموال الضريبة التى يكون قد تم تحصيلها من الممولين.

ولا شك لدينا فى عدم دستورية هذا التعديل لمخالفته العديد من نصوص الدستور المتعلقة بحماية الملكية الخاصة - كفالة حق التقاضى - المساواة بين الافراد - المساواة بين الدولة والأفراد إذا وجدوا فى مركز

مماثل.

كما أنه قد يشجع على فرض ضرائب جديدة مع العلم مسبقاً بعدم ردها إذا قضى بعدم دستوريته.

٣- فرق القرار بقانون بين المدعى وغيره من دافعي الضرائب حيث سمح للمدعى فقط باسترداد المبالغ التي سبق له دفعها ويمنع ذلك على الآخرين الذين قد يمتنع عليهم رفع دعوى عدم الدستورية لأي سبب خارج عن إرادتهم. وهذا التعديل يتعارض مع مبدأ المساواة الذي يفرضه الدستور بين المواطنين، إضافة إلى أنه يعاقب المواطنين الملتزمين بدفع الضرائب في موعدها ويكافئ المواطنين غير الملتزمين بسداد الضرائب لأنه سيسقط الحق في مطالبتهم بها بعد نشر الحكم بعدم دستورية النص الضريبي. وفوق ذلك فإن هذه التفرقة ستؤدي إلى حرص الجميع على رفع الدعاوى لاسترداد حقوقهم بما سيثقل كاهل المحكمة.

ولفظ المدعى هنا يتسع ليشمل المدعى في المسائل الضريبية وغيرها كما يتسع ليشمل المستفيد من الحكم بعدم الدستورية في حالة تصدى المحكمة الدستورية من تلقاء نفسها للدعوى أو الحالات التي تحيل فيها محكمة الموضوع القضية للمحكمة الدستورية للفصل في المسألة الدستورية.

٤- فوض القرار بقانون المحكمة الدستورية العليا في أن تحدد تاريخ سريان حكمها بعدم دستورية نص تشريعي فيما عدا النصوص الضريبية وذلك بإضافة عبارة "ما لم يحدد الحكم لذلك تاريخاً آخر" وقد وصف البعض تلك الإضافة بأنها غير دستورية على أساس أن نص المادة ١٧٨ من

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

الدستور قد حدد على وجه الخصوص أن تنظيم ما يترتب على حكم عدم الدستورية يكون بنص القانون، وإن المشرع الدستوري لم يفوض المشرع العادى فى تفويض المحكمة الدستورية العليا فى ذلك وهذا ما درجت عليه الدساتير المقارنة.

والحقيقة أن المحكمة الدستورية العليا كانت تمارس هذا الاختصاص دون النص عليه فى القانون، فهل تملك المحكمة الدستورية العليا أن تمارس من تلقاء نفسها اختصاصاً لا يملك المشرع العادى أن يمنحه إياها؟ بلا تردد فإن الإجابة بالنفى، لأن هذا ما تقتضيه طبيعة عمل المحكمة والعلّة من إنشائها.

٥- إن النص صراحة على الأثر المباشر لاحكام عدم دستورية النصوص الضريبية يستفاد منه عدم اعمال الأثر المستقبلى لأى من أحكام عدم الدستورية، لأنه لو أراد المشرع إعماله لنص عليه صراحة كما نص على الأثر المباشر فى المسائل الضريبية.

٦- إن الاستدراك الذى ورد من وزارة شئون مجلس الوزراء والمتابعة بحدوث خطأ مادى فى نص القرار بقانون بإضافة كلمة "اسبق" بعد عبارة "ما لم يحدد الحكم تاريخاً آخر" وإن كان يوحي بأن المحكمة الدستورية العليا تستطيع أن تحدد لسريان حكمها بعدم الدستورية تاريخاً آخر (غير تاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية) بأن يكون سابقاً أو لاحقاً لتاريخ نشر الحكم، فإن الراجح هو أن حرية المحكمة فى تحديد تاريخاً آخر، مقصود بها التاريخ الأسبق فقط أى بمنحة أثراً رجعيّاً، حيث لا يقبل من المحكمة أن تحدد لحكمها بعدم الدستورية تاريخاً لاحقاً إلا بنص صريح فى

القرار بقانون كما فعل المشرع بالنسبة للأثر المباشر للنصوص الضريبية.

٧- كان من الأفضل حسم مسألة الآثار المترتبة على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي (ببيان الأثر الرجعي أو المباشر أو المستقبلي) بنص صريح، لأن ترك هذه المسألة لتقدير المحكمة قد يؤدي إلى محاولة التأثير عليها لاعتبارات سياسية أو مالية أو غيرها كما أنه سيخرج قضاء المحكمة عن طبيعته ويجعلها تفصل في ملاءمات واختيارات خارجة عن اختصاصها.

والخلاصة في هذا الشأن أن المستفاد من القرار بقانون هو مايلي:

- أن الأثر الرجعي لأحكام عدم الدستورية هو الأصل على النحو الذي كانت تطبقه المحكمة قبل إصدار القرار بقانون مع وضع الضوابط والقيود التي تحد من إطلاق الأثر الرجعي.
- إن الاستثناء التشريعي الوحيد على الأثر الرجعي هو ما يتعلق بالمواد الضريبية التي لا يجوز تطبيق أحكام عدم الدستورية بشأنها إلا بأثر مباشر.
- إنه لا يجوز للمحكمة أن تحدد لسريان أحكامها بعدم دستورية نص تاريخاً لاحقاً لتاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية.

ثانياً: المقترحات:

هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تفعيل الرقابة الدستورية على التشريعات في مصر:

١- عدم التسرع في إصدار التشريعات، وأن تأخذ مشروعات القوانين وقتها من الدراسة، وألا يتم "سلق" القوانين حتى لا يطعن فيها بعدم

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد المواقف

الدستورية^(١).

وأن تكف الحكومة عن مطالبة المجلس بنظر مشروع قانون ما على وجه الاستعجال ثم يتضح عدم دستوريته.

والغريب أن الحكومة تستعجل عرض مشروع القانون ومناقشته في مجلس الشعب ثم تتراخى في إعداد اللائحة التنفيذية له عدة شهور مما يعطل تنفيذه.

٢- يفضل عرض كل القوانين على مجلس الشورى قبل أن ينظرها مجلس الشعب حتى لا نفاجاً بأنه قانون متعلق بالدستور، ولم يعرض على مجلس الشورى ويقضى بعدم دستوريته من الناحية الشكلية.

٣- عرض مشروعات القوانين والقرارات بقوانين على قسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة والذي يختص قانوناً بمناقشة ومراجعة المشروعات وإبداء الرأي بشأنها مع جعل ذلك إلزامياً في جميع الحالات سواء كان المشروع مقدماً من الحكومة أو من الأعضاء على أن يكون جزاء عدم العرض البطلان.

٤- إن التشريعات المكملة للدستور كذلك المتعلقة بتنظيم هيئة قضائية كالمحكمة الدستورية العليا يجب إصدارها بالطريقة العادية عن طريق السلطة التشريعية الأصلية وعدم اللجوء بشأنها إلى أسلوب القرار بقانون وخاصة إذا لم تكن حالة الضرورة متوافرة حتى يتسنى عرضها على اللجان

(١) فالملاحظ هو السرعة الظاهرة في موافقة البرلمان على المشروعات التي تقدمها الحكومة وكأن السلطة التشريعية متحدة مع السلطة التنفيذية (د. عوض المر الأهرام ٢٠٠٠/٦/٥).

المختصة ويتم دراستها بعناية.

٥- الغاء الاستثناء الخاص بالنصوص الضريبية من قاعدة اعمال الأثر الرجعى لاحكام عدم الدستورية، بما يسمح برد المبالغ التى يتم تحصيلها بموجب نصوص غير دستورية.

٦- أن يتم دعم استقلال المحكمة الدستورية مالياً، وحبذا لو كانت ميزانيتها لا تترك لمجلس الشعب للموافقة عليها.

٧- إن احترام الجميع لاحكام المحكمة الدستورية العليا وعدم تجاهلها أو الالتفاف حولها يساعد على نجاحها فى إداء مهمتها فى ترسيخ الديمقراطية وكفالة احترام الحقوق والحريات العامة.

والله من وراء القصد



حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموافي

أهم المراجع

أولاً: الكتب والمراجع العامة:

- ١- د. رمزي طه الشاعر: الوجيز في القانون الدستوري ١٩٩٨.
- ٢- د. طعيمة الجرف: القضاء الدستوري، دراسة مقارنة في رقابة الدستورية ط١، دار النهضة العربية ١٩٩٣.
- ٣- د. عبد الله ناصف: حجية وأثار احكام المحكمة الدستورية العليا قبل التعديل وبعد التعديل، دار النهضة العربية ١٩٩٨.
- ٤- د. فؤاد محمد النادى: موجز القانون الدستورى المصرى.
- ٥- د. ماجد راغب الحلو: القانون الدستورى، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦.
- ٦- د. مصطفى عفيفى: رقابة الدستورية فى مصر والدول الأجنبية ط١، ١٩٩٠.

ثانياً: المقالات:

- ١- د. أحمد فتحى سرور: الأثر الرجعي الأصل (الأهرام ١٨/١٢/١٩٩٨م).
- ٢- د. أحمد كمال أبو المجد: مستقبل القضاء الدستورى في مصر (١)، (٢) (الأهرام ١٨/٨/١٩٩٨م).
- ٣- د. جابر جاد نصار: مستقبل المحكمة الدستورية العليا والرقابة الدستورية في مصر، ندوة المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة ٦/٣٠ - ١/٧/١٩٩٨م (جريدة الشعب ٤/٨/١٩٩٨م).
- ٤- د. جمال زهران: تعديلات المحكمة الدستورية والاستقلال القضائي (مجلة روز اليوسف - العدد الصادر في ٢٠/٧/١٩٩٨م).
- ٥- د. حاتم على لبيب جبر: الصواب والخطأ في مفهوم القرار (جريدة الأهرام ٢٧/٧/١٩٩٨م).
- ٦- د. زكريا محيى الدين شلش: أثر الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة (جريدة الأهرام ٣١/٧/١٩٩٨م).
- ٧- د. سامي فرج يوسف: خواطر دستورية (جريدة الأهرام ٣/٨/٢٠٠٠م).
- ٨- د. شوقي السيد: حول تعديل قانون المحكمة الدستورية شكلاً ومضموناً (الأهرام ١٠/٨/١٩٩٨م).

٩- عادل صدقي: نظرة إلى تعديل المحكمة الدستورية (جريدة الأهرام ١٩٩٨/٨/٥).

١٠- عادل محمد خير: أحكام الدستورية لا تسمو على الدستور (جريدة الأهرام ١٩٩٨/٧/١٧).

١١- عاطف البنا: دراسة حول المشروعية الدستورية وأساس سلطة الحكم (جريدة الوفد ١٩٩٨/٧/١٦).

_____ : دراسة حول المشروعية الدستورية... رد شبهات ومغالطات (جريدة الوفد ١٩٩٨/٧/٢٤).

_____ : دراسة حول المشروعية الدستورية .. مرة أخرى رد شبهات ومغالطات (جريدة الوفد ١٩٩٨/٨/٦).

١٢- عبد العزيز محمد: طعنة غادرة للدستور والقانون (جريدة الوفد ١٩٩٨/٧/١٦).

_____ : العبث الدستوري .. حالة من التلبس (جريدة الوفد ١٩٩٨/٧/٢٣).

١٣- عبد الله ناصف: عدم دستورية تخويل المحكمة الدستورية العليا تحديد الأثر الرجعي لأحكامها (جريدة الأهرام ١٩٩٨/٧/٢٩).

١٤- عثمان حسنين عبد الله: في المسألة الدستورية (جريدة الوفد ١٩٩٨/٨/١).

١٥- عزيز أنيس: بعد تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا، الأثر المباشر "الأصل" والرجعي "استثناء" (جريدة الأهرام ١٩٩٨/٧/٣١).

١٦- على عوض حسن: تقييد مبدأ رجعية الأحكام الدستورية لا يخالف الدستور (جريدة الأهرام ١٩٩٨/٧/٢٤).

١٧- على فاضل حسن: شهادة حق (الأهرام ١٩٩٨/٨/١٠).

١٨- عوض المر: مبدأ الخضوع للقانون (الأهرام ١٩٩٩/٥/٢٨).

١٩- فاروق سيف النصر: (٣) أسباب وراء تعديل قانون المحكمة الدستورية (جريدة الأهرام المسائي ١٩٩٨/٧/١٣).

٢٠- فتحى رجب: التعديل وأبعاده المادية والدستورية (الأهرام ١٩٩٨/٨/٣).

٢١- فوزية عبد الستار: حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا (الأهرام ١٩٩٨/٨/٣).

حول تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا بالقرار بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨
د. أحمد أحمد الموائف

- ٢٢- د. محمد المرغني: خيوط المؤامرة الحكومية على المحكمة الدستورية العليا (جريدة العربي ١٩٩٨/٧/٢٠م).
- ٢٣- د. محمد بدران: أحكام المحكمة الدستورية العليا في الضرائب بين الأثر الرجعي والمباشر (الأهرام ١٩٩٨/٧/٢٧م).
- ٢٤- محمد حامد الجمل: تعديل قانون الدستورية مطعون في دستوريته (جريدة الأهالي ١٩٩٨/٧/١٥م).
- ٢٥- محمد شكري عبد الفتاح: ارفعوا أيديكم عن المحكمة الدستورية (جريدة الحقيقة ١٩٩٨/٨/١٥م).
- ٢٦- د. محمد عصفور: خيوط المؤامرة الحكومية على المحكمة الدستورية العليا (جريدة العربي ١٩٩٨/٧/٢٠م).
- ٢٧- د. محمد لمعي الملاح: قصف المحكمة الدستورية (جريدة الوفد ١٩٩٨/٧/٢٥م).
- ٢٨- د. محمد مجدى مرجان: سلطات المحكمة الدستورية بين التوسيع والتضييق (الأهرام ١٩٩٨/٧/٢٩م).
- _____:
- المحكمة الدستورية والمزيدات الفاشلة (جريدة الأخبار ١٩٩٨/٨/٥م).
- ٢٩- ممدوح طنطاوى: المحكمة الدستورية ورئيس الجمهورية (جريدة الأخبار ١٩٩٨/٧/١٩م).
- ٣٠- د. نبيل لوقا بباوى: الأثر الرجعي للأحكام الدستورية باطل (جريدة الأهرام ١٩٩٨/٨/٥م).
- ٣١- د. نعمان جمعة: التشريع مخالف للدستور وعدوان على وظيفة المحكمة (جريدة الوفد ١٩٩٨/٧/١٢م).
- ٣٢- د. هشام محمد فوزى: مستقبل المحكمة الدستورية العليا والرقابة الدستورية في مصر، ندوة المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة ٢٠٠٣/٣-١٩٩٨/٧/١ (جريدة الشعب ١٩٩٨/٨/٤م).
- ٣٣- د. يحيى الجمل: خيوط المؤامرة الحكومية على المحكمة الدستورية العليا (جريدة العربي العدد الصادر في ١٩٩٨/٧/٢٠م).
- ٣٤- د. يحيى السيد الصباحى: الرئيس محمد حسنى مبارك يوسع سلطات المحكمة

-
- الدستورية العليا، (جريدة اخبار اليوم ١٩٩٨/٨/١م).
- ٣٥- التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٧ مخاطر تقليص دور المحكمة الدستورية العليا مركز الدراسات الإستراتيجية.
- ٣٦- مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان:
- مسلسل مخالفة الدستور مستمر، (جريدة الوفد ١٩٩٨/٧/١٧م).
 - تعديل قانون المحكمة الدستورية عدوان على الحريات العامة، (جريدة الوفد ١٩٩٨/٧/٢٠م).
- ٣٧- المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة:
- القانون الجديد إنهاء لدور المحكمة، (جريدة الوفد ١٩٩٨/٧/١٤م).
 - التعديل يهدد الضمانات الحقيقية للمتهمين الجنائيين والسياسيين (جريدة الوفد ١٩٩٨/٧/١٤م).
- ثالثاً: مراجع باللغة الفرنسية:
- TANGUY: Le règlement des conflits en matiere d'urbanisme L.G.D.J. 1979.
 - P. WEIL: Le conseil d'Etat Statuant au contentieux: politique jurisprudentielle ou jurisprudence politique? Annales de la faculté de droit d'Aix, 1959.
- رابعاً: مراجع باللغة الإنجليزية:
- Constitutions of the contries of the World, Oceana publications, inc dobbs ferry, New York.

قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى

قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام

نموذج قياس الجودة SERVQUAL

- دراسة نظرية تطبيقية -

د. محمد أحمد إسماعيل شل^(*)، د. أشرف يحيى محمد الهادى^(**)

أولاً: تمهيد وخلفية:

تعتبر المراجعة من الخدمات المهنية التي تتميز عن غيرها من الخدمات الأخرى من خلال سعيها إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية في نفس الوقت، كما وأن هناك أطراف عديدة في المجتمع تستفيد منها وتتأثر بمخرجاتها.

ونظراً لأهميتها السابقة فقد حاز موضوع جودة خدمات المراجعة وقياس وتحديد مستواها اهتمام العديد من الأطراف سواء كانت المنظمات والمؤسسات المهنية المنظمة لهذه المهنة و/أو الأطراف المستفيدة من هذه المهنة (مستثمرين، بنوك، منظمات حكومية) و / أو الباحثين و / أو المزاولين للمهنة ذاتها.

وإذا كان المستفيد ينظر لجودة خدمة المراجعة والخدمات المهنية الأخرى في ضوء تلبيةها لرغباته وحاجاته، فإن المؤسسات المنظمة لهذه المهنة تنظر إليها في ضوء إلزام المراجع بالمعايير المهنية الموضوعية

(*) مدرس إدارة الأعمال - تجارة الأزهر

(**) مدرس المحاسبة - تجارة الأزهر

والقواعد المتفق عليها فى أعراف هذه المهنة. لذلك فإن مفهوم جودة المراجعة قد استأثر بنصيب كبير من الجدل بين الكتاب من ناحية والمحاسبين من ناحية أخرى.

وفى ضوء الجدل الواقع بين الفئتين سالفى الذكر يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين، حيث يتبنى الاتجاه الأول ويؤكد على مفهوم جودة خدمة المراجعة والخدمات المهنية الأخرى التى يقوم بها مراجع الحسابات فى ضوء التزامه بالمعايير المهنية للمراجعة دون الأخذ فى الاعتبار مستوى الإشباع الذى حققته خدمة المراجعة لحاجات ورغبات المستفيد منها، بينما يركز الاتجاه الثانى لمفهوم جودة المراجعة فى ضوء قدرة المراجع على تقديم خدمة ذات مستوى معين يتناسب وحاجات المستفيد منها.

وفى إطار الاتجاهين السابقين فقد تم إجراء العديد من الدراسات التى سيتم عرضها فيما بعد والتى تناولت العديد من الزوايا والعديد من أبعاد جودة خدمة المراجعة مع إهمالها وعدم تركيزها على توقعات المستفيدين من هذه الخدمات وإدراكهم لها فى ضوء مثل هذه التوقعات، حيث لا توجد دراسة سابقة واحدة تتناول هذه الزاوية. وهذا ما تسعى إليه الدراسة الحالية من خلال تبني مقياس (التوقعات / الإدراكات) SERVQUAL للعملاء المستفيدين من خدمة المراجعة والخدمات المهنية الأخرى التى تقدمها مكاتب المحاسبة والمراجعة فى السوق المصرية.

إن مقياس جودة الخدمة SERVQUAL كما سيتضح لاحقاً يقسم الخدمة لخمسة أبعاد رئيسية وهى الجوانب الملموسة فى الخدمة، والاستجابية، والنواحي العاطفية، والاعتمادية، والأمان، كما وأنه يقيس

تطبيقية
 د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى
 قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية

مستوى جودة الخدمة فى ضوء ما الذى توقعه المستهلك بالنسبة لهذه الأبعاد، وما الذى وجدته بالفعل بالنسبة لنفس الأبعاد السابقة. أى أنه يقيس الفرق بين ما توقعه العميل وما وجدته بالفعل على مستوى الأبعاد الخمس السابقة، والتي تشكل معاً أهم أبعاد الخدمة على وجه العموم.

لذلك فإن الدراسة الحالية وفى ضوء طبيعة هذا النموذج تجيب على التساؤلات التالية.

- أ- هل هناك فرق معنوى بين توقعات المستفيدين من خدمة المراجعة والخدمات المهنية الأخرى وبين إدراكهم الفعلى لها؟
 - ب- هل يتأثر هذا الفرق معنوياً بالخصائص الديموغرافية للمستفيدين أم لا؟
 - ج- هل هناك علاقة ارتباط بين هذا الفرق وبين مستوى رضا المستفيدين عن الخدمة؟ وإذا كان ثمة ارتباط بينهما فما هى قوته؟
- وتعد هذه الدراسة امتداداً للدراسات الحديثة خصوصاً التطبيقية منها وذلك كما سيتضح فيما بعد والتي ركزت على قياس جودة خدمة المراجعة، سواء أكانت هذه الدراسات عربية أم أجنبية.

ثانياً: الدراسات السابقة:

لقد أخذت الدراسات السابقة المتعلقة بجودة خدمة المراجعة اتجاهين أساسيين:

أ- الاتجاه الأول: على مستوى المنظمات المهنية.

حيث تبلورت جهود هذه المنظمات المهنية سواء على المستوى الدولي أو العربي أو المحلى فى مجموعة من الإصدارات والنشرات والدراسات والتي تمحورت حول جودة خدمة المراجعة وذلك من زوايا عدة كما يلي:

فعلى المستوى الدولي أصدرت المنظمات المهنية المختلفة العديد من معايير الرقابة على جودة المراجعة، فمثلاً أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى AICPA ، عام ١٩٧٩ أول برنامج لمعايير الرقابة على الأداء المهني وتم تطويره عام ١٩٩١، والذي تضمن عناصر متعلقة بالاستقلالية، والاسترشاد بآراء الخبراء، والفحص الدورى لبرامج رقابة جودة الأداء، وقبول عملاء جدد، والاستمرار فى العلاقة مع العملاء الحاليين (AICPA، ١٩٩٦).

ويتفق البرنامج السابق - جزئياً- مع البرنامج الذى أصدره مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز لرقابة وجودة الأداء المهني فى عام ١٩٩١ والذي أقرته وزارة التجارة والصناعة وهو ملزم لمكاتب المراجعة، وتمثلت أهم العناصر التى وردت فى هذا البرنامج الاستقلال، النزاهة المهنية، قبول العملاء واستمرارية العلاقة بهم، التدريب والتطوير المهني، الفحص الداخلى، الالتزام بشروط التسجيل، الاستشارة، تجنب ما يؤدى إلى عدم موضوعية الأداء (فراج وإبراهيم، ١٩٩٤).

وعلى المستوى العربى، فقد تم تشكيل لجنة خاصة لمراقبة جودة الأداء المهني عام ١٩٩٤ من قبل (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ١٩٩٤)، وكان من أهم أهدافها التأكد من التزام المحاسبين القانونيين بمعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير والقواعد المهنية من خلال إعداد برنامج يكفل تطوير

قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى

مستوى الأداء المهني للمحاسب القانوني والإشراف على تنفيذه، كما أصدرت معايير للرقابة النوعية لمكاتب المحاسبة ممثلة فى الاستقلال، والالتزام بقواعد السلوك المهني، والإشراف على المساعدين، وتدريب وتقييم أداء العاملين بالمكتب، وقواعد قبول واستمرار العملاء، والفحص الداخلى الدورى.

وعلى المستوى المحلى فقد أصدر (المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين، ١٩٩٢) معايير المراجعة وكان من بينها المعيار السابع والمرتبط بالرقابة على مستوى أداء أعمال المراجعة والذى يهدف إلى توضيح الإجراءات الواجب إتباعها من قبل المراجع بالنسبة للأعمال الموكلة إلى مساعديه، وتحديد السياسات والإجراءات الواجب اتباعها لتوفير قدر مناسب من الاطمئنان لأداء مستوى جيد لأعمال المراجعة، بالإضافة إلى ضرورة توافر مجموعة من الصفات الشخصية، الاستقلالية، المهارة والكفاءة المهنية للعاملين، قواعد قبول واستمرار العملاء.

ب- الاتجاه الثانى: على مستوى الباحثين:

ويمثل هذا الاتجاه جهود العديد من الباحثين سواء العرب أو الأجانب فى دراسة بعض العوامل ذات الصلة بجودة الأداء المهني للمراجعة. وعموماً يمكن تقسيم هذه الدراسات إلى:

(١) دراسات أجنبية: منها على سبيل المثال:

ما قام به (De anglo ، ١٩٨١) بدراسة العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وجودة عملية المراجعة وتوصل لنتيجة مؤداها وجود علاقة طردية بين حجم المكتب ودرجة جودة المراجعة. إن هذه الدراسة تؤكد -جزئياً-

دراسة (Shockley ، ١٩٨٥) والتي أكدت على أهمية بعض العوامل لجودة المراجعة مثل درجة المنافسة، حجم المكتب، تقديم خدمات استشارية للعملاء. وإذا كان (Shockley & De angle) قد أكدوا على أهمية حجم مكتب المراجعة لتأكيد جودة خدمة المراجعة ذاتها، فإن (Knapp ، ١٩٨٥) قد أكد على العلاقة بين حجم المنشأة محل المراجعة ومركزها المالي (العميل متلقى الخدمة) من ناحية وجودة المراجعة من ناحية أخرى، حيث أكدت هذه الدراسة أن حجم العميل يؤثر تأثيراً سلبياً على مستوى جودة المراجعة. بمعنى أنه كلما زاد حجم المنشأة وزادت قوة مركزها المالي كلما انخفض معها مستوى جودة المراجعة، بينما مع المنشأة صغيرة الحجم أو ذات المركز المالي المنخفض تزيد درجة جودة المراجعة.

وإذا كان بعض الباحثين قد ركز على حجم المنشأة سواء العميل أو مكتب المراجعة في علاقته بمستوى جودة المراجعة، فإن (Schroeder وآخرون، ١٩٨٦) قد أكدوا في دراستهم على بعض العوامل ذات الصلة بجودة المراجعة مثل تخطيط فريق العمل الخاص بعملية المراجعة، واستقلال فريق المراجعة، ووجود اتصال جيد بين فريق المراجعة وأعضاء لجان المراجعة، والخبرات المهنية لفريق المراجعة، ووجود وسائل داخل المكتب لتطوير كفاءة فريق العمل، ورقابة الجودة، وتقييم أداء العاملين داخل المكتب.

وفي إطار تأكيد Schroeder على العوامل سالفة الذكر وعلاقتها بجودة المراجعة فإن (Sutton and Lampe ، ١٩٩٠)، قد أكدوا تقريباً نفس المعنى بدراستهم التي تناولت العلاقة بين جودة المراجعة وبعض العوامل

تطبيقية
 د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى
 قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية

ذات الصلة مثل تخطيط عملية المراجعة، والكفاءة والخبرة المهنية، وأهمية الاتصال بين المراجع والعميل، وضرورة توافر إمكانيات لتقديم خدمات استشارية للعميل، وفحص البنود غير العادية، ووجود نظام للرقابة على الجودة، ورد فعل العميل لنتائج المراجعة.

وفى إطار الهجوم على مهنة المراجعة والانتقادات الشديدة والضغط التى تعرضت لها فى المجتمع الأمريكى قام (Palmrose ، ١٩٨٨) ببحث العلاقة بين عدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكاتب المراجعة (مكاتب المراجعة الكبرى بالولايات المتحدة الأمريكية من ١٩٦٠ - ١٩٨٥) ومستوى جودة المراجعة بها، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه كلما زاد عدد القضايا المرفوعة ضد مكتب المراجعة كلما كان ذلك مؤشراً على انخفاض جودة المراجعة والعكس صحيح.

ونظراً لأهمية العلاقة بين جودة المراجعة واكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، فقد قام (Knapp ، ١٩٩١) بدراسة لتحديد خصائص جودة المراجعة من وجهة نظر عينة من أعضاء لجان المراجعة فى الشركات المساهمة الأمريكية، وتوصلت دراسته إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة المراجعة من ناحية وحجم مكتب المراجعة وخبرة فريق المراجعة من ناحية أخرى.

وتؤكد الدراسة السابقة - جزئياً - ما قام به (Carcello، وآخرون، ١٩٩٢) من دراسة لتحديد خصائص جودة المراجعة فى الولايات المتحدة الأمريكية من وجهة نظر مكاتب المراجعة الكبرى، ومديرى الإدارات المالية لعينة من الشركات المساهمة، ومديرى صناديق الاستثمار فى البنوك

وشركات التأمين. وتوصلت الدراسة إلى نتائج مؤداها أن أهم خصائص جودة المراجعة تتمثل في خبرة مدير المراجعة في العمل، والاتصال بين فريق المراجعة والعميل، وإتباع المراجع للمعايير المهنية، والاهتمام باحتياجات العميل، والرقابة على الأداء، وتوافر وسائل لمراقبة تنفيذ إجراءات المراجعة، ووجود معايير أخلاقية لفريق المراجعة، وأسلوب تنظيم مكتب المراجعة.

وفي ضوء تأثير المنافسة على جودة المراجعة قاما O'keef and Westrot (١٩٩٢) بدراسة جانب العرض لخدمة المراجعة وأظهرت الدراسة أن زيادة جانب العرض من خدمات المراجعة تؤدي إلى المنافسة بين مكاتب المراجعة وتقليل أتعابهم، وهو ما قد يزيد من متطلبات العملاء لتحسين جودة خدمة المراجعة.

وتؤكد الدراسة السابقة ما قام به (Copley and Doucet ، ١٩٩٣) من دراسة أثر المنافسة بين مراجعي الجهات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية على جودة المراجعة، وتوصلت الدراسة لنتيجة مؤداها أن المنافسة بين المراجعين تؤدي إلى تخفيض أتعاب المراجعة وزيادة جودتها.

٢) دراسات عربية: منها على سبيل المثال:

ما قام به (فراج، وإبراهيم، ١٩٩٤) من دراسة وتحليل أهم العوامل المؤثرة في جودة الأداء المهني للمراجعة.. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مقومات معينة لجودة المراجعة منها ما يتعلق بفريق عمل المراجعة، ومنها مقومات متعلقة بالعملاء، وأخرى متعلقة بمعايير المراجعة ذاتها.

قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى

كذلك من هذه الدراسات ما قام به (طلبه، ١٩٩٤) من دراسة بعض العوامل ذات الصلة بجودة المراجعة فى سلطنه عمان، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عوامل تؤثر إيجابياً على مستوى الجودة وهى التأهيل العلمى والعملى للمراجع، ووجود مراجعة من مكتب آخر (مراجعة النظراء)، وعدد الساعات التى يقضيها المراجع فى عملية المراجعة، كما وأن هناك عوامل تؤثر سلبياً فى مستوى الجودة مثل عدد سنوات المراجعة لنفس الشركة، نسبة الأتعاب لاجمالى أتعاب المكتب، ووجود منافسة بين مكاتب المراجعة.

ومن الدراسات التى تؤكد جزئياً ما توصلت إليه الدراستين السابقتين ما قام به (الحميد، ١٩٩٥) من دراسة أهم عوامل وخصائص المراجعة والتى يمكن إرجاعها إلى خصائص جودة متعلقة بشركاء المراجعة، وخصائص جودة متعلقة بفريق عمل المراجعة، وخصائص جودة متعلقة بأتعاب المراجعة، وخصائص جودة متعلقة بنظم المكتب وسمعته وعلاقاته.

وفى إطار أهمية التعرف على وجهات نظر المراجعين، ومعدى القوائم المالية، ومستخدمى هذه القوائم فى جودة المراجعة قام (لطفى، ١٩٩٦) بدراسة للتعرف على وجهات نظر الفئات الثلاث السابقة فى جودة المراجعة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من الخصائص تشكل معاً جودة المراجعة منها الخبرة العامة لفريق المراجعة بالعمل، ومدى استجابة مكتب المراجعة لاحتياجات العميل ورغباته، والتزام مكتب المراجعة بمعايير الرقابة على الجودة، والاتصال بالعمل والتنسيق معه، والخصائص الفردية لأعضاء فريق المراجعة، واحتفاظ مكتب المراجعة باتجاه الشك المهنى عند جمع أدلة الإثبات.

ونظراً لأهمية الدور الذى يقوم به الجهاز المركزى للمحاسبات فى عملية المراجعة للشركات المساهمة، قام (يوسف، ١٩٩٧) بدراسة تقييم درجة جودة خدمة المراجعة للشركات المساهمة التى يقوم بها الجهاز المركزى للمحاسبات، وأكدت الدراسة على عدة عناصر رئيسية ذات الصلة بجودة خدمات المراجعة وهى درجة الاهتمام بالتأهيل العلمى، والخبرة العملية وتوافر الاستقلال والحياد للمراجعين، ودرجة الاهتمام بمعايير أداء العمل الميدانى المتعارف عليها، ودرجة الاهتمام بعرض القوائم المالية وصياغة تقرير المراجعة بما يتفق مع معايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها.

وفى إطار التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والمتخصصين فى أعمال المراجعة كممثلين للرأى الأكاديمى، ومستخدمى القوائم المالية، وطالبى خدمة المراجعة، والمراجعين أنفسهم. وفى إطار التعرف على آراء هذه الفئات فى جودة خدمة المراجعة قام (صالح، ١٩٩٨) بدراسته التى توصلت إلى ثلاث فئات كمحددات لجودة المراجعة وهى محدثات للجودة قبل التعاقد بين المراجع والعميل، ومحدثات للجودة أثناء عملية تنفيذ المراجعة، ومحدثات للجودة بعد الانتهاء من عملية المراجعة.

ومن تتبع الدراسات السابقة - سواء الأجنبية أو العربية - فى مجال تقييم وقياس جودة المراجعة يمكن استنتاج ما يلى:

* معظم هذه الدراسات ركزت على آراء مقدمى الخدمة فقط، وأن ما ركز منها على آراء المستفيدين لم يأخذ فى الاعتبار توقعات هؤلاء

تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى
قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية

المستفيدين للخدمة وإدراكهم الفعلى لها، وإنما أكد فقط على أهمية أخذ احتياجات المستفيدين فى الاعتبار عند تقييم جودة الخدمة.

* لم تقدم الدراسات السابقة نموذجاً متكاملأ إلى حد كبير يتضمن أبعاد خدمة المراجعة والتي تعكس فى مجملها جودة الخدمة من منظور المستفيدين منها باعتبارهم أكثر الأطراف قدرة على تحديدها وتقييمها.

لذلك فإن الدراسة الحالية للباحثين سوف تحاول استكمال النقص قدر الإمكان فى الدراسات السابقة فى قياس جودة خدمة المراجعة والخدمات المهنية الأخرى مستخدمة نموذج قياس جودة الخدمة SERVQUAL والذى أثبت مرونته وكفاءته فى قياس جودة الخدمة بغض النظر عن طبيعة هذه الخدمة والمستفيدين منها.

إن نموذج SERVQUAL - كما سيتضح لاحقاً - يقسم الخدمة لأبعاد خمسة وهى الجوانب الملموسة فى الخدمة، الاعتمادية، الاستجابة، والتعاطف، والأمان. ويعتمد هذا النموذج على قياس جودة الخدمة من وجهة نظر المستفيدين منها وذلك من خلال قياس الفرق بين توقعاتهم نحو هذه الخدمة بأبعادها الخمسة وإدراكهم الفعلى لها*. كما وأن هذا النموذج لا يتعارض فى أى من جزئياته مع أى معايير أخرى مهنية تم وضعها لضمان جودة الخدمة كالاستقلالية لمراجع الحسابات أو النزاهة، أو غيرها. بالإضافة إلى أن هذا النموذج لا يعتمد فى قياسه لجودة الخدمة على بعض احتياجات المستفيدين التى قد تتعارض مهنيأ أو حتى أخلاقياً مع سلوك المهنة.

وفى الحقيقة فإن هناك العديد من الدراسات التى استخدمت هذا النموذج وذلك فى قطاعات خدمية متنوعة لقياس جودتها ويأتى ذلك تأكيداً للدرجة

العالية من الصحة Validity والاعتمادية Reliability التي يتمتع بها المقياس، وفيما يلي استعراض سريع لأهم هذه الدراسات.

قام (Parasuraman وآخرون، ١٩٨٨) باستخدام وتطوير نموذج قياس جودة الخدمة، وأكدوا على أن الخطوة الأولى لتطوير مستوى جودة الخدمة يتمثل في ضرورة وجود معايير لقياس الجودة والتي يمثل محورها توقعات المستفيدين من الخدمة. كذلك أكدت الدراسة على أن الحفاظ على مستوى جودة الخدمة يتطلب ضرورة وجود عنصر بشري لديه القدرة والرغبة معاً في الأداء بالمستوى المطلوب.

كذلك قام (أدريس، ١٩٩٦) باستخدام مقياس جودة الخدمة - المقترح في الدراسة الحالية - في قياس جودة الخدمة الصحية بدولة الكويت وأظهرت الدراسة وجود فجوة سلبية بين ما يتوقعة المرضى لمظاهر جودة الخدمة كافة وبين إدراكهم للأداء الفعلي لها، كذلك أظهرت الدراسة أن مقياس جودة الخدمة يتمتع بدرجة عالية من الثبات (التناغم الداخلي لمتغيراته)^(*).

من هذه الدراسات أيضاً ما قام به (شل، ١٩٩٦) من قياس مستوى جودة الخدمة التي تقدمها المتاحف وأظهرت الدراسة وجود فجوة سلبية بين توقعات زائري هذه المتاحف وإدراكهم الفعلي لها بما يعكس مستوى منخفض

^(*) حيث تعتبر الجودة مرتفعة إذا كانت التوقع $\geq$ الإدراك، وتعتبر الجودة منخفضة إذا كانت التوقع < الإدراك على مستوى الأبعاد الخمسة ككل. ويرجع ذلك إلى أن جودة الخدمة وفق هذا المقياس = الإدراك - التوقع.

قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى

لجودة الخدمة المقدمة، كذلك أظهرت الدراسة أن تقييم الزائر لمستوى الجودة بوجه عام يتأثر ببعض الخصائص الديموغرافية له.

ونظراً لأهمية الخدمة المصرفية المقدمة من قبل الجهاز المصرفى، قام (صادق، ١٩٩٧) باستخدام مقياس الجودة (التوقعات/ الإدراكات) فى قياس جودة الخدمة المصرفية بالتطبيق على البنوك الإسلامية وأظهرت الدراسة أيضاً مستوى جودة منخفض للخدمة المصرفية المقدمة.

ونظراً لأهمية النموذج (التوقعات / الإدراكات) فى قياس جودة الخدمة فقد اقترحه (أبوجمة، ١٩٩٨) لقياس جودة الخدمات الشرطية بالرغم من أن الخدمة يتم تقديمها من منظمات غير هادفة للربح. كذلك استخدمه (Mangold, Babakus، ١٩٩٢) فى قياس جودة الخدمة الصحية فى الولايات المتحدة الأمريكية وأخيراً استخدمه (Ford، ١٩٩٣) فى قياس جودة الخدمات التعليمية بالنسبة للتعليم العالى كدراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية خدمات المراجعة للمجتمع عموماً، وأهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه هذه النوعية من الخدمات للأطراف المستفيدة سواء المستثمرون و/ أو الجهات المقرضة (البنوك - شركات التأمين) و /أو الشركات المساهمة و / أو حتى الأفراد العاديين - بالإضافة إلى أن أهمية الدراسة تتبع مما يلى:

١- عدم وجود دراسات تطبيقية سابقة تدور حول قياس جودة خدمات المراجعة من منظور المستفيدين آخذة في الاعتبار الفرق بين توقعاتهم وإدراكهم الفعلي لها. لذلك تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها بالتطبيق على المستفيدين فيما يتعلق بهذه الجزئية.

٢- تساعد هذه الدراسة في التعرف على مقياس جودة خدمات المراجعة بأبعادها المختلفة وهو ما يساعد القائمين على هذه الخدمة من تصحيح مسار طريقة أدائها.

٣- تساعد هذه الدراسة في التعرف على تأثير بعض الخصائص الديموغرافية على مستوى جودة خدمات المراجعة بما يمكن مقدمي الخدمة من تجزئة السوق، ووضع السياسات التسويقية الملائمة لكل فئة.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

١- التعرف على مستوى جودة خدمات المراجعة من منظور المستفيدين منها وذلك من خلال معرفة الفرق بين توقعاتهم لهذه الخدمة وإدراكهم الفعلي لها.

٢- التعرف على ما إذا كان للخصائص الديموغرافية للمستفيدين تأثير في تحديد مستوى جودة الخدمة أم لا.

٣- تحديد ما إذا كان هناك علاقة ارتباط بين مستوى جودة خدمات المراجعة ورضا المستفيدين أم لا. والتعرف على درجة قوته في حالة وجوده.

قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية
تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى



خامساً: منهج الدراسة:

ويشمل منهج الدراسة العناصر التالية:

١- فروض الدراسة(*):

تتضمن الدراسة الحالية عدداً من الفروض التي تم اختبارها وذلك لتأكيد صحتها من عدمه وهي:

الفرض الأول:

"يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين توقعات المستفيدين لخدمات المراجعة من ناحية وإدراكهم الفعلي لها من ناحية أخرى بشكل يعكس مستوى منخفض لجودتها".

الفرض الثاني:

"تؤثر الخصائص الديموغرافية للمستفيدين من خدمات المراجعة على تقييمهم لمستوى جودتها تأثيراً معنوياً".

الفرض الثالث:

"توجد علاقة ارتباط قوية ذو دلالة إحصائية بين مستوى جودة خدمات المراجعة من ناحية، ودرجة رضا المستفيدين منها من ناحية أخرى".

(*) اعتمد الباحثان في وضع الفروض على العديد من الدراسات منها على سبيل المثال:

- محمد أحمد إسماعيل شل "مرجع سابق".

- ثابت ادريس، "مرجع سابق".

قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى

٢- مجتمع الدراسة والعينة:

تم تطبيق الدراسة الحالية على المستفيدين من خدمات المراجعة والخدمات المهنية الأخرى (مثل الاستشارات / الدراسات..) والتي تقدمها مكاتب المراجعة في السوق المصرية. ونظراً لتعدد فئات المستفيدين من هذه النوعية من الخدمات مثل شركات التضامن، والشركات المساهمة، والمستثمرين العاديين "حملة الأسهم"، والأجهزة الحكومية - كالضرائب - داخل الدولة. فنظراً لتعدد هذه الفئات، فقد اقتصرنا الدراسة على الشركات المساهمة والمسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية وذلك لأسباب منها:

- أ- أنه يوجد إطار واضح ومحدد لهذه الفئة من المستفيدين.
- ب- تتعامل هذه الشركات بصورة مباشرة مع مكاتب المحاسبة والمراجعة باعتبارها المنظمات التي تقدم هذه الخدمة. ومن ثم فهي أقدر من غيرها على الحكم على مستوى جودة الخدمة المقدمة إليها.
- ج- تعتمد هذه الشركات أو من المفترض أنها تعتمد في قراراتها الاستثمارية والمالية على ما يقدمه لها مراجع الحسابات من معلومات.
- د- تعتبر هذه الشركات أكبر فئات المستفيدين من حيث حجم رأس المال ومن ثم الاستثمارات المالية وهو ما يجعل اعتمادها على مكاتب المراجعة اعتماداً كبيراً ومباشراً.

وتم تطبيق هذه الدراسة على خدمة المراجعة في السوق المصرية، ولقد تم اختيار هذه الخدمة لعدة أسباب منها أن هذه النوعية من الخدمات تعتمد

عليها فئات كثيرة ومتعددة في المجتمع، لذا فإن هذه النوعية من الخدمات تمس مصالحها بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن الأسباب أيضاً أن هذه النوعية من الخدمات ما زالت تتطلب العديد من البحوث لتقييم مستوى جودتها ومن زوايا متعددة، كذلك من هذه الأسباب ما يتعلق منها بارتفاع عدد القضايا المرفوعة أمام القضاء ضد مكاتب المراجعة من أطراف عدة من المجتمع (مصطفى، ١٩٩٦) وأخيراً حرص المنظمات المهنية إلى الارتقاء بجودة المراجعة المالية للمحافظة على مصالح جميع الأطراف المختلفة من خلال وضع المعايير المنظمة لذلك.

وإذا كانت الدراسة الحالية ركزت على الشركات المساهمة والمسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية، فإنها اقتصرت داخل الشركات المساهمة على فئة أساسية وهي فئة المسئولين عن الإدارات المالية بها وكذلك أعضاء مجالس الإدارات المنتدبين ومستوى الإدارة العليا وذلك على اعتبار أنها أقدر الفئات تقييماً لمستوى جودة خدمات المراجعة.

ونظراً لأن عدد الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية والمتداول أوراقها خلال عام ١٩٩٩م بلغ (٦٣٣) شركة (الهيئة العامة لسوق المال، تقرير الإحصائي ١٩٩٩). فقد تم الحصول على عينة عشوائية من هذه الشركات اعتماداً على معادلة الخطأ المعياري التالية (Churchill ، ١٩٩٦).

$$\sqrt{\frac{\hat{a} \times \hat{I}}{\hat{a}}} = \text{الخطأ المعياري}$$

قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى

ومن الجدير بالذكر أن الخطأ المعيارى المستخدم فى هذه الدراسة هو (٠.٠٥) كما وأنه قد تم تقدير $ح = ل = ٠.٥$ حتى يكون حجم العينة أكبر ما يمكن. وفى ضوء المعطيات السابقة وبتطبيق المعادلة سالفة الذكر بلغ حجم العينة المختارة (١٠٠ مفردة).

ولقد اعتمد الباحثان على أسلوب المقابلة الشخصية فى جمع البيانات المطلوبة وذلك لشرح متغيرات الدراسة وإزالة أى غموض خاص بها. وعموماً تم توزيع العينة المختارة على القطاعات المختلفة المكونة للشركات المساهمة حسب نسبة تمثيل كل قطاع كما يتضح من الجدول التالى:

جدول (١)

القطاعات المكونة للشركات المساهمة ونسبتها

م	القطاعات	عدد الشركات المختارة	النسبة المئوية
١	قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٤	٤%
٢	قطاع التعدين	١	١%
٣	قطاع التشييد	٩	٩%
٤	قطاع الصناعات التحويلية	٣٤	٣٤%
٥	قطاع النقل والاتصالات والكهرباء والغاز والصحة	٤	٤%
٦	قطاع تجارة الجملة والتجزئة	١١	١١%
٧	قطاع التمويل والتأمين والعقارات	٢٥	٢٥%

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

٨	قطاع الخدمات	١٢	١٢%
	الإجمالي	١٠٠	١٠٠%

ولقد تم اختيار الشركات محل الدراسة (العينة) بطريقة الأرقام العشوائية من بين إجمالي الشركات المساهمة (مجتمع الدراسة).

٣- أسلوب جمع البيانات:

لقد اعتمد الباحثان على نوعين أساسيين من البيانات هما:

أ- البيانات الثانوية:

والتي تم الحصول عليها من مراجعة الدراسات السابقة في مجال تقييم جودة خدمات المراجعة من ناحية، والدراسات المتعلقة بالمقياس المستخدم في الدراسة الحالية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى الاستعانة ببعض النشرات الصادرة عن هيئة سوق المال.

ب- البيانات الأولية:

والتي تم الحصول عليها من خلال أسلوب الاستقصاء. حيث تتضمن قائمة الاستقصاء أربعة أجزاء رئيسية تتمثل فيما يلي:

(١) الجزء الأول:

ويتعلق هذا الجزء بتوقعات المستفيدين لأبعاد الخدمة التي تقدمها مكاتب

المراجعة، وتشمل هذه الأبعاد مايلي:

* **البعد الأول:** النواحي المادية الملموسة في خدمة المراجعة، ويشمل:

قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى

المظهر الأنيق للعاملين بالمكتب، استخدام الحاسبات الآلية والبرامج الالكترونية عند تقديم الخدمة، والتنظيم والترتيب الداخلى للمكتب، والنظافة والشكل الجمالى للمكتب، ووجود أماكن لائقة لانتظار العملاء داخل المكتب.

* البعد الثانى: الاستجابة، ويشمل:

قيام المكتب بالأعمال المهنية الأخرى - بخلاف المراجعة - للعملاء، والاستجابة الفورية لطلبات العملاء واستفساراتهم، وتقديم خدمة المراجعة والخدمات الأخرى فى الوقت المطلوب، والتعاون والتنسيق مع العاملين والمراجعين داخل الشركة.

* البعد الثالث: التعاطف مع العميل، ويشمل:

حسن استقبال المكتب للعملاء، والمعاملة الطيبة والودودة للعملاء، ووضع مصالح العملاء فى مقدمة اهتمامات العاملين بالمكتب، وتفهم الظروف الخاصة بالعملاء والتعاطف معهم.

* البعد الرابع: الاعتمادية، ويشمل:

التزام المكتب بالأخلاقيات والسلوكيات المهنية، والاستقلال الكافى للمراجع، والكفاءة المهنية والعلمية للعاملين بالمكتب، وصدق المعلومات المقدمة للعملاء.

* البعد الخامس: الأمان، ويشمل:

محافظة المكتب على أسرار العملاء، والمهارة فى تقديم خدمة المراجعة والخدمات المهنية الأخرى، والاحتفاظ بسجلات (ملفات) دقيقة لمتابعة الأعمال المهنية المقدمة، وتزويد العملاء بالمعلومات فى الوقت المناسب.

(٢) الجزء الثاني:

ويتعلق هذا الجزء بالإدراك الفعلى للمستفيدين من خدمة المراجعة لها وذلك على مستوى الأبعاد الخمسة التى ذكرت آنفاً بمتغيراتها المختلفة.

(٣) الجزء الثالث:

ويتضمن هذا الجزء سؤالاً أساسياً حول علاقة الارتباط بين مستويات جودة الخدمة - بناءً على الفرق بين توقعات المستفيدين من الخدمة وإدراكهم الفعلى لها - من ناحية ورضاء هؤلاء المستفيدين عن هذه الخدمة من ناحية أخرى.

(٤) الجزء الرابع:

ويتضمن هذا الجزء بعض المتغيرات الديموغرافية للمستفيدين (الخبرة / التعليم/ النوع/ العمر/ الحالة الاجتماعية) والتى سوف تستخدم كأسس لتحليل البيانات الأولية الأخرى التى تم جمعها.

هذا وقد تم توزيع الجزء الخاص بالتوقعات، والجزء الخاص بالإدراك على مقياس من خمس نقاط تتدرج من لا أوافق بشدة (١) وحتى أوافق بشدة (٥). وجاء السؤال المتعلق بالرضا ليعبر عنه فى شكل مقياس من خمس نقاط ويتراوح بين راضى جداً (١) وغير راضى على الإطلاق (٥).

تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى
قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية

ومما هو جدير بالذكر أن النموذج المستخدم فى قياس جودة خدمة المراجعة SERVQUAL يقسم الجودة إلى أبعادها الخمسة المذكورة آنفاً، حيث ينقسم كل بُعد إلى مجموعة من المتغيرات، ولقد مر المقياس بعدة مراحل تطويرية مختلفة أهمها إعادة صياغة بعض العبارات التى يتضمنها المقياس بحيث تأخذ الشكل الموجب بدلاً من الشكل السلبى لها بما يقلل من الانحراف المعيارى لبنود المقياس عن متوسط الانحراف المعيارى له بدرجة كبيرة، كذلك تم إعادة تقدير معاملات الثقة للفرق بين التوقع والإدراك للأبعاد الخمسة وهو ما أدى إلى زيادة درجة الانسجام بين المتغيرات داخل كل بُعد. وعلى الرغم من تعرض نموذج الـ SERVQUAL لبعض الانتقادات منها أنه يركز على البعد الوظيفى للخدمة، والطول النسبى للمقياس، عدم تمييزه بين القيمة والجودة إلا أن هذا النموذج يقدم مزايا عديدة منها:

- أن مقياس جودة الخدمة يعتبر مقياس مختصر متعدد البنود مع درجة عالية من الثقة والصحة والذى يساعد إلى حد كبير مقدمى الخدمة فى تفهم أفضل لتوقعات المستفيدين من الخدمة وإدراكهم الفعلى لها بما يساعد على تحسينها.

- يزودنا هذا المقياس بهيكل أساسى لتوقعات وإدراكات المستهلكين للخدمة من خلال خمسة أبعاد رئيسية، بالإضافة إلى مرونة هذا الهيكل سواء بالحذف أو الإضافة ليلائم طبيعة الخدمة محل القياس.

- يساعد هذا المقياس مقدمى الخدمة على تجزئة السوق وفقاً لفئات الجودة المختلفة، وهو ما يساعدهم على التعرف على عملاء المهنة على أسس ديموغرافية.

٤- متغيرات الدراسة:

فى ضوء الفروض السابقة - والمشار إليها آنفاً- يمكن تحديد متغيرات الدراسة كما يلى:

أ- المتغيرات المستقلة:

وهى المتغيرات التى تتضمنها الأبعاد الخمسة للخدمة (النواحى الملموسة، الاستجابية، والتعاطف، الاعتمادية، والأمان) بالإضافة إلى المتغيرات الديموغرافية للمستفيدين من الخدمة والتى تشمل (الخبرة، والتعليم، والنوع، والعمر، والحالة الاجتماعية).

ب- المتغيرات التابعة:

وتشمل هذه المتغيرات ما يلى:

- تقييم العملاء لمستوى جودة خدمة المراجعة بوجه عام.

- رضا العملاء عن خدمة المراجعة.

٥- جمع البيانات:

حيث تم جمع بيانات الاستقصاء من مديرى الإدارات المالية وممثلى الإدارة العليا وأعضاء مجالس الإدارة المنتدبين أو من ينوب عنهم فى الشركات المساهمة التى وقع عليها الاختيار، وقد تم استخدام طريقة الزيارة

تطبيقية
قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى

القصيرة لتسليم قائمة الاستقصاء وتوضيح الغامض منها وشرح طبيعتها وأهدافها، وتركها للمستقصى منه إذا استدعت الظروف ذلك والعودة إليه مرة أخرى لتسلمها حسب ميعاد متفق عليه، ولقد روعى استكمال مائة استمارة صحيحة جاهزة للتفريغ والتحليل، حيث تم استبعاد الاستثمارات غير الصحيحة أو غير مكتملة الإجابة واستبدلت بها مفردة أخرى.

٦- أساليب تحليل البيانات واختبار الفروض:

- حيث تم تحليل البيانات التى تم الحصول عليها من الاستقصاء وفقاً لبرنامج Spss، وعموماً، تتمثل أساليب التحليل فيما يلى:
- أ- المتوسطات المرجحة Weighted Averages.
 - ب- اختبار (ز) Z - Test.
 - ج- أسلوب تحليل التمايز Discriminant Analysis.
 - د- ارتباط فاى Phi - Carrelation.
 - هـ- كاي² Chi².
 - و- أسلوب النقاط.
 - ز- التكرارات والنسب المئوية

سادساً: حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلى:

١- اقتصرت الدراسة الحالية على تقييم مستوى جودة خدمة المراجعة والخدمات المهنية ذات الصلة بالنسبة للمستفيدين المسجلين فى بورصة الأوراق المالية لقطاعاتها المختلفة عام ١٩٩٩، وبذلك لم تتناول الدراسة الحالية المستفيدين خارج إطار البورصة و/أو المسجلين بعد عام ١٩٩٩.

٢- اقتصرت الدراسة على فئة الإدارة العليا أو أعضاء مجالس الإدارة المننديين والمسؤولين بالإدارات المالية ذوى الصلة المباشرة بخدمات المراجعة والمقدمة من خلال المكاتب المتخصصة فى هذا المجال وبذلك استبعدت الفئات الأخرى والتي لا يمكن لها الحكم بدقة على مستوى جودة خدمة المراجعة والخدمات المهنية الأخرى ذات الصلة.

سابعا: نتائج الدراسة:

فيما يلى عرض لنتائج الدراسة المتعلقة باختبار فروضها:

نتائج اختبار الفرض الأول:

ينص الفرض الأول من فروض الدراسة على ما يلى:

"يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين توقعات المستفيدين لخدمات المراجعة من ناحية وإدراكهم الفعلى لها من ناحية أخرى بشكل يعكس مستوى منخفض لجودتها".

ولقد تم اختبار هذا الفرض على المستوى الاجمالى، ومستوى الأبعاد، ومستوى المتغيرات كما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٢)

مستوى جودة خدمة المراجعة من خلال تقييم
أبعادها على المستوى التفصيلى والاجمالى

قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية
تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى

أبعاد الخدمة	البيان	متوسط التوقعات	متوسط الإدراك	الفرق	(Z) ز(°)	مستوى المعنوية (°°)
الجوانب الملموسة						
١- المظهر الأنيق للعاملين بالمكتب	٣.٩	٢.٧	١.٢-	٨.٥	× ٠.٠٠٠	
٢- استخدام الحاسبات الآلية والبرامج الإلكترونية فى خدمة المراجعة والخدمات الأخرى	٤.٢	٢.٨	١.٤-	٩.٩	× ٠.٠٠٠	
٣- التنظيم والترتيب الداخلى الجيد للمكتب	٣.٥	٢.٦	٠.٩-	٦.٤	× ٠.٠٠٠	
٤- النظافة والشكل الجمالى للمكتب	٣.٥	٢.٦	٠.٩-	٦.٤	× ٠.٠٠٠	
٥- وجود أماكن لائقة لانتظار العملاء داخل المكتب	٣.٨	٢.٣	١.٥-	١٠.٦	× ٠.٠٠٠	
المتوسط العام	(٣.٨)	(٢.٦)	(١.٢-)	(٨.٥)	× (٠.٠٠٠)	
الاستجابية						
١- القيام بالأعمال الاستشارية الأخرى - خلاف المراجعة - للعملاء	٣.٨	٢.٧	١.١-	٧.٧	× ٠.٠٠٠	
٢- الاستجابة الفورية لطلبات العملاء واستفساراتهم	٤.٤	٢.٤	٢.٠-	١٤.١	× ٠.٠٠٠	
٣- التعاون والتنسيق مع العاملين والمراجعين داخل الشركة	٤.٦	٢.٣	٢.٣-	١٦.٢	× ٠.٠٠٠	
٤- تقديم خدمة المراجعة والخدمات الأخرى فى الوقت المطلوب	٣.٩	٢.٢	١.٧-	١٢.٠	× ٠.٠٠٠	
المتوسط العام	(٤.٢)	(٢.٤)	(١.٨-)	(١٢.٧)	× (٠.٠٠٠)	
الجوانب العاطفية والإنسانية						
١- حسن استقبال العملاء	٣.٧	٢.٥	١.٢-	٨.٥	× (٠.٠٠٠)	
٢- المعاملة الطيبة والودودة للعملاء	٣.٩	٢.٦	١.٣-	٩.٢	× (٠.٠٠٠)	
٣- الاهتمام الشخصى بالعملاء	٣.٦	٢.٨	٠.٨-	٥.٦	× (٠.٠٠٠)	
٤- وضع مصالح العملاء فى مقدمة اهتمامات العاملين بالمكتب	٣.٩	٢.٤	١.٥-	١٠.٦	× (٠.٠٠٠)	
٥- تفهم الظروف الخاصة بالعملاء والتعاطف معهم	٣.٨	٢.٧	١.١-	٧.٧	× (٠.٠٠٠)	
المتوسط العام	(٣.٨)	(٢.٦)	(١.٢-)	(٨.٥)	× (٠.٠٠٠)	
الاعتمادية						
١- الالتزام بالأخلاقيات والسلوكيات المهنية	٤.٨	٢.٩	١.٩-	١٣.٤	× ٠.٠٠٠	
٢- الاستقلال الكافى لمراجع الحسابات	٤.٥	٢.٦	١.٩-	١٣.٤	× ٠.٠٠٠	
٣- الكفاءة المهنية والعلمية للعاملين بالمكتب	٤.٨	٢.٣	٢.٥-	١٧.٧	× ٠.٠٠٠	
٤- صدق المعلومات المقدمة	٤.٤	٢.٥	١.٩-	١٣.٤	× ٠.٠٠٠	
المتوسط العام	(٤.٦)	(٢.٦)	(٢.٠-)	(١٤.٨)	× (٠.٠٠٠)	
الأمان						
١- المحافظة على أسرار العملاء	٤.٧	٢.٨	١.٩-	١٣.٤	× ٠.٠٠٠	

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

أبعاد الخدمة	البيان	متوسط التوقعات	متوسط الإدراك	الفرق (Z)	مستوى المعنوية (°)
٢- المهارة في تقديم خدمة المراجعة والخدمات المهنية الأخرى	٤.٣	٢.٧	١.٦-	١١.٣	× ٠.٠٠٠
٣- الاحتفاظ بسجلات دقيقة لمتابعة الأعمال المهنية المقدمة	٤.٦	٢.٥	٢.١-	١٤.٨	× ٠.٠٠٠
٤- تزويد العملاء بالمعلومات في الوقت المناسب	٤.٥	٢.٤	٢.١-	١٤.٨	× ٠.٠٠٠
المتوسط العام	(٤.٥)	(٢.٦)	(١.٩-)	(١٣.٤)	× (٠.٠٠٠)
المتوسط الإجمالي العام	[٤.٢]	[٢.٦]	[١.٦-]	[١١.٣]	× [٠.٠٠٠]

(*) تشير (×) إلى معنوية الفرق بين متوسطي التوقع والإدراك على مستوى أبعاد خدمة المراجعة. وتعتبر النتائج هنا معنوية إذا كان المستوى ≥ 0.005 .

(**) لقد تجاهل الباحثان الإشارة السالبة (-) لقيمة (ز) نظراً لأن اختبار هذا الفرض ذو طرفين 2 Tails.

بالنظر إلى جدول رقم (٢) يتضح ما يلي:

* بالنسبة لبعد النواحي الملموسة لخدمة المراجعة: يزيد المتوسط العام لتوقعات المستفيدين من خدمة المراجعة (٣.٨) عن المتوسط العام لإدراكهم لها (٢.٦) بفارق سالب قدره (١.٢)، وهو ما يعنى انخفاض مستوى جودة الخدمة فيما يتعلق بالبعد الأول " النواحي الملموسة" عموماً من حيث المظهر الأنيق للعاملين بالمكتب، واستخدام الحاسبات الآلية والبرامج الالكترونية فى المراجعة، والتنظيم الداخلى الجيد للمكتب، والشكل الجمالى للمكتب، ووجود أماكن لانتظار العملاء داخل مكتب المراجعة.

يعكس مستوى المعنوية للفرق بين المتوسطين (٠.٠٠٠) فرقاً معنوياً بين ما توقعه المستفيدين من خدمات المراجعة وبين إدراكهم لهذا النوع من

قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى

الخدمات وذلك على مستوى البعد الأول وهو البعد الخاص بالنواحي الملموسة.

* بالنسبة لبعد الاستجابية لخدمة المراجعة: يزيد المتوسط العام لتوقعات المستفيدين من خدمة المراجعة (٤.٢) عن المتوسط العام لإدراكهم لها (٢.٤) بفارق سالب قدره (١.٨)، وهو ما يعنى انخفاض مستوى جودة هذه الخدمة فيما يتعلق ببعد الاستجابية الذى يتضمن قيام المكتب بالأعمال الاستشارية الأخرى للعملاء، والاستجابة الفورية لطلبات العملاء، والتعاون والتنسيق مع العاملين والمراجعين داخل الشركة، وتقديم خدمة المراجعة والخدمات الأخرى فى الوقت المطلوب.

يعكس مستوى المعنوية للفرق بين المتوسطين (٠.٠٠٠٠) فرقاً معنوياً بين ما توقعه المستفيدون من خدمات المراجعة وبين إدراكهم لهذا النوع من الخدمات وذلك على مستوى البعد الثانى وهو البعد الخاص بالاستجابية.

* بالنسبة لبعد الجوانب العاطفية والإنسانية، يبلغ المتوسط العام لتوقعات المستفيدين من خدمة المراجعة (٣.٨)، بينما يبلغ المتوسط العام لإدراكهم لها (٢.٦) بفارق سالب قدره (١.٢) وهو ما يعنى انخفاض مستوى جودة هذه الخدمة على مستوى بعد الجوانب العاطفية والإنسانية والذى يتضمن حسن استقبال العملاء، والمعاملة الطيبة والودودة للعملاء، والاهتمام الشخصى بالعملاء، ووضع مصالح العملاء فى مقدمة اهتمامات العاملين بالمكتب، وتفهم الظروف الخاصة بالعملاء والتعاطف معهم.

يعكس مستوى المعنوية للفرق بين المتوسطين (٠.٠٠٠٠) فرقاً معنوياً بين ما توقعه المستفيدون من خدمات المراجعة وبين إدراكهم لهذا النوع من

الخدمات وذلك على مستوى البعد الثالث وهو البعد الخاص بالجوانب العاطفية والإنسانية.

* **بالنسبة لبعد الاعتمادية لخدمة المراجعة.** يبلغ المتوسط العام لتوقعات المستفيدين من خدمة المراجعة (٤.٦)، بينما يبلغ المتوسط العام لإدراكهم لها (٢.٦) بفارق سالب قدره (٢.٠) وهو ما يعنى انخفاض مستوى جودة هذه الخدمة على مستوى هذا البعد الذى يتضمن الالتزام بالأخلاقيات والسلوكيات المهنية، والاستقلال الكافى لمراجع الحسابات، والكفاءة المهنية والعلمية للعاملين بالمكتب، وصدق المعلومات المقدمة.

يعكس مستوى المعنوية للفرق بين متوسطى التوقع والإدراك (٠.٠٠٠٠) فرقاً معنوياً بينهما وذلك على مستوى البعد الرابع وهو البعد الخاص بالاعتمادية.

* **بالنسبة للبعد الأخير وهو بعد الأمان،** يزيد المتوسط العام لتوقعات المستفيدين من خدمة المراجعة (٤.٥) عن المتوسط العام لإدراكهم لها (٢.٦) بفارق سالب قدره (١.٩)، وهو ما يعنى انخفاض مستوى جودة هذه الخدمة فيما يتعلق ببعد الأمان عموماً من حيث المحافظة على أسرار العملاء، والمهارة فى تقديم خدمة المراجعة والخدمات المهنية الأخرى، والاحتفاظ بسجلات دقيقة لمتابعة الأعمال المهنية المقدمة، وتزويد العملاء بالمعلومات فى الوقت المناسب.

يعكس مستوى المعنوية للفرق بين المتوسطين (٠.٠٠٠٠) فرقاً معنوياً بين ما توقعه المستفيدون من خدمات المراجعة وبين إدراكهم لهذا النوع من الخدمات وذلك على مستوى البعد الخاص بالأمان.

قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى

* يزيد المتوسط الاجمالى العام لتوقعات المستفيدين من خدمات المراجعة (٤.٢) عن المتوسط الاجمالى العام لإدراكهم (٢.٦) بمقدار سالب (١.٦) وهو ما يعنى انخفاض مستوى جودة خدمات المراجعة بوجه عام على مستوى أبعادها الخمسة ككل.

يعكس مستوى المعنوية للفرق بين المتوسطين (٠.٠٠٠٠) فرقاً معنوياً بين ما توقعه المستفيدون من خدمات المراجعة وبين أدراكهم الفعلى لهذا النوع من الخدمات وذلك على مستوى الأبعاد الخمسة ككل وهو ما يؤكد صحة الفرض الأول.

مما سبق يتضح صحة الفرض الأول على المستوى الاجمالى، وعلى مستوى المتغيرات وكذلك على مستوى الأبعاد الخمسة لجودة خدمة المراجعة والخدمات المهنية الأخرى ذات الصلة.

نتائج اختبار الفرض الثانى:

ينص الفرض الثانى على ما يلى:

"تؤثر الخصائص الديموغرافية للمستفيدين من خدمات المراجعة على تقييمهم لمستوى جودتها تأثيراً معنوياً".

ويلاحظ أنه قد تم اختبار هذا الفرض بشكل عام دون التطرق إلى اختباره بشكل جزئى نظراً لعدم تجزئه الفرض السابق إلى فروض فرعية تتعلق بكل خاصية ديموغرافية على حده.

ولقد اعتمد الباحثان على أسلوب تحليل التمايز Discriminant Analysis فى اختبار صحة الفرض السابق بوجه عام. حيث يمكن التعرف

على الأهمية النسبية للخصائص الديموغرافية في تقييم مستوى جودة خدمة المراجعة (مرتفعة / منخفضة) من خلال ما يسمى بمعاملات دالة التمايز. كذلك يتيح استخدام هذا الأسلوب التعرف على ما إذا كان هناك فروقاً معنوية بين من رأوا أن مستوى جودة الخدمة مرتفع وبين من رأوا أن مستوى جودة الخدمة منخفض من خلال ما يسمى بـ $wilks' \Lambda$ وأخيراً يتيح هذا الأسلوب معرفة ما إذا كان للخصائص الديموغرافية - بوجه عام - باعتبارها متغيرات مستقلة تأثيراً على مستوى الجودة من عدمه وذلك من خلال ما يسمى بـ (كا^٢)، والجدول التالي يوضح ذلك.



قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى

جدول رقم (٣)

تأثير الخصائص الديموغرافية للمستفيدين من خدمات المراجعة
على تقييمهم لمستوى جودتها

المتغيرات	البيان	(*) معاملات دالة التمايز	(**) Wilks' Lambda	كا ^٢ Chi2	(***) مستوى المعنوية
١- الخبرة		٠.٨٧١٠٥٢			
٢- التعليم		٠.٣٠٩١٤٥			
٣- النوع		٠.٦٢١٣٠١	٠.٣٥٩٢١	٣.١٤٣٦	٠.٠١٣٢
٤- العمر		٠.٤٣٢٧٠٥			
٥- الحالة الاجتماعية		٠.٧٠١٣٢٤			

* تعكس معاملات دالة التمايز مدى تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة (الخصائص الديموغرافية) هنا فى تقييم المستفيدين من خدمات المراجعة لمستوى جودتها. ويستخدم مقدار هذه المعاملات كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية لهذه المتغيرات، بحيث يعكس المعامل الأكبر قيمة درجة أهمية أعلى، والمعامل الأقل قيمة درجة أهمية أقل، وهكذا.

** تعبر قيمة Lambda عن النسبة بين مجموع المربعات داخل المجموعتين إلى مجموع المربعات الكلى. وتتراوح هذه القيمة من الصفر إلى الواحد الصحيح، فكلما اقتربت قيمة Lambda من الصفر كان ذلك دليلاً على اختلاف الأوساط الحسابية بين مجموعة من يرى أن مستوى جودة الخدمة مرتفع ومجموعة من يرى أن مستواها منخفض. وكلما اقتربت من الواحد الصحيح كان ذلك دليلاً على تساوى الأوساط الحسابية لهما.

*** نظراً لأن اختبار الفروض فى هذه الدراسة يتم باستخدام مستوى معنوية ٠.٠٥ فإن النتائج تعتبر معنوية إذا كان هذا المستوى ≥ ٠.٠٥ وسوف نستخدم (*) من الآن فصاعداً للدلالة على المعنوية.

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح ما يلى:

- تتباين الخصائص الديموغرافية للمستفيدين من خدمات المراجعة - باعتبارها متغيرات مستقلة - من حيث تأثيرها على تقييم مستوى جودة هذا النوع من الخدمات، ويتضح ذلك من خلال قيمة معاملات دالة التمايز. حيث يأتى على قمة هذه المتغيرات ما يتعلق بالخبرة (معامل دالة التمايز = ٠.٨٧١٠٥٢) يليه الحالة الاجتماعية (معامل دالة التمايز = ٠.٧٠١٣٢٤)، ثم النوع (معامل دالة التمايز = ٠.٦٢١٣٠١) ثم العمر (معامل دالة التمايز = ٠.٤٣٢٧٠٥) وأخيراً التعليم (معامل دالة التمايز = ٠.٣٠٩١٤٥).

- بلغت قيمة Wilks' Lambda (٠.٣٥٩٢١) وهو ما يعنى باختلاف الأوساط الحسابية لمجموعتى مستوى الجودة (منخفض / مرتفع)، وهو ما يؤكد أن الفروق بين المجموعتين فروقاً معنوية.

- بلغت قيمة (كا) المحسوبة (٣.١٤٣٦) ومستوى المعنوية المرتبط بها (٠.٠١٣٢) وهو ما يعكس تأثيراً معنوياً لمعاملات دالة التمايز بوجه عام على تقديمهم المستفيدين من خدمات المراجعة لمستوى جودتها وذلك بغض النظر عن تأثير كل متغير على حده عليه.

إن النتيجة السابقة تؤكد صحة الفرق الثانى من فروض الدراسة بوجه عام بالنسبة للمستفيدين من خدمات المراجعة والخدمات المهنية الأخرى بوجه عام بما يعنى أن الخصائص الديموغرافية للمستفيدين من هذا النوع من الخدمات تؤثر معنوياً على تقييمهم لمستوى جودتها.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد تم تكوين مصفوفة تبويب Classification matrix لتحديد مدى قوة دالتى التمايز فى تقسيم مفردات الدراسة إلى المجموعة التى تنتمى إليها تقسيماً صحيحاً، بحيث إذا تم التعرف على

قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى

خصائص مفردة معينة يمكن توقع انتمائها إلى فئة معينة. والجدول التالى يوضح ذلك.

جدول رقم (٤)

مصفوفة بتويب لتحديد قوة دالة التمايز فى تقسيم مفردات الدراسة ككل

الإجمالى	فئة الجودة المرتفعة	فئة الجودة المنخفضة	
٨٠	٢٦ %٣٢.٥	٥٤ %٦٧.٥	فئة الجودة المنخفضة
٢٠	١٢ %٦٠	٨ %٤٠	فئة الجودة المرتفعة
١٠٠	٣٨	٦٢	اجمالى

يتضح من المصفوفة السابقة ما يلى:

- بالنسبة للجودة المنخفضة: يوجد (٥٤) مفردة تم تقسيمها بشكل صحيح، حيث تنتمى - بحكم إجاباتهم - إلى فئة مستوى الجودة المنخفضة. ويمكن القول أن دالة التمايز قد نجحت فى تقسيمها فى هذه الفئة، بينما لم تنجح دالة التمايز فى تقسيم (٢٦) مفردة بطريقة صحيحة. فعلى الرغم من انتمائها لفئة الجودة المنخفضة إلا أن دالة التمييز قد وصفتها فى فئة الجودة المرتفعة.

- بالنسبة للجودة المرتفعة: يوجد (١٢) مفردة تم تقسيمها بشكل صحيح، حيث تنتمى بحكم إجاباتهم إلى فئة مستوى الجودة المرتفعة. ويمكن القول أن دالتى التمايز قد نجحت فى تقسيمها فى هذه الفئة، بينما لم تنجح دالة التمايز فى تقسيم (٨) مفردات بطريقة صحيحة فعلى الرغم من انتمائها

لفئة الجودة المرتفعة إلا أن دالة التمايز قد وضعتها في فئة الجودة المنخفضة.

وبناءً عليه فإن نسبة المفردات التي تم تقسيمها بطريقة صحيحة تبلغ حوالى (٦٦%)، أى أن دالة التمايز نجحت بنسبة ٦٦% في تقسيم مفردات عينة المستفيدين من خدمات المراجعة بشكل صحيح.

نتائج اختبار الفرض الثالث

ينص الفرض الثالث من فروض الدراسة على ما يلي:

" توجد علاقة ارتباط قوية وذات دلالة إحصائية بين مستوى جودة خدمات المراجعة من ناحية، ودرجة رضا المستفيدين عنها من ناحية أخرى".

وإذا كان استخدام نموذج الـ SERVQUAL في الدراسة الحالية يعتمد على دراسة الفرق بين توقعات المستفيدين من خدمات المراجعة وإدراكهم الفعلى لها، فإن هذا الفرض ينصب على العلاقة بين هذا الفرق من ناحية ودرجة رضا المستفيدين من هذا النوع من الخدمات من ناحية أخرى، وبناءً على ما سبق فإنه فقد تم تصنيف المستفيدين إلى مجموعتين أساسيتين (راضين / غير راضين) وذلك طبقاً للفرق المذكور آنفاً أو ما يسمى بمستوى الجودة (مرتفع / منخفض).

ولاختبار الفرض سالف الذكر، قام الباحثان باستخدام ارتباط فاي -Phi Correlation للحكم على قوة علاقة الارتباط التي تحكم المتغيرين سالفى

قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى

الذكر (الرضا/ الجودة)، كذلك تم استخدام القيمة المعيارية لمعامل الارتباط للحكم على معنوية العلاقة سالفة الذكر.

جدول رقم (٥)

العلاقة بين مستوى جودة خدمة المراجعة ورضا المستفيدين منها

مستوى الجودة الرضا	منخفض		مرتفع		اجمالى		معامل الارتباط
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
راضين	٨	٣٤.٨	١٥	٦٥.٢	٢٣	١٠٠	(٠.٦١٧٨٢٣)
غير راضين	٧٢	٩٣.٥	٥	٦.٥	٧٧	١٠٠	
اجمالى	٨٠	-	٢٠	-	١٠٠	١٠٠	

(*) د = الدرجة المعيارية لمعامل ارتباط فاي وتستخرج بالمعادلة

$$D = \frac{N \times R}{\sqrt{N}}$$
 حيث ن = حجم العينة = ١٠٠ مفردة

رف = قيمة معامل الارتباط = ٠.٦١٧٨٢٣، وتحسب (د) لتحديد ما إذا كان معامل الارتباط المذكور معنوياً من عدمه، وذلك بمقارنتها بالقيمة النظرية للدرجة ١.٩٦ فى حالة ما إذا كان مستوى المعنوية = ٠.٠٥.

بالنظر إلى جدول رقم (٥) يتضح ما يلى:

- تزيد نسبة اجمالى العملاء (المستفيدين) الراضين عن خدمة المراجعة والواقعة فى فئة مستوى الجودة المرتفع (٦٥.٢) عن نسبة اجمالى العملاء الراضين عن خدمة المراجعة والواقعة فى فئة مستوى الجودة المنخفض (٣٤.٨) بينما تزيد نسبة اجمالى العملاء الغير راضين عن خدمة المراجعة والواقعة فى فئة مستوى الجودة المنخفض (٩٣.٥) عن نسبة اجمالى العملاء الغير راضين عن خدمة المراجعة والواقعة فى فئة مستوى الجودة المرتفع (٦.٥).

- توجد علاقة ارتباط قوية بين مستوى جودة خدمة المراجعة من ناحية ودرجة رضا المستفيدين (العملاء) من خدمات المراجعة من ناحية أخرى، ويؤكد هذا قيمة معامل الارتباط المحسوبة بينها والتي بلغت (٠.٦١٧٨٢٣).

- بلغت الدرجة المعيارية لمعامل الارتباط (٧.٨٦) وهو ما يؤكد على معنوية علاقة الارتباط بين مستوى جودة خدمة المراجعة وبين درجة رضا المستفيدين عنها وذلك عند مستوى ٠.٠٥ على الأقل.

إن ما سبق يؤيد صحة الفرض الثالث والأخير من فروض الدراسة.

ثامناً: التوصيات:

فيما يلي مجموعة من التوصيات التي توصل إليها الباحثان في ضوء ما تناولته الدراسة من فروض وما تم عرضه من نتائج لاثبات صحة أو عدم صحة هذه الفروض.

١- بالنسبة لمزاوى المهنة والقائمين عليها.

أ- الاهتمام بدراسة توقعات العملاء والعمل على إشباعها قدر المستطاع من خلال الاهتمام بالجوانب المتعددة لجودة خدمات المراجعة والمتمثلة في:

- الجوانب الملموسة، وخاصة فيما يتعلق بالاهتمام بمظهر العاملين، واستخدام الحاسبات الآلية والبرامج الإلكترونية في عملية المراجعة بصورة فعالة، والتنظيم الجيد للمكتب، بالإضافة إلى الاهتمام بالنظافة والشكل الجمالى للمكتب، وتوفير أماكن لائقة لانتظار العملاء داخل هذه المكاتب.

تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى
قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية

- الاستجابة، خاصة فيما يتعلق بالاستجابة لطلبات العملاء، واحتياجاتهم للخدمات الاستشارية الأخرى، والتنسيق مع العاملين فى الشركات محل المراجعة.

- الجوانب العاطفية، خاصة فيما يتعلق بحسن استقبال العملاء، والاهتمام الشخصى بهم، ووضع مصالحهم فى مقدمة اهتمامات المكتب، وتفهم ظروفهم الخاصة.

- الاعتمادية، وخاصة فيما يتعلق بالالتزام بأخلاقيات وسلوكيات المهنة، والمحافظة على قدر مناسب لاستقلال المراجع، والاهتمام بزيادة وتنمية مستوى الكفاءة المهنية للعاملين بالمكتب.

- الأمان، وذلك من خلال الاهتمام بالمحافظة على أسرار العملاء، والكفاءة فى تقديم الخدمات المهنية، والاحتفاظ بسجلات دقيقة لمتابعة الخدمات المقدمة، وتزويد العملاء بالمعلومات الملائمة فى الوقت المناسب.

إن الاهتمام السابق بدراسة توقعات العملاء يحقق المفهوم الحديث للتسويق الذى يدور محوره بدرجة أساسية حول رضا المستهلك والمتمثل هنا فى المستفيدين من خدمات المراجعة والمتأثرين بها وذلك بما لا يتعارض مع المعايير المهنية المتعارف عليها فى مجال المراجعة.

ب- الاهتمام بالفرق بين توقعات المستفيدين من خدمات المراجعة وإدراكهم الفعلى لها واستخدامه كأساس لتحقيق رضا المستفيدين من خدمات المراجعة.

ج- النظر إلى مهنة المراجعة باعتبارها مهنة ذات عائد اقتصادى تخدم جهات وفئات متعددة فى المجتمع مما يستلزم تسويقها على أسس علمية

موضوعية لخدمة هذه الفئات بشكل ملائم وبما يتمشى مع المعايير المهنية المتعارف عليها.

٢- بالنسبة للباحثين:

أ- توجيه المزيد من الاهتمام والدراسات إلى توقعات العملاء والمستفيدين من الخدمات المختلفة، حيث يوجد قصور واضح في هذا الجانب الذي يتطلب المزيد من البحوث لإبرازه.

ب- إجراء مزيد من الدراسات من وقت لآخر على الخصائص الديموغرافية للمستفيدين من خدمات المراجعة (الخبرة، السن... إلخ)، وعلاقة ذلك بمستوى جودة خدمات المراجعة المقدمة، بالإضافة إلى دراسة درجة رضائهم عن الخدمة من وقت لآخر بما يؤكد المفهوم الحديث للتسويق.

قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- الرسائل والدوريات العلمية:

- أبو جمعة، نعيم حافظ (دكتور)، "نموذج مقترح لتقييم الخدمات الشرطية" مجلة الفكر الشرطى، المجلد السابع، العدد الأول (١٩٩٨)، ص ص ٤٧ - ٧٣.

- إدريس، ثابت عبد الرحمن (دكتور)، "قياس جودة الخدمة باستخدام مقياس الفجوة بين الإدراكات والتوقعات، دراسة منهجية بالتطبيق على الخدمة الصحية بدولة الكويت"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد الرابع، العدد الأول، نوفمبر (١٩٩٦)، ص ص ٩ - ٣٥.

- الحميد، عبد الرحمن بن إبراهيم (دكتور)، خصائص جودة المراجعة المالية، دراسة ميدانية للمحيط المهني في المملكة العربية السعودية، مجلة الإدارة العامة، مجلد ٣٥، العدد الثالث، ديسمبر (١٩٩٥)، ص ص ٤٠٥ - ٤٥٣.

- شل، محمد أحمد إسماعيل، "تقييم الأداء التسويقي للمتاحف، دراسة نظرية تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية التجارة - جامعة الأزهر، ١٩٩٦).

- صادق، غادة زكريا، "قياس جودة الخدمات فى البنوك المصرية، بالتطبيق على البنوك الإسلامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٧).

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

- صالح، سيد عبد الفتاح (دكتور) مؤشرات الاستدلال على جودة المراجعة، مدخل مقترح"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، تجارة عين شمس، العدد الثالث، (١٩٩٨)، ص ص ٢٠٣ - ٢٦٦.
- طلبه، على إبراهيم (دكتور): "قياس أثر بعض العوامل على جودة أداء مراقب الحسابات: دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة سلطنة عمان"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، تجارة عين شمس، ملحق العدد الأول (١٩٩٤)، ص ص ١٢٨٥ - ١٣١٣.
- فراج، ثناء عطية (دكتورة)، د. آمال محمد كمال إبراهيم، "نحو إطار لتحسين جودة الأداء المهني للمراجعة والرقابة عليها - دراسة تطبيقية، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة المنصورة، مجلد ١٨، العدد الرابع (١٩٩٤)، ص ص ١ - ٦٠.
- لطفى، أمين السيد أحمد (دكتور)، "دراسة اختبارية للعوامل والخواص المؤثرة في جودة عملية المراجعة من وجهة نظر المراجعين ومعدى ومستخدمى القوائم المالية فى ج.م.ع"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، تجارة عين شمس، ملحق العدد الأول ١٩٩٦، ص ص ١٤٣٣ - ١٤٧٩.
- مصطفى، صادق حامد (دكتور)، "نحو تضيق فجوة التوقعات فى مهنة المراجعة، دراسة تحليلية نقدية مقارنة"، مجلة المحاسبة

قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى

والإدارة والتأمين، تجارة القاهرة، السنة ٣٤، العدد ٤٧،
(١٩٩٤)، ص ص ٥٣ - ١٢٣.

- يوسف، ناجى نجيب (دكتور)، تقييم جودة المراجعة المالية للجهاز
المركزي للمحاسبات للشركات المخصصة، مجلة البحوث
التجارية، تجارة الزقازيق، السنة ١٩، يناير (١٩٩٧)، ص
١٠٥ - ١٤٤.

٢- التقارير والنشرات:

- المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين، معايير المراجعة، (١٩٩٢)،
المعيار السابع، "الرقابة على مستوى أداء أعمال المراجعة".
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معايير الرقابة النوعية لمكتب
المراجعة، برنامج مراقبة جودة الأداء المهني، (١٩٩٤).
- الهيئة العامة لسوق المال، التقرير الإحصائي السنوى لعام ١٩٩٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- AICPA "Official Releases," Statement On Quality Control", Standards Nos.2 And 3, Journal Of Accountancy, Aug, (1996) Pp. 67- 71.
- Aker, D. And Day, G. "Marketing Research" (New York: John Wiley & Sons (1986).
- Babakus, Emin And W. Mangold, "A Dapting The Servquol Scale To Hospital Services: An Empirical Investigation", Health Services Research, Vol. 26, No. 6, (Feb, 1992) Pp. 767-86.

-
-
- Carcello, JV., R.H. Hermanson And N.T. McGrath, "Audit Quality Attributes: The Perceptions Of Audit Partners, Perparer And Financial Statement Users, Auditing: A Journal Of Practice And Theory, Vol 11, No. 21 Spring 1992, Pp. 1-14.
 - Churchill, G.A., Basic Marketing Research, Third Ed. (Decryden Press, N.Y., 1996) P. 544.
 - Copley, P. And M. Docet, "The Impact Of Competition On The Quality Of Governmental Audits", Auditing: A Journal Of Practice And Theory, Spring 1993, Pp. 88-98.
 - De Angelo, Auditor Size And Audit Quality, Journal Of Accounting And Economics, Dec. 1981.
 - John B. Ford, " Service Quality In Higher Education: A Comparison Of Universities In The United States And New Zealand Using Servqual", AMA Educators Proceedings Vol. 4, (Summer, 1993). Pp. 75- 81.
 - Knapp M.C., Audit Conflict, On Empirical Study Of The Perceived Abillity Of Auditors To Resist Management Pressure, The Accounting Review, Apr. 1985.
 - Knapp M.C, Factors That Audit Committee Members Use As Sorrogates For Audit Quality, Auditing: A Journal Of Practice And Theory, Spring 1991, Pp. 35- 52.
 - O'keefe, T., And P. Westor, Conformance To GAAS Reporting Standards In Muncipal Audits And The Economics Of Auditing: The Effects Of Audit Firm Size, CPA Examination

قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية
تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى

- Performance And Competition, Issues In Accounting Regulation, 1992, Pp. 27-32.
- Parasuraman, A, V.A. Zeithmal And L.L. Berry, Servqual: A Multiple- Item Scale For Measuring Consumer Perceptions Of Service Quality, Journal Of Retailing, V. 64, No. 1, Spring 1988, Pp. 12- 40.
 - Palmrose Z.V., An Analysis Of Auditor Litigation And Audit Service Quality, The Accounting Review, Jan. 1988, Pp. 55- 73.
 - Schroeder, M.S., L. Solomon And D.Vickrey, Audit Quality: The Perceptions Of Audit Committee Chairperson And Audit Partners, Auditing: A Journal Of Practice And Theory, Spring 1986, Pp. 86- 94.
 - Shockley Randoliph A., Perceptions Of Auditors Independence an Empirical Analysis, The Accounting Review, Oct. 1981, Pp. 785- 800.
 - Sutton, S. And J. Lampe, Formulating A Process Measurement System For Audit Quality, In Proceedings Of The 1990 University Of Southern California Audit Judgment Symposium.

قائمة الاستقصاء

الجزء الأول - التوقعات

فيما يلي مجموعة من العبارات التي تقيس مدى توقعاتك لمستوى خدمة المراجعة والخدمات المهنية الأخرى التي يقدمها مكتب المحاسبة والمراجعة الذي تتعامل معه، علماً بأن كل عبارة من هذه العبارات تقيس خاصية معينة من خصائص الخدمة. برجاء وضع دائرة حول الرقم الذي يعكس وجهة نظرك، فإذا كنت موافق بشدة ضع الدائرة حول الرقم (٥)، وإذا كنت غير موافق بشدة ضع الدائرة حول الرقم (١)، وإذا كانت درجة موافقتك أو عدم موافقتك خلاف ذلك يمكنك وضع دائرة حول أى رقم آخر يصف أفضل من غيره مدى توقعاتك.

رمز	التوقعات	لا أوافق بشدة (١)			أوافق بشدة (٥)
004	١- المظهر الأنيق للعاملين بالمكتب	١	٢	٣	٤
005	٢- استخدام الحاسبات الآلية والبرامج الالكترونية لتقديم خدمة المراجعة والخدمات المهنية الأخرى	١	٢	٣	٤
006	٣- التنظيم والترتيب الداخلى الجيد للمكتب	١	٢	٣	٤
007	٤- النظافة والشكل الجمالى للمكتب	١	٢	٣	٤
008	٥- وجود أماكن لائقة لانتظار العملاء داخل المكتب	١	٢	٣	٤
009	٦- القيام بالأعمال الاستشارية الأخرى - بخلاف المراجعة للعملاء	١	٢	٣	٤
010	٧- الاستجابة الفورية لطلبات العملاء واستفساراتهم	١	٢	٣	٤
011	٨- تقديم خدمة المراجعة والخدمات الأخرى فى الوقت المطلوب	١	٢	٣	٤
012	٩- التعاون والتنسيق مع العاملين والمراجعين داخل الشركة	١	٢	٣	٤

قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية
تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى

رمز	التوقعات	لا أوافق بشدة (١)			أوافق بشدة (٥)
013	١٠- حسن استقبال العملاء	١	٢	٣	٤
014	١١- المعاملة الطيبة والودودة للعملاء	١	٢	٣	٤
015	١٢- الاهتمام الشخصى بالعملاء	١	٢	٣	٤
016	١٣- وضع مصالح العملاء فى مقدمة اهتمامات العاملين بالمكتب	١	٢	٣	٤
017	١٤- تفهم الظروف الخاصة بالعملاء والتعاطف معهم	١	٢	٣	٤
018	١٥- الالتزام بالاخلاقيات والسلوكيات المهنية	١	٢	٣	٤
019	١٦- الاستقلال الكافى لمراجع الحسابات	١	٢	٣	٤
020	١٧- الكفاءة المهنية والعلمية للعاملين بالمكتب	١	٢	٣	٤
021	١٨- صدق المعلومات المقدمة للعملاء	١	٢	٣	٤
022	١٩- المحافظة على أسرار العملاء	١	٢	٣	٤
023	٢٠- المهارة فى تقديم خدمة المراجعة والخدمات المهنية الأخرى	١	٢	٣	٤
024	٢١- الاحتفاظ بسجلات دقيقة لمتابعة الأعمال المهنية المقدمة	١	٢	٣	٤
025	٢٢- تزويد العملاء بالمعلومات فى الوقت المناسب	١	٢	٣	٤

الجزء الثانى - الإدارك

فيما يلى مجموعة من العبارات التى تقيس مدى رؤيتك الفعلية لمستوى الخدمات المهنية التى قدمت إليك بالفعل من خلال مكتب المراجعة الذى تتعامل معه، علماً بأن كل عبارة من هذه العبارات تقيس خاصية معينة من خصائص الخدمة، فإذا كنت توافق بشدة على أن مكتب المراجعة الذى قدم إليك الخدمة تتوافر فيه هذه الخاصية، من فضلك ضع دائرة حول الرقم (٥) أما إذا كنت غير موافق بشدة، من فضلك ضع الدائرة حول الرقم (١). وإذا

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

كانت درجة موافقتك أو عدم موافقتك خلاف ذلك يمكن وضع دائرة حول أى رقم آخر يصف أفضل من غيره مدى رؤيتك.

رمز	التوقعات	لا أوافق بشدة (١)			أوافق بشدة (٥)
026	١- العاملون بالمكتب الذى أتعامل معه ذوى مظهر أنيق	١	٢	٣	٤
027	٢- يستخدم المكتب الذى أتعامل معه الحاسبات الآلية والبرامج الالكترونية فى تقديم خدماته.	١	٢	٣	٤
028	٣- يتميز المكتب الذى أتعامل معه بالتنظيم والترتيب الداخلى الجيد.	١	٢	٣	٤
029	٤- المكتب الذى أتعامل معه نظيف وذو شكل جمالى.	١	٢	٣	٤
030	٥- يتوافر لدى المكتب الذى أتعامل معه أماكن لانتظار العملاء.	١	٢	٣	٤
031	٦- يقدم المكتب الذى أتعامل معه خدمات استشارية أخرى خلاف المراجعة.	١	٢	٣	٤
032	٧- يستجيب المكتب الذى أتعامل معه لطلبات واستفسارات العملاء بشكل فوري.	١	٢	٣	٤
033	٨- يقدم المكتب الذى أتعامل معه الخدمات المطلوبة فى الوقت المناسب.	١	٢	٣	٤
034	٩- يتعاون المكتب الذى أتعامل معه وينسق مع العاملين والمراجعين داخل الشركة.	١	٢	٣	٤
035	١٠- يستقبل المكتب الذى أتعامل معه عملائه بشكل حسن.	١	٢	٣	٤
036	١١- يتعامل المكتب مع العملاء معاملة طيبة وودودة.	١	٢	٣	٤
037	١٢- يهتم المكتب بالعملاء اهتماماً شخصياً.	١	٢	٣	٤
038	١٣- يضع المكتب مصالح العملاء فى مقدمة اهتمامات العاملين به.	١	٢	٣	٤
039	١٤- يتفهم المكتب الذى أتعامل معه الظروف الخاصة	١	٢	٣	٤

قياس جودة خدمات المراجعة باستخدام نموذج قياس الجودة Servqual - دراسة نظرية
تطبيقية
د. محمد أحمد إسماعيل شل، د. أشرف يحيى محمد الهادى

رمز	التوقعات	لا أوافق بشدة (١)			أوافق بشدة (٥)
	بالملاء والتعاطف معهم.				
040	١٥- يلتزم المكتب الذى أتعامل معه بالأخلاقيات والسلوكيات المهنية.	١	٢	٣	٤ ٥
041	١٦- يتميز مراجع حسابات المكتب بالاستقلال الكافى.	١	٢	٣	٤ ٥
042	١٧- يتميز العاملون بالمكتب بالكفاءة المهنية والعلمية.	١	٢	٣	٤ ٥
043	١٨- يقدم المكتب معلومات صادقة للعملاء.	١	٢	٣	٤ ٥
044	١٩- يحافظ المكتب الذى أتعامل معه على أسرار العملاء.	١	٢	٣	٤ ٥
045	٢٠- يقدم المكتب خدماته المهنية بمهارة.	١	٢	٣	٤ ٥
046	٢١- يحتفظ المكتب بسجلات دقيقة لمتابعة أعماله المهنية.	١	٢	٣	٤ ٥
047	٢٢- يزود المكتب عملائه بالمعلومات فى الوقت المناسب.	١	٢	٣	٤ ٥

الجزء الثالث

ما هو مدى رضائك عن خدمات المراجعة التى تحصل عليها من مكاتب المراجعة. برجاء وضع علامة (٧) فى المربع المناسب.

١	٢	٣	٤	٥
راضى جداً	راض	يصعب القطع بإيجابية	غير راضى	غير راضى على الإطلاق

الجزء الرابع

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

فيما يلي مجموعة من البيانات الإضافية التي تستخدم فقط لأغراض التحليل الإحصائي. برجاء وضع علامة (✓) أمام البيان المناسب.

١- الخبرة	أقل من خمس سنوات	٥ سنوات لأقل من ١٠	١٠ سنوات فأكثر
٢- التعليم	مؤهل متوسط فأقل	مؤهل فوق المتوسط	مؤهل جامعي
٣- النوع	ذكر	أنثى	أخرى (تذكر من فضلك)
٤- العمر	٢٠ سنة فأقل	٢١ - لأقل من ٣٥	٣٥ لأقل من ٤٥
٥- الحالة الاجتماعية	أعزب	متزوج	مطلق
			أرمل

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة فى شركات
الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة فى شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى (*)

مقدمة

تهدف الشريعة الإسلامية الغراء إلى تحقيق مصلحة الإنسان، والزكاة من التكاليف الشرعية التي كلفنا بها الله عز وجل وهي كأي تكليف آخر لمصلحة البشر أنفسهم لما لها من دور هام في المجتمع الإسلامي. و تمثل الزكاة أحد الدوافع المالية والاقتصادية الهامة لاستثمار الأموال في الفكر الإسلامي، حيث أن استثمار الموارد المتاحة للمجتمع وتنميتها يمكن من توفير الحاجات الأساسية لأفراده وتحقيق أكبر قدر من الزكاة والصدقات التي تمكن بدورها من تحقيق أهداف متعددة منها توفير وسائل العمل للفقراء ومن ثم إتاحة الفرصة لمستثمرين ومنتجين جدد وتوسيع لمجالات الاستثمار. وتعتبر زكاة عروض التجارة من الزكوات التي أهتم بها فقهاء المسلمين من حيث تحديد الأموال الخاضعة لها وأسس تقويمها وكذلك المطلوبات الواجب حسمها حتى يمكن قياس الوعاء وحساب مقدار الزكاة المستحقة. وتمثل شركات الأشخاص أحد أنواع الشركات الهامة في الاقتصاد القومي حيث تساهم في زيادة حجم الاستثمارات وتنمية المهارات

(*) مدرس المحاسبة بكلية التجارة – جامعة الأزهر، أستاذ مساعد
المحاسبة بكلية العلوم الإدارية والتخطيط بجامعة الملك فيصل

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

الفردية وتشجيعها علي المشاركة في تحمل مخاطر النشاط الاقتصادي المختلفة.

ويتناول هذا البحث الأسس المحاسبية لقياس وعرض والإفصاح عن زكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص.

أهمية البحث:

تمثل الأسس المحاسبية لقياس وعرض والإفصاح عن زكاة عروض التجارة - بصفة عامة - أحد الموضوعات الهامة التي تحتاج إلي دراسة وتحليل، وخاصة في ظل نظام الإلزام بدفع الزكاة للدولة في التطبيقات العملية المعاصرة، وما قد يترتب عليه من عدة مشكلات تتطلب البحث والدراسة لصياغة الحلول الملائمة لها في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية. وترجع أهمية البحث في زكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص بصفة خاصة إلي أن معظم الكتابات سواء الفقهية أو المحاسبية تتناول موضوع زكاة عروض التجارة (زكاة الشركات) بصفة عامة دون التفرقة بين الشركات حسب شكلها القانوني في حين إن الشكل القانوني للشركة يؤثر علي طبيعتها وخصائصها بل وطبيعة نشاطها في كثير من الحالات، ولذا فإن الأمر يتطلب دراسة موضوع زكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص بغرض بيان الجوانب المحاسبية لزكاة عروض التجارة في هذا النوع من الشركات، وما إذا كان يختلف عن زكاة عروض التجارة في أنواع الشركات الأخرى وخاصة الشركات المساهمة. ومن ثم فإن هذا

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

البحث يقوم علي فرض أساسي هو: أن أسس ونظم المحاسبة عن زكاة عروض التجارة تختلف في شركات الأشخاص عنها في شركات الأموال.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلي دراسة الجوانب المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص من حيث الأسس المحاسبية لقياس وعاء زكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص. وأسس حساب مقدار زكاة عروض التجارة لكل من الشركة والشركاء. ومتطلبات العرض والإفصاح المحاسبي عن زكاة عروض التجارة في القوائم المالية لهذه الشركات. وذلك بغية التوصل إلي:-

- ١- وضع نموذج لقياس وعاء الزكاة في شركات الأشخاص.
- ٢- بيان المعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص.

حدود البحث:

سوف يكون تركيز هذا البحث علي الجوانب المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص دون التوسع في الجوانب الفقهية إلا في حدود متطلبات البحث، حيث يتم الاعتماد في كثير من المسائل الفقهية علي الفتاوى الصادرة من مجامع الفقه وتوصيات ندوات الزكاة التي نظمتها الهيئة الشرعية العالمية للزكاة.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

تنظيم البحث:

لتحقيق هدف البحث فقد قام الباحث بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث علي النحو التالي:

المبحث الأول : مقدمة في زكاة عروض التجارة وخصائص شركات الأشخاص.

المبحث الثاني: أسس قياس وعاء ومقدار زكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص.

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص.

ثم أختتم الباحث البحث بما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات في هذا المجال.



أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة فى شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

المبحث الأول

مقدمة فى زكاة عروض التجارة

وخصائص شركات الأشخاص

مقدمة

يتناول هذا المبحث تقديم موجز لزكاة عروض التجارة من حيث المفهوم والنطاق، كما يتناول أيضا التعريف بشركات الأشخاص وأهم الخصائص التي تتسم بها والتي تميزها عن غيرها من الشركات الأخرى. وذلك كتقديم للبحث يتم في ضوئه مناقشة الأسس المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص. وسوف يتم تناول ذلك من خلال النقاط التالية:-

١/١ مفهوم وطبيعة زكاة عروض التجارة.

٢/١ مفهوم وخصائص شركات الأشخاص.

١/١: مفهوم وطبيعة زكاة عروض التجارة:

١/١/١: مفهوم الزكاة:

الزكاة لغة هي النماء والزيادة، قال الله تعالى {خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها} (التوبة: ١٠٣) والزكاة في الاصطلاح هي حق واجب ومعلوم في مال خاص لأصناف مخصوصة بشرائط مخصوصة، ويقوم هذا التعريف للزكاة علي الأركان التالية^(١):

- ١- أن الزكاة حق واجب ومعلوم، فالزكاة حق الله وهذا الحق كحكم شرعي مقدر شرعا يقترن بواجب مفروض الأداء لمصلحة الجماعة، وهنا أفترن من الله بالمصلحة^(٢) لما يترتب عليه من فائدة للمستحقين للزكاة.
- ٢- في مال خاص، ويقصد بالخاص هنا معنيين: الأول خاص في ذاته أي بحسبه وهي الأموال التي تجب فيها الزكاة بأنواعها التي ذكرها القرآن الكريم أو حددتها السنة النبوية، والثاني خاص بحسب ما أضيف إليه في ملكيته أي ما يملكه الأشخاص (طبيعيين أو معنويين) ملكا خاصا تاما.
- ٣- الأصناف المخصوصة وهو ما عبر عنه الفقهاء بمصارف الزكاة.

(١) راجع، د. عبد الحميد البعلي " زكاة الحقوق المعنوية " الهيئة الشرعية العالمية للزكاة، أبحاث وأعمال الندوة السابعة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة في الكويت في الفترة من ٢٢-٢٤ ذي الحجة ١٤١٧ هـ، ٢٩-١ مايو ١٩٩٧م، ص ٣٨٥-٣٩٠.

(٢) الشيخ علي الخفيف " الحق والذمة " ص ٣٧، نقلا عن د. عبد الحميد البعلي " المرجع السابق " ص ٣٨٧.

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

٤- بشرائط مخصوصة وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام الأول يتعلق بمن تجب عليه الزكاة، والثاني يتعلق بالمال الذي تجب فيه الزكاة، والثالث يتعلق بمصارف الزكاة والطوائف المستحقة لها ومعيار الأداء لكل منها ٢/١/١: مفهوم زكاة عروض التجارة:-

العرض في اللغة هو المتاع وهو كل شيء سوي الدراهم والدنانير^(١)، وفي اصطلاح الفقهاء عرف ابن قدامه العرض بقوله العروض جمع عرض وهي غير الأثمان من المال علي اختلاف أنواعه من النبات والحيوان والعقار وسائر المال^(٢)، والتجارة هي تقليب المال بشرائه ثم بيعه لغرض تحقيق الربح^(٣) وعروض التجارة هي ما يعد للبيع والشراء بقصد الربح. وزكاة عروض التجارة ثابتة بالقرآن والسنة والإجماع، فمن القرآن الكريم العمومات القرآنية نحو قوله تعالى {والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم} (سورة المعارج: ٢٥، ٢٤) وقوله تعالى {يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض} (البقرة: ٢٦٧) قال مجاهد: أي من التجارة أو من التجارة الحلال^(٤). ومن السنة النبوية ما رواه أبو داود بإسناده عن سمرة بن جندب أنه قال كان النبي «يأمرنا أن نخرج الصدقة مما نعد للبيع»^(٥). وقد

- (١) المعجم الوسيط، ص ٦١٥-٦١٦.
- (٢) ابن قدامه "المغني" دار الفكر بيروت، الجزء الثالث، طبعة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م مطبعة أفجالة، مصر، ص ٨٥.
- (٣) الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف بالكويت، الجزء العاشر، ص ١٥١.
- (٤) تفسير الطبري، الجزء الثالث، طبعة ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م، مصر، ص ٨٠.
- (٥) شرح الترمذي، الجزء الثالث، ص ١٠٤.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

أجمع فقهاء المسلمون أن الزكاة فرض واجب في أموال التجارة، جاء في المغني لأبن قدامة: أجمع أهل العلم علي أنه في العروض التي يراد بها التجارة الزكاة إذا حال عليها الحال^(١).

٣/١/١: نطاق زكاة عروض التجارة

تنقسم الأموال المرصدة للتجارة بقصد تحقيق الربح إلي أثمان وعروض، والأثمان قد تكون نقود مطلقة مثل الذهب والفضة أو نقود مقيدة مثل أوراق البنكنوت والنقود المعدنية، أما العروض فتتقسم إلى^(٢):

- عروض قنية وهي نوعان: عروض قنية بغرض الاستخدام في النشاط التجاري، وعروض قنية بغرض الإيراد أو الدخل كأحد فروع النشاط التجاري.
- عروض التجارة وهي المقصود بها النماء لتحقيق الكسب أو الربح وتنقسم بدورها إلي عروض تجارة عينية مثل البضاعة بكافة صورها، وعروض تجارة أسمية مثل المدينون والذمم وأوراق القبض.

(١) ابن قدامة " المغني " مرجع سابق، الجزء الثالث، ص ٨٥.

(٢) راجع: أ - د. شوقي إسماعيل شحاتة " التطبيق المعاصر للزكاة " الطبعة الأولى، دار الشروق، جدة، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م ص ١٣٧-١٣٨.

ب - د. حسين حسين شحاتة " الأصول المحاسبية المعاصرة لتقويم عروض التجارة " الهيئة الشرعية العالمية للزكاة، أبحاث وأعمال الندوة السابعة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة في الكويت في الفترة من ٢٢-٢٤ ذي الحجة ١٤١٧هـ / ٢٩-١ مايو ١٩٩٧م ص ٣٢-٣٥.

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

ويشترط لوجوب زكاة عروض التجارة ضرورة توافر الشروط العامة لخضوع المال للزكاة وهي الملكية التامة، والنماء، وبلوغ النصاب، وحولان الحول الهجري، والزيادة عن الحاجات الأصلية^(١). وإلي جانب توافر هذه الشروط فإنه لكي يصير المال من عروض التجارة يجب أن يتحقق فيه شرطين الأول: أن يملك المزمكي العرض بفعله كالبيع "ولا فرق بين أن يملكه بعوض أو بغير عوض لأنه ملكه بفعله"^(٢) والثاني أن تكون نية المالك عند تملك العرض هي التجارة بقصد تحقيق الربح وأن يكون مارسها فعلا لأنه بذلك يصبح المال ناميا أو معدا للنماء، فلو نوي التجارة ولم يعمل فلا زكاة، وكذا إن عمل دون نية التجارة، والنية المعتبرة ما كانت مقارنة لدخول العروض في الملك^(٣).

٢/١: طبيعة وخصائص شركات الأشخاص:

- (١) راجع على سبيل المثال:-
 أ - يوسف القرضاوي " فقه الزكاة "، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م، الجزء الأول، ص ١١٣-١١٦.
 ب - د. محمد السعيد وهبة، عبد العزيز محمد رشيد مجموع " دراسة مقارنة في زكاة المال " الطبعة الأولى، مؤسسة تهامة، جدة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ص ١٣٧-١٥٠.
 (٢) ابن قدامه " المغني " الجزء الثالث ص ٥٩.
 (٣) د. عجيل جاسم النشمي " زكاة الحقوق المعنوية " الهيئة الشرعية العالمية للزكاة، أبحاث وأعمال الندوة السابعة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة في الكويت في الفترة من ٢٢-٢٤ ذي الحجة ١٤١٧ هـ، ٢٩-١ مايو ١٩٩٧ م ص ٤٥٨.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

الشركة في الفقه الإسلامي بمعناها العام هي اختصاص اثنين أو أكثر بمحل واحد^(١)، والمحل الواحد إما أن يكون عينا أو دينا أو عملا أو مالا أو جاها، والشركة مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع، وتوجد أنواع متعددة للشركات في الفقه الإسلامي، وبإمعان النظر في طبيعة هذه الشركات يلاحظ أمرين هما^(٢):

- ١- أن الاعتبار الأول فيها للأشخاص فهي شركات أشخاص أي تقوم علي الاعتبار الشخصي الذي يقوم بتنمية المال، ويستثنى من ذلك شركة المضاربة فإنها بالنسبة لرب المال شركة مال وبالنسبة للمضارب شركة أشخاص لأن رب المال لا يحق له التصرف وإنما التصرف للمضارب.
- ٢- أن الغرض من شركات العقود هو التجارة والربح ولذلك يطلق بعض الفقهاء علي شركة العقد شركة التجرة فهي شركة تجارية وإن كانت في مضمونها لا تمنع من اندراج أي شركة أخرى تحتها كشركة صيد الأسماك مثلا طالما أن الغرض هو الربح.

وتتخصص شركات الأشخاص في الفقه الإسلامي في أربعة أنواع تقريبا هي: شركة الأموال وهي إما مفاوضة أو عنان، وشركة الأعمال أو الأبدان وهي إما مفاوضة أو عنان أيضا، وشركة الوجوه، وشركة المضاربة أو القراض^(٣).

(١) محمد علاء الدين الأمام " الدر المنتقى شرح المنتقى " مطبعة دار السعادة، القاهرة ١٣٢٧هـ، الجزء الثاني ص ٧٢٢.

(٢) د. عبد العزيز الخياط " الشركات في ضوء الإسلام " دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩م ص ٢٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢-٣٤.

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

وشركات الأشخاص الحديثة القائمة حالياً ما هي إلا اتفاق بين شخصين أو أكثر بقصد الاتجار واقتسام الأرباح والخسائر فيما بينهم، وتنقسم إلي ثلاثة أقسام هي شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة وشركات المحاصة. وتشبه شركة التضامن شركة المفوضة في الفقه الإسلامي في كثير من الأحكام ما عدا شرط التساوي في المال والدين والتصرف، ولا تخرج شركة التوصية البسيطة عن كونها نوعاً من أنواع المضاربة أما شركات المحاصة فهي تمثل أحد صور شركات المضاربة أو العنان^(١).

وتتمثل خصائص شركات الأشخاص بصفة عامة فيما يلي^(٢):

١- تمارس شركات الأشخاص العديد من الأنشطة الاقتصادية، وإن كان يتركز نشاطها عادة في الأنشطة التجارية (تجارة الجملة والتجزئة) والأنشطة الخدمية.

٢- تقوم شركات الأشخاص علي الاعتبار الشخصي ومن ثم فإن حصص الشركاء فيها غير قابلة للتداول، حيث لا يجوز للشريك التنازل عن حصته للغير أو إحلال شخصاً محله بغير رضا بقية الشركاء.

(١) راجع:

أ - المرجع السابق، ص ٣٥ - ٥٧.
ب - د. حسين حسين شحاتة "أصول محاسبة الشركات في الفكر الإسلامي" مكتبة الأعلام، القاهرة، بدون، ص ١٣ - ٢٤.

(٢) راجع:

أ - دونالد كيسو، جيرى ويجانت "المحاسبة المتوسطة" الجزء الثاني، ترجمة د. كمال الدين السعيد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية ١٩٨٨م، ص ٢٠١ - ٢٠٤.
ب - د. حامى محمود نمر، د. عبد المنعم محمود "الأصول العلمية والعملية في محاسبة الشركات" دار النهضة العربية، القاهرة، بدون، ص ١٩ - ٢٦.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

- ٣- ضرورة توافر الثقة بين الشركاء في شركة التضامن، ويترتب علي ذلك انقضاء الشركة في حالة وفاة أحد الشركاء أو إفلاسه أو الحجر عليه إلا إذا أنفق الشركاء علي خلاف ذلك.
- ٤- يكتسب الشريك المتضامن في شركات الأشخاص صفة التاجر، ويدخل اسم شريك متضامن أو أكثر في عنوان الشركة.
- ٥- تتميز شركة التضامن بخاصية الوكالة الشاملة Mutual Agency حيث يعتبر كل شريك مسؤولاً عن أعمال الشركة كوحدة لا تتجزأ وله الحق في عقد الاتفاقيات التي تخلق التزامات علي الشركة وكافة الشركاء الآخرين، بالإضافة إلي خاصية المسؤولية الغير محدودة Unlimited Liability للشركاء عن كافة الديون.
- ٦- بمجرد تكوين الشركة تصبح كافة الأموال والممتلكات التي يستثمرها الشركاء ملكاً للشركة وتثبت في سجلاتها في حسابات رأس مال الشركاء المخصصة لكل منهم.
- ويخلص الباحث من ذلك إلي أن شركات الأشخاص لها سمات خاصة تميزها عن شركات الأموال، ففي حين تقوم هذه الشركات علي الاعتبار الشخصي فإن شركات الأموال تقوم علي الاعتبار المالي وليس للاعتبار الشخصي أي أثر فيها حيث يتعدد الشركاء ويتبدلون طيلة حياة الشركة وتتحدد مسؤولية كل مساهم بقدر حصته في رأس المال ويمثل الشركة قانوناً رئيس مجلس الإدارة ويكون توقيع العقوبات والمخالفات وغيرها علي الشركة ذاتها دون المساس بشخصية المساهمين فيها. وأيضاً في شركات الأشخاص قد تتساوى حقوق الشركاء - سواء في رأس المال أو في الأرباح

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

والخسائر - وقد تختلف، بينما في شركات الأموال تتساوى حقوق المساهمين
- حملة الأسهم العادية - في رأس المال وفي الأرباح،
ويترتب علي ذلك ضرورة قياس وعاء ومقدار الزكاة في شركات
الأشخاص لكل من الشركة والشركاء فيها، كما قد تؤثر هذه السمات المميزة
لشركات الأشخاص علي المعالجة المحاسبية للزكاة المستحقة عليها كما سيرد
بيانه في بقية أجزاء البحث.



المبحث الثاني

أسس قياس وعاء ومقدار زكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

مقدمة:

يهدف هذا المبحث إلى بيان الأسس المحاسبية لقياس وعاء ومقدار زكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص، وذلك من خلال تحليل عناصر الأموال المرصدة للتجارة في مثل هذا النوع من الشركات ومدى خضوعها للزكاة والأسس المحاسبية لتقويمها عند إدراجها في الوعاء. ثم بيان أسس وطرق حساب مقدار الزكاة المستحقة على كل من الشركة والشركاء. وسوف يتم تناول ذلك من خلال النقاط التالية:

- ١/٢: أسس قياس و تقويم عناصر وعاء زكاة عروض التجارة .
- ٢/٢: الطرق المحاسبية لقياس وعاء زكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص.
- ٣/٢: أسس تحديد مقدار زكاة عروض التجارة للشركة والشركاء في شركات الأشخاص.

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

١/٢: أسس قياس وتقويم عناصر وعاء زكاة عروض التجارة:

لقد ورد في كتب الفقه تحديد لعناصر الأموال الخاضعة للزكاة، حيث ورد في الأثر عن ميمون بن مهران قوله " إذا حلت عليك الزكاة فأنظر ما كان عندك من نقد أو عرض فقومه قيمة النقد، وما كان من دين في ملاءة فأحسبه، ثم أطرّح منه ما كان عليك من دين ثم زك ما بقي" (١). كما يقول الدكتور يوسف القرضاوي " أنه علي التاجر إذا حل موعد الزكاة أن يضم ماله بعضه إلي بعض رأس المال والأرباح والمدخرات والديون المرجوة، فيقوم بجرد تجارته ويقوم قيمة البضائع إلي ما لديه من نقود - سواء أستغلها في التجارة أم لم يستغلها - إلي ماله من ديون مرجوة القضاء غير ميئوس منها ويخرج من كل ذلك ربع العشر" (٢).

ويتضح من ذلك أن زكاة عروض التجارة تقع علي الدخل والثروة معا - حيث يضاف الربح الناتج من نشاط المزيكي إلي رأسماله ويخضع مجموعهما إذا بلغ نصابا للزكاة - وأنه يمكن استخراج عناصر الأموال الخاضعة لزكاة عروض التجارة من قائمة المركز المالي دون سائر الحسابات الختامية الأخرى، وإذا ما أردنا تطبيق أقوال الفقهاء بشأن زكاة عروض التجارة علي قائمة المركز المالي للمنشآت في الوقت المعاصر نجد أن هناك بنودا ومصطلحات محاسبية أخرى ربما لم تكن معروفة بهذه المسميات لدي فقهاء المسلمين من قبل، ولقد تناولت الدراسات المعاصرة في

(١) أبو عبيد بن سلام " الأموال " ص ٤٣٦.
(٢) يوسف القرضاوي " مرجع سابق " ص ٣٣٣.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

فقه الزكاة تحليل لهذه البنود وبيان مدي خضوعها أو عدم خضوعها للزكاة
وفيما يلي مناقشة موجزة لها:

١- الأصول الثابتة:

الأصول الثابتة هي الأصول التي تقتني بقصد المساعدة علي الاستغلال ولا غني عنها للمشروع طول مدة بقاءه، فهي تمتلك وتستعمل وتستصلح وتقني أو تهلك جزئياً أو كلياً وتجدد وتستبدل ولكن لا حياة للمشروع بدونها، وتختلف مفرداتها من حيث القيمة والعمر الإنتاجي وسرعة الاستبدال حسب طبيعتها ودرجة استغلالها، وتظهر قيمة الأصل ضمن عناصر الملكية في قائمة المركز المالي بقيمة تاريخية تمثل مجموع المبالغ المدفوعة فيها سواء في تاريخ معين أو تواريخ لاحقة^(١). وهذه الأصول هي ما يطلق عليه الفقهاء عروض القنية حكمها الشرعي أنه لا زكاة فيها إلا إذا نوي بها التجارة، يقول الدكتور يوسف القرضاوي أن المعتبر في رأس مال التجارة الذي يجب تركيته هو المال السائل أي رأس المال المتداول، أما المباني والأثاث الثابت للمحلات التجارية ونحوه مما لا يباع ولا يحرك فلا يحتسب عند التقويم ولا تخرج عنه الزكاة^(٢). ويدلل الدكتور شوقي شحاتة علي عدم خضوع الأصول الثابتة للزكاة بأن هذه الأصول مال غير معد للبيع بل للاستعمال، وأنها مشغولة بحاجة أصلية هي حاجة الوحدة الاقتصادية إليها كمشروع مستمر

(١) د. شوقي إسماعيل شحاتة " نظرية المحاسبية من منظور إسلامي " الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٢٣٠.

(٢) يوسف القرضاوي " مرجع سابق " ص ٣٣٥.

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

لاستمرار استعمالها في دورة النشاط طويل الأجل للمشروع، وكذلك باعتبارها أدوات الإنتاج والمتاجرة التي لا يخضعها الفكر الإسلامي الضريبي للزكاة وإنما يخضع قيمة المنتج - عروض التجارة - كما يخضع النماء في الوحدة الاقتصادية للزكاة^(١).

وإلى جانب الأصول المستخدمة في نشاط المنشأة فقد يكون لدى المنشأة أصول ثابتة أخرى مكتتاه لغرض در الإيراد أو الدخل مثل العقارات أو السيارات المعدة للإيجار، وهذه الأصول تعتبر بمثابة استثمارات طويلة الأجل (مستغلات)، وهي لا تخضع بذاتها للزكاة ولكن يضم صافي الإيراد المحصل منها إلى وعاء الزكاة^(٢).

ويتبين مما سبق أن الأصول الثابتة لا تخضع للزكاة ولعل ذلك تمشي ذلك مع فرض استمرارية الوحدة المحاسبية مما يدل على الترابط بين المفاهيم المحاسبية ومفاهيم الاقتصاد الإسلامي. كما يجب ملاحظة أن ما يعفي هو صافي الأصول الثابتة بعد خصم مخصصات الاستهلاك، ولذا فإنه في حالة عرض الأصول الثابتة في قائمة المركز المالي بإجمالي تكلفتها التاريخية فإنها تعفي من الخضوع بكامل تكلفتها أيضا ولكن مع مراعاة معالجة مخصصات استهلاكها التي تظهر في جانب الخصوم كأحد مصادر

(١) د. شوقي إسماعيل شحاتة " التطبيق المعاصر للزكاة " مرجع سابق، ص ١٣٩

(٢) راجع في ذلك:-

أ - فتاوى مؤتمر الزكاة الأول المنعقد في الكويت ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م
بند ثانيا: زكاة المستغلات.

ب - قرارات المجمع الفقهي الإسلامي بمكة، رابطة العالم الإسلامي، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، بند ثالثا.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

التمويل الذاتي أي لاتدرج ضمن المطلوبات الزكوية التي تخصم من الوعاء. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلي أن معيار العرض والإفصاح العام في كثير من الدول ينص علي أنه يجب طرح مجمع الاستهلاك من تكلفة الأصول التي ترتبط بها.

٢- مصروفات التأسيس:

تتمثل هذه المصروفات في المبالغ التي تتفق قبل أن تبدأ المنشأة نشاطها الجاري مثل نفقات إصدار الأسهم في الشركات المساهمة، وقد جري العرف علي توزيع هذه المصروفات علي مدة تتراوح ما بين ٣-٥ سنوات علي اعتبار أن تلك المصاريف ترتبط بالحصول علي رأس المال المستثمر وأنه يجب اعتبارها أصل يتم استيفاه خلال فترة استثمار رأس المال^(١)، وفي ضوء ذلك فإن هذه المصروفات يتم معاملتها زكويًا معاملة الأصول الثابتة ومن ثم فهي لا تخضع للزكاة.

٣- الاستثمارات في الأسهم:

بالنسبة لزكاة الأسهم يجب التفرقة بين حالتين: حالة أن الشركة المصدرة للأسهم تقوم بتزكية أموالها وفي هذه الحالة لا يجب علي المساهم إخراج زكاة أخرى عن أسهمه منعًا للزدواج، وحالة ما إذا كانت الشركة المصدرة

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

للأسهم لا تقوم بإخراج الزكاة وفي هذه الحالة يجب علي مالك الأسهم تزكيتها حسب الغرض منها كما يلي^(١):

أ - الاستثمارات في الأسهم بغرض النماء أي تكون الأسهم مقتناه لغرض تحقيق عائد وليس لغرض المتاجرة وإعادة بيعها في سوق الأوراق المالية وهذه الأسهم زكاتها كما يلي:

"إذا أمكن للمساهم أن يعرف عن طريق الشركة أو غيرها مقدار ما يخص كل سهم من الموجودات الزكوية للشركة فإنه يخرج زكاة ذلك المقدار بنسبة ربع العشر، وإن لم يعرف فعليه أن يضم ريعه - الربح - إلي سائر أمواله من حيث الحول والنصاب ويخرج منها ربع العشر"^(٢).

ب - الاستثمارات في الأسهم بغرض المتاجرة وهذه تعامل معاملة عروض التجارة وتقوم بسعر السوق عند حوّلان الحول عليها وتأخذ زكاتها من القيمة السوقية (الأصل والنماء) بنسبة ٢.٥% متي بلغت نصاباً.

هذا وتعامل الاستثمارات في أسهم الشركات التابعة والشركات الزميلة معاملة أسهم النماء أما أسهم الخزينة فتعامل معاملة أسهم المتاجرة.

ج - الاستثمارات في السندات وأذون الخزانة: وهذه الاستثمارات تمثل علاقة دائنية ومديونية ومحل العلاقة مبلغ من المال أقرضه أحد الأطراف للطرف الآخر، ويخضع للزكاة القيمة الاسمية لهذه السندات فقط أما

(١) دليل الإرشادات لمحاسبة زكاة الشركات، إعداد لجنة من الشرعيين والمحاسبين، الهيئة الشرعية العالمية للزكاة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م ص ١٨، ص ٢٤-٢٨.

(٢) فتاوى مؤتمر الزكاة الأول المنعقد في الكويت ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، فتوى رقم (٣).

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

الفوائد المترتبة عليها فتملكها محرم ولذا فإنها فقدت أحد شروط خضوع المال للزكاة.

وفي ضوء ذلك يري الباحث أنه يجب الإفصاح عن الاستثمارات في الأوراق المالية بالقوائم المالية للشركات بطريقة تتفق وهذه الأحكام الشرعية الخاصة بتزكيته وذلك من حيث:

- الإفصاح عن الأوراق المالية المزكاة من قبل الشركات المصدرة لها وتلك الغير مزكاة.
- الإفصاح عن الغرض من اقتناء الأوراق المالية، وتقويم الأوراق المالية المقتناة بغرض الاتجار وفقا لقيمتها السوقية.
- هذا وتجدر الإشارة في هذا المجال إلي أن المعيار الأمريكي للمحاسبة عن الاستثمارات في الأوراق المالية، وكذلك المعيار السعودي الصادر في ١٩٩٨/١٢/٢٩م قد صنف الأوراق المالية حسب القصد من اقتنائها إلي ثلاثة أنواع هي^(١):
- أوراق مالية تحفظ إلي تاريخ الاستحقاق ويتم قياسها علي أساس التكلفة المعدلة بمقدار الاستنفاد في العلاوة أو الخصم.
- أوراق مالية للاتجار ويتم قياسها علي أساس القيمة العادلة.
- أوراق مالية متاحة للبيع ويتم قياسها علي أساس القيمة العادلة أيضا.

(١) راجع، معايير المحاسبة المالية السعودية، الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في رمضان ١٤١٩هـ / يناير ١٩٩٩م، معيار المحاسبة عن الاستثمارات في الأوراق المالية، ص ٨٠٣-٨١٠، وأيضا الدراسة المقارنة المرفقة بالمعيار ص ٨٤٩-٨٦٢.

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

ولقد ورد في المعيار (فقرة ١٣٠) أن القيمة العادلة لغرض هذا المعيار يستدل عليها بالقيمة السوقية وهي القيمة التي يمكن أن يتم علي أساسها تداول الورقة المالية في تاريخ معين بين بائع ومشتري تامي الرضا. ويرى الباحث أن في هذا الاتجاه الحديث للمعالجة المحاسبية للاستثمارات في الأوراق المالية ما يتفق مع مفاهيم الاقتصاد الإسلامي وأسس محاسبة الزكاة إلي حد كبير فيما يتعلق بهذه الاستثمارات مما ييسر تحديد الوعاء الزكوي ويؤكد سبق المنهج المحاسبي الإسلامي.

٤- البضاعة:

تعتبر البضاعة من أهم عناصر وعاء زكاة عروض التجارة، وتشتمل علي البضاعة المملوكة للشركة سواء كانت بضاعة بالمخازن أو بضاعة بالطريق مدفوع قيمتها أو بضاعة الأمانة لدي الغير (الوكلاء) وكذلك المدفوع من قيمة الاعتمادات المستندية لشراء بضاعة.

وتدرج البضاعة في وعاء الزكاة للشركة بعد إعادة تقويمها بالقيمة السوقية، وإن كان هناك خلاف بين كثير من الكتاب حول تقويم البضاعة لأغراض حساب الزكاة، ودون الدخول في سرد هذا الخلاف^(١) يتفق الباحث مع التقويم علي أساس سعر السوق و يرى الأخذ بما ورد في معيار

(١) راجع علي سبيل المثال:-

أ - يوسف القرضاوي " مرجع سابق " ص ٣٣٦-٣٣٧.
ب - د. محمد سليمان الأشقر " الأصول المحاسبية للتقويم في الأموال الزكوية " الهيئة الشرعية العالمية للزكاة، أبحاث وأعمال الندوة السابعة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة في الكويت في الفترة من ٢٢-٢٤ ذي الحجة / ٢٩-١ مايو ١٩٩٧م ص ٩٥-٩٨.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

المحاسبة عن المخزون السلعي الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين عام ١٩٩٧م بشأن تحديد مفهوم سعر السوق حيث نص في الفقرة ١٤٠ علي أنه "يقصد بسعر السوق القيمة الممكن تحقيقها أي ثمن البيع الفعلي أو التقديري لبيع المخزون خلال نشاط المنشأة التجاري العادي قبل منح الخصم الفوري ناقصا تكلفة إكمال إنتاج المخزون (إذا كان يحتاج إلي إكمال) وكافة المصاريف الضرورية المتوقعة تكبدها لبيع المخزون" (١).

ويري الباحث أن ذلك يتفق مع آراء كثير من الكتاب من ناحية ويدعمه ما هو عليه الحال اليوم من ارتفاع تكلفة التسويق في كثير من الشركات، حيث يؤدي عدم خصم هذه التكاليف إلي تركية أموال وهمية غير حقيقية ممثلة في الفرق بين سعر السوق وبين تكلفة السلعة وهامش الربح الحقيقي.

٥ - المدينين:

فيما يتعلق بالمدينين فيخضع للزكاة الديون المرجوة التحصيل التي علي مقر بالدين وموسر أي استبعاد الديون الظنون والديون الضمار من رقم المدينين وإدراج الباقي في وعاء الزكاة، وهذا يتفق إلي حد كبير في القياس المحاسبي لمعالجة المدينين في المحاسبة حيث يخفض رقم المدينين بالديون المعدومة (الديون الضمار) ويكون مخصص للديون المشكوك في تحصيلها (الديون الظنون) ويستتزل هذا المخصص من رقم المدينين في قائمة المركز

(١) معايير المحاسبة المالية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، مرجع سابق، معيار المحاسبة عن المخزون السلعي، ص ٣٩٣.

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

المالي للوصول إلي الديون الجيدة والتي تقابل مفهوم الديون المرجوة التحصيل في فقه الزكاة.

٦- النقدية:

تدرج في وعاء الزكاة علي أساس الجرد الفعلي لها وتقوم علي أساس أسعار الصرف يوم وجوب الزكاة.

٧- الأرصدة المدينة:

وتشتمل بصفة أساسية علي المصروفات المقدمة والإيرادات المستحقة وتدرج في الوعاء وتخضع للزكاة، مع ملاحظة أنه في حالة وجود خسائر مرحلة ضمن هذه الأرصدة فإنها لا تعتبر من موجودات المنشأة ولا تدرج في الوعاء.

٢/٢: الطرق المحاسبية لقياس وعاء زكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص:

تتمثل الطرق المحاسبية لقياس وعاء زكاة عروض التجارة بصفة عامة في طريقتين هما^(١): طريقة استخدامات الأموال (ويطلق عليها أيضا طريقة صافي الموجودات أو الطريقة المباشرة) وطريقة مصادر الأموال (ويطلق عليها أيضا طريقة صافي الأموال المستثمرة أو الطريقة الغير مباشرة)،

(١) راجع: د. شوقي إسماعيل شحاتة " التطبيق المعاصر للزكاة " مرجع سابق، ص ١٤٥ - ١٥٠.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

وسوف يتناول الباحث فيما يلي مناقشة لهاتين الطريقتين لبيان الفرق بينهما والتطبيقات العملية لهما وهل تؤديان إلي نتيجة واحدة أم لا.

١/٢/٢: طريقة استخدامات الأموال:

يتحدد وعاء الزكاة وفقاً لهذه الطريقة غلي أساس أوجه الاستثمار وفقاً للمعادلة التالية:

وعاء زكاة عروض التجارة = إجمالي الأصول المتداولة - إجمالي الخصوم المتداولة

وأصل هذه المعادلة هو ما ورد في كتب الفقه (قول ميمون بن مهران السابق الإشارة إليه) بشأن قياس وعاء زكاة عروض التجارة.

وتجدر الإشارة إلي أن هذه الطريقة هي الطريقة المتبعة لتحديد وعاء زكاة عروض التجارة في السودان، حيث حدد النظام الوعاء في صافي رأس المال العامل الذي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة كما هو مبين في الجدول التالي^(١):

الأصول المتداولة:		
		مواد خام في نهاية الحول
		مواد خام غير تامة الصنع في نهاية الحول
		منتجات تامة الصنع في نهاية الحول
		قيمة البضاعة الموجودة بالمخازن والدكان في نهاية الحول
		السلع التي لدي الغير أو في الطريق

(١) المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، المواد العلمية لبرنامج التدريب علي تطبيق الزكاة في المجتمع الإسلامي المعاصر، تحرير د. منذر قحف، وفانع الندوة رقم ٣٣، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م، ص ٨٢٠.

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

		النقدية بالخرينة أو الخزن الفرعية الأخرى النقدية بالبنوك الديون المرجوة من العملاء الديون المرجوة من أوراق القبض (الكمبيالات) الديون المرجوة من مدينين آخرين مدبونية عاملون تأمينات لدي الغير مبالغ مدفوعة مقدما ممتلكات متداولة أخرى (أذكرها بالتفصيل) خطابات ضمان خطابات اعتماد استثمارات الجملة
		<u>ناقصا الخصوم المتداولة:</u> بنوك دائنة دائنون تجاريون أوراق دفع (كمبيالات) ديون أخرى (أذكرها بالتفصيل) تأمينات للغير أجور مستحقة إيجارات مستحقة التزامات أخرى (أذكرها بالتفصيل) الجملة
		صافي رأس المال العامل (وعاء الزكاة)

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

٢/٢/٢: طريقة مصادر الأموال:

ويحدد وعاء الزكاة وفقاً لهذه الطريقة على أساس مصادر الأموال وفقاً للمعادلة التالية:

وعاء الزكاة = إجمالي حقوق الملكية (المال المستثمر) - الأصول الثابتة
حيث تشمل حقوق الملكية على رأس المال المدفوع والإحتياطيات والأرباح المحتجزة والمخصصات التي لم تحسم من الأصول بالإضافة إلى صافي أرباح العام، أما الأصول الثابتة فتشمل جميع الأصول الثابتة المستخدمة في أعمال المنشأة بالإضافة إلى الاستثمارات المقتناة لغير المتاجرة وكذلك الأصول الثابتة المؤجرة للغير (حيث يدرج عائدها فقط في الوعاء).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطريقة هي الطريقة المتبعة لتحديد وعاء الزكاة في نظام الزكاة بالمملكة العربية السعودية حيث أصدرت إدارة الشركات بمصلحة الزكاة والدخل التعميم رقم (١/٨٤٤٣/٢) بتاريخ ١٣٩٢/٨/٨ هـ الموافق ١٩٧٢/٩/١٦ م بشأن الكيفية التي يتم بها تحديد وعاء الزكاة للشركات، وهي:

*** رأس المال المدفوع في أول العام (١)

يضاف إليه:

*** صافي دخل الشركة خلال العام (٢)

*** الأرباح المبقاة في أول العام (٣)

*** كافة الإحتياطيات والمخصصات (فيما عدا مخصص استهلاك الأصول

الثابتة) (٤)

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

*** رصيد الحسابات الجارية الدائنة للشركاء (٥)

*** الأرباح تحت التوزيع التي لم تخرج من حيازة الشركة (٦)

يطرح منه:

(***) صافي قيمة الأصول الثابتة آخر العام بعد خصم مخصصات استهلاكها

شريطة ألا تزيد القيمة

المطروحة عن مجموع (١) و (٣) و (٤) و (٥)

(***) الخسائر المحققة سواء عن العام الحالي أو الأعوام السابقة

(***) استثمارات الشركة في منشآت أخرى داخل أو خارج المملكة

ويرى الباحث أن كلا الطريقتين (طريقة استخدامات الأموال أو طريقة مصادر الأموال) تؤدي إلى نتيجة واحدة إذا تم تصنيف عناصر قائمة المركز المالي وتبويبها بطريقة متسقة مع أغراض حساب الزكاة، وكذلك إذا تم تعديل صافي الربح المحاسبي بطريقة تتسق وأحكام قياس وعاء الزكاة من حيث تقويم عناصر الأصول والخصوم، حيث يلاحظ الباحث أن التعديلات المتعلقة بصافي الأرباح كما ورد نظام الزكاة السعودي إنما هي تعديلات تتعلق بصفة أساسية بتحديد صافي الربح الضريبي وليست تعديلات لأغراض حساب الزكاة^(١) وليس هذا هو مجال مناقشتها لأن ذلك يخرج عن الهدف الأساسي للبحث من ناحية ولأن ذلك قد يحتاج إلى بحث مستقل من ناحية أخرى.

ويخلص الباحث من مناقشة الطرق المحاسبية لتحديد وعاء زكاة عروض التجارة إلى أن هناك طريقتين لقياس الوعاء، وعلي الرغم من أن كلا

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

الطريقتين يؤدي إلي نتيجة واحدة إذا كان هناك أتساق في عرض وقياس عناصر الأصول والخصوم في قائمة المركز المالي، إلا أن الباحث يميل إلي تفضيل طريقة استخدامات الأموال نظرا لما يلي:

١- أن طريقة مصادر الأموال (الطريقة غير المباشرة في التقويم) أصعب على الأذهان في المعالجة من طريقة استخدامات الأموال (الطريقة المباشرة) كما أن معالجات الفقهاء في العروض مبنية على الطريقة المباشرة^(١).

٢- أن طريقة استخدامات الأموال تستقي بياناتها من قائمة المركز المالي ولا تستلزم الرجوع إلي الحسابات الختامية لمعرفة صافي الربح وإجراء التعديلات عليه كما هو الحال في طريقة مصادر الأموال.

٣- قد تتجاهل طريقة مصادر الأموال التغيرات التي حدثت في الأصول المتداولة والتي يكون لها تأثير كبير علي تحديد الوعاء الخاضع للزكاة، بينما تأخذ طريقة استخدامات الأموال ذلك في الاعتبار خاصة وأن الشركات تقوم فعلا بالجرد السنوي لإعداد قوائمها المالية في نهاية كل عام.

٣/٢/٢: إجراءات قياس وعاء زكاة عروض التجارة في شركات
الأشخاص:

(١) د. رفيق يونس المصري " زكاة عروض التجارة " الهيئة الشرعية العالمية للزكاة أبحاث وأعمال الندوة السابعة لقضايا الزكاة المعاصرة المنعقدة في الكويت في الفترة من ٢٢-٢٤ ذى الحجة ١٤١٧ هـ / ٢٩-١ مايو ١٩٩٧ م ص ٢٦٥.

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

لقد خلص الباحث في النقطة السابقة إلي أنه يفضل إتباع طريقة استخدامات الأموال في قياس وعاء زكاة عروض التجارة ومن ثم فسوف يتناول في هذه النقطة كيفية تطبيق هذه الطريقة في قياس وعاء زكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص. ففي شركات الأشخاص نلاحظ أنه بالإضافة إلي العناصر الأساسية لقائمة المركز المالي في جميع المنشآت أيا كان شكلها القانوني فإن لشركات الأشخاص سمات خاصة تميزها عن غيرها كما سبق الإشارة، ومن ثم فإنه يجب مراعاة ما يلي عند قياس وعاء الزكاة بها:-

- ١- تتميز شركات الأشخاص في أن ملكيتها تكون لأكثر من شريك وعلي ذلك يظهر لدينا في قائمة المركز المالي أرصدة للحسابات الجارية (الشخصية) للشركاء، وهذه الحسابات تعالج كما يلي^(١):
- بالنسبة لأرصدة الحسابات الجارية المدينة تضاف مؤقتا إلي الأصول واجبة التزكية باعتبارها أصلا للشركة لدي الشريك، وبعد استخراج وعاء زكاة كل شريك يتم تخفيضه بقيمة رصيد حسابه الجاري المدين.
- أما بالنسبة لأرصدة الحسابات الجارية الدائنة فيتم إضافتها ضمن الخصوم واجبة الخصم من الوعاء باعتبارها التزاما علي الشركة لحساب الشريك، وبعد استخراج وعاء الزكاة لكل شريك يتم إضافة رصيد حسابه الجاري الدائن إليه.

(١) د. كوثر عبد الفتاح الأبجي " محاسبة الزكاة والضرائب في دولة الإمارات " دار القلم، دبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، ص ٣٠٢ - ٣٠٣

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

- تعامل قروض الشركاء معاملة أرصدة الحسابات الجارية الدائنة. ويتفق الباحث مع هذه المعالجات لأرصدة الحسابات الجارية وقروض الشركاء لأن ذلك يمكن من تحديد وعاء الزكاة بصرف النظر عن المستحقات الجارية لكل شريك من الشركاء حيث ينظر إليهم مؤقتاً كطرف خارجي تتعامل معه المنشأة - ليس كشريك - ثم تعالج هذه المستحقات في مرحلة تالية عند تحديد وعاء الزكاة لكل شريك علي حده.

٢- عند توزيع وعاء الزكاة الذي تم التوصل إليه في الخطوة السابقة علي الشركاء نجد أن حقوق الشركاء كما هو معروف تتمثل في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة وأرباح العام وهي كلها عناصر ممثلة في الوعاء ولتحديد نصيب كل شريك في هذا الوعاء يري البعض^(١) أنه في حالة اتفاق نسبة توزيع الأرباح والخائر بين الشركاء مع نسبة حصصهم في رأس المال، فيتم توزيع الوعاء بهذه النسبة لتحديد نصيب كل شريك فيه، أما في حالة اختلاف نسبة توزيع الأرباح والخسائر عن نسبة حصص الشركاء في رأس المال فيقترح معالجة ذلك علي أساس أن الاحتياطيات والأرباح المرحلة وأرباح العام هي عناصر يجب توزيعها بنسبة توزيع الأرباح والخسائر ولذا يتم خصمها مؤقتاً باعتبارها التزامات عند تحديد الوعاء الذي يوزع علي الشركاء بنسبة حصصهم في رأس المال ثم توزع الاحتياطيات والأرباح المرحلة وأرباح العام في مرحلة تالية بنسبة توزيع الأرباح والخسائر. ويرى

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

كاتب آخر^(١) أن يتم تحديد وعاء الزكاة للشركة كالمعتاد ثم تحديد نصيب كل شريك في الزكاة علي أساس: تحميل كل شريك بما يتقاضاه شخصيا كفاضة رأس المال ومكافأة الإدارة وما يخصه من حساب جاري ثم توزيع باقي الوعاء علي الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر إذا كانت متفقة مع نسبة حصص الشركاء في رأس المال، أما في حالة الاختلاف فيتم التوزيع علي أساس ترجح النسبتين ببعضهما لأن الوعاء خليط من رأس المال والنماء وذلك علي خلاف المحاسبة الضريبية حيث يكون التوزيع فقط علي نسبة توزيع الأرباح والخسائر لأن الوعاء هناك هو الربح فقط.

ويقترح الباحث عدم استبعاد الاحتياطات والأرباح المرحلة وأرباح العام عند تحديد الوعاء الذي سيوزع علي الشركاء، و بعد تحديد الوعاء يتم توزيعه كما يلي:

١- استبعاد ما يخص الشركاء من فائدة رأس المال (المحسوبة ضمنيا) ومن رواتب ومكافآت مقابل الإدارة من صافي أرباح العام - حيث يحمل كل شريك بما يخصه في هذه الفوائد والمكافآت - وتوزيع باقي الأرباح بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء.

٢- توزيع الاحتياطات والأرباح المحتجزة بنسبة توزيع الأرباح والخسائر أيضا.

(١) د. سامي رمضان سليمان " محاسبة الزكاة فقها وتطبيقا " كلية التجارة جامعة الأزهر، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، ص ١٠٧ - ١٠٨.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

٣- توزيع باقي الوعاء (الوعاء - الاحتياطات والأرباح المحتجزة وأرباح العام) بنسبة حصص الشركاء في رأس المال.

ويورد الباحث فيما يلي مثالا افتراضيا لبيان اقتراحه (النموذج) بشأن

تحديد الوعاء لكل من الشركة والشركاء في شركات الأشخاص:-

بفرض أن قائمة المركز المالي لإحدى شركات التضامن المكونة من الشريكين أ، ب والمعدة لغرض حساب الزكاة تضمنت الأصول والخصوم التالية في ١٤٢١/١٢/٣٠هـ موعداً استحقاق الزكاة علي الشركة (الأرقام بالجنية المصري):

الأصول: ٥٠٠٠ صافي الأصول الثابتة، ٣٩٠٠٠ أصول متداولة، ٦٠٠٠ حساب جاري الشريك أ
الخصوم: ٣٠٠٠٠ رأس المال (١٥٠٠٠ حصة الشريك أ، ١٥٠٠٠ حصة الشريك ب)

٧٠٠٠ احتياطات وأرباح محتجزة، ٤٠٠٠ أرباح العام، ٥٠٠٠ جاري الشريك ب، ٤٠٠٠ دائنون.

وبفرض أن نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء أ، ب كانت ٣: ٢ علي التوالي وذلك بعد احتساب فائدة علي رأس المال بمعدل ٥% وراتب سنوي للشريك أ قدره ١٠٠٠،

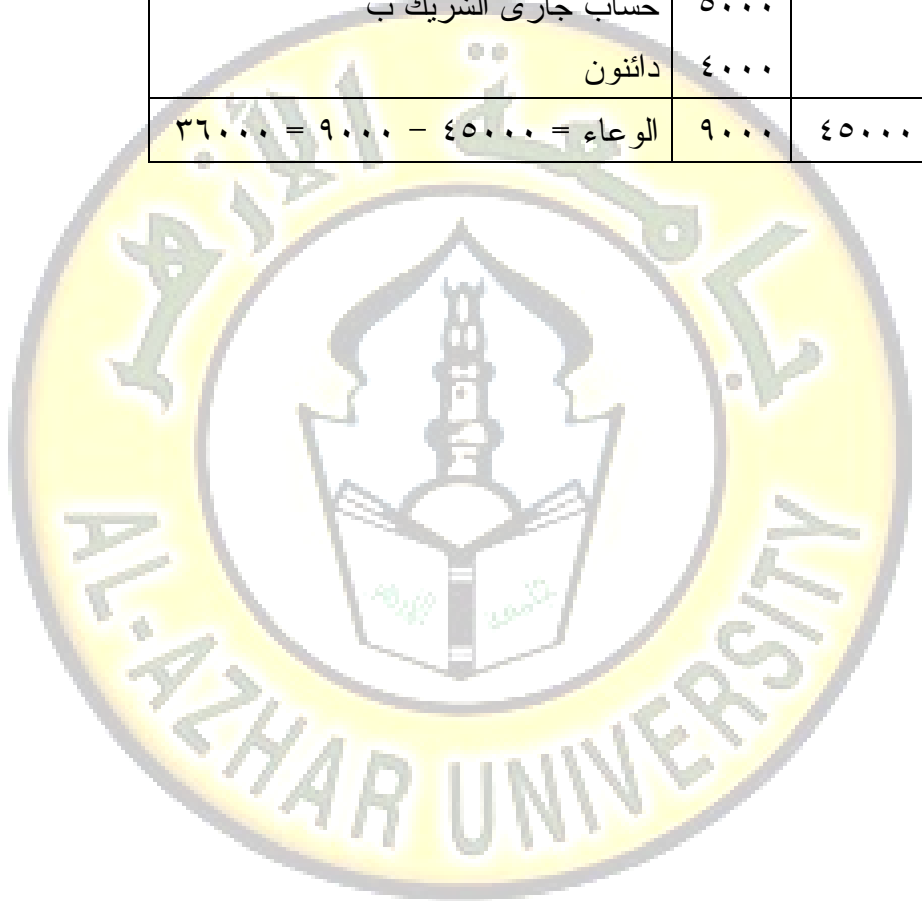
فإن قياس وعاء الزكاة للشركة ولكل شريك يكون علي النحو التالي:

١- تحديد وعاء الزكاة الذي سوف يوزع علي الشركاء باستخدام طريقة استخدامات الأموال كما يلي:

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة فى شركات
الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

أصول متداولة		٣٩٠٠٠
حساب جارى الشريك أ		٦٠٠٠
المطلوبات الزكوية		
حساب جارى الشريك ب	٥٠٠٠	
دائنون	٤٠٠٠	
الوعاء = ٤٥٠٠٠ - ٩٠٠٠ = ٣٦٠٠٠	٩٠٠٠	٤٥٠٠٠



مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

٢- قياس وعاء الزكاة لكل شريك كما هو مبين في الجدول التالي:

بيان	إجمالي	الشريك أ	الشريك ب
فائدة رأس المال	١٥٠٠	٧٥٠	٧٥٠
راتب الشريك أ	١٠٠٠	١٠٠٠	
باقي أرباح العام (توزع بنسبة توزيع أ.خ)	١٥٠٠	٩٠٠	٦٠٠
الاحتياطات والأرباح المحتجزة	٧٠٠٠	٤٢٠٠	٢٨٠٠
(توزع بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء)			
باقي الوعاء يوزع بنسبة حصص الشركاء في رأس المال	٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠	١٢٥٠٠
يضاف رصيد الحساب الجاري الدائن	٣٦٠٠٠	١٩٣٥٠	١٦٦٥٠
يطرح رصيد الحساب الجاري المدين	(٦٠٠٠)	(٦٠٠٠)	٥٠٠٠
وعاء الزكاة	٣٥٠٠٠	١٣٣٥٠	٢١٦٥٠

وفي ضوء هذا المثال فقد تم التوصل إلي وعاء الزكاة لكل من الشركة والشركاء كما يلي:

وعاء الزكاة للشريك أ = ١٣٣٥٠ جنية .

وعاء الزكاة للشريك ب = ٢١٦٥٠ جنية .

وعاء الزكاة للشركة = ٣٥٠٠٠ جنية .

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

٣/٢: تحديد مقدار الزكاة المستحقة علي الشركة والشركاء:

بعد التوصل إلى وعاء الزكاة لكل من الشركة والشركاء يثار تساؤل علي قدر كبير من الأهمية وهو: هل تربط الزكاة علي الشركة ككل أم علي كل شريك من الشركاء ؟ وبعبارة أخرى هل يتم مقارنة الوعاء الإجمالي للشركة بالنصيب أم يكون لكل شريك نصابه وتربط الزكاة علي كل شريك - ومن ثم علي الشركة - متي بلغ النصاب.

ويثار في هذا الشأن مسألة الخلطة في الزكاة وهي مسألة اختلفت فيها آراء العلماء بين من يري أن الخلطة والشركة سواء ومن ثم لا يعتبر كمال النصاب لكل واحد من الشريكين بل للخلطة ككل، فقد جاء في كتاب أسني المطالب (باب الخلطة في الزكاة) " تثبت خلطة الاشتراك والجوار في الزروع والثمار والنقدين والتجارة كما في الماشية للإرتفاق " كما جاء في كتاب تحفة الحبيب علي شرح الخطيب (كتاب الزكاة - فصل في زكاة خلطة الأوصاف) " الأظهر تأثير خلطة الثمر والزرع والنقد وعروض التجارة باشتراك أو مجاورة كما في الماشية. في حين يري البعض أنه لا أثر للخلطة في الزكاة سواء في قدر النصاب أو في القدر الواجب للزكاة، فقد جاء في كتاب المغني لأبن قدامة (كتاب الزكاة) " وإن اختلفوا في غير هذا أخذ من كل واحد منهم علي انفراده إذا كان ما يخصه تجب فيه الزكاة، ومعناه أنهم إذا اختلفوا في غير السائمة، كالذهب والفضة وعروض التجارة والزرع

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

والثمار، لم تؤثر خلطتهم شيئاً، وكان حكمهم حكم المنفردين. وهذا قول أكثر أهل العلم^(١).

ولقد درس هذا الموضوع بمجمع الفقه الإسلامي بجدة عند دراسة زكاة الأسهم، وأصدر المجمع قراره بأن إدارة الشركة المصدرة للأسهم تخرج زكاة الأسهم كما يخرج الشخص الطبيعي زكاة أمواله، بمعنى أن تعتبر جميع أموال المساهمين بمثابة أموال شخص واحد وتقرض عليها الزكاة بهذا الاعتبار من حيث نوع المال الذي تجب فيه الزكاة ومن حيث النصاب ومن حيث المقدار الذي يؤخذ، وغير ذلك مما يراعى في زكاة الشخص الطبيعي وذلك أخذاً بمبدأ الخلطة عند من عممه من الفقهاء في جميع الأموال^(٢).

ويتبين من نص قرار مجمع الفقه الإسلامي أنه أخذ بمبدأ الخلطة في زكاة الشركات المساهمة ولكنه لم يتعرض لزكاة شركات الأشخاص، حيث أن هناك من الكتاب^(٣) من يفرق بين زكاة شركات الأشخاص فيرى أن زكاة المال تربط في شركات الأشخاص (كشركات التضامن) على كل شريك منفرداً على حده وله ذمته المالية المستقلة ويتمتع بالنصاب المعين - أي حد الاعفاء - دون النظر إلى باقي الشركاء ٠٠٠ أما في شركات الأموال فإن الزكاة تجب في مال الشركة مجتمعاً لا في مال كل شريك على حده، لأن

(١) <http://feqh.al-islam.com>

(٢) قرار مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورته مؤتمره الرابع بجدة في الفترة من ١٨-٢٣ جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ الموافق ٦-١١ فبراير ١٩٩٨ م.

(٣) د. شوقي إسماعيل شحاتة " التطبيق المعاصر للزكاة " مرجع سابق، ص ٨٦ - ٩٠.

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

الشركة في الماشية هي شركة أموال بمفهوم عالمنا المعاصر وليست شركة أشخاص.

ويؤيد كثير من الكتاب الأخذ بعدم تأثير الخلطة في زكاة شركات الأشخاص، حيث يري البعض^(١) أن زكاة المال في شركات الأشخاص تربط علي كل شريك متضامن منفرد علي حده ٠٠٠ وذلك لأن شركة التضامن ليس لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء المكونين لها بل أن مسئولية كل شريك متضامن فيها مسئولية مطلقة حتى في أمواله الخاصة. كما يري البعض الآخر^(٢) أن الأصل هو كون الزكاة تكليفا شرعيا للأشخاص الطبيعيين كالصلاة والصيام والحج، وبالتالي فالمكلفون هنا هم الأفراد وأن كانوا شركاء في شركات بغض النظر عن شكلها القانوني ٠٠٠ وأن الشخص بكامل ذمته المالية يخضع للزكاة وليست حصته في كل شركة، فلو فرض أن لشخص حصصا في ثلاث شركات اثنتان منهما في دور التصفية وستكلفانه الكثير بشكل يجعله من الناس المحتاجين الجائز دفع الزكاة لهم، فهل معني ذلك أن يدفع الزكاة عن الشركة الثالثة الرابحة بالرغم من حاجته.

(١) مجموع ص ١٢٩

(٢) د. عبد الله بن علي المنيف، د. عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد، د. محمود إبراهيم عبد السلام " المحاسبة الضريبية والزكاة الشرعية من الناحية النظرية والتطبيق العملي في المملكة العربية السعودية " الطبعة الثانية، جامعة الملك سعود، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، ص ٣٢٧-٣٢٨.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

ويخلص الباحث من تلك المناقشة إلى أن الزكاة في شركة الأشخاص - علي خلاف شركة الأموال - تربط علي كل شريك علي حده، وذلك علي اعتبار أن:

١- الزكاة تكليف شرعي علي الأشخاص الطبيعيين.

٢- لشركات الأشخاص طابع خاص يميزها عن شركات الأموال كما سبق الإشارة في المبحث الأول، حيث يكتسب الشريك فيها صفة التاجر وتكون الشركة هي مصدر دخله الرئيسي عادة، ومن ثم يجب أن يتمتع كل شريك بحد الإعفاء الزكوي (النصاب).

٣- أنه إذا كان الشخص شريك في أكثر من شركة فيجب أن تجمع حصصه في هذه الشركات في وعاء زكوي واحد، وتفرض الزكاة علي هذا الوعاء متي بلغ النصاب. ولن يؤثر ذلك علي مقدار الزكاة لأن سعر زكاة عروض التجارة سعر نسبي ثابت (غير تصاعدي أو تنازلي). كما يجب أيضا مراعاة إذا ما كان لديه مال مستفاد من مصدر غير التجارة وخاضع للزكاة فيضم إلي الوعاء وكذلك إن كان عليه ديون شخصية غير تجارية فتحسم من الوعاء باعتبار أن أحد شروط الخضوع لزكاة المال الزيادة عن الحاجات الأصلية للمزكي والدين أحد هذه الحاجات.

٤- أما من حيث أداء الزكاة فيخرج كل شريك زكاته، وفي حالة الإلزام بدفع الزكاة للدولة تكون الشركة ملزمة بحجز الزكاة المستحقة علي كل شريك من صافي الأرباح قبل توزيعها علي الشركاء، ولا يجد الباحث غرابة في ذلك إذا ما قسنا ذلك علي الاحتياطات القانونية التي تلزم الشركات بتكوينها.

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

وبعد أن خلص الباحث من بيان أسس قياس وعاء زكاة التجارة لكل من الشركة والشركاء في شركات الأشخاص وتحديد مقدار الزكاة المستحقة علي كل منهم، ينتقل إلي المبحث التالي لمناقشة الزكاة كالتزام ومعالجتها محاسبيا في شركات الأشخاص: هل تعتبر مصروفا أم توزيعا للربح.



المبحث الثالث

المعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة

فى شركات الأشخاص

يهدف هذا المبحث الى تحديد متطلبات العرض والإفصاح عن مقدار زكاة عروض التجارة فى القوائم المالية لشركات الأشخاص، وذلك من خلال بيان طبيعة التزام الزكاة والمعالجة المحاسبية لها: هل تعتبر مصروفاً أم تعتبر توزيعاً للربح وسوف يتم تناول ذلك من خلال النقاط التالية:

١/٣: طبيعة التزام الزكاة فى شركات الأشخاص.

٢/٣: المعالجة المحاسبية للزكاة فى شركات الأشخاص.

١/٣: طبيعة التزام الزكاة فى شركات الأشخاص:

يقضى فرض الوحدة المحاسبية كما هو معروف بأن المنشأة كوحدة محاسبية لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية ملاكها، ومن ثم يكون لها ذمة مالية مستقلة عن ذمة المالكين لها، ويترتب على ذلك أن أصول المنشأة إنما هى أصول تلك الوحدة المحاسبية وليست أصول الملاك كما أن خصوم المنشأة تمثل حقوقاً أو التزامات على أصول الوحدة المحاسبية وليست التزامات على أصول الملاك، وكذلك لا يعتبر صافى الدخل ملكاً لأصحاب المنشأة مالم يتقرر توزيعه. وتعنى هذه النظرة للمنشأة ضرورة التفرقة بين التزامات المنشأة من ناحية والتزامات أصحابها من ناحية أخرى، وبين مصروف المنشآت من ناحية والتوزيعات على أصحاب المنشأة من ناحية أخرى، حيث

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة فى شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

يعتبر التمييز بين هذه الالتزامات والمصاريف والتوزيعات من الأمور الهامة لأنها تؤثر على تحديد صافى دخل المنشأة.

وإذا نظرنا إلى زكاة عروض التجارة وأردنا تحديد هل تعتبر مصروفاً أم توزيعاً للربح فإن الأمر يتطلب تحديد هل الزكاة التزام على المنشأة أم التزام على أصحاب المنشأة.

وفى هذا المجال يرى البعض^(١) أن الأصل هو كون الزكاة تكليفاً شرعياً للأشخاص الطبيعيين كالصلاة والصيام والحج، وبالتالي فالمكلفون هم الأفراد حتى وإن كانوا شركاء فى شركات بعض النظر عن شكلها القانوني.. وأي قانون وضعي يحاول خصم الزكاة من المنبع وتسديدها نيابة عنهم لا يعفى الفرد المسلم من ضرورة التأكد من دقة حساب الزكاة من قبل الشركات التى يملك حصصاً فيها.

وفى التطبيق العملي فى حالة الإلزام بدفع الزكاة للدولة كما هو الحال فى المملكة العربية السعودية - على سبيل المثال - ميز نظام الزكاة بين شركات الأموال وشركات الأشخاص، حيث يعتبر الأولى وحدة واحدة ذات كيان قانوني مستقل ولها شخصية اعتبارية مستقلة عن أصحاب رأسمالها وتخضع للزكاة أو لضريبة أرباح الشركات بهذه الصفة حسب الأحوال، أما شركات الأشخاص فلا يعتبرها النظام وحدة واحدة ذات كيان قانوني مستقل

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

ولا تخضع للزكاة أو الضريبة بهذه الصفة وإنما يخضع الشركاء للزكاة أو الضريبة بصفاتهم الشخصية كمالكين^(١).

وفى ضوء ذلك يرى الباحث أن الزكاة في شركات الأشخاص تعتبر التزاماً على الشركاء بصفاتهم الشخصية وليست التزاماً على الشركة كشخصية اعتبارية، وذلك لأن مفهوم الوحدة المحاسبية في المحاسبة لا يعنى التزام المنشأة بالالتزامات الدينية المطالب بها أصحابها حيث أن الزكاة إنما تجب على ملاك المنشأة وليس على المنشأة نفسها وأن ما يتم تطبيقه في حالة الالتزام بدفع الزكاة للدولة وجباية الزكاة عن طريق الشركات إنما هو من باب تبسيط إجراءات الربط وتخفيض نفقات الجباية.

٢/٣: تقييم البدائل المحاسبية لمعالجة الزكاة في شركات الأشخاص:

تعتبر المعالجة المحاسبية للزكاة في القوائم المالية للشركات من الأمور المحاسبية الهامة، حيث تؤثر المعالجة المحاسبية المختارة بصورة مباشرة على تحديد صافي الدخل وسوف يتناول الباحث في هذه النقطة من البحث تقييم للبدائل المحاسبية لمعالجة الزكاة من خلال استعراض لبعض الآراء الفقهية والتطبيقات العملية في هذا المجال وما ورد في معايير الزكاة الصادرة بغرض تحليلها والتوصل الى أفضل البدائل التي يمكن الاعتماد عليها في شركات الأشخاص بصفة خاصة وذلك على النحو التالي:

(١) نص المادة ٣ من المرسوم الملكي رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٤/٣/١٣٧٦هـ الموافق ١٩٥٦/٧/١٩م والمنشور الدورية رقم ٦ لعام ١٣٧٨هـ الصادر عن مصلحة = الزكاة والدخل بالملكة العربية السعودية بتاريخ ١٧/١٠/١٣٧٨هـ الموافق ١٩٥٩/٤/٢١م.

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة فى شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

أولاً: أثّرت مسألة هل زكاة المال عنصر من عناصر التكاليف أم هى استعمال للربح فى شركات المضاربة فى الفقه الإسلامى حيث تناول الفقهاء زكاة المضاربة من حيث هل تحسب من مصاريف المضاربة أم من المصاريف الشخصية لرب المال. وقد ذكر الشافعية^(١) فى هذه المسألة ثلاث آراء هى :

الأول: تخرج من رأس المال لأن الزكاة دين على المالك.
الثانى: تخرج من الربح لأنها مؤونة فأشبهت سائر المؤن.
الثالث: يخرج من الأصل زكاته ومن الربح زكاته لأنها وجبت فيهما فلم يختص إخراجها بأحدهما. وعلى هذا يبطل من القراض بقدر ما أخرج من زكاة الأصل دون الربح.

◀ ومن تحليل هذه الآراء الثلاثة يتبين للباحث ما يلى:
أ - أن الأخذ بالرأى الثانى يعنى محاسبياً اعتبار الزكاة عبئاً على الأرباح وفى هذه إضرار بالعامل (المضارب) جاء فى الحاوى^(٢) من أين يخرجها على وجهين أحدهما من الربح لأنها من مؤنة المال فشابهت سائر المؤن وهذا أضر بالعامل، والوجه الثانى يخرجها من جملة المال أصله وربحه لأنها واجبة فى الجملة.

(١) الماوردى، الإمام أبى الحسن على بن محمد حبيب الماوردى "المضاربة" تحقيق ودراسة وتعليق د. عبد الوهاب حواس، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة - الطبعة الاولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ص ٢٣٢-٢٣٤

(٢) الحاوى الجزء الرابع، ص ٣٢١.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

ب - أن الأخذ بالرأي الثالث وهو حساب الزكاة من رأس المال والربح فإنه بالإضافة الى ما يتضمنه من مشقه في الحساب فإن مسألة الاضرار بالعامل تظل قائمة أيضاً.

ج - أما الأخذ بالرأي الأول فإنه يعنى محاسبياً اعتبار الزكاة توزعاً للربح حيث تحسب الزكاة من حصة رب المال لأنها واجبة عليه فتحسب من نصيبه، وفي هذا المعنى جاء في المغنى لابن قدامة^(١). وإذا دقع الى رجل الفا مضاربة على أن الربح بينهما نصفان فحال الحول وقد بلغ ثلاثة آلاف فعلى رب المال زكاة ألفين لأن ربح التجارة حوله حول أصله وعلى المضارب زكاة حصته لأنها له وليست ملكاً لرب المال بدليل أن للمضارب المطالبة بها.. ويضيف أيضاً وليس عليه إخراجها قبل القسمة.. والعامل ليس عليه زكاة في حصته حتى يفتسمها ويستأنف حولاً من حينئذ.

كما يميل بعض الكتاب المعاصرين^(٢) الى الأخذ بهذا الرأي على اعتبار أن رب المال يلزمه زكاة ماله وزكاه حصته من الربح أما المضارب فيلزمه زكاة نصيبه من الربح لأنه ثمرة جهده وعمله وأن ابتداء الحول بالنسبة للمضارب من حين القسمة.. والمحاسبة تقوم مقام القسمة. وهذا يعنى اعتبار الزكاة توزيعاً للربح وليس عبئاً عليه.

(١) المغنى لابن قدامة الجزء الثالث ص ٦٨.

(٢) راجع:

- د. رفيق يونس المصري " مرجع سابق " ص ٢٦٥.
- الماوردى، مرجع سابق، ص ٢٣٤-٢٣٥.

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة فى شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

ثانياً: فى التطبيق العمل تتعدد البدائل الحالية للمعالجة المحاسبية للزكاة فى القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح بالدول التى تطبق نظام الإلزام بالزكاة، وفى المملكة العربية السعودية يوجد بديلان رئيسيان للمعالجة هما^(١):

١. النظر للزكاة أو الضريبة التى تدفعها المنشأة كتوزيع لحقوق ملاك المنشأة وبالتالي لا تعتبر مصروفاً من مصروفات المنشأة ولا تدخل فى قياس صافى دخلها، ويعكس هذا البديل مفهوم للزكاة أو الضريبة كالتزام على الشركاء أو المساهمين فى المنشأة بصفاتهم الشخصية تدفعه المنشأة لخزينة الدولة نيابة عنهم.

٢. النظر الى الزكاة أو الضريبة كمصروف من مصروفات المنشأة يدخل فى قياس صافى دخلها، ويعكس هذا البديل مفهوماً للزكاة أو الضريبة كالتزام على المنشأة كشخصية اعتبارية مستقلة عن الشركاء أو المساهمين فيها.

وعملياً فإن بعض المنشآت الهادفة للربح تعتبر الزكاة أو الضريبة مصروفاً من مصاريف المنشأة. وبعضها تعتبر الزكاة أو الضريبة توزيعاً لصافى الدخل.. ومنها من تعتبر الزكاة مصروفاً من مصاريف المنشأة وأعتبر الضريبة توزيعاً لصافى الدخل، ومن الصعب تفسير أسباب اختلاف المعالجات باختلافات بين المنشآت الهادفة للربح.

(١) معايير المحاسبة المالية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مرجع سابق، معيار المحاسبة عن الزكاة والضريبة ص ١٧٦٠-١٧٦١.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

ويرى الباحث أن هناك خطأً بين الزكاة والضريبة في النظام السعودي، حيث يربط النظام بين الزكاة والضريبة دائماً سواء عند تحديد الوعاء أو عند المعالجة المحاسبية علماً بأن هناك فروقاً كبيرة بينهما في شتى النواحي، ولعل ذلك يرجع إلى أن نظام الزكاة والضرائب في المملكة العربية السعودية كنظام فريد قد يفرض زكاة وضريبة على نفس الشركة (زكاة على السعوديين وضريبة على الأجانب) وذلك في حالة الشركات المختلطة (ملكية مشتركة للسعوديين والأجانب).

ثالثاً: يميز نظام ضريبة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية بين شركات الأشخاص وشركات الأموال، فلا تخضع شركات الأشخاص لضريبة الدخل كشخصية اعتبارية مستقلة عن ملاكها وإنما يخضع شركائها كل على حدة لضريبة الدخل، أما الشركة المساهمة فتخضع لضريبة الدخل كشخصية اعتبارية مستقلة عن ملاكها. وبالتالي تعتبر ضريبة الدخل إذا قامت شركة الأشخاص بدفعها نيابة عن الشركاء توزيعاً من حصص الشركاء وليست مصروفاً من مصروفات الشركة، أما ضريبة الدخل على أرباح الشركة المساهمة فتعتبر مصروفاً من مصروفاتها حيث أن الشركة تخضع لها كشخصية مستقلة^(١).

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

رابعاً: يقضي معيار محاسبة الزكاة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في ٢٧-٢٨ / ٢ / ١٤١٩ هـ الموافق ٢١-٢٢ / ٦ / ١٩٩٨ م فقرة (٩) بما يلي^(١):

في الحالات التي يلزم فيها المصرف بإخراج الزكاة (وهى صدور قانون بإخراج المصرف للزكاة إلزاماً، أو اشتغال النظام الأساسي للمصرف على نص يلزمه بإخراج الزكاة أو صدور قرار من الجمعية العمومية للمصرف يلزمه بإخراج الزكاة) تعتبر الزكاة مصروفاً من مصروفات المصرف (غير التشغيلية) يجب إثباته في قائمة الدخل من أجل تحديد صافى الدخل وتعتبر الزكاة غير المدفوعة من بنود المطلوبات في قائمة المركز المالي للمصرف.

ويرى الباحث في هذا المجال ما يلي:

١- ان هذه المعالجة قاصرة على حالات معينة قد لا تتوفر في جميع المصارف، ومن ثم يثار تساؤل هو: إذا لم تتوفر أي من هذه الحالات الثلاثة الواردة في المعيار فكيف نعالج الزكاة محاسبياً.

٢- فى حالة عدم توافر أي من الحالات الثلاثة السابقة التي تلزم المصرف بإخراج الزكاة، ومن ثم عدم اعتبار الزكاة مصروفاً فان ذلك قد يفقد القوائم المالية للمصارف الإسلامية أحد الخصائص المحاسبية الهامة وهى القابلية للمقارنة. وهذا واضح من فقرات المعيار نفسه حيث نص

المعيار في الفقرة رقم (١٠) على ما يلي:

(١) معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، الطبعة الأولى - معيار المحاسبة المالية رقم (٩) الزكاة - ص ٣٢٥.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد
الثاني عشر

"في الحالات التي لا يلزم فيها المصرف بإخراج الزكاة وتوكيل كل أو بعض أصحاب حقوق الملكية للمصرف بإخراج الزكاة (التي وجبت عليهم) نيابة عنهم من نصيبهم من الأرباح المقرر توزيعها فإن الزكاة تعتبر حسماً من نصيبهم من الأرباح المقرر توزيعها على أصحاب حقوق الملكية الذين وكلوا المصرف، وفي حاله توكيل كل أو بعض أصحاب حقوق الملكية للمصرف بإخراج الزكاة دون تقيد بوجود أرباح لهم وموافقة المصرف على إخراجها فإنها تسجل ذمماً على الموكلين^(١).

أى أن المعيار نص على معالجتين للزكاة هما:

أ - الزكاة مصروفاً من مصاريف المصرف الإسلامي في الحالات التي يلزم فيها المصرف بإخراج الزكاة.

ب - الزكاة توزيعاً للربح في الحالات التي لا يلزم فيها المصرف بإخراج الزكاة ويتلقى توكيلاً من كل أو بعض المساهمين بإخراج الزكاة.

٣- أن هذه المعالجات جميعاً الواردة في المعيار إنما تتعلق بالمصارف الإسلامية والتي هي في الغالب شركات أموال ومجال البحث هنا إنما يتركز على شركات الأشخاص لأن هناك خلاف بينهما كما سبق الإشارة.

خامساً: صدر معيار المحاسبة المالية للزكاة من قبل مجلس إدارة الهيئة

السعودية للمحاسبين القانونيين بتاريخ ١٣/٩/١٤٢٠هـ الموافق

١٩٩٩/١٢/٢١م ونص على معالجة الزكاة كمصروف من مصاريف

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

المنشأة وقد ورد في الدراسة المرفق بالمعيار انه يمكن تلخيص وجهات النظر للتوصل الى أساس شرعي بشأن توصيف المعالجة المحاسبية للزكاة بأنها مصروف او توزيع للربح كما يلي:

- ١- القول بأنها مصروف في جميع الحالات.
 - ٢- القول بأنها توزيع في جميع الحالات.
 - ٣- القول بأنها مصروف في الشركات غير المختلطة فقط وفي غيرها توزيع.
 - ٤- القول بأنها مصروف في الشركات غير المختلطة وشركات الاشخاص والمؤسسات الفردية ولا يستثنى إلا الشركات المختلطة.
- ولقد اخذ المعيار بالبديل الرابع حيث سوى بين شركات الأموال وشركات الأشخاص والمؤسسات الفردية بسبب تطبيق مبدأي الخلطة والالزام، أما فيما يتعلق باستثناء الشركات المختلطة وهى التى فيها عنصر أجنبي (غير سعودي او خليجي) فهذا الاستثناء مرده الى طبيعة وظروف هذا النوع من الأعمال.

ومن تحليل الآراء والمعالجات السابقة يميل الباحث إلى الأخذ باعتبار زكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص توزيعاً للربح ويسوق المبررات التالية أيضاً:

- ١- ان اعتبار الزكاة مصروفاً يعنى ان الزكاة التزاماً على الشركة وعليها مسئولية الوفاء بها، وهذا لا يتفق وطبيعة الزكاة حيث انها فريضة تجب على ملاك المال وليس على الشركة.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

- ٢- ان نظام الزكاة والضرائب في المملكة العربية السعودية والتشريعات الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية - كما سبق الإشارة - فرقت في المعاملة بين شركات الأشخاص وشركات الأموال حيث اعتبرت الزكاة أو الضريبة توزيعاً للربح في الأولى ومصرفاً في الثانية.
- ٣- إن اعتبار الزكاة مصرفاً يعنى تحميلها على تكاليف السلع والخدمات المنتجة، وهذا ربما يعنى بصورة مباشرة أو غير مباشرة نقل عبء الزكاة الى المستهلكين لتلك السلع والخدمات وهذا ما يتتافى مع مفهوم الزكاة وأغراضها وأهميتها في تحقيق التكافل الاجتماعي.
- ٤- إذا اعتبرنا الزكاة مصرفاً من مصاريف المنشأة وكانت نسبة حصص الشركاء في رأس المال وكذلك نسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم غير متساوية فان ذلك يؤدي الى غبن لبعض الشركاء لحساب البعض الآخر. ولذا فان الأمر يتطلب في هذه الحالات ان يتراجع الشركاء بينهما بالسوية عند توزيع الأرباح والخسائر في حالة معالجة الزكاة كمصرف أو معالجة الزكاة كتوزيع للأرباح منذ البداية.
- ٥- ان القول بان الشركة قد تكون خاسرة ومع ذلك يستحق عليها (على الشركاء) زكاة يثير مشكلة بشأن كيفية دفع الزكاة في حالة اعتبار الزكاة توزيعاً للربح لعدم وجود ما يوزع نظاماً مردود عليه بان الزكاة التزام على الشركاء وعلى الشركة (في حالة الإلزام بدفع الزكاة للدولة) إخراجها خصماً من أرصدة الحسابات الجارية الدائنة للشركاء أو من رأس المال في حالة عدم تحقيق أرباح وهو أمر ميسور في شركات

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة فى شركات
الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

الأشخاص على خلاف شركات الأموال التى يتطلب مثل هذا الإجراء
فيها إجراءات قانونية معينة.



مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

الخلاصة

لقد كان الهدف من هذا البحث هو بيان أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص ولتحقيق هدف البحث فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:-

في المبحث الأول عرض الباحث لمقدمة عن زكاة عروض التجارة وخصائص شركات الأشخاص لبيان ما يميز به هذا النوع من الشركات من سمات خاصة تؤثر علي قياس ومعالجه زكاة عروض التجارة بها.

وفي المبحث الثاني تم تناول أسس قياس وعاء ومقدار زكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص، حيث تم بيان أسس قياس وتقويم عناصر وعاء الزكاة والطرق المحاسبية لقياس الوعاء، وقد خلص الباحث إلى تفضيل طريقه استخدامات الأموال لسهولة وأتقانها إلى حد كبير مع معالجات الفقهاء، ثم تم بيان كيفية تطبيق هذه الطريقة لقياس وعاء الزكاة لكل من الشركه والشركاء في شركات الأشخاص لما لذلك من أهمية في تحديد مقدار الزكاة المستحقة علي كل شريك وعلي الشركة ككل حتي يكون كل شريك ملزم بدفع الزكاة المستحقة عليه أو تلتزم الشركة بدفع الزكاة بالكامل مع تراجع الشركاء بينهم بالسوية، وذلك حسب الرأي الفقهي المختار.

وفي المبحث الثالث تناول الباحث المعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص حيث عرض الباحث لطبيعة التزام الزكاة، وماورد في المعالجة المحاسبية للزكاة في زكاة المضاربه وفي التطبيق العملي في بعض الدول التي تأخذ بالإلزام بدفع الزكاة للدوله وآراء الكتاب

أسس القياس والمعالجة المحاسبية لزكاة عروض التجارة في شركات الأشخاص

د. عز الدين فكرى تهاى

المعاصرين في هذا المجال، وقد خلص الباحث من تحليل ذلك كله إلى الميل إلى اعتبار الزكاة توزيعاً للربح في شركات الأشخاص.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي:-

١- لشركات الأشخاص سمات وخصائص خاصة تميزها عن غيرها من الشركات، ويجب مراعاة ذلك عند قياس ومعالجة زكاة عروض التجارة بها.

٢- يجب قياس وعاء زكاة عروض التجارة لكل من الشركة والشركاء في شركات الأشخاص لما لذلك من أهمية في تحديد مقدار الزكاة المستحقة على كل شريك حتى يلتزم بسدادها أو يتراجع الشركاء فيما بينهم في حاله قيام الشركه بسدادها، ولقد بين الباحث كيفية تطبيق ذلك عملياً.

٣- يميل الباحث إلى اعتبار الزكاة في شركات الأشخاص توزيعاً للربح وليست عبئاً عليه.

تصميم نموذج كمي لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة في السوق المصرية
د/ ناصر محمد يوسف ماضي

تصميم نموذج كمي لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة في السوق المصرية

دكتور/ ناصر محمد يوسف ماضي (*)

مقدمة :

تعتبر صناديق التأمين الخاصة نظم تكميلية لنظام المعاش الأساسي، كما تعتبر نموذجاً للتكافل الاجتماعي وأسلوب لممارسة التأمين على أساس تعاوني أو تبادلي^(١).

تتكون صناديق التأمين الخاصة بدون رأس مال، وتنحصر مواردها المالية بصفة أساسية في الاشتراكات المحصلة من الأعضاء بالإضافة إلى الموارد الأخرى التي تتحدد في النظام الأساسي للصندوق^(٢).

يتمثل الغرض الأساسي من صناديق التأمين الخاصة في تقديم تعويضات أو مزايا مالية أو مرتبات دورية أو معاشات محددة لأعضائه أو المستفيدين منه وذلك في الحالات التالية^(٣):

- (أ) زواج العضو وذريته أو بلوغه سنًا معينًا أو وفاة العضو أو من يعولهم .
- (ب) عدم القدرة على العمل بسبب المرض أو الحوادث .
- (ج) التقاعد عن العمل أو ضياع مورد الرزق .
- (د) أى أغراض أخرى توافق عليها الهيئة المصرية للرقابة على التأمين .

وتحدد المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥م الصادر بشأن صناديق التأمين الخاصة بالحالات التي تقدم فيها المزاي ، وتنص المادة (٤) من القانون سالف الذكر على ضرورة بيان شروط العمليات التي يباشرها الصندوق وكذلك الأسس الفنية التي تقوم عليها عملياته من خلال النظام الأساسي له .

يعتبر نظام صناديق التأمين الخاصة من وجهة نظر الأعضاء وعاءاً ادخارياً بجانب ما يقدمه من حماية تأمينية بعيداً عن الشبهات العالقة بالفروع الأخرى^(٤). وهذا بالتالي أدى على زيادة عدد الصناديق التي تباشر النشاط التأميني من عام إلى آخر ، والجدول التالي يوضح تطور عدد الصناديق خلال الفترة من عام ١٩٩١/٩٠ حتى عام ٢٠٠٠/٩٩^(٥).



تصميم نموذج كمي لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة في السوق المصرية
د/ ناصر محمد يوسف ماضي

جدول رقم (١)

تطور إعداد صناديق التأمين الخاصة

خلال الفترة من عام ٩٠/٩٠ حتى ٢٠٠٠/٩٩ م

السنة	عدد الصناديق	التطور
١٩٩١/٩٠	٣٣٠	١٠٠
٩٢/٩١	٣٧٦	١١٤
٩٣/٩٢	٤٠٨	١٢٤
٩٤/٩٣	٤٧١	١٤٣
٩٥/٩٤	٥٠٤	١٥٣
٩٦/٩٥	٥٣٥	١٦٢
٩٧/٩٦	٥٥٤	١٦٥
٩٨/٩٧	٥٥٤	١٦٨
٩٩/٩٨	٥٧٧	١٧٥
٢٠٠٠/٩٩	٥٩١	١٧٩

يلاحظ من الجدول السابق أن هناك زيادة في عدد الصناديق الخاصة من سنة لأخرى فإذا أخذنا سنة ٩٩١/٩٠ كسنة أساس نجد أن الزيادة بلغت في عام ١٩٩٢/٩١ م ١٤% ، ثم ارتفعت بعد ذلك من سنة لأخرى حتى بلغت في سنة ٢٠٠٠/٩٩ م ٧٩% مما يدل على أن هناك اهتمام بإنشاء صناديق التأمين الخاصة سوف يستمر في السنوات القادمة ، وبالتالي ضرورة الاهتمام بالمحافظة على استمرارية نظام صناديق التأمين الخاصة لحماية مصالح الأعضاء . مما ينعكس بالتالي على المحافظة على الكيان

الاقتصادى للعديد من المشروعات الاقتصادية ، ويتم ذلك من خلال الاهتمام والمحافظة على الموارد المالية للصناديق وكذلك مستوى المزايا التى تعطى للأعضاء . وتتناول هذه الدراسة تقدير الموارد المالية لجميع الصناديق حيث أن تقدير الموارد يساعد على رسم السياسات التأمينية المستقبلية على المستوى القومى نظراً لأن صناديق التأمين الخاصة تقوم بالدور الأكبر فى تكملة نظام التأمينات الاجتماعية فى جمهورية مصر العربية، ويتم ذلك من خلال ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة
- المبحث الثانى: العوامل التى تؤثر فى تقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة.
- المبحث الثالث: النموذج الكمى.

تصميم نموذج كمي لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة في السوق المصرية
د/ ناصر محمد يوسف ماضي

المبحث الأول المالية لصناديق التأمين الخاصة

تنص المادة (١١) من الفصل الثاني للقانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥ الخاص بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة أن الموارد المالية للصناديق تتكون من المصادر التالية :

(١) اشتراكات الأعضاء :

يقصد بها المبالغ التي يتحملها الأعضاء المشتركين في الصندوق مقابل الاستفادة بالمزايا التأمينية ، وتعتبر الاشتراكات هي العنصر الأساسي للتمويل ، وهي ليست موحدة في كل الصناديق ولكنها وليدة الاتفاق بين صاحب العمل والعاملين لديه . وقد ينص النظام الأساسي للصندوق على أن يتم خصم الاشتراكات كنسبة من المرتب الأساسي أو نسبة محددة من الأرباح السنوية أو الحوافز المستحقة أو نسبة محددة من المرتب الأساسي بالإضافة إلى خصم جزء من الأرباح السنوية أو الحوافز المستحقة .

يخضع تحديد مقدار الاشتراك لدراسة اكتواريه يتم إعدادها بمعرفة الخبير الاكتواري الذي يأخذ في الحسبان عدة عوامل من أهمها عدد الأعضاء بالصندوق والتوزيع العمري لهم، المزايا المطلوب تقديمها لهم وتدرج الأجور .

(٢) مساهمة جهات العمل :

تساهم جهة العمل في دعم وتمويل صناديق التأمين الخاصة للعاملين بها، وتختلف هذه المساهمات باختلاف جهة العمل وطبيعة قدراتها ومواردها

المالية . وتأخذ هذه المساهمات أحد الصور التالية :

- أ - مبلغ معين يدفع مرة واحدة عند تأسيس الصندوق .
- ب - مبلغ يدفع بصفة دورية كنسبة من الأجر الشهري للأعضاء أو كمبلغ سنوى ثابت.

ج - مبلغ معين يدفع عن التأسيس بالإضافة إلى مبلغ يدفع بصفة دورية.

(٣) عائد الاستثمار :

يقصد به تلك المبالغ التى يحصل عليها الصندوق نتيجة توظيف الأموال المتراكمة لديه من الاشتراكات والمساهمات المحصلة فى قنوات الاستثمار المختلفة. وقد نصت المادة (١٤) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥م الصادر بالقرار الوزارى رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٧م على قنوات التوظيف الواجب الاستثمار فيها كما يلى :

- أ - ٢٥% على الأقل فى أوراق مالية مضمونة من الحكومة .
- ب - ٦٠% على الأكثر فى كل أو بعض المجالات التالية :
- ١- تملك أوراق مالية قابلة للتداول فى بورصة الأوراق المالية وبما لا يجاوز ٥٠% من مجموع أموال الصندوق .
- ٢- تملك عقارات بموجب شهادة مؤيدة للملكية وتقرير خبراء مدعم بقيمتها ولا يجوز التصرف فى أى من الحقوق دون موافقة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين .

٣- قروض للأعضاء استرشاداً بالنظام الأساسى لكل صندوق .

٤- أى استثمارات أخرى مضمونة العائد بشرط موافقة الهيئة

المصرية للرقابة على التأمين .

تصميم نموذج كمي لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة في السوق المصرية
د/ ناصر محمد يوسف ماضي

٥- حسابات جارية بأحد البنوك المصرية بما لا يجاوز ١٥% من أموال الصندوق .

(٤) الموارد الأخرى :

يقصد بها أى أموال أو مساهمات مالية ترد إلى الصندوق من أى جهة سواء كانت حكومية أو غير حكومية .

ويوضح الجدول التالى الأهمية النسبية لمصادر الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة خلال الفترة من ١٩٩١/٩٠م حتى ٢٠٠٠/٩٩م^(٦).

جدول رقم (٢)

الأهمية النسبية لمصادر التمويل لصناديق التأمين الخاصة خلال الفترة من ٩١/٩٠ حتى ٢٠٠٠/٩٩م
(القيم بالمليون جنيها)

مصادر التمويل السنوات	الاشتراكات		مساهمات جهات العمل		ربح الاستثمار		موارد أخرى		الإجمالي	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
٩١/٩٠	١٧١	٣٥.٦	٨٤	١٧.٥	١٩٥	٤٠.٥	٣١	٦.٤	٤٨١	١٠٠
٩٢/٩١	٢٧٦	٤٣.٠	٧٦	١١.٩	٢٤٥	٣٨.٢	٤٤	٦.٩	٦٤٨	١٠٠
٩٣/٩٢	٢٨٥	٣٧.٠	٩٥	١٢.٣	٣٢٠	٤١.٥	٧١	٩.٢	٧٧١	١٠٠
٩٤/٩٣	٤٠٢	٣٩.١	١٨٤	١٧.٩	٣٧٩	٣٦.٨	٦٤	٦.٢	١٠٢٩	١٠٠
٩٥/٩٤	٤٦٩	٤١.٩	١٣٣	١١.٩	٤٠٢	٣٦.٠	١١٤	١٠.٢	١١١٨	١٠٠
٩٦/٩٥	٥٤٥	٤٢.٢	١٤١	١٠.٩	٤٦٩	٣٦.٣	١٣٧	١٠.٦	١٢٩٢	١٠٠
٩٧/٩٦	٦٦٠	٣٧	٢٩٨	١٦.٧	٥٧٣	٣٢.١	٢٥٤	١٤.٢	١٧٨٥	١٠٠
٩٨/٩٧	٧٦٧	٤٠.٣	١٣٢	٦.٩	٦٥٠	٣٤.١	٣٥٦	١٨.٧	١٩٠٥	١٠٠
٩٩/٩٨	٩٣٦	٤٤.٢	١٦٨	٧.٩	٧٤٨	٣٥.٣	٢٦٥	١٢.٥	٢١١٧	١٠٠
٢٠٠٠/٩٩	٩٨١	٤٣.٤	٢٨١	١٢.٤	٨٠٩	٣٥.٧	١٩٢	٨.٥	٢٢٦٣	١٠٠
المتوسط العام	٤٠.٤		١٢.٦		٣٦.٧		١٠.٣			

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

١- أن هناك تزايد مستمر في قيمة الموارد المالية من سنة لأخرى حيث بلغت في عام ١٩٩١/٩٠ مبلغ ٤٨١ مليون جنيها ارتفعت إلى ٢٢٦٣ مليون جنيها في عام ٢٠٠٠/٩٩م بنسبة زيادة قدرها ٤٧٠% مقارنة بعام ١٩٩١/٩٠م .

٢- تحتل اشتراكات الأعضاء المرتبة الأولى من حيث أهميتها النسبية كمصدر من مصادر تمويل صناديق التأمين الخاصة في معظم سنوات الدراسة حيث تتراوح نسبتها ما بين ٣٢.١% ، ٤١.٥% من إجمالي مصادر التمويل بمتوسط عام قدره ٣٦.٧% ويرجع السبب في ذلك إلى تركيز إدارة الصندوق على اشتراكات الأعضاء كمصدر من مصادر التمويل وفقاً لقرارات اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية الصادر في ١٠ نوفمبر عام ١٩٨٥^(٧).

٣- يحتل ريع الاستثمار المرتبة الثانية حسب الأهمية النسبية كمصدر من مصادر تمويل صناديق التأمين الخاصة حيث تتراوح نسبتها ما بين ٣٢.٢% ، ٥٠.٥% من إجمالي مصادر التمويل بمتوسط عام ٣٧.٧% خلال الفترة محل الدراسة ، ويرجع السبب في ذلك إلى قيام إدارة الصناديق بالاستثمار في أوجه الاستثمار التي حددها القرار الوزاري رقم (٧٨) لسنة ١٩٩٧م وعدم المغامرة في مجالات الاستثمار ذات درجة الخطورة المرتفعة .

٤- تحتل مساهمات الجهات المرتبة الثالثة في معظم سنوات الدراسة كمصدر من مصادر التمويل حيث تتراوح نسبتها ما بين ٦.٩% ، ١٧.٩%

تصميم نموذج كمي لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة في السوق المصرية
د/ ناصر محمد يوسف ماضي

من إجمالي مصادر التمويل بمتوسط عام ١٢.٦% خلال الفترة محل الدراسة.

٥- تحتل الموارد الأخرى المرتبة الأخيرة كمصدر من مصادر التمويل حيث تتراوح نسبتهما ما بين ٦.٤% ، ١٨.٧% من إجمالي مصادر التمويل بمتوسط عام ١٠.٣% خلال الفترة محل الدراسة .

وبناء على ما سبق يتضح لنا أن اشتراكات الأعضاء تحتل المرتبة الأولى في الأهمية النسبية كمصدر من مصادر التمويل بمتوسط عام قدره ٤٠.٤% خلال الفترة محل الدراسة يليها ريع الاستثمار حيث يمثل المرتبة الثانية بمتوسط عام ٣٧.٧% خلال الفترة محل الدراسة، ثم مساهمات الجهات حيث تحتل المرتبة الثالثة بمتوسط عام ١٢.٦% خلال الفترة محل الدراسة، وأخيراً الموارد الأخرى تحتل المركز الأخير بمتوسط عام ١٠.٣% خلال الفترة محل الدراسة .

المبحث الثاني

العوامل التي تؤثر في تقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة

يعتبر تقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة عملية فنية صعبة ينبغي تناولها بمنتهى الدقة والحرص نظراً لوجود العديد من العوامل المؤثرة في تلك العملية . وتتمثل هذه العوامل فيما يلي :

(١) الخصخصة :

الخصخصة تعنى نقل الإدارة والملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بما يؤدي إلى / لتوفر مزيداً من الكفاءة الاقتصادية للأنشطة الإنتاجية والخدمية.

ولا تعنى الخصخصة إلغاء القطاع العام مطلقاً فهو قائم بغض النظر عن النظم والأيدلوجيات السائدة، غير انه ينبغي تحديد الأنشطة التي يقوم بها القطاع الخاص والأنشطة التي ينبغي أن تظل في يد القطاع العام . ويهدف برنامج الخصخصة بصفة عامة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها^(٨):

١- زيادة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات ، وتحقيق معدل العائد المقبول على الاستثمار وبالتالي معدلات التنمية ، ويتحقق هذا الهدف عن طريق وضع أهداف اقتصادية واضحة للمشروعات تتمثل في تعظيم الربح

تصميم نموذج كمي لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة في السوق المصرية
د/ ناصر محمد يوسف ماضي

وعدم التعارض بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات كما يحدث في حالة المشروعات المملوكة للدولة .

٢- تحديد أولويات الاستثمار بصورة اقتصادية والحد من الاستثمارات التي لا تحقق العائد الاقتصادي المناسب .

٣- توسيع قاعدة الملكية عن طريق المشاركة الشعبية في ملكية المشروعات العامة .

٤- تطوير أسواق رأس المال .

٥- زيادة المنافسة وما يترتب على ذلك من زيادة الكفاءة الاقتصادية والحد من الاحتكار وسوء استخدامه .

٦- تخفيف عبء الاقتراض الخارجي والداخلي .

٧- تخفيف العبء الضريبي أو على الأقل عدم الالتجاء إلى زيادة معدلات الضرائب لتمويل عجز الموازنة .

٨- تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتطوير المشروعات ، وتحقيق التقدم التكنولوجي عن طريق تحديث عمليات الإنتاج والتسويق والتصدير .

٩- الحد من الدعم الحكومي للمشروعات وبالتالي تخفيف العبء على موازنة الدولة .

وفي السوق المصرية نجد أن الحكومة المصرية قد قبلت مبدأ الخصخصة بشكل عام ضمن مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وقد بدأت مرحلة جلسة التخصيصية بالفعل منذ عام ١٩٩١ وذلك بصور القانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١م بإعادة تنظيم وهيكل شركات القطاع العام في صورة شركات قابضة، ودعم مجالس إدارات هذه الشركات

بأفضل الخبرات فى المجالات الاقتصادية والمالية والإدارية والفنية والقانونية، مع فصل الملكية من الإدارة وذلك بغرض أساسى هو تحقيق أقصى كفاءة لشركات قطاع الأعمال العام وذلك فى صورة تحقيق أرباح مناسبة والقدرة على المنافسة محلياً وعالمياً . وقد أعطى القانون مجالس إدارات الشركات القابضة حرية التصرف فى بيع أصول الشركات التابعة لها. وقد تم إنشاء مكتب فنى بوزارة قطاع الأعمال العام ليتولى إعداد وتنفيذ برنامج كامل للخصخصة ، وصدر عنه دليل توسيع ملكية القطاع العام كبرنامج يحدد دفعات البيع ، وقد اشتمل هذا البرنامج على طرح ٩٠ شركة للبيع على ثلاث دفعات (الدفعة الأولى فى عام ١٩٩٢/٩١ وتشمل بيع ٢٠ شركة ، الثانية فى عام ١٩٩٣/٩٢ وتشمل بيع ٢٥ شركة والثالثة فى عام ١٩٩٤/٩٣ وتشمل بيع ٤٥ شركة) وهذه الشركات تعمل فى مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية^(٩).

وقد أدت عملية البيع إلى قيام وزارة قطاع الأعمال العام بوضع ضوابط لعملية البيع وقواعد خاصة بالمعاش المبكر لتشجيع العاملين فى تلك الشركات بالخروج للمعاش المبكر قبل سن الستين . وقد وضعت تلك القواعد موضع التنفيذ الفعلى خلال العام المالى ١٩٩٩/٩٨ م ، وكان من أثر ذلك خروج جماعى للعاملين بتلك الشركات فى سن أقل من الستين مما أثر تأثيراً مباشراً على القدرة المالية لصناديق التأمين الخاصة بتلك الشركات ومراكزها المالية، الأمر الذى دعا وزير قطاع الأعمال بإصدار قرار بضرورة قيام الشركات القابضة بتمويل هذا الخلل ، ولقد قامت الهيئة المصرية للرقابة على التأمين بتحديد الخطوات التنفيذية لإتمام تمويل صناديق التأمين الخاصة

تصميم نموذج كمي لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة في السوق المصرية
د/ ناصر محمد يوسف ماضى

المنشأة بشركات قطاع الأعمال العام بقيمة الخلل الذى نتج عن الخروج الجماعى لمعاش المبكر وضرورة أن يتم ذلك من خلال دراسة اكتوارية تعتمد على الهيئة تمهيداً لقيام الشركة القابضة بسداد قيمة الخلل وإتمام صرف المزايا التأمينية للأعضاء الذين انتهت خدمتهم بسبب المعاش المبكر بعد قيام الشركة بسداد هذا الخلل ، ومن ثم قدرة هذه الصناديق على الوفاء بالتزاماتها قبل أعضائها المستثمرين ، ومن هذه الصناديق (شركة باقى ، وسائل النقل الخفيف، شركة النصر للسيارات ، باتا) .

وفى حالة تعذر قيام الشركة القابضة أو التابعة بتمويل هذا الخلل فإن الدراسة الاكتوارية تقدم بديلاً آخر وهو القيام بتخفيض فى قيمة الحقوق التأمينية لهؤلاء الأعضاء الذين خرجوا على المعاش المبكر بنسبة معينة حتى لا يضار ، باقى الأعضاء المستثمرين من ذلك .

يعتبر هذا العامل من العوامل المؤثرة فى الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة والتي يمكن التعبير عنها فى شكل رقمى، إلا أن عدم إمكانية الحصول على بيانات عنه نظراً لما يحاط به من كتمان وسرية، يجعل من الصعب إدخال هذا العامل فى الاعتبار عند تقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة.

(٢) التأمين على الحياة الجماعى:

يعتبر التأمين على الحياة الجماعى أحد الوسائل التكميلية لتنظيم التأمينات الاجتماعية ، حيث يعتبر التأمين على الحياة الجماعى وصناديق التأمين الخاصة خط الدفاع الثانى بعد نظم التأمينات الاجتماعية لتقديم الحماية

التأمينية للأفراد من الأخطار التي يتعرضون لها ، لذلك فإنه كلما زاد الإقبال على عقود التأمين الجماعية كلما قل الإقبال على الاشتراك فى صناديق التأمين الخاصة والعكس صحيح .

ويعتبر التأمين على الحياة الجماعى من العوامل الكمية التي تؤثر فى الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة ويتم التعبير كمياً عن هذا المتغير بأخذ متوسط القسط فى التأمين على الحياة الجماعى حيث أنه يقوم مقام متوسط الاشتراك فى صناديق التأمين الخاصة ، إلا أنه نظراً لصعوبة الحصول على هذا البيان فقد تم الاعتماد على أقساط التأمين على الحياة الجماعية، وذلك خلال كل سنة من سنوات الدراسة^(١٠).

(٣) نظم التأمينات الاجتماعية :

يتمثل الغرض الأساسى من نظم التأمينات الاجتماعية فى قيام الدولة بكفالة رعاياها فى حالة فقدهم القدرة المالية المؤقتة أو المستديمة على الكسب بسبب طارئ، وهذه الكفالة تمكن الأفراد من الاحتفاظ بمستوى مقبول لمعيشتهم ولمعيشة من يعولهم ، وتتم هذه الكفالة على أساس مبدأ التضامن الاجتماعى من جميع المواطنين وتنظيم هذه الكفالة بموجب تشريع قانونى ينشأ عنه حق ثابت .

ويقدم نظام التأمين الاجتماعى مزايا للمستفيدين منه وكلما ارتفع مستوى هذه المزايا قلّت الحاجة إلى نظم تكملية أخرى مثل صناديق التأمين الخاصة أو شراء التأمين على الحياة الجماعى ، بمعنى أن ارتفاع

تصميم نموذج كمي لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة في السوق المصرية
د/ ناصر محمد يوسف ماضي

مستوى مزايا التأمين الاجتماعي يحد من حاجة الأفراد إلى الاشتراك في صناديق التأمين الخاصة أو شراء وثائق التأمين على الحياة .
ويعتبر هذا العامل من العوامل الكمية التي تؤثر في تقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة ، ويتم التعبير كميًا عن هذا المتغير بأخذ متوسط الاشتراكات حيث أنها تعادل متوسط الاشتراك في صناديق التأمين الخاصة وذلك خلال الفترة محل الدراسة^(١١).

(٤) المزايا التأمينية لصناديق التأمين الخاصة :

تتركز مزايا الصناديق الخاصة على صرف ميزة الدفعة الواحدة عند التقاعد أو العجز أو الوفاة ولكن هذا لا يمنع من وجود عدة مزايا أخرى يمكن تلخيصها جميعاً في الآتي :

أ- مزايا تأمينية : يتم صرفها في حالة التقاعد أو الوفاة أو العجز الكلي أو العجز الجزئي أو المعاش المبكر أو الاستقالة أو الانتقال لجهة عمل أخرى.

ب - مزايا اجتماعية : يتم صرفها في حالة الزواج أو الانجاب أو وفاة أحد الوالدين أو وفاة الشريك أو الكوارث .

وتختلف المزايا التأمينية والاجتماعية من صندوق إلى آخر كما تختلف قيمة الميزة من صندوق إلى آخر حسب النظام الأساسي لكل صندوق.

وتعتبر المزايا التأمينية من العوامل الكمية التي تؤثر فى الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة ويتم التعبير عنها كمياً بأخذ إجمالى المزايا الممنوحة من الصناديق خلال كل سنة من سنوات الدراسة^(١٢).

(٥) عائد الاستثمار المحقق :

يقصد به عائد الأموال الاحتياطية أو الفائض المرحل للصناديق والنتائج من زيادة الموارد المالية عن المصروفات ، ويتم استثمار هذه الأموال وفقاً لأحكام القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٤م ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب القرار الوزارى رقم (١٦٠) لسنة ١٩٩٤م . ويعتبر عائد الاستثمار المحقق على هذه الأموال أحد موارد التمويل الأساسية التى تعتمد عليها تلك الصناديق للوفاء بالتزاماتها قبل الأعضاء . وتحدد قيمة هذا المورد وفقاً للسياسة الاستثمارية المتبعة بالصناديق وحجم الأموال المستثمرة فتزيد قيمته كلما كبر حجم الأموال المستثمرة وكانت هناك سياسة استثمارية تعمل على استثمار أكبر قدر من الأموال فى قنوات الاستثمار التى تعطى أكبر عائد ممكن وتقل كلما قل حجم الأموال المستثمرة أو كانت السياسة الاستثمارية غير ناجحة .

ويتأثر عائد الاستثمار بمعدل الاستثمار وحجم الأموال المستثمرة ، ويتأثر معدل الاستثمار الممكن تحقيقه بمعدل الاستثمار السائد فى السوق والسياسة الاستثمارية المتبعة بهذه الصناديق ، أما حجم الأموال المستثمرة فيتوقف بصورة أساسية على حجم الاشتراكات^(١٣).

تصميم نموذج كمي لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة في السوق المصرية
د/ ناصر محمد يوسف ماضي

ويعتبر معدل الاستثمار المحقق فعلاً من العوامل الكمية التي تؤثر في تقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة ، ويتم التعبير عنه كمياً يأخذ المعدل المحقق فعلاً خلال كل سنة من سنوات الدراسة^(١٤).

(٦) عدد الأعضاء المشتركين في الصندوق :

يعتبر عدد الأعضاء المشتركين في الصندوق من العوامل الهامة التي تؤثر في تقدير الموارد المالية للصناديق حيث انه كلما زاد عدد الأعضاء كلما زادت الموارد المالية للصناديق. والجدول التالي يوضح عدد الأعضاء المشتركين خلال الفترة من ١٩٩٥/٩٤م حتى ٢٠٠٠/٩٩م^(١٥).

جدول رقم (٣)

عدد الأعضاء المشتركين في صناديق التأمين الخاصة
خلال الفترة من ١٩٩٥/٩٤م حتى ٢٠٠٠/٩٩م

السنوات	عدد الأعضاء بالمليون	التطور
٩٥/٩٤	٢.١	١٠٠.٠٠
٩٦/٩٥	٢.٣	١٠٩.٥
٩٧/٩٦	٢.٧	١٢٨.٦
٩٨/٩٧	٢.٩	١٣٨.١
٩٩/٩٨	٣.٢	١٥٢.٤
٢٠٠٠/٩٩	٣.٣	١٥٧.١

يتضح من الجدول السابق أن هناك تزايد مستمر في عدد الأعضاء المشتركين في الصناديق فإذا أخذنا سنة ١٩٩٥/٩٤م كسنة أساس نجد أن الزيادة بلغت في عام ١٩٩٩/٩٥م ٩.٥% ، ثم ارتفعت بعد ذلك من سنة لأخرى حيث بلغت ٥٧.١% في عام ٢٠٠٠/٩٩م مما يدل على أن هناك زيادة مستمرة في عدد الأعضاء تنعكس بالتالي على زيادة الموارد المالية للصناديق .

ويعتبر هذا العامل من العوامل الكمية التي تؤثر في تقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة، ويتم التعبير عنه كمياً بأخذ عدد الأعضاء المشتركين في الصناديق خلال كل سنة من سنوات الدراسة^(١٦).

(٧) متوسط الاشتراك السنوى :

من المعروف أن اشتراكات الأعضاء يتم تحديدها بثلاث طرق أولها: يتمثل في نسبة محددة من المرتب الأساسى للعضو ، أما الثانية: فتتمثل في خصم جزء من الأرباح السنوية أو الحوافز المتحققة ، أما الثالثة : فتتمثل في خصم نسبة محددة من المرتب الأساسى بالإضافة إلى خصم جزء من الأرباح السنوية أو الحوافز المتحققة .

وتعتبر الطريقة الثالثة هي أكثر الطرق استخداماً فى السوق المصرية، وعلى هذا الأساس فإن الأجر الأساسى مضافاً إليه الأرباح السنوية أو الحوافز تعتبر من العوامل الهامة التي تؤثر فى الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة ، إلا أنه نظراً لصعوبة الحصول على بياناته فقد تم الاعتماد

تصميم نموذج كمي لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة في السوق المصرية
د/ ناصر محمد يوسف ماضي

على متوسط الاشتراك السنوى للعضو كعامل من العوامل الكمية المؤثرة في تقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة خلال كل سنة من سنوات الدراسة^(١٧).

(٨) الزمن :

يظهر عامل الزمن في العلاقات الاقتصادية نيابة عن العوامل الأخرى التى تتغير بصفة مستمرة ومنتظمة لإظهار أثره على المتغير التابع بعدد من الطرق ، أما بإضافة المتغير T فى الدالة مع قياسه بالوحدات الزمنية من بداية السنة الأولى للسلسلة الزمنية فصاعداً ، أو بإضافة متغير عددي أو بالتخلص من الإتجاه العام فى المتغيرات قبل بدء القياس أو باستخدام الفروق الأولى للمتغيرات أو بإضافة متغيرات ذات فترات إبطاء فى الدالة أو باستخدام تفاضلات الدالة بالنسبة للزمن^(١٨).

وسوف يعتمد الباحث على إضافة المتغير (T) فى الدالة مع قياسه بالوحدات الزمنية من بداية السنة الأولى للسلسلة الزمنية فصاعداً باعتبارها أكثر الطرق شيوعاً .

ومن العرض السابق يتضح لنا أن هناك سبع متغيرات يمكن أخذهم فى الاعتبار عند تقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة كما يلى :

- ١ - عدد الأعضاء المشتركين .
- ٢ - متوسط الاشتراك السنوى للعضو .
- ٣ - عائد الاستثمار المحقق فعلاً من الصناديق .
- ٤ - إجمالى المزايا المنصرفة من صناديق التأمين الخاصة .

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

- ٥ - إجمالى الأقساط السنوية لتأمينات الحياة الجماعية .
- ٦ - متوسط الاشتراك السنوى فى التأمينات الاجتماعية .
- ٧ - الزمن .

وقد استخدم الباحث فترة الدراسة من ٨١/٨٠ حتى عام ٢٠٠٠/٩٩م باعتبارها آخر عام أمكن الحصول على بيانات عنه .



تصميم نموذج كمى لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة فى السوق المصرية
د/ ناصر محمد يوسف ماضى

المبحث الثالث النموذج الكمى

يقوم الباحث بوضع النموذج الكمى للتنبؤ بالموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة فى السوق المصرية معتمداً على أسلوب تحليل الانحدار ، باعتباره يمثل التقدير أو التنبؤ بقيمة أحد المتغيرات من قيمة المتغيرات الأخرى المعروفة^(١٩)، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى باعتبارها من أهم الأساليب التى تساعد على توفيق أحسن خط مستقيم أو منحنى لمجموعة البيانات مما يجعل مجموع مربعات انحرافات النقط للقيم الاتجاهية عن القيم الأصلية أصغر ما يمكن^(٢٠) .
وللتوصل إلى النموذج الكمى يتم إتباع الخطوات التالية :

أولاً: تحديد متغيرات النموذج:

يعتمد الباحث فى هذا المبحث على تحليل الانحدار وفقاً للدالة التالية:
$$Y = F (X_1 , X_2 , X_3 , X_4 , X_5 , X_6 , X_7)$$

حيث :

Y : تمثل قيمة الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة بالمليون جنيهه
(متغير تابع) .

المتغيرات المستقلة التالية :

- X1 : تمثل عدد الأعضاء المشتركين فى الصناديق الخاصة بالآلف .
- X2 : تمثل متوسط قيمة الاشتراك السنوى للعضو بالجنية المصرى .

X3 : تمثل معدل عائد الاستثمار المحقق لصناديق التأمين الخاصة فى المائة .

X4 : تمثل إجمالى المزايا المنصرفة من صناديق التأمين الخاصة بالمليون جنيها .

X5 : تمثل إجمالى الأقساط السنوية لتأمينات الحياة الجماعية بالمليون جنيها .

X6 : تمثل متوسط الاشتراك السنوى فى التأمينات الاجتماعية بالجنيه .

X7 : الزمن .

ثانياً: وضع فروض النموذج :

يفترض الباحث فى هذا النموذج الفروض التالية :

١- تزايد الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة مع زيادة المتغيرات التالية:

(أ) عدد الأعضاء المشتركين فى الصناديق .

(ب) متوسط قيمة الاشتراك السنوى للعضو .

(ج) عائد الاستثمار المحقق بالصناديق .

(د) إجمالى المزايا المنصرفة من الصناديق .

(هـ) الزمن .

٢- تتزايد الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة مع إنخفاض قيم

المتغيرات التالية :

تصميم نموذج كمي لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة في السوق المصرية
د/ ناصر محمد يوسف ماضي

- (أ) متوسط الاشتراك السنوى للتأمينات الاجتماعية .
(٢) أفساط التأمين على الحياة الجماعية .

ثالثاً : اختيار الأسلوب الرياضى المستخدم :

يقوم الباحث باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد المتدرج للتنبؤ بالموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة وذلك للتخلص من مشكلة الازدواج الخطى بين المتغيرات المستقلة فى معادلة الانحدار حيث انه يختار عدد من المتغيرات المستقلة تدريجياً خطوة بخطوة بدا باختيار المتغير الأكثر تأثيراً على المتغير التابع ثم الذى يليه فى التأثير ، وهكذا ، حتى نصل إلى مرحلة تصبح فيها عملية إضافة أى متغير مستقل جديد ليس لها أى أثر فعال فى معامل التحديد أو فى قيمة (F) المحسوبة . وقد تم استخدام برنامج SPSS / PC⁺.

(Package for the Social Sciences)

لهذا الغرض باعتباره أكثر برامج الكمبيوتر الإحصائية استخداماً.

رابعاً: تطبيق النموذج الكمي:

قام الباحث بتطبيق معادلة الانحدار المتدرج باستخدام البرنامج المشار إليه على البيانات التى تم جمعها فتم التوصل إلى المعادلة التالية:

$$Y = 118.321 + 0.420X_1 + 0.861 X_4$$

وقد تم استخدام اختبار (F) لمعرفة مدى معنوية المعادلة ، فوجد ان قيمته تساوى ٢٢٤٣.٠٤ وهى معنوية عند مستوى أقل من ٠.٠٠٠٠١ وأما يأتى باقى التغيرات هذا يعنى أن النموذج معنوى .

وقد بلغت قيمة معامل التحديد ٩٩٦ ر ، وهذا يشير إلى جودة توفيق خط الانحدار لتلك البيانات ، حيث أن هذا الخط يشرح ٩٩.٦% من التغيرات الكلية لقيمة الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة في السوق المصرية .

وقد تم استخدام اختبار (T) لمعرفة مدى معنوية معاملات المتغيرات المستقلة فوجد أن : X_1 , X_4 معنويين عند مستوى المتغيرين أقل من ١٠٠ وأما باقى التغيرات فهي غير معنوية بمعنى أن المتغيرين X_4 , X_1 أكثر المتغيرات أهمية في تفسير المتغير التابع حيث يفسرون ٩٩.٦% من المتغيرات الكلية لقيمة الموارد المالية لصناديق التأمين الخاص .

والجدول التالى يوضح قيمة معامل كل متغير واختبار (T) الخاص به .

جدول رقم (٤)

قيمة معامل المتغيرات المؤثرة واختبار (T) الخاص به

المتغيرات	B	T	Sig T
X1	٠.٤٢٠	٥.٨٣١	٠.٠٠٠
X4	٠.٨٦١	٤.٢٧٦	٠.٠٠١

وقد استخدم الباحث اختبار ديربن واطسن Durbin Watson لقياس الارتباط الذاتى بين اليوانى حيث ينص على الفروض التالية :

الفرض العدم : لا يوجد ارتباط ذاتى بين اليوانى .

تصميم نموذج كمي لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة في السوق المصرية
د/ ناصر محمد يوسف ماضي

الفرض البديل : يوجد ارتباط ذاتي بين اليوانى .

وبحساب قيمة ديرين واطسن الفعلية نجد أنها تساوى ١.٩٩٩ وهى
قربة جداً من القيمة ٢ النظرية وهذا يعنى انه ليس هناك ارتباط ذاتى فى
الدالة^(٢١) .

خامساً : اختبار جودة توفيق النموذج :

لاختبار النموذج السابق فقد تم استخدامه لتقدير الموارد المالية
لصناديق التأمين الخاصة خلال الفترة محل الدراسة ومقارنتها بالقيم الفعلية
وقد تم استخدام قياس MAPE للحكم على كفاءة النموذج حيث أن مقياس
لـ MAPE هو عبارة عن متوسط القيم المطلقة لنسبة الخطأ ويتم حسابه
وفقاً للقانون التالي^(٢٢) :

$$\text{مجم} \left| \frac{\text{القيم الفعلية} - \text{القيم المتنبأ بها}}{\text{القيم الفعلية}} \right|$$

$$= \text{MAPE}$$

عدد المشاهدات

فكلما قربت قيمة MAPE من الصفر كلما دلت على جودة النموذج
للتنبؤ . والجدول التالى يوضح المقارنة بين القيم الفعلية والمقدرة للموارد
المالية لصناديق التأمين الخاصة خلال الفترة من ٨٠/٨١ حتى ٩٩/٢٠٠٠/
مع قياس لـ MAPE لتلك الفترة .

جدول رقم (٥)

القيم الفعلية والمقدرة للموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة

خلال الفترة من عام ١٩٨١/٨٠ حتى عام ٢٠٠٠/٩٩ م

(القيم بالمليون جنيها)

السنة	القيم الفعلية للموارد المالية	القيمة المقدرة للموارد المالية
١٩٨١/٨٠	٣١	٣٧
٨٢/٨١	٧٣	٩٠
٨٣/٨٢	٩٩	١٣٤
٨٤/٨٣	١٤١	٥٣
٨٥/٨٤	١٦٣	١٦٢
٨٦/٨٥	١٨٢	١٧٣
٨٧/٨٦	٢٠٥	١٨٤
٨٨/٨٧	٢٣٩	٢٢٤
٨٩/٨٨	٢٨٠	٢٦٠
٩٠/٨٩	٣٧٢	٣٦٩
٩١/٩٠	٤٨١	٤٥٦
٩٢/٩١	٦٤١	٦٤٢
٩٣/٩٢	٧٧١	٧٢٤
٩٤/٩٣	١٠٢٩	٩٩٥
٩٥/٩٤	١١١٨	١١٧٩

تصميم نموذج كمي لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة في السوق المصرية
د/ ناصر محمد يوسف ماضي

السنة	القيم الفعلية للموارد المالية	القيمة المقدرة للموارد المالية
٩٦/٩٥	١٢٩٢	١٤٣٩
٩٧/٩٦	١٧٨٥	١٧٠٨
٩٨/٩٧	١٩٠٥	١٨٩٧
٩٩/٩٨	٢١١٧	٢١٢٧
٢٠٠٠/٩٩	٢٢٦٣	٢٢٢٩
متوسط القيم المطلقة لنسبة الخطأ (MAPE)		٧.٨٦%

من الجدول السابق يتضح لنا أن متوسط القيم المطلقة لنسبة الخطأ يبلغ ٧.٨٦% وهي قريبة من الصفر مما يدل على جودة النموذج للتنبؤ بالموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة.

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :

فى إطار ما تمت دراسته يمكن استخلاص مجموعة من النتائج التالية:

١- تتزايد أعداد صناديق التأمين الخاصة من عام لآخر مما يدل على أن هناك اهتمام بإنشاء صناديق التأمين الخاصة وسوف يستمر فى السنوات القادمة .

٢- على الرغم من تنوع مصادر التمويل لصناديق التأمين الخاصة إلا أنها تعتمد بصفة أساسية على اشتراكات الأعضاء وعائد الاستثمار ، الأمر الذى يترتب عليه زيادة الأعباء على أعضاء الصندوق .

٣- يوجد عدد من العوامل التى تؤثر فى تقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة وتتمثل هذه العوامل فيما يلى :

- (أ) عدد الأعضاء المشتركين فى الصندوق .
- (ب) متوسط قيمة الاشتراك السنوى للأعضاء .
- (ج) عائد الاستثمار المحقق بالصناديق .
- (د) إجمالى المزايا المنصرفة من الصناديق .
- (هـ) متوسط قيمة الاشتراك السنوى فى التأمينات الاجتماعية .
- (و) أقساط التأمين على الحياة الجماعية .
- (ز) الزمن .

تصميم نموذج كمي لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة في السوق المصرية
د/ ناصر محمد يوسف ماضي

٤- تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد المتدرج لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة، وكان ناتج تطبيق هذا الأسلوب وجود عاملين فقط مؤثران في تقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة، هما عدد الأعضاء المشتركين، وقيمة المزايا المنصرفة من الصناديق، وقد أخذت معادلة النموذج الشكل التالي :

$$Y = 118.32 + 0.420 X1 + 0.861 X4$$

حيث

تمثل قيمة الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة بالمليون جنيها: Y

X 1 : عدد الأعضاء المشتركين في الصناديق بالآلف

X 4 : قيمة المزايا المنصرفة من الصناديق بالمليون جنيها

ثانياً : التوصيات :

في ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم بعض التوصيات نوجزها فيما يلي:

١- يجب على هيئة الإشراف والرقابة وضع ضوابط محددة للإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة ومتابعتها للمحافظة على حقوق أعضائها وحماية لنظام الصندوق .

٢- يجب على القائمين بإدارة صناديق التأمين الخاصة الاعتماد على الأساليب العلمية في القيام بالتنبؤ بالموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة لأن ذلك يفيد في رسم السياسات التأمينية المستقبلية مما ينعكس أثره على المستوى القومي لأن صناديق التأمين الخاصة تقوم بالدور الأكبر في تكملة نظام التأمينات الاجتماعية في جمهورية مصر العربية ، ويقدم هذا البحث أسلوباً علمياً يمكن الاستفادة به في هذا المجال .

هوامش البحث

- (١) الفونس شحاته رزق ، المبادئ النظرية في التأمينات الاجتماعية ، دار وليد للطباعة الحديثة ، ١٩٨١ ، ص ٧٤ .
- (٢) عبد الحليم عبد الله القاضي ، دكتور ، الآثار المترتبة على ضم العلاوات الاجتماعية إلى المرتبات على صناديق التأمين الخاصة ، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، العدد الرابع ، ١٩٩٤ ، ص ٩١ .
- (٣) عطية محمد جلال، تقييم صناديق التأمين الخاصة في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير في التأمين ، كلية التجارة بسوهاج ، جامعة أسيوط ، ١٩٩١ ، ص ١-٢ .
- (٤) يرجع إلى :
- أ- فتحى لاشين ، دكتور ، التأمين بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، العدد (٤٨) ، دبي، الإمارات العربية المتحدة، يوليو ، ١٩٨٥ ، ص ٣٢ .
- ب- سعد السعيد عبد الرزاق ، دكتور ، تطويع الأساليب الرياضية لترشيد الرقابة على صناديق التأمين الخاصة ، المؤتمر العلمى السنوى عن مشاكل نظام التأمين الاجتماعى المصرى ، مارس ١٩٩٦م ، ص ٣ .
- ج- يوسف كمال ، مناقشة فقهية حول التأمين ، مجلة الاقتصاد الإسلامى ، العدد ٢١٩ ، دبی ، الإمارات العربية المتحدة ، أبريل، ١٩٨٣ ، ص ٤ .

تصميم نموذج كمي لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة في السوق المصرية
د/ ناصر محمد يوسف ماضى

- ٥ - الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط سوق التأمين في جمهورية مصر العربية ، أعداد مختلفة .
- ٦ - المرجع السابق .
- ٧ - الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، قرارات اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية الخاصة بصناديق التأمين الخاصة .
- ٨ - الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، الخصخصة وأثرها على قطاع التأمين ، الإدارة العامة للبحوث ، ١٩٩٨م ، ص ٣ .
- ٩ - المرجع السابق ، ص ٢ .
- ١٠ - الهيئة المصرية لرقابة على التأمين ، الكتاب الإحصائي السنوي ، مرجع سابق .
- ١١ - وزارة التأمينات ، تقارير الإنجازات ونتائج الأعمال ، القاهرة ، أعداد مختلفة .
- ١٢ - الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، الكتاب الإحصائي السنوي ، مرجع سابق .
- ١٣ - عطية محمد جلال ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .
- ١٤ - يرجع إلى :
أ- الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، إدارة نظم المعلومات .
ب- الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، الكتاب الإحصائي السنوي،
مرجع سابق .

- ١٥ - يرجع إلى :
- أ- الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، إدارة صناديق التأمين الخاصة.
- ب - الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، إدارة نظم المعلومات .
- ١٦ - المرجع السابق .
- ١٧ - المرجع السابق .
- ١٨ - سعد الدين محمد الشيال ، دكتور ، مقدمة فى الاقتصاد القياسى ، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، جامعة القاهرة ، بدون ، ص ٣٢.
- ١٩ - أحمد عباده سرحان ، دكتور ، وآخرون ، تحليل الانحدار والارتباط فى المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٦٩م ، ص ٤٧.
- ٢٠ - عبد المجيد فراج ، دكتور ، الأسلوب الإحصائى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٢٩٩ .
- ٢١ - يرجع إلى
- (أ) J. Johnston, J., Econometric Methods, 2nd Edition
London, McGraw- Hill Kogakusha, LTD ., 1972, PP.
430 - 431.
- (ب) سعد الدين محمد الشيال ، مقدمة فى الاقتصاد القياسى ، مرجع سابق، ص ١٦٦ .

تصميم نموذج كمي لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة في السوق المصرية
د/ ناصر محمد يوسف ماضي

٢٢ - يرجع إلى :

- (أ) J. Johnston, Op.Cit, PP.450-451
(ب) Lein. L.R.,A Text Book Of Econometrics, New
Delhi, Prentice - Hall, 1975. P315.



المراجع

أولاً : المراجع العربية :

أ- الكتب :

- ١ - أحمد عبادة سرحان ، دكتور ، وآخرون ، تحليل الانحدار والارتباط في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٦٩ م .
- ٢ - الفونس شحاته رزق ، المبادئ النظرية في التأمينات الاجتماعية ، دار الوليد للطباعة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- ٣ - سعد الدين محمد الشيال ، دكتور ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، معهد الدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، غير مبين تاريخ النشر .
- ٤ - عبد المجيد فراج ، دكتور ، الأسلوب الإحصائي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨١ م .

ب - الدوريات والرسائل والقوانين :

- ١ - عبد الحليم عبد الله القاضى ، دكتور ، الآثار المترتبة على ضم العلاوات الاجتماعية إلى المرتبات على صناديق التأمين الخاصة ، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة ،جامعة المنوفية، العدد الرابع ، ١٩٩٤ م .

تصميم نموذج كمي لتقدير الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة في السوق المصرية
د/ ناصر محمد يوسف ماضي

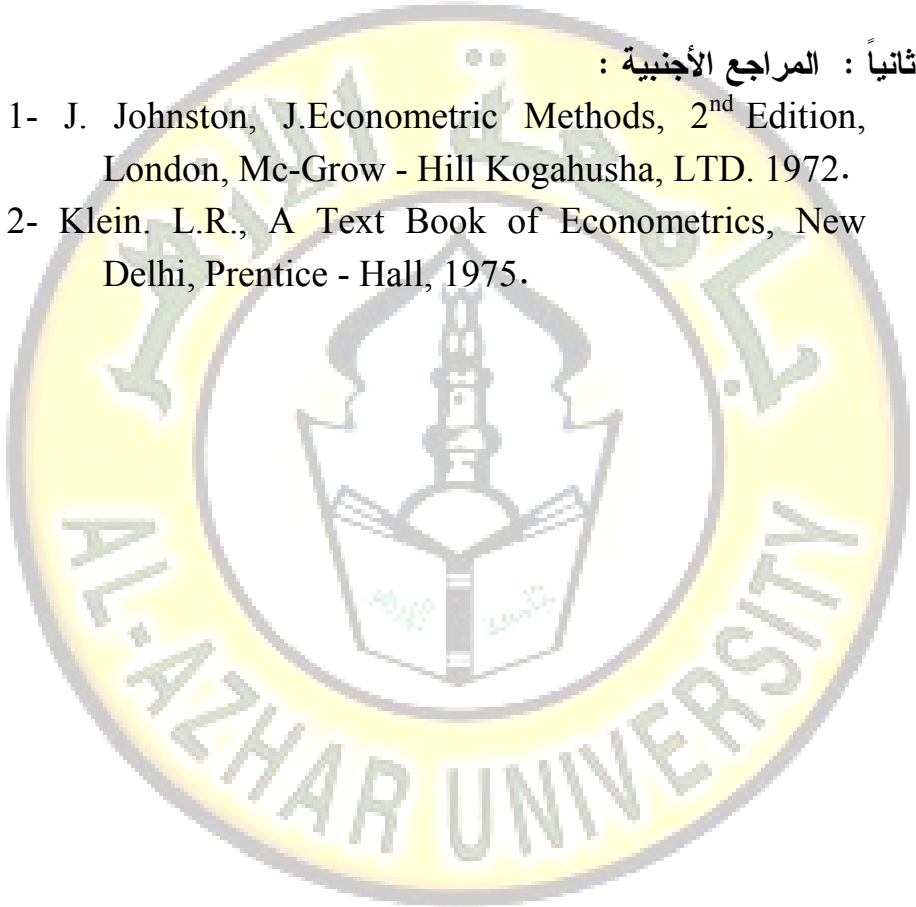
- ٢ - سعد السعيد عبد الرازق ، دكتور ، تطويع الأساليب الرياضية لترشيد الرقابة على صناديق التأمين الخاصة ، المؤتمر العلمى السنوى عن مشاكل نظام التأمين الاجتماعى المصرى ، مارس ١٩٦٦م.
- ٣ - فتحى لاشين ، دكتور ، التأمين بين الشريعة الإسلامية والنظم الوصفية ، مجلة الاقتصاد الإسلامى ، دبی ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد ٤٨ ، يوليو ٩٩٨ .
- ٤ - يوسف كمال ، مناقشة فقهية حول التأمين ، مجلة الاقتصاد الإسلامى ، دبی ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد ٢١٩ ، أبريل ١٩٨٣م .
- ٥ - عطية محمد جلول ، تقييم صناديق التأمين الخاصة فى جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير فى التأمين ، كلية التجارة بسوهاج ، جامعة أسيوط ، ١٩٩١م .
- ٦ - الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، الكتاب الإحصائى السنوى عن نشاط سوق التأمين فى مصر ، أعداد مختلفة .
- ٧ - الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، قرارات لجنة السياسات والشئون الاقتصادية الخاصة بصناديق التأمين الخاصة ، الصادر فى ١٠ نوفمبر عام ١٩٨٥م .
- ٨ - الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، الخصخصة وأثرها على قطاع التأمين ، الإدارة العامة للبحوث ، ١٩٩٨م .
- ٩ - الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، إدارة صناديق التأمين الخاصة.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامى جامعة الأزهر العدد الثانى عشر

- ١٠ - الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، إدارة نظم المعلومات .
 ١١ - وزارة التأمينات، تقارير الإنجازات ونتائج الأعمال، القاهرة، أعداد مختلفة .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 1- J. Johnston, J.Econometric Methods, 2nd Edition, London, Mc-Grow - Hill Kogahusha, LTD. 1972.
 2- Klein. L.R., A Text Book of Econometrics, New Delhi, Prentice - Hall, 1975.



سندات الوقف : مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر
أ.د. محمد عبد الحليم عمر

سندات الوقف

مقترح دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر

دكتور محمد عبد الحليم عمر (*)

إن الوقف أسلوب إسلامي يدخل في إطار الصدقات الجارية التي حض عليها الإسلام لتوفير مصدر ثابت ومستمر لتمويل الحاجات العامة ورعاية الطبقات الفقيرة، ولقد قام الوقف بدور بارز في عصر ازدهار الدولة الإسلامية وما زالت الأوقاف القائمة الآن من آثار هذه الفترة، إلا أنه في العصر الحاضر قلّت موارد الوقف في صورته إضافات جديدة رغم شدة الحاجة إلى ذلك نظراً لزيادة نطاق الفقر وعجز الموارد المالية العامة عن تلبية إحتياجات الطبقات الفقيرة في المجتمع إضافة إلى ما تفرضه العولمة من تقليص لدور الدولة الاقتصادي حتى في عملية إنشاء وإدارة المرافق العامة وهو ما ترتب عليه إبراز أهمية دور المنظمات غير الحكومية التي تقوم على المشاركة الشعبية في الخدمات العامة.

ونظراً لما سبق فإن الأمر يتطلب البحث عن أساليب وآليات لتوفير موارد لتمويل الحاجات العامة وبدلاً من البحث عن المستورد من الأقطار والتزاماً بأحكام وتوجهات الإسلام فإن الأمر يتطلب التوجه إلى ما قرّره

(*) أستاذ المحاسبة بكلية التجارة مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة

الشريعة من نظم وأساليب وهى كثيرة ومتعددة مثل الزكاة والوقف وسائر الصدقات التطوعية والنفقات الواجبه، وفى هذه الورقة نطرح فكرة جديدة تحت مسمى «سندات الوقف» يمكن من خلالها إحياء دور الوقف للإسهام فى توفير مصدر دائم ومستمر لتمويل الحاجات العامة.

وسوف نبدأ الدراسة بمدخل يمثل الفصل الأول منها للتعرف على الجوانب الفقهية للوقف لأنه يجب الالتزام بأحكام الوقف فى الشريعة الإسلامية كما بينها الفقهاء، ثم نلى ذلك بالإشارة إلى أهمية الوقف وما يمكن أن يقوم به اقتصادياً واجتماعياً استرشاداً بما حدث فى التاريخ الإسلامى وتطبيقاً على الظروف المعاصرة، وتنتقل بعد ذلك إلى الفصل الثانى الذى نتناول فيه الفكرة الأساسية لمقترح سندات الوقف والمبرر لطرحها ثم نجمل الكلام على كيفية تطبيقها، وبناء على ماسبق يمكن أن تنتظم الدراسة فى الآتى:

الفصل الأول: التعرف على الوقف وأهميته ونتناول فيه المبحث التالىين:

المبحث الأول: ملخص الجوانب الفقهية للوقف.

المبحث الثانى: أهمية الوقف

الفصل الثانى: الجوانب المختلفة لمقترح سندات الوقف ونتناول فيه المبحثين التالىين:

المبحث الأول: مقترح سندات الوقف - الفكرة - الأسس - المبررات

- المجالات.

المبحث الثانى: الجوانب التطبيقية لسندات الوقف.

سندات الوقف : مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر
أ.د. محمد عبد الحليم عمر

١- الفصل الأول

التعرف على الوقف وأهميته

لقد نظمت الشريعة الإسلامية الوقف وفق أحكام محددة يجب الالتزام بها، وهذا ما يتطلب التعرف على هذه الأحكام باعتبارها الأساس الذي يجب أخذها في الاعتبار عند طرح أى مقترح لإنشاء وإدارة الوقف، ومن جانب آخر فإنه يحبذ في هذه الورقة التعرف على أهمية الوقف والدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يقوم به باعتبار ذلك يمثل مبرراً أساسياً لإعادة إحياء الوقف، وهذا كله ما سنتناوله في هذا الفصل من الدراسة بالتعرف على مفهوم الوقف ودليل مشروعيته، وأركانه، وشروطه، وكذا بيان أنواع الوقف وأهم مسائله الفقهية التي لها صلة بمقترحنا، ثم نتناول نشأة الوقف وتطوره للدلالة على أنه مؤسسة إسلامية قامت بدور بارز في المجتمع الإسلامي وأن الأوقاف المعاصرة هي من آثار الوقف في فترة ازدهار الدولة الإسلامية بجانب قلة إنشاء أوقاف جديدة في الوقت المعاصر الأمر الذي يؤكد ضرورة البحث عن أساليب وآليات جديدة لإعادة إحياء دور الوقف ، وهذا ما سنحاول بيانه في المباحث التالية:

١/١: المبحث الأول

ملخص الجوانب الفقهية للوقف

١/١/١: مفهوم الوقف: الوقف فى اللغة^(١): يعنى الحبس باعتبار أنه يمنع أو يحبس التصرف فى العين الموقوفة. أما فى اصطلاح الفقهاء فمع الاتفاق بينهم على وجود عين مال يمكن الانتفاع بها وصرف أو التصديق بمنفعتها لوجه من وجه الخير - أقول رغم اتفاقهم على ذلك - إلا أنهم اختلفوا فى مسألتين هما: من يملك عين المال بعد الوقف؟ وهل الوقف لازم لا يمكن للواقف الرجوع عنه؟ أم أنه جائز الرجوع عنه ، وهذا الخلاف أثر على تعريفهم للوقف، فمن يرى عدم لزوم الوقف وبقاء ملكيته للواقف، وهو الإمام أبو حنيفة الذى يعرف الوقف بأنه «حبس العين على حكم ملك الواقف والتصدق^(٢)»، بينما يرى أصحابه - أبو يوسف ومحمد ابن الحسن، والشافعية، والحنابلة، بزوال ملك الواقف عن العين الموقوفة واختلفوا فى أقوال عديدة لمن تنتقل الملكية بعد الوقف منها أنها تنتقل إلى الموقوف عليهم، وفى قول آخر تنتقل إلى الله تعالى، وفى قول ثالث لم يحددوا لمن تؤول الملكية، ومن التعريفات التى توضح ذلك «الوقف هو حبس العين

(١) لسان العرب لابن منظور.

(٢) شرح الدر المختار لعلاء الدين الحصكى - مطبعة صبيح بالقاهرة ٣/٢.

سندات الوقف : مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر
أ.د. محمد عبد الحليم عمر

وتسبيل الثمرة^(١)» وفي تعريف آخر «الوقف هو حبس مال يمكن الانتفاع به، مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح»^(٢).
وأثر هذا الخلاف على مقترحنا أن المكتتبين في سندات الوقف يظلون ملاكاً لها ويمكنهم التصرف فيها ببيعها في البورصة عند احتياجهم إذا تم الأخذ برأى أبو حنيفة، وأما على الرأى الآخر فإنه لا يمكنهم بيع هذه السندات هذا فضلاً على أنه في الحالتين لا يحصل حامل السند على أى عائد لأنه يتصدق بالمنفعة.

٢/١/١: مشروعية الوقف: الوقف جائز شرعاً ومندوب إليه باعتباره صدقة جارية دليل ذلك مايلي :
أ- من القرآن الكريم: توجد آيات كثيرة تحت على الصدقة منها قوله تعالى: {لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ} (٣) والتي بعد ما سمعها أبو طلحة قال يارسول الله: «إن أحب أموالى ببرحاء - وهى حديقة نفيسه - وأنها صدقة لله تعالى».

ب- من السنة: القولية: منها قول الرسول ﷺ «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»^(٤) والصدقة الجارية عند العلماء محمولة على الوقف، وأيضاً

(١) المغنى لابن قدامة - مكتبة زهران ٥٩٧/٥.

(٢) مغنى المحتاج للخطيب الشربيني - مطبعة مصطفى الحلبي ٣٧٦/٢.

(٣) الآية ٩٢ من سورة آل عمران.

(٤) رواه الجماعة إلا البخارى وابن ماجه - نيل الأوطار للشوكاني - مكتبة الحلبي ٢٤/٦

حديث وقف عمر رضي الله عنه حينما أصاب - ملك - أرضاً من أرض خيبر وسأل الرسول ﷺ بماذا تأمرني فقال الرسول ﷺ إن شئت حبست أصلها وتصدق بها»^(١).

أما السنة الفعلية فإن أول وقف في الإسلام هو وقف النبي ﷺ لسبع حوائط أى بساتين التى أوصى بها مخيرن اليهودى إن قتل فهى لمحمد يضعها حيث أراد الله تعالى، فقتل يوم أحد وقبض النبي ﷺ تلك الحوائط السبعة فتصدق بها، أى وقفها^(٢).

ومن السنة التقريرية: اقرار الرسول ﷺ لأبى طلحة على وقفه ، وكذا توجيهه عثمان بن عفان رضي الله عنه لشراء بئر رومة^(٣) ووقفها للمسلمين . ومن هذه الأدلة وغيرها تظهر مشروعية الوقف كأحد المؤسسات المالية الإسلامية .

٣/١/١: أركان وشروط الوقف^(٤): تتحدد الأركان فى كل من الواقف والموقوف عليه والمال الموقوف والصيغة، أما شروط كل منهم فهى ما يلى:
أ - شروط الواقف: الوقف من عقود التبرعات لذلك يشترط لصحته أهلية الأداء الكاملة للواقف وبالتالي لا يصح الوقف من لم تتوفر فيه هذه الأهلية مثل السفية والصبى والمجنون.

(١) رواية الجماعة - المرجع السابق.

(٢) الاسعاف فى أحكام الأوقاف لبرهان الدين الطرابلسى - طبعة دار الرائد العربى ص-٩، ١٠.

(٣) نيل الأوطار للشوكانى - مرجع سابق ٢٥/٦

(٤) مغنى المحتاج للخطيب الشربيني ٣٧٦/٢ - ٣٨٢.

سندات الوقف : مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

ب- شروط الموقوف عليه: أن يكون أهلاً للتملك حقيقة مثل الفقراء، أو حكماً مثل المساجد وغيره من المرافق العامة كالمدارس والمستشفيات، وأن يكون جهة بر وخير، وهذا عند الحنفية والحنابلة، أما المالكية والشافعية فيكفي عندهم أن لا يكون الموقوف عليه جهة معصية، ولذا يصح الوقف عندهم على أهل الزمة والأغنياء.

ج- شروط الموقوف: أن يكون على التأبيد، وأن يكون عقاراً بالاتفاق واختلفوا في وقف المنقول.

د - شروط الصيغة: وهى الإيجاب من الواقف أى إنشاء الوقف ويتم ذلك بكل ما يدل على إرادة الواقف فى الوقف صراحة مثل وقفت مالى هذا، أو كناية مثل تصدقت، مع مراعاة أن يضيف إلى لفظ الكناية ما يدل على الوقف لأن الصدقة لفظ مشترك بين الزكاة والصدقة والوقف. أما القبول من الموقوف عليهم فإن كانوا غير معينين مثل وقفه على الفقراء أو طلبة العلم أو المسلمين فلا يشترط قبولهم بلا خلاف بين الفقهاء، أما إن كان الموقوف عليه معيناً أى محدداً بالاسم فالرأى الراجح اشتراط قبوله لصحة الوقف.

١/٤/١: أنواع الوقف: يقسم الوقف إلى عدة تقسيمات منها مايلي:

١/٤/١/١: بحسب الغرض منه وينقسم إلى الأنواع التالية:

النوع الأول: الوقف الخيري، وهو الذى يقصد به الواقف التصدق على

وجوه البر المختلفة.

النوع الثاني: الوقف الأهلي أو الذرى، وهو الوقف على أولاده أو على معين، ثم نسلهم فإذا قطعوا رد إلى أقرب الناس من الأقارب، وما يدخل معنا فى بحثنا هذا هو الوقف الخيرى.

١/١/٤/٢: بحسب الجهة الموقوف عليها ، وتنقسم إلى الأنواع التالية:

النوع الأول: الوقف على أشخاص معينين بصفاتهم مثل الفقراء والمساكين والعجزة وطلاب العلم، أى كل ما يؤدي إلى الحد من فقر الدخل وهذا النوع يدخل معنا فى بحثنا.

النوع الثاني: الوقف على المرافق العامة دينية كالمساجد، وصحية كالمستشفيات وتعليمية كالمدارس، وللتنمية الحضارية كالمياه، وإمدادات الكهرباء للمناطق المحرومة.. وغير ذلك بما ينعكس نفعه على المجتمع كله، وهذا النوع يدخل معنا فى بحثنا مع مراعاة أنه يمكن أن يستفيد من ذلك الفقير والغنى^(١) إن لم يمكن حصر تقديم الخدمة لصنف منهم وفقاً لنظرية تجزئه السلع العامة، كما يمكن أن يستفيد من هذا الوقف الذمى.

١/١/٤/٣: بحسب محل الوقف، وتنقسم إلى الأنواع التالية:

النوع الأول: العقارات من الأراضى والمباني وهذا باتفاق الفقهاء.

النوع الثاني: المنقولات واختلف فيه الفقهاء على الوجه التالى:

- الشافعية والحنابلة^(٢) يقولون بجواز وقف المنقولات التى يجوز الانتفاع بها مع بقاء عينها مدة مثل السلاح والأثاث وأشباه ذلك.

(١) مغنى المحتاج للخطيب الشربيني - ٣٨١/٢، المبسوط للسرخسي - ٣٣/٢، ٣٤.

(٢) مغنى المحتاج للخطيب الشربيني - ٣٧٧/٢، المغنى لابن قدامة ٦٤٢/٥.

سندات الوقف : مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر
أ.د. محمد عبد الحليم عمر

- الحنفية^(١) يقولون بعدم حواز وقف المنقول إلا في حالتين: الأولى أن يكون متصلاً بالعقار اتصال قرار واثبات كالأشجار في البساتين والثانية: ما كان مخصصاً لخدمة العقار كالمحاريث والبقر في الأرض الزراعية الموقوفة.

- المالكية ويجيزون وقف المنقول على الإطلاق^(٢).

النوع الثالث: النقود: ولا يجوز وقفها عند الشافعية والحنابلة^(٣)، ويجيز المالكية وبعض متأخرى الحنفية وقف النقود كما جاء في قول لابن عابدين «ولما جرى التعامل في زماننا في البلاد الرومية وقف الدراهم والدنانير دخلت تحت قول محمد المفتي به في وقف كل منقول فيه تعامل»^(٤) ويشرح صاحب شرح الدر المختار كيفية الانتفاع بها بدفعها أو دفع ثمن البضاعة الموقوفة مضاربة، أي استثمارها وصرف العائد منها. على وجوه البر الموقوف عليها، بل ذهب المالكية إلى تخصيص النقود الموقوفة لأقراض المحتاجين منها قرضاً حسناً^(٥).

وبناء على ما سبق فإنه يمكن أن تستخدم الأموال التي تجمع من سندات الوقف المقترحة إما على أنها وقف نقود من أصحابها وتستثمر في شراء أسهم وصكوك استثمار أو إنشاء شركة والعائد منها يصرف في الجهة

(١) المبسوط للسرخسي ٤٥/١٢

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٧٦/٤، ٧٧.

(٣) مغنى المحتاج للخطيب الشربيني ٢/، المغنى لابن قدامة ٥/

(٤) حاشية ابن عابدين دار الفكر بيروت ٣/٣٦٤، وشرح الدر المختار للحصفي ٦/٢.

(٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدريدي - طبع ونشر عيسى البابي الحلبي ٧٦/٤، ٧٧.

الموقوف عليها، أو يعتبر جميع النقود بواسطة هذه السندات مرحلة وسيطة لإنشاء أو شراء عقار أو مرفق عام لإفادة أفراد المجتمع الموقوف عليهم ويكون المرفق هو الوقف، كما قد تستخدم النقود لتقديم القروض الحسنة للمحتاجين من الشباب العاطل لعمل مشروعات صغيرة.

النوع الرابع: وقف المنافع، وهي صورة أجازها المالكية بأن يستأجر داراً - مثلاً مدة معينة ويوقف منفعة سكنها هذه المدة كما جاء «ويجوز وقف مملوك .. كدار استأجرها مدة معلومة فله وقف منفعتها في تلك المدة»^(١).

وبذلك يمكن استخدام الأموال المجمعة من سندات الوقف في تأجير عمارات ووقف منفعة سكنها على طلبة الجامعات الفقراء مثلاً.

١/٤/٤: بحسب نوع المنفعة المقصودة من الوقف وينقسم إلى الأنواع التالية:

النوع الأول: منفعة خدمية ليدر فيها الوقف عائداً مثل الوقف على إنشاء المساجد والمدارس والمستشفيات التي تقدم خدماتها بالمجان، ونظراً لأن هذه المرافق تحتاج إلى نفقات تشغيل وصيانة، فإنه يمكن إما إنشاؤها من مال الوقف المتحصل من السندات المقترحة وتسليمها إلى الجهات المعنية للانفاق عليها فالمساجد يعهد بها إلى وزارة الأوقاف، والمدارس إلى وزارة التربية والتعليم والمستشفيات إلى وزارة الصحة، والطرق إلى وزارة

سندات الوقف : مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

المواصلات وهكذا، وإما أن يخصص جزء من مال الوقف المتجمع للاستثمار بشكل يدر عائداً كافياً للتشغيل والصيانة، مثل أن تنشأ محلات تجارية في سور المرفقوماً وتؤجر ومن حصيلة الأيجار ينفق عليها^(١)، أو يستثمر هذا المبلغ بأى صورة مناسبة لتحقيق عائد.

النوع الثانى: منفعة استثمارية تقوم على استثمار المال المتجمع من سندات الوقف المقترحة وإنشاء مشروعات اقتصادية بها أو تكوين محفظة استثمارية بشراء أسهم وصكوك، والعائد ينفق على وجوه الوقف المحددة كدفع إعانات شهرية للفقراء وطلاب العلم والمحتاجين بشكل عام.

٥/١/١: **الرأى الفقهى فى بعض مسائل الوقف**، ومنها ما يلى:

١/٥/١/١: مسألة استغناء الجهة الموقوف عليها عن ريع الوقف^(٢)،

مثلاً حدث بالنسبة للأوقاف على الحرمين الشريفين حتى تكفلت الحكومة السعودية بالإنفاق عليهما، بحيث أصبح الحرمان فى غنى عن ريع ما وقف عليهما، ويوجد رأيين حول هذه المسألة:

أولهما: الالتزام بشروط الواقف واستثمار غلة الوقف لصالح الوقف ذاته إلى الوقت الذى تصبح فيها الجهة الموقوف عليها فى حاجة إليها. وثانيهما صرف ريع الأوقاف على الجهات الشبيهة بالموقوف عليها التى استغنت والقريبة منها.

(١) هذا ما يحدث فى بعض الأوقاف المعاصرة.

(٢) إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف - حلقة دراسية - نشر المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب

٢/٥/١/١: المسألة الثانية: استبدال الوقف عن طريق بيعه واستثمار الثمن إما بإنشاء وقف بدل منه مماثل له ويجعل وقفاً كالأول، أو بابداله بوجه استثمار أو مشروع آخر ولو كان غير مماثل للأول، وأقوال الفقهاء في ذلك على الوجه التالي:

- الحنفية يجيزون استبدال الوقف على إطلاقه^(١).
- المالكية: بالنسبة للمنفعة فيجوز بيعه واستبداله أو إبداله بغيره يدر منفعة أكبر، وبالنسبة للعقار فإن لهم رأيان، أحدهما: عدم جواز الاستبدال ولو خرب العقار، والآخر الجواز خاصة إذا كان لتوسيع مسجد وكذا الطريق والمقبرة^(٢).
- الشافعية : ورأيهم قريب من رأى المالكية^(٣).
- أما الحنابلة: فإنهم يجيزون استبدال الوقف بجنسه وإبداله بغيره إذا خرب، أو لم يمكن تحصيل المنفعة منه، وعلى ذلك إذا بيع الوقف فأى شيء اشترى بثمنه ما يرد على أهل الوقف جاز سواء من جنسه أو من غير جنسه لأن المقصود بالمنفعة لا الجنس^(٤).
- وبناء على رأى الحنفية والحنابلة فإنه تكون هناك فرصة لاستثمار أموال سندات الوقف بما يحقق أعلى عائد ممكن.

(١) حاشية ابن عابدين ٣٨٤/٤.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدري ٩١/٤.

(٣) مغنى المحتاج للخطيب الشربيني ٣٩٢/١٢.

(٤) المغنى لابن قدامة ٦٣١/٥ - ٦٣٣.

سندات الوقف : مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

٣/٥/١/١: مسألة تعدد الواقفين في وقف واحد، وهذا جائز كما يقول

السرخسي «ولو تصدق كل واحد منهما بنصف صدقة موقوفه على المساكين وجعلا الوالى لذلك رجلاً واحداً فسلماها إليه جاز» ويؤكد ذلك بأكثر من اثنين بقوله «فقد صار الكل صدقة واحدة مع كثرة المتصدقين»^(١).

وفي صورة أخرى يجوز تعدد جهات الصرف من وقف واحد «ألا ترى أن المتصدق لو كان واحداً وفرق الغلة سهاماً بعضها في الحج وبعضها في الغزو وبعضها في أهل بيته، وبعضها في المساكين، كان ذلك صدقة جائزة، فكذلك إذا كان المتصدق اثنين وعين كل واحد منهما لنصيبه مصرفاً»^(٢).

وطبقاً لهذا الرأي فإن مقترح سندات الوقف بتجميع أموال الوقف من أفراد عديدين يجوز، كما أن استخدام مال الوقف المتجمع من إصدار واحد للسندات يمكن استخدامه في وجوه عديده بشرط أن يذكر ذلك في نشره الاكتتاب ليكون برضا الواقفين - حملة السندات.

٤/٥/١/١: مسألة إدارة الوقف (الولاية عليه) الأصل أن تكون ولاية

إدارة الوقف للواقف نفسه أو لمن يعينه هو ناظراً عليه، وإلا فللموقف عليه الوقف أن كان معنياً ورشيداً، وإن كان الوقف لغير معين ولم يقم الواقف بالولاية لنفسه، فإن الأمر يكون للحاكم لأن له الولاية العامة على أمور المسلمين^(٣).

(١) المبسوط للسرخسي ٣٨/١٢ ، ٣٩ .

(٢) المبسوط للسرخسي ٣٨/١٢ ، ٣٩ .

(٣) المغنى لابن قدامة ٤/٤٤٧ .

وبتطبيق ذلك على موضوع سندات الوقف يمكن أتباع أحد الأساليب التالية:

الأسلوب الأول: وهو إن كانت جهة الوقف عامة مثل المساجد والمدارس والمستشفيات تسلم بعد الانشاء إلى الوزارات المختصة، وخلال فترة تجميع الأموال والانشاء يتم العمل شعبياً بإشراف حكومي، مثل الجمعيات الخيرية..

الأسلوب الثاني: إذا كانت جهة الوقف على فئة معينة كالفقراء وطلاب العلم فإنه إما أن يتم ذلك عن طريق جمعية أهلية خيرية بإشراف حكومي (وزارة الشؤون الاجتماعية مثلاً والجهاز المركزي للمحاسبات) ثم يتم بعد إنشاء المشروع الاستثماري تشكيل مجلس إدارة من كبار الواقفين حملة السندات، ويمكن تكوين جمعية عمومية للواقفين على قرار الجمعيات العمومية للمساهمين، ويهد بالإدارة الفعلية إلى مديرين تنفيذيين خبراء.

وعلى كل فإن الفقهاء يشترطون^(١) في من يتولى شئون الوقف الأمانة والعدل والكفاءة وحسن التصرف كما أنهم يحددون وظائفه العامة في عمارة الوقف وإجارته أو استثماره وتحصل الغلة أو الإيراد وقسمتها على مستحقيها والمحافظة على أصول الوقف.

وبذلك ننتهى من استعراض موجز للجوانب الفقهية للوقف مع الإشارة إلى ما يرتبط بها بمقترح سندات الوقف، وهنا نتساءل ما هي أهمية الوقف ؟

سندات الوقف : مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر
أ.د. محمد عبد الحليم عمر

وهل هى بالدرجة التى تقضى القيام بمحاولة العودة إليه فى ظل الزخم
المعرفى والتطبيقى لأساليب تمويل الحاجات العامة فى عالمنا المعاصر ؟
هذا ما سنحاول الإجابة عليه فى المبحث الثانى.



٢/١: البحث الثاني

أهمية الوقف

يقف وراء أهمية الوقف دوافع دينية وإنجازات حضارية ساهمت في ازدهار الدولة الإسلامية ومازال هذا الدور مطلوباً من الوقف في الوقت المعاصر، وهذا ما سنوضحه في التالي:

١/٢/١: الدوافع الدينية للوقف: تتعد الآيات القرآنية والأحاديث النبوية

التي تحت على الانفاق في سبيل الله بوجه عام، وحددت الشريعة عدة صور لهذا الانفاق منها الزكاة والصدقات التطوعية بشكل عام ومنها الصدقات الجارية والتي عمادها الوقف، ومن حكمة الله عز وجل أنه جعل هذه الصدقات الجارية امتداداً لعمل الإنسان الخيري وزيادة حسناته بعد وفاته وانقطاع عمله، وإلى جانب ذلك فإن الرسول ﷺ في سنته الشريفة وتعليماً للمسلمين قام بأول وقف في الإسلام وتبعه في ذلك الصحابة حتى جاء فيها «ما بقي أحد من أصحاب رسول الله ﷺ له مقدرة إلا وقف»^(١).

وإذا كان المسلم حريصاً على طاعة الله ورسوله ويرجو الثواب في الدنيا والآخرة فإن الله سبحانه فتح أمامه ابواب الخير العديدة ومنها الوقف.

٢/٢/١: الإنجازات الحضارية للوقف: إن الوقف في الإسلام من أهم

المؤسسات التي كان لها دور فعال في الحضارة الإسلامية بكافة جوانبها الدينية والاقتصادية والاجتماعية ويصعب في هذا المقام سرد هذا الدور الذي

سندات الوقف : مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

يحتاج إلى دراسات مطولة وإنما سوف نقتصر على ذكر أمثلة عامة منها ما يلي:

١/٢/٢/١: الوقف وحراسة الدين ، تعتبر حراسة الدين أحد شطرى واجبات الحكومة فى الإسلام والشرط الآخر سياسة الدنيا، ومن أهم آليات حراسة الدين بناء المساجد وعمارتها لإقامة الصلوات التى تعتبر عماد الدين، وكان الوقف الإسلامى وما يزال المصدر الرئيسى لتوفير التمويل اللازم لذلك، هذا إلى جانب أن وقف الكتب وإقامة المكتبات وإقامة حلقات التعليم فى المساجد تعمل فى مجال حراسة الدين كما تعمل فى مجال التنمية البشرية.

٢/٢/٢/١: الوقف ومكافحة فقر الدخل والذى ينصرف إلى «عدم كفاية الموارد الذاتية لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعياً»^(١) وهذه هى المهمة الأساسية للوقف على الفقراء والمساكين لتوفير مصدر دخل ثابت مستمر لهم، ويمكن القول إن الوقف على مدار التاريخ الإسلامى ومازال يؤدى هذا الدور بنجاح.

٣/٢/٢/١: الوقف ومكافحة فقر القرية، والذى يتصرف إلى تدنى مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة فى عملية التنمية وفى جنى ثمارها»^(٢) ذلك أن الدولة بما تقدمه من خدمات عامة خاصة بالتنمية البشرية والحضارية من خلال مرافق التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية توفر هذه الخدمات مجاناً للفقراء والذين تعجز معه مواردهم الذاتية عن شرائها بأسعار السوق، وفى نفس الوقت فإن حصولهم على هذه الخدمات

(١) تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦ - معهد التخطيط القومى بمصر ص ١

(٢) المرجع السابق.

يعمل على تمكينهم من الاسهام فى التنمية الشاملة للمجتمع، ولكن فى كثير من الأحيان لا تكفى موارد الدولة العامة لاقامة وتشغيل هذه المرافق بشكل يمكن جميع أفراد المجتمع من الاستفادة بها خاصة فى المناطق الريفية والحضرية الفقيرة، وهنا يأتى دور الوقف الذى يمثل مشاركة شعبية فى التنمية بإقامة وتشغيل هذه المرافق لخدمة المناطق المحرومة ، ويمكن القول بدون مبالغة إن الوقف قام بهذا الدور كاملاً فى تاريخ الدولة الإسلامية فى إنشاء المدارس والمستشفيات والطرق والجسور ومصادر المياه الصالحة للشرب (الآبار جينها) وغيرها من مؤسسات التنمية الاجتماعية والحضرية^(١).

٤/٢/٢/١: الوقف والتنمية الاقتصادية، ويظهر هذا الدور قديماً فى النشاط الزراعى بوقف الأراضى الزراعية واستغلالها لحساب مستحقى الوقف، وكذا إنشاء المباني وتأجيرها، كما يظهر أيضاً فى ما كان يتيح الوقف على المرافق العامة من تنشيط وترقية عمليات صناعة الإنشاءات ومستلزماتها العديدة والتي تعمل فى بناء المساجد والخانات والمدارس والمستشفيات إلى جانب ما يرتبط بذلك من تقدم البحث العلمى لمواكبة التطورات فى هذه المجالات.

ولقد توسع هذا الدور الاقتصادى للوقف فى الوقت الحاضر ويظهر ذلك فيما تقوم به وزارة الأوقاف بمصر من استثمار الوقف فى المساهمة فى إنشاء البنوك وتأسيس الشركات المختلفة وشراء الأسهم والسندات.

(١) د. عبد الملك أحمد - الدور الاجتماعى للوقف «نشر بمجلد إدارة وتتمير ممتلكات الوقف -

سندات الوقف : مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

٥/٢/٢٠١١: ومما يبرز أهمية الوقف أن بعض الدول غير الإسلامية والمتقدمة منها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ينتشر الوقف بها رغم أنه ليس وراء ذلك دافع ديني إسلامي، ورغم كثرة المبتكرات لديهم من أساليب تمويل الخدمات الاجتماعية إلا أنهم أخذوا صيغة الوقف كما جاء بها الإسلام وطبقوها في مجالات عديدة مثل المستشفيات والجامعات، ومواجهة الكوارث وتقديم الاعانات للفقراء، كل ذلك يؤكد لنا أن مؤسسة الوقف ليست عملاً تراثياً من الماضي ولم يعدله حاجة في الوقت الحاضر، بل على العكس إن هذا الدور مطلوب بشدة الآن وله ما يبرره ويجب العمل على إحيائه بكل السبل، وهذا ما سنحاول أن نبينه في الفصل الثاني.



٢. الفصل الثاني

الجوانب المختلفة لمقترح سندات الوقف

بعد أن تناولنا الجوانب الفقهية للوقف للالتزام بها عند عرض المقترح، وبيننا أهمية الوقف وما قام به عملياً للتدليل على الحاجة إلى إحيائه، فإنني في هذا الفصل أتناول مقترح سندات الوقف وكيفية تطبيقه كأحد الأساليب المعاصرة لإحياء الوقف، ونبدأ ذلك بالتعرف الإجمالي على فكرة المقترح والأسس التي تعتمد عليها ومبرراتها وذلك في المبحث الأول في هذا الفصل، ثم أتناول في المبحث الثاني مجالات تطبيقها والنواحي التنظيمية والإدارية والمالية المرتبطة بتنفيذ المقترح.

١/٢ المبحث الأول

مقترح سندات الوقف

الفكرة - الأساس - المبررات

١/١/٢: فكرة المقترح: تقوم هذه الفكرة على تحديد مشروع وقف لخدمة المجتمع وتحديد حجم التمويل اللازم له، ثم إصدار سندات بقيم اسمية مناسبة في حدود ١٠ أو ٢٠ أو ٥٠ أو ١٠٠ جنيه لكل سند وطرحها للاكتتاب العام لتجميع المال اللازم لمشروع الوقف، ويمكن في ترتيب مشابه إنشاء صندوق استثمار وقفي لأغراض خيرية مختلفة وتجميع الأموال

سندات الوقف : مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر
أ.د. محمد عبد الحليم عمر

اللازمة بموجب السندات ثم تتولى إدارة الصندوق توزيع هذه الأموال على الأغراض المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن تسمية الأداة المالية التي تستخدم في تجميع الأموال بالسندات لا يعني أنها تماثل السندات المعروفة والتي تمثل مستند قرض بفائدة لأن إضافة اسم الوقف إليها غيرها عن الأخيرة، ولأنه لا مشاحة في الاصطلاحات، ولأنه وجد في أدبيات الاقتصاد الإسلامي المعاصر مصطلح (سندات المقارضة)^(١) وهي مستند حصته في رأس مال مضاربة، وبالتالي لا يجب أن يتم الخلط بين المصطلح المقترح (سندات الوقف) ومصطلح (السندات) على إطلاقها والتي تطلق على سندات القرض، كما أنه لا مانع إذا حدث لبس أن يسمي مصطلحنا (صكوك الوقف)

٢/١/٢: أسس الفكرة: تستند فكرة المقترح على أسس فقهية وأسس تمويلية معاصرة من أهمها ما يلي:

١/٢/١/٢: مسألة تعدد الواقفين السابق ذكرها في الجزء الفقهي في هذه الدراسة وفي مقترحنا يتعدد الواقفين بعدد حملة سندات الوقف.

٢/٢/١/٢: مسألة تعدد أغراض الوقف من مال واحد والسابق ذكرها في الجزء الفقهي من الدراسة وعلى هذا يمكن تكوين صندوق استثمار وقفي له أغراض متعددة.

(١) هذا ما يحدث في الأردن بإصدار وزارة الأوقاف بما سندات المقارضة لاستثمار الممتلكات الوقفية التي تحتاج إله تمويل — أنظر سندات المقارضة للأستاذ وليد خير الله — منشور بمجلة إدارة وتنمية ممتلكات الأوقاف — مرجع سابق ص ١٤٩ وما بعدها.

٣/٢/١/٢: فكرة ديمقراطية التمويل، التي بدأت بظهور الأوراق التجارية، فلقد كان الأمر في السابق عند الاحتياج لتمويل خارجي أن يتم ذلك وفق ما يسمى بديكتاتورية التمويل والتي تقوم على مصدر واحد للتمويل من شخص واحد أو جهة واحدة هي بنك أو مؤسسة مالية، أما ديمقراطية التمويل فتقوم على التوجيه مباشر إلى الجمهور لتجميع المال اللازم عن طريق إصدار أسهم أو سندات تطرح للاكتتاب العام، وتطورت هذه الفكرة بابتكار مؤسسات وإدارات مالية جديدة مثل صناديق الاستثمار وصكوكها وشركات الاستثمار، وإذا كان الوقف في السابق يتم بواسطة شخص واحد فإنه نظراً لاتساع نطاق المجتمع وزيادة عدد أفرادهِ وكبر حجم المشروعات الوقفية وارتفاع تكاليفها، فإن يمكن استخدام سندات الوقف المقترحة بالتوجه إلى جماهير المسلمين وتجميع الأموال اللازمة لمشروعات الوقف، ومما لا شك فيه أن لهذا الأسلوب مبرراته التي نوضحها في الفقرة التالية.

٣/١/٢: مبررات المقترح: إن المقترح يسعى إلى إعادة إحياء الوقف وبأسلوب ديمقراطية التمويل، فما هي المبررات التي تقف وراء ذلك؟ هذا ما سنوضحه في الآتي:

١/٣/١/٢: زيادة حدة الفقر واتساع نطاقه إلى جانب إتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الوقت الحاضر، ولقد تحول الفقر بذلك من ظاهرة طبيعية إلى مشكلة حادة أنتشرت في جميع أنحاء العالم، فإذا كان عدد سكان العالم وصل إلى حوالي ٦ مليار الآن فإن منهم ٥٠% أي ٣ مليار فقراء منهم ٣، ١ مليار في حالة فقر مدقع لا يجدون ضروريات الحياة، مما جعل جميع دول العالم تنتبه إلى هذه المشكلة وإعتبارها مشكلة العصر إلى الحد

سندات الوقف : مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

الذي جعلت فيه الأمم المتحدة الأعوام من ١٩٩٧ إلى ٢٠١٥ أعوام مكافحة الفقر بهدف استراتيجي يتمثل في تخفيض الفقر بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥ ، تتضح المشكلة أكثر إذا تعرفنا على حجم الفجوة بين الأغنياء والفقراء على المستوي الدولي نجد أن الدول الصناعية وحدها وعددها لا يتجاوز عدد الأصابع وتمثل ٢٠% من سكان العالم وصل نصيبهم من الدخل العالمي إلى حوالي ٨٥% وأيضاً فإن الثروة التي يمتلكها مليارديرات العالم وعددهم ٣٥٨ شخص تزيد عن مجموع الدخل السنوي لدول بها ٤٥% من سكان العالم^(١). وتزيد الصورة سوءاً إذا نظرنا إلى دول العالم الإسلامي التي تعيش غالبيتها في فقر مدقع حيث تمثل نسبة الفقر فيها ٦٠% من عدد السكان^(٢).

أما على مستوى مصر^(٣) فإن مستوى فقر الدخل فيها حوالي ٢٣% وترتفع هذه النسبة إلى ٣٤% فيما يتعلق بفقر القدرة، أي عدم الاستفادة من الخدمات الحضرية التي تقدمها الدولة.

فإذا كانت المجهودات العالمية الآن تتجه نحو العمل على تخفيض حدة الفقر بكل الأساليب فإن على الدول الإسلامية أن تعمل على ذلك ليس إستجابة لهذا النداء العالمي وإنما إستجابة لأحكام وتوجيهات دينها الإسلامي الذي شرع من المؤسسات والأدوات ما يعمل على عدم ظهور الفقر كمشكلة، ومن هذه الأدوات الوقف الذي يجب العمل على إحيائه.

(١) تقرير التنمية البشرية — مرجع سابق ص ١٢

(٢) تقرير البنك الإسلامي للتنمية ٢٠٠٠/٩٩ ص ٥١ — ٥٤.

(٣) تقرير التنمية البشرية مرجع سابق ص ٣٨

٢/٣/١/٢: لقد بدأ دور الدولة في التحول من كفالة تقديم جميع الخدمات العامة مجاناً للمواطنين إلى فرض رسوم عليها تصل إلى أثمان السوق بل وإلى ترك بعض مرافق الخدمات العامة إلى القطاع الخاص مثل الاتصالات والمواصلات والكهرباء وجزئياً مثل المدارس والمستشفيات الخاصة، بل واتباع فكرة رسوم المستفيدين ونظرية تجزئة السلع العامة، مثل ما هو مطبق في مصر بتقسيم المستشفيات الحكومية إلى قسم اقتصادي وقسم مجاني، وكل هذا يظهر أثره في زيادة حدة الفقر الأمر الذي لا بد معه من تنظيم دور العمل الأهلي من خلال المنظمات الحكومية والمؤسسات الشعبية، وفي هذا المجال نبرز ضرورة العمل على إعادة إحياء الوقف كأحد المؤسسات الإسلامية التي تعمل في مجال مكافحة الفقر بنوعيه (فقر الدخل وفقر القدرة) وهذا أحد مبررات مقترحنا هذا.

٣/٣/١/٢: كما قال الرسول ﷺ الخير في وفي أمتي إلى يوم القيامة، فإن كثيراً من المسلمين المعاصرين يقدمون الصدقات والتبرعات بكثرة وهذا ما يظهر في مناسبات عديدة مثل التبرعات التي تجمع في المساجد والتبرعات للجمعيات الخيرية ولدور الأيتام ولبعض الصحف التي تعلن عن توجيه التبرعات لأوجه الخير، ومع أن هذا عملاً مشكوراً إلا أنه ينقصه التنظيم الجيد الذي يحقق الكفاءة في استخدام هذه الأموال، فضلاً على أن البعض من المسلمين يود أن يتصدق صدقة جارية تدر نفعاً مستمراً لمدة طويلة وليس لديه المال الكافي لذلك، لذلك فإنه بتنظيم حركة التبرعات التي يقدمها المسلمين، ومن يود أن يتصدق صدقة جارية تدر نفعاً مستمراً لمدة طويلة وليس لديه المال الكافي لذلك، ولذلك فإنه بتنظيم حركة التبرعات التي

سندات الوقف : مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر
أ.د. محمد عبد الحليم عمر

يقدمها المسلمين وتيسير فرصة إنشاء مشروعات وقفية تتكلف مبالغ كبيرة لا قدرة لواحد من المسلمين تمويلها منفرداً تكون فكرة مستندات الوقف هي الآلية المناسبة لتحقيق ذلك.

وفي النهاية إذا أضفنا إلى هذه المبررات ما سبق أن ذكرناه عن أهمية الوقف فإن ذلك جميعه يبين مدي أهمية مقترح سندات الوقف التي نحاول في المبحث التالي أن نوضح بعض جوانبها التطبيقية.

٢/٢ المبحث الثاني

الجوانب التطبيقية لسندات الوقف

بعد أن بينا فكرة المقترح والأسس التي تعتمد عليها مبرراتها نتقدم خطوة إلى وضع تصور إجمالي إلى للجوانب التطبيقية لها وذلك على الوجه التالي:

١/٢/٢ : مجالات التطبيق المقترحة: كما سبق القول في الجزء الفقهي

فإن من شروط الموقوف عليه أن يكون جهة بر وخير، وفي قول آخر أن لا يكون جهة معصية حسب تقرير الواقف، وإذا كان العلماء يقولون بأن (أبواب الخير بعدد أنفس الخلائق) فإنه يمكن القول إن تاريخ الوقف الإسلامي شاهد على إنه أستخدم في جميع أبواب الخير التي تحتاج إلى تمويل وكلها تصب فيما يحقق المنفعة للمجتمع وخاصة الطبقات المحتاجة فيها وإذا نظرنا إلى مجتمعا المعاصر وأهم مشاكله نجدها تحدد بعض مجالات تطبيق مقترح

سندات الوقف بتحديد المجالات التي يمكن أن توجه إليها هذه الأموال الوقفية ومنها ما يلي:

١/١/٢/٢: صندوق لعلاج البطالة : إن عدد العاطلين عن العمل والقادرين عليها في المجتمع المصري حسب آخر الإحصائيات ١٠% من قوة العمل البالغة ١٨ مليون، وبالتالي يكون عدد العاطلين حوالي ١.٨ مليون إنسان، وتمثل البطالة مشكلة حادة تعاني منها كل أسرة ويتوقع لها الزيادة في ظل التحولات الاقتصادية التي قدمت مع نظام العولمة، ويمكن لمقترحننا أن يساهم في علاجها عن طريق إنشاء صندوق وقفي لعلاج البطالة وذلك بإصدار سندات وقف يتم بواسطتها تجميع رأس مال مناسب لعمل الصندوق ويستخدم المال التجميع بأحد أسلوبين هما:

الأسلوب الأول: الأقراض منه للعاطلين للبدء في مشروع إنتاجي مناسب لتأهيل العاطل وخبرته على أن يعطي فترة سماح حتي بداية الإنتاج والتسويق، ويقسط سداده للمبالغ على أقساط مناسبة، ومن أجل المحافظة على رأس مال الصندوق من التضخم ومن الديون المعدومة، يحمل المقترض بمصاريف القرض وهو جائز شرعاً، كما يمكن أن ينشأ صندوق تأمين فرعي يمول من تبرعات المقترضين الناجحين في عملهم لسداد الديون المعدومة، وهذا الأسلوب يستند إلى ما قاله المالكية والسابق ذكرها في الجزء الفقهي بأنه يجوز وقف النقود للاقتراض منها، وبالطبع يكون قرصاً حسناً بدون فائدة، كما يمكن أن تمول الديون المعدومة من سهم الغارمين في الزكاة.

سندات الوقف : مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر
أ.د. محمد عبد الحليم عمر

وهذا المقترح للصندوق يتم في الواقع في الصندوق الاجتماعي للتنمية ولكنه بقرض بفائدة ربويه.

الأسلوب الثاني: إنشاء صندوق استثمار يقوم على مشاركة العاطلين في المشروعات التي يتقدمون لطلب تمويلها إما بنظام المشاركة في الإدارة والتمويل أو بنظام المضاربة الإسلامية الذي يقوم على المشاركة بالتمويل من جانب الصندوق والعمل من جانب العميل والمشاركة في الأرباح التي تتحقق، وتحمل الصندوق للخسائر وإن كانت بدون تعد أو تقصير من العميل.

وهذا الأسلوب يضمن المحافظة على رأس مال الصندوق ويعمل على تنميته وزيادته وتكون منفعة الوقف هنا بجانب تشغيل العاطلين تحقيق جزء من الربح المستحق للصندوق للإنفاق على بعض أوجه الخير حسبما يتم تحديدها في نشرة الإكتتاب.

هذا ويمكن الجمع بين الأسلوبين بالإقراض للعاطلين في أول المشروع، وعندما ينجح ويبدأ في التشغيل المربح تتحول العملية إلى مضاربة وفق ترتيب شرعي وقانوني معين.

٢/١/٢/٢: صندوق وقفي لرعاية الفقراء، وتقوم فكرته على طرح سندات وقفية لتجميع مبالغ من المال يستثمر في أحد أوعية وجوه استثمار مثل المساهمة في بعض المشروعات الناجحة، أو شراء أسهم شركات ناجحة أو شراء عقارات أو أراضي زراعية وتأجيرها، ويمكن أن تكون محفظة استثمارية تحتوي على تشكيلة من كل هذه الاستثمارات مع مراعاة أن تغلب عليها جانب الاستثمار العقاري مباني أو أراضي للتأجير لأن العائد فيها

يكون معروفاً محدداً^(١) ومن عائد هذه الاستثمارات يصرف للفقراء بعد دراسة حالتهم، راتباً شهرياً يغطي الفجوة بين دخولهم وبين تكاليف مستوى المعيشة المناسب وبذلك يتم الحد من الفقر داخل المجتمع .

٢/١/٢: صندوق للرعاية الاجتماعية : وهذا يوجه إلى مكافحة فقر القدرة عن طريق توفير بعض الخدمات العامة لمن لا يمكنهم الحصول عليها من الدولة كالتعليم والصحة والمياه النقية والمساجد... ويمكن تطبيق ذلك بأسلوبين هما:

الأسلوب الأول: إنشاء صندوق مفتوح يمكن أن يظل الاكتتاب في سندات الوقية مستمراً لقبول أوقاف جديدة وتستخدم الحصيلة في المساهمة أو الإنشاء الكامل أو التكملة لبعض المدارس والمستشفيات وإمداد المياه النقية وإنشاء المكتبات العامة.

الأسلوب الثاني: استثمار حصيلة الاكتتاب في مشروعات مربحة والإنفاق من عائدها على إنشاء والإسهام في هذه المرافق. هذه هي بعض المجالات التي يمكن أن يساهم فيها سندات الوقف في مرحلتها الأولية ويمكن أن تتسع المجالات لأغراض خيرية أخرى حسب الامكانيات وطبقاً لظروف كل مجتمع واحتياجاته.

(١) من الجدير بالذكر أن بعض الفقهاء كما سبق القول يقصرون الوقف على العقار ويقولون بالمنقول في حالات خاصة، وأن ما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لصناديق التأمين التي تجمع أموالاً من المواطنين يفرض عليها القانون أن تحتوي محفظتها الاستثمارية على نسبة أكبر من الاستثمار في العقارات وذلك لضمان وجود عائد معروف ومحدد

سندات الوقف : مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

٢/٢/٢ : الجوانب التنظيمية للمقترح : طبقاً لما ذكرناه في الجانب

الفقهي من حيث الولاية مع الوقف، واسترشاداً بما يتم العمل به في إدارة الزكاة في بعض الدول المعاصرة فإنه توجد ثلاث مقترحات للجوانب التنظيمية للمقترح نلخصها في الآتي:

١/٢/٢/٢: المقترح الأول: أن يتم العمل بتنفيذ شعبي وإشراف شعبي، وذلك بأن يتولي النشاط كله بدءاً من طرح السندات وتشغيل المشروعات الدقيقة بعض من أهل الخير المؤسسين لصندوق الوقف الذين يبدأون بدفع مبلغ تأسيس في صورة وقف ويقومون بطرح السندات وتجميع الأموال وتشغيلها ويكون الإشراف عليهم بواسطة الواقفين الآخرين في السندات في صورة جمعية عمومية.

٢/٢/٢/٢: المقترح الثاني: أن يتم العمل بتنفيذ شعبي وإشراف حكومي وهذا يتم تطبيقه من خلال الجمعيات الأهلية الخيرية القائمة أو إنشاء جمعية أو جمعيات لهذا الغرض في البلاد المختلفة والتي تخضع في تكوينها والإشراف عليها لرقابة الأجهزة الحكومية المختصة.

المقترح الثالث: أن يتم العمل بتنفيذ حكومي وأشراف حكومي: وهذا من خلال وزارة الأوقاف وهذا المقترح يتفق مع ما جاء بالقانون رقم (٢٤٧) لسنة ١٩٥٣ والقوانين المعدلة له بأن تكون وزارة الأوقاف هي النافذة على جميع الأوقاف الخيرية.

٢/٢/٢ : الجوانب المالية للمقترح: وتسير طبقاً للإجراءات التالية :

١/٢/٢/٢: تتم دراسة المشروع الوقفي وفقاً لإحتياجات مجتمع المنطقة التي ينشأ فيها الصندوق الوقفي ويحدد رأس المال اللازم لتحقيق أغراضه.

٢/٢/٢/٢ يتم تقسيم رأس المال إلى أجزاء صغيرة ولتكن ١٠٠،٢٠،٥٠،١٠٠ جنيه، وبناءً عليه تحدد عدد السندات الوقفية، فإذا كان رأس المال المطلوب للمشروع الوقفي ١٠ مليون جنيه وأن القيمة الاسمية للسند حددت بمبلغ ٢٠ جنيه فإن عدد الأسهم يكون (١٠ مليون ÷ ٢٠ = ٥٠٠٠٠٠ سند).

٣/٢/٢/٢: يتم إعداد نشرة اكتتاب تمثل دعوة للمسلمين لشراء (الاكتتاب) في هذه السندات تتضمن بدء وقفل باب الاكتتاب، وكيفية دفع قيمة السندات، والأشخاص المسموح لهم بالاكتتاب (وطنيين أو رعايا الدول الإسلامية ... ويمكن أن يقبل اكتتاب الذميين)^(١) وأن يكونوا أشخاصاً طبيعيين سواء بأنفسهم أو وكلائهم كما يحدد فيه الجهات التي تتلقى الأكتتاب وهي أحد البنوك في العادة.

كما يذكر في نشرة الاكتتاب استكمال الإجراءات القانونية والحصول على التراخيص اللازمة ووصف للسندات وقيمتها الكلية والقيمة الاسمية للسند، ثم الغرض أو أوجه الخير التي ستصرف فيها وكيفية إدارتها بالاستثمار أو الانفاق على مشروع نفعي لا يدر عائداً، وأسماء المؤسسين أو جهة الإشراف والتنظيم.

سندات الوقف : مقترح لإحياء دور الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر
أ.د. محمد عبد الحليم عمر

٤/٢/٢/٢: يتم طرح السندات للاكتتاب العام والإعلان عن ذلك
بشتي وسائل الإعلان.

٥/٢/٢/٢: يتلقى البنك المحدد طلبات العملاء والمبالغ التي يدفعونها
لشراء السندات ويعطي كل منهم ايصالاً بذلك.

٦/٢/٢/٢: في نهاية الفترة المحددة تحصر السندات المكتتب فيها فإن
تم تغطيتها بالكامل انتهى الأمر، وإن كان بالزيادة يتم إما العمل على
إجراءات زيادة رأس المال المحدد بقدر هذه الزيادة، أو رد الزيادة طبقاً
لأساليب التخصيص المعروفة، وإن كان الإكتتاب بالنقص يمكن أن يعاد فتح
باب الاكتتاب لمدة اضافية لتغطية هذا النقص أو يكتفي بما يتم تجميعه.

٧/٢/٢/٢: يمكن في حالة الصناديق المفتوحة، أن يظل الاكتتاب
مستمراً بتلقي الالصناديق مبالغ جديدة مقابل سندات تعد لهذا الغرض.

٨/٢/٢/٢: يمكن طبقاً لرأى أيو حنيفة والمالكية القائلين بعدم لزوم
الوقف وجواز رجوع الواقف عن وقفه، أن يقوم أحد حملة السندات ببيعها
إلى واقف آخر عند احتياجه على أن يكون البيع بالقيمة الاسمية.

٩/٢/٢/٢: يمكن لحملة السندات أن يستفيدوا من خدمات على الوقف
إذا انطبق عليهم وصف الاستحقاق المحدد في نظامه الأساسي.

١٠/٢/٢/٢: يتم إعداد نظام محاسبي للوقف على أساس أنه مال
غير قابل للإنفاق مخصص عائده للأغراض الخيرية^(١).

(١) جون لارنس: المحاسبة المتقدمة ترجمة ج/ وصفي أبو المطارم نشر دار المريخ بالسعودية ١٩٩٢م،

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

وبهذا ننتهي من إعداد هذه الورقة التي حاولنا فيها أن نبين الجوانب المختلفة لمقترح سندات الوقف سواء من حيث الجوانب الفقهية أو الأهمية أو الأساس والمبررات ثم مجالات وجوانب التطبيق المختلفة.
والله ولي التوفيق



عرض رسالة ماجستير: الرقابة الداخلية في النظام المالي في العصر الإسلامي
والعصر الحديث
الباحثة/ دعاء عبد الباسط البنا

عرض رسالة ماجستير بعنوان

الرقابة الداخلية في النظام المالي في العصر الإسلامي والعصر الحديث - دراسة مقارنة مع التطبيق على ديوان بيت المال

للباحثة/ دعاء عبد الباسط البنا (*)

إعداد على شيخون (**)

حصلت بها الباحثة على درجة الماجستير في المحاسبة من كلية التجارة
— جامعة الأزهر — فرع البنات عام ١٩٩٥.
كان الهدف من الدراسة هو إثبات وجود نظام للرقابة الداخلية في
النظام الإسلامي، ومقارنته بنظام الرقابة الداخلية في العصر الحديث للوقوف
على أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما. مما تطلب القيام بدراسة نظام الرقابة
الداخلية في العصر الحديث من حيث طبيعتها، وماهيتها، ومقوماتها، واتضح
أنها لا تختلف في النظام اليدوي عنها عند استخدام الحاسب الإلكتروني إلا
في أسلوب تحقيق المقومات نظراً لاختلاف إعداد البيانات المحاسبية. كما
أوضحت الباحثة مدي أهمية نظم الرقابة الداخلية بالنسبة للمراقب الخارجي
حيث ترتبط بحجم عمله، مما يحتم عليه ضرورة فحصها وتقويمها حتي يبدأ

(*) المدرس المساعد بقسم المحاسبة كلية التجارة - جامعة الأزهر - فرع البنات

(**) المعيد بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر العدد الثاني عشر

عمله. ومن الطبيعي أن تختلف طرق الفحص والتقويم عند استخدام النظام الإلكتروني.

كما قامت الباحثة بدراسة المراجعة الداخلية، وأوضحت مدي علاقتها بالرقابة الداخلية، وبالمراقب الخارجي، كما أوضحت أوجه الاتفاق والتشابه والاختلاف بين المراقبين الخارجي والداخلي، وأبرزت الباحثة مدي أهمية الرقابة الداخلية لكل من المراقبين الداخلي والخارجي، ومدي أهمية تكامل عمل المراقب الخارجي والمراقب الداخلي.

وفي الباب الثاني، قامت الباحثة بدراسة للدواوين من حيث مفهومها، ونشأتها، وكيف تطورت بحسب تطور الحاجة إليها عبر العصور، ثم تعرضت الباحثة على وجه الخصوص للدواوين الرقابية مثل ديوان الأزمة الذي كان يختص بالرقابة الخارجية، وهو يشبه ديوان المحاسبات في الوقت الحاضر، وكان من اختصاصاته تدقيق مراجعة البيانات المحاسبية الخاصة بأموال الدولة، والتأكد من صحة الموجودات، ومحاسبة المسؤولين ومراقبة ومحاسبة جميع الدواوين وموظفيها.

وكذلك تعرضت لديوان المكاتبات والمراجعات، والذي اختص بالرقابة الداخلية، حيث يقوم بالعديد من الاختصاصات، فكان يحتوي على سجل شامل للعاملين والبلدان، وبذلك كان هناك تحديد للسلطات والمسؤوليات، كذلك سجلات بخصر الإيرادات، وكانت تراقب عمليات تحصيلها لاكتشاف الانحرافات، ويتضح من تقسيماته السابق ذكرها أنه اشتمل خطة تنظيمية دقيقة. كما كان هناك الدواوين الرقابية أيضاً مثل ديوان الخاتم وديوان البريد.

عرض رسالة ماجستير: الرقابة الداخلية في النظام المالي في العصر الإسلامي والعصر الحديث
الباحثة/ دعاء عبد الباسط البنا

ثم قامت الباحثة بدراسة التنظيم الإداري للدواوين من حيث الوظائف التي كانت متوفرة، وتوصيفها، والعاملون بها، ووجدت أنه كان هناك توصيف دقيق لكل وظيفة، وأن هناك صفات يجب توافرها فيمن يعمل بالدواوين المالية والرقابية، وبذلك تحددت اختصاصات ومسئوليات كل فرد، بما يسهل معه محاسبته على أى انحراف.

أى توفرت لنظام الدواوين الخطة التنظيمية، وهى أحد مقومات الرقابة الداخلية فى العصر الحديث.

وبدراسة التنظيم المحاسبى للدواوين وجد أنه كان هناك مجموعة كبيرة من الدفاتر والمستندات، وضوابط تسجيل المستندات بهذه الدفاتر، ووجدت الباحثة أن مجموعة الدفاتر والمستندات وإجراءات تسجيلها لا تقل عن مثيلها المقارن بها فى النظم المحاسبية المعاصرة التى تناولتها الكتب الحديثة بالتفصيل.

وباكتمال النقاط السابقة اتضح للباحثة توفر مقومات الرقابة الداخلية من حيث توفر الخطة، ومجموعة من العاملين الأكفاء، ومن حيث وجود نظام محاسبى، وتوفر نظام للمراجعة الداخلية متمثل فى وظيفة المستوفى.

وألقت الباحثة الضوء على وظيفة المستوفى باعتبارها تمثل المراجع الداخلى فى الوقت الحاضر، وأوضحت أعماله، ومسئوليته التى تشابهت مع ما يقوم به فى الوقت الحالى، وبذلك يكون قد توفر لنظام الرقابة الداخلية عنصر آخر من عناصر مقوماته، ألا وهو وجود المراجعة الداخلية.

ثم تعرضت الباحثة في الفصل الثاني للرقابة بصفة عامة، وتطورها، وأشكالها، والوصول إلى أن الرقابة الداخلية التي ثبت توفرها بالدواوين، هي أحد أشكال الرقابة العامة.

وتابعت الباحثة الدراسة في هذا الفصل بدراسة الرقابة الداخلية في النظام الإسلامي من حيث طبيعتها، وأهدافها، وأشكالها، ومقوماتها، ومقارنته ذلك بما تم إيضاحه فيما يتعلق بالرقابة الداخلية في العصر الحديث، لمعرفة أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف.

وقامت الباحثة بدراسة الجرد والتقارير في النظام الإسلامي بشيء من التفصيل في هذا الجزء باعتبار أنهما استخدمتا في النظام الحديث لتحقيق الرقابة الداخلية وكذلك في النظام الإسلامي. وتناولت الباحثة ديوان البريد بشيء من التفصيل باعتباره من الدواوين المهمة في الرقابة الإدارية، وأوضحت كيفية عمله كوسيلة لتحقيق الرقابة الإدارية، والمساعدة في اتخاذ القرارات.

كذلك تناولت الباحثة بالتفصيل الرقابة الذاتية باعتبارها أحد المقومات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية في الإسلام، وهو ما تفتقده مقومات الرقابة الداخلية في النظام الحديث، موضحة أن الدافع فيها هو ذات المسلم، وأنه عن طريقها نجد فاعلية أكثر لنظام الرقابة الداخلية يفتقدها النظام الحديث، وأشارت الباحثة إلى ما يتميز به نظام الرقابة الداخلية في العصر الحديث من استخدام للأجهزة الإلكترونية، مما سهل معه العمل في الوقت الحاضر، وهو ما لم يؤثر غيابه على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في العصر الإسلامي، أو التقليل منها.

عرض رسالة ماجستير: الرقابة الداخلية في النظام المالي في العصر الإسلامي والعصر الحديث
الباحثة/ دعاء عبد الباسط البنا

وقد عقدت المقارنة بين نظام الرقابة الداخلية الحديث ونظام الرقابة الداخلية في العصر الإسلامي على مرحلتين، المرحلة الأولى مرتبطة بالمقارنة عقب الانتهاء من دراسة كل عنصر. والمرحلة الثانية أفردت لها مبحثاً لإلقاء الضوء على أوجه الاتفاق والاختلاف الرئيسية، وفي الفصل الأخير قامت الباحثة بدراسة بيت المال باعتباره الجهة التي تختص بضبط الإيراد والمصروف كمثال لتطبيق الرقابة الداخلية في النظام الإسلامي، فأوضحت أقسامه، ومفهومه، وتنظيمه الإداري والمحاسبي، أى مقومات الرقابة الداخلية به، ثم أوضحت الباحثة أسلوب الديوان في ضبط إيرادات ومصروفات الدولة الإسلامية مع الإشارة إلى أنواع هذه الإيرادات والمصروفات دون إسهاب حيث تناولها الكثير من الكتاب بالتفصيل، وفي إعادتها تكرر.

وبذلك تكون قد تحققت فروض البحث في إثبات وجود الرقابة الداخلية في النظام الإسلامي، ووجدت متفقة في بعض الأمور، ومختلفة في بعضها عما هو موجود في نظام الرقابة الداخلية في العصر الحديث.

قال تعالى:

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦].